الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

# البطالة والسياسات الرامية إلى التقليص منها

# - دراسة حالة الجزائر –

Unemployment and the policies adopted to reduce it

- A case study of Algeria –

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق –

مقدمة من الطالب:

عبد القادر الطاهر سلمان

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد جميل عمر

دمشق: 2010

## 1- قائمة الأشكال

## 2- قائمة الجداول

# الفصل الأول:

## البطالة كمشكلة اقتصادية وتفسيراتها المختلفة في الفكر الاقتصادي

# الفصل الثاني:

## السياسات الرامية إلى التقليص من البطالة

# الفصل الثالث:

# دراسة حالة الجزائر

# النتائج والمقترحات

# المراجع

# المقدمة العامة

## المقدمة:

تسعى جميع السياسات الاقتصادية باختلاف توجهاتها الفكرية والأيديولوجية إلى توجيه النظام الاقتصادي إلى حالة الاستقرار الدائم وذلك بمحاولة تحقيق معدل نمو مرتفع، ومعدلي بطالة وتضخم منخفضين، أضف إلى ذلك سعر صرف حقيقي، وليس من السهولة بمكان لأي نظام اقتصادي – حتى الآن- تحقيق كل هذه الأهداف مجتمعة لما تمتاز به هذه الأخيرة من تأثير عكسي على بعضها البعض.

ولما للبطالة من خطر حقيقي– إذا تجاوزت حدودها المعقولة- على استقرار النظام الكلي للدولة، فإن أغلب الساسة الاقتصاديين يبذلون قصارى جهدهم لإيجاد سياسات وآليات اقتصادية فعالة تسمح بتقليص معدلات البطالة إلى أدنى الحدود الممكنة.

وتختلف السياسات الاقتصادية الهادفة إلى التقليص من البطالة من دولة إلى أخرى، حسب مكونات البيئة الاقتصادية لكل دولة، وكذلك حسب الموارد الاقتصادية المتاحة فيها، ورغم هذا الاختلاف الموجود في بعض الجزئيات إلا أنه يمكن تصنيفها إلى مجموعتين من السياسات، المجموعة الأولى تضم السياسات التي تسعى إلى إيجاد وتوفير فرص عمل جديدة، أي هي التي ينتج عن تطبيقها زيادة في الطلب على العمل، وتسمى بسياسات التوظيف ( التشغيل ) الكامل، أما المجموعة الثانية فتضم السياسات التي تسعى إلى إيجاد التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، أي هي التي تعمل على أن تكون القوى العاملة دائما مؤهلة لشغل مناصب العمل المتوفرة في سوق العمل، وتسمى هذه السياسات بسياسات سوق العمل.

وسيتم التركيز في هذا البحث على المجموعة الأولى من السياسات، ليس لعدم أهمية سياسات المجوعة الثانية، بل لأن نجاح هذه الأخيرة مرهون بالكلية بنجاح السياسات الأولى، حيث أن المنطق الاقتصادي يقتضي أولا التفكير في توفير مناصب عمل حقيقية، ومن بعدها دمج عناصر القوى العاملة في هذه المناصب، حتى وإن كان تطبيق كلتا السياستين يكون بشكل متزامن على أرض الواقع، ومن هنا فإن هذا الدراسة ستقتصر فقط على ثلاث سياسات أساسية من سياسات المجموعة الأولى، والمتمثلة في سياسة التوسع في الإنفاق العام، سياسة دعم وتشجيع الاستثمارات، سياسة دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وسبب اختيار هذه السياسات دون غيرها راجع إلى كونها أصبحت ذات استعمال واسع في عصرنا الحالي وخاصة لدى الدول النامية التي دخلت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتعديل الهيكلي، وبالأخص منها تلك التي تملك قدرة تمويلية ذاتية كالدول النفطية التي بإمكانها أن تنجح فيها هذه السياسات الثلاثة مجتمعة أكثر من غيرها، إذ عندما تستعمل هذه الدول وفرتها المالية في تنفيذ سياسة التوسع في الإنفاق العام من أجل تمويل وإنجاز المشاريع الاقتصادية الضخمة ذات القدرة الكبيرة على خلق وتوليد فرص عمل مباشرة وغير مباشرة جديدة والتي في الغالب ما يحجم المستثمرون الخواص

عن الاستثمار في هذه المشاريع نظرا لارتفاع تكلفتها الاستثمارية وانخفاض ربحيتها، حيث أن إقامة مثل هذه المشاريع الضخمة تحتاج إلى مساندة مشاريع أخرى تعمل على زيادة الاستثمار الخاص، أضف إلى ذلك أن عملية ضخ الأموال داخل الدورة الاقتصادية نتيجة زيادة الإنفاق العام تولد طلبا حقيقيا متتاليا ( مبدأ المضاعف) يعمل على تشجيع المستثمرين المحليين أو الأجانب على إنشاء مشاريع جديدة أو توسعة مشاريعهم القائمة من قبل، كما أن هذه المشاريع هي الأخرى تحتاج إلى دعم وإسناد من مؤسسات أخرى والتي بدورها كذلك يلزمها مثل هذا الدعم والإسناد، وهذا ما يولد ترابط أمامي وخلفي بين مختلف المشاريع المقامة في الاقتصاد، من المشاريع المصغرة إلى المشاريع الصغيرة مرورا بالمشاريع المتوسطة وصولا إلى المشاريع الكبرى، وكلما كانت هذه السلسلة مترابطة أكثر كلما كانت النتائج أحسن، وهذا ما يسمح في الأخير بإيجاد فرص عمل جديدة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة من أجل تخفيض معدل البطالة إلى أدنى حد ممكن.

والشيء الملاحظ في جميع هذه السياسات أن تطبيقها اقتصاديا سيساهم في مجمل الأحوال في توفير فرص عمل جديدة ومن ثم التخفيف من البطالة، لكن الشيء المهم في هذه الدراسة هو كيفية جعل كل سياسة تصل إلى فعاليتها القصوى من حيث تحقيقها لهذا الهدف، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ليست سياسة التوسع في الإنفاق العام الناجحة هي التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر ما يكون، بل هي تلك التي تصل إلى تحقيق أفضل النتائج بقدر معين من الإنفاق العام أو هي التي بإمكانها أن تحقق مقدارا ثابتا من النتائج بإنفاق عام أقل ما يمكن، و هذا ما يتطلب توفير الظروف الملائمة لكل سياسة حتى تنجح في توفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل.

والمتتبع للسياسة الاقتصادية الجزائرية في العقدين الأخيرين يجد أنها تتبع إلى حد ما مثل هذه السياسات للحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها الجزائر، فهي تستعمل عائداتها الاستثنائية من الموارد النفطية في التوسع في الإنفاق العام، وفي نفس الوقت فتحت المجال أمام المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في جل القطاعات والأنشطة الاقتصادية، كما أنها سعت من أجل زيادة الحصيلة الاستثمارية إلى محاولة تحسين المناخ الاستثماري وتقديم التحفيزات المختلفة للمستثمرين، وهذا من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن منهم، وفوق كل هذا وذاك تعمل على دعم وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها آلية فعالة في التخفيض من البطالة، إذ أن لها قدرة كبيرة على توفير فرص العمل بالإضافة لما لهذا النوع من المؤسسات من دور في تنمية القدرات الإنتاجية و الإبتكارية لأفراد المجتمع، وهذا ما يسمح بالانتقال التدريجي لهذه المؤسسات نحو الأفضل وازدياد مساهمتها في التشغيل مع الزمن وهذا ما يسمح باستيعاب اليد العاملة الجديدة مما يقلل من معدلات البطالة.

وقد مرت ظاهرة البطالة في الجزائر بعدة تغيرات خلال الفترة 1990-2009، حيث عرفت ارتفاعا كبيرا في سنوات التسعينات، إذ تجاوزت 29% سنة 1999 لتعاود الانخفاض في عقد 2000 لتصل في نهاية 2009 إلى حدود 10.2%، وبطبيعة الحال هذا الانخفاض الكبير الذي حدث خلال عشر سنوات لم يأت من فراغ، وإنما كان هناك تغير في مجموعة عديدة من العوامل خلال هذه الفترة كانت سببا في حدوث هذا الانخفاض، و تحتل العوامل والمتغيرات

الاقتصادية أهمية كبيرة في هذا التأثير، إذ أنه على الرغم من أن البطالة هي ظاهرة اقتصادية اجتماعية إلا أنها تتأثر بشكل كبير بالأمور الاقتصادية، وتؤثر بشكل أكبر على الأمور الاجتماعية، ومما لا شك فيه أن السياسات الاقتصادية الكلية سالفة الذكر ساهمت بشكل واضح في التخفيض من البطالة، لكن بطبيعة الحال بنسب متفاوتة، وهذا ما يتطلب ضرورة تحليل كل سياسة وتبيان دورها في التقليص من البطالة خلال الفترة 1990-2009، وهذا ما ستتناوله هذه الدراسة.

**الإشكالية:**

وفي ضوء ما تقدم تتمثل إشكالية هذا البحث، في دراسة مدى مساهمة كل من سياسة التوسع في الإنفاق العام والسياسة الاستثمارية، وكذا سياسة دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة التشغيل ومن ثم في التخفيض من البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2009.

ولدراسة هذه الإشكالية بشكل جيد فإنه يجب التطرق إلى الإشكاليات الفرعية التالية:

- كيف تأثر هذه السياسات على البطالة؟
- ما هي الأمور والجوانب التي من خلالها يمكن إنجاح تنفيذ هذه السياسات ومن ثم زيادة فعاليتها في التخفيض من البطالة؟
- ما هو واقع البطالة في الجزائر؟ وما هي أهم مسبباتها؟
- ما هي المشاكل والعوائق التي نتجت عن تطبيق مثل هذه السياسات في الاقتصاد الجزائري؟

**دوافع اختيار الموضوع:**

- تعميق المعارف الذاتية حول الموضوع لما يشكله من أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتطورة والمتخلفة على حد سواء، فبالرغم من أن مثل هذه المواضيع قد استهدفها التحليل الاقتصادي بدراسات مختلفة منذ بداية ظهور الفكر الاقتصادي، إلا أن المنطق العلمي يفرض علينا القيام بدراسات جديدة تمتاز بالظرفية الاقتصادية.
- المساهمة في تدعيم المكتبة العلمية، من خلال هذا العمل المتواضع.
- محاولة إثارة بعض النقاط التي قد تفتح آفاقا مستقبلية للبحث في هذا الموضوع.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على مشكلة البطالة التي هي من أخطر المشاكل الاقتصادية المعاصرة، والتي كثيرا ما تسبب عند تفاقمها تأثيرا سلبيا على النظام الاجتماعي والسياسي للدولة، وهذا ما يزعزع استقرارها، أضف إلى ذلك أن هذا البحث يركز على ثلاث سياسات اقتصادية كلية لها دور كبير، إذا تم نجاح تنفيذها، في دعم

التنمية الاقتصادية وإرساء أسس الاستقرار الاقتصادي، والتي على رأسها التخفيض من معدلات البطالة، وتتمثل هذه السياسات في كل من : سياسة التوسع في الإنفاق العام، السياسة الاستثمارية، سياسة دعم وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتطرق لهذه السياسات في هذا البحث يكون من أجل تحليلها تحليلا نقديا بإظهار ما لها وما عليها، وباقتراح الكيفية التي من خلالها يتم الاستفادة القصوى من تطبيق هذه السياسات.

**أهداف الدراسة:**

- تجميع معلومات وأفكار مختلفة عن موضوع الدراسة بشقيه البطالة والسياسات الاقتصادية المستعملة في التخفيض منها.
- تشخيص مشكلة البطالة في الجزائر.
- إبراز دور الدولة في محاربة هذه المشكلة من خلال تتبع السياسات الاقتصادية المستعملة لذلك.
- إبراز المشاكل والمعوقات التي تحول دون الوصول إلى نتائج أفضل
- اقتراح بعض الحلول التي من شأنها التقليص أكثر من البطالة.

**فرضيات الدراسة:**

- مشكلة البطالة في الجزائر ناتجة عن اختلالات هيكلية في النظام الاقتصادي والتي مردها إلى التغير المستمر في الخطط الاقتصادية المتبعة.
- يساهم الإنفاق العام في خلق نسبة كبيرة من فرص العمل في الجزائر.
- مساهمة ضئيلة للاستثمار الخاص في خلق فرص عمل بالرغم من التحفيزات والامتيازات التي قدمت له.
- لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثير واضح على التخفيض من البطالة.

**حدود الدراسة:** بطبيعة الحال، لا يمكن لدراسة بمثل هذا النوع وهذا المستوى أن تتطرق إلى جميع الجوانب المتعلقة بالظاهرة المدروسة، أضف إلى ذلك أنه حتى يتم فهم الظاهرة قيد الدراسة بشكل جيد فإنه يتطلب وضع حدود معينة للدراسة، ومن هذه الحدود نذكر:

- تركز هذه الدراسة زمنيا على الفترة الممتدة من سنة **1990** إلى سنة **2009**، وسبب اختيار هذه الفترة تحديدا راجع إلى كون سنة **1990** هي نقطة تحول الاقتصاد الجزائري من النظام الاقتصادي الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، فلو كانت هذه الدراسة تهدف إلى إجراء دراسة مقارنة للظاهرة بين النظامين لامتدت الفترة إلى ما قبل سنة **1990**، لكن رغم ذلك فقد تمت الإشارة في بعض الأحيان إلى بعض الوقائع الاقتصادية من خارج فترة الدراسة بسبب كونها تفسر

وتوضح وقائع أخرى داخل الفترة. كما أن التقيد أو عدم التقيد بالمجال الزمني للفترة متوقف على توفر أو عدم توفر الإحصائيات المتعلقة بعناصر الدراسة، إذ توجد بعض الإحصائيات لا تغطي جميع سنوات الفترة الزمنية.

- تركز الدراسة مكانيا على الاقتصاد الجزائري، حيث أن خصائص هذا الاقتصاد تسمح بالتعرف أكثر على مدى مساهمة السياسات السالفة الذكر في التخفيض من البطالة، ولكن رغم ذلك يمكن إسقاط بعض نتائج الدراسة على الاقتصاديات الشبيهة بالاقتصاد الجزائري كالاقتصاديات النفطية، وأكثر من هذا أنه يمكن تعميم نتائج أخرى كذلك على غالبية الدول النامية باعتبار أن لها نفس الخصائص وتعاني من نفس المشاكل الاقتصادية.

- هذا وقد تم تحديد السياسات الرامية إلى التقليص من البطالة في ثلاث سياسات لها قدرة كبيرة في توفير فرص عمل جديدة، سياسة الإنفاق العام، السياسة الاستثمارية وسياسة دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تجاهل السياسات المعروفة بسياسات سوق العمل التي تم الإشارة إليها فقط في نقاط قليلة.

**صعوبات الدراسة:** لقد واجه إنجاز هذه الدراسة عدة صعوبات أهمها:

- شح المعلومات الإحصائية، حيث أنه كانت هناك صعوبة كبيرة في الحصول على الإحصائيات المتعلقة بمحاور الدراسة، وحتى إن كانت بعض الإحصائيات متوفرة إلا أنها ذات طابع عام، أي أنها لا تسمح بالكشف الدقيق عن بعض الجزئيات التي من خلالها يتم فهم وتحليل المشكلة قيد الدراسة على أحسن حال، لذا فإنه لم يتم التعمق كثيرا في بعض الأمور التي تتطلب وجود مثل هذه الإحصائيات، كما أنه تم تجاهل العديد من القضايا لنفس السبب.

- نقص المراجع المتعلقة بمحاور هذه الدراسة، حيث أنه على الرغم من أن المكتبة العلمية فيها عدد لا بأس به من المراجع التي تناولت هذه المشكلة إلا أن مضمون غالبية هذه المراجع كان متشابها وغلب عليها الأسلوب التحليلي الوصفي الساكن أي الذي يفسر المشكلة في حدودها الزمنية الحاضرة .

- من الصعوبات التي تم مواجهتها في هذه الدراسة ، هي صعوبة الفصل بين السياسة الاستثمارية وسياسة دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالأخص في دراسة الحالة، حيث أن هذا الفصل ليس ظاهرا في السياسة الاقتصادية للحكومة الجزائرية بالرغم من أنه يوجد هناك فصل في الأجهزة المسيرة لكلتا السياستين، وحتى وإن كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يندرج ضمن أهداف السياسة الاستثمارية، إلا أن معالجة هذا القطاع بمعزل عن الاستثمارات الكبرى يسمح بإعطاء نتائج أفضل خاصة إذا كانت الدراسة متعلقة بدولة نامية.

**موقع البحث من الدراسات السابقة:**

- رسالة ماجستير ( الجزائر، 2002)، للباحث مهدي كلو تحت عنوان الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة :دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة و شهادة دراسات جامعية تطبيقية، وقد تعرض الباحث في هذه الدراسة إلى مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات، حيث حاول إظهار أهم الشروط التي يفرضها سوق العمل على المتخرجين لكي يحصلوا على وظيفة في مجال تخصصهم، ولأجل هذا حاول الإجابة عما إذا كانت مخرجات التعليم العالي في الجزائر تتماشى مع التغيرات التي تحدث في سوق العمل، ليصل الباحث إلى أن الإصلاحات التي مست قطاع التعليم العالي كان لها هدف سياسي، ولم يكن لها أي علاقة بسوق العمل بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة.
- رسالة دكتوراه ( الجزائر،2006) للباحث بوصافي كمال تحت عنوان حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، حيث حاول التطرق فيها إلى البطالة التي قد تنتج عن الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر وبالأخص إصلاحات التعديل الهيكلي.
- رسالة دكتوراه ( دمشق، 2006) للباحث أديب علي صقر تحت عنوان البطالة في سورية: الواقع والأفاق، حيث أجرى دراسته على سوق العمل في سوريا وتعرض إلى خصائص القوى العاملة فيها، وتطرق كذلك إلى مشكلة البطالة فيها من حيث الأسباب والآثار المترتبة عنها، ليوضح في الأخير تجربة الدولة في مكافحتها عن طريق هيئة مكافحة البطالة ومكاتب الاستخدام، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن المشكلة في تزايد مستمر مع الزمن وأنه لابد من اتخاذ إجراءات فعالة لخلق فرص عمل جديدة ودائمة وذلك بالتعاون والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية.
- رسالة ماجستير( اليرموك، 2007) للباحثة عائشة حسن قرعوش تحت عنوان: مشاريع التشغيل ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتناولت فيها أهمية المشاريع الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة، وخلصت الباحثة إلى أنه لا بد من توفير الرعاية التامة لهذه المشاريع حتى تنجح في أداء مهمتها التنموية.
- رسالة ماجستير ( دمشق،2008) للباحث عمر موسى شيخ عمر، بعنوان : دراسة مشكلة البطالة وعلاجها " دراسة ميدانية"، وتطرق فيها الباحث إلى تحليل واقع البطالة في سورية بناءا على المؤشرات الاقتصادية الكلية المنشورة من قبل الهيئات الإحصائية المختصة، وكذا الدراسة الميدانية التي قام بها على مستوى محافظة إدلب للكشف عن الخلفيات الأساسية لتنامي الظاهرة محل الدراسة، ليصل في الأخير إلى عدد من النتائج منها:
  - غياب دور مكاتب الاستخدام في تنظيم سوق العمل السورية.
  - الانتشار الواسع للبطالة بين أوساط الشباب أدى إلى ظهور بعض الآفات الاجتماعية كالسرقة، العنف، العزوف عن الزواج، الهجرة.
  - فشل الاستثمارات الخاصة والحكومية في خلق فرص عمل حقيقية ودائمة.

ليخلص الباحث في الأخير إلى عدد من التوصيات تصب كلها في ضرورة تنظيم سوق العمل، تفعيل التنمية الاقتصادية، زيادة التأهيل العلمي والتدريب للقوى العاملة.

أما دراستنا هذه فهي تتميز عن نظيراتها بكونها تركز أساسا على مشكلة البطالة من وجهة نظر اقتصادية كلية، وذلك بالبحث عن الطريقة التي من خلالها يمكن الاقتراب من حالة التشغيل الكامل والتي تكون فيها معدلات البطالة أدنى ما يمكن، وهذا بالاعتماد على سياسات اقتصادية كلية (سياسة التوسع في الإنفاق العام، السياسة الاستثمارية، سياسة دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) متعارف عليها أن لديها قدرة كبيرة على توفير فرص العمل، ومن ثم فإن هذه الدراسة تركز على كيفية جعل هذه السياسات تصل إلى فعاليتها القصوى من حيث توفير فرص العمل وهذا بطبيعة الحال يكون عندما يتم تنفيذ هذه السياسات بالطريقة التي تسمح بتعظيم الإيجابيات والتقليل من السلبيات، وفوق كل هذا وذاك فإن دراستنا هذه ستكون مركزة على دراسة حالة الجزائر في فترة تمتد من سنة 1990 إلى غاية سنة2009.

**منهجية الدراسة ومصادر البيانات:**

المنهج الغالب على هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، والذي نجده مستعملا في كل فصول هذا البحث، بسبب كونه الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات التي تقتضي أن يتم الإلمام قدر الإمكان بالمحاور الأساسية للدراسة من جميع الجوانب، ولذا فقد استعمل هذا المنهج في الفصل الأول من أجل وصف وتحليل ظاهرة البطالة، واستعمل كذلك في الفصل الثاني من أجل إبراز خصائص السياسات الاقتصادية المستعملة في التخفيض من البطالة، وكيفية تأثيرها على هذه الأخيرة، ونفس الأمر يتعلق بالفصل الثالث الذي استعمل فيه هذا المنهج من أجل وصف وتحليل ظاهرة البطالة في الجزائر وكذا السياسات الاقتصادية المخفضة لها، غير أن الملاحظ على هذا الفصل أنه اشتمل على أكثر من منهج آخر في بعض الفقرات، حيث تضمن المنهج التاريخي، وذلك عند التطرق للتطورات التي حدثت لبعض المتغيرات الاقتصادية مع الزمن، أضف إلى ذلك، وبسب كون هذا الفصل هو دراسة حالة للظاهرة قيد الدراسة فإنه حتما تضمن منهج دراسة حالة.

هذا وقد اعتمدت الدراسة على عدة مصادر لجمع البيانات التي لها علاقة بمشكلة الدراسة والتي من أهمها:

- القوانين والمراسيم والتشريعات المتعلقة بمحاور البحث والتي غالبا ما تم الحصول عليها من الأعداد المختلفة للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمنشورة على موقع هذه الأخيرة في الشبكة العنكبوتية.
- الإحصاءات والتقارير والدوريات والنشريات المتعلقة بالمحاور الأساسية للبحث والتي تم الحصول عليها من مختلف المصالح والهيئات الرسمية للدولة نذكر منها: الديوان الوطني للإحصاء، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وزارة العدل والضمان الاجتماعي، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنك الجزائر، المديرية العامة للوظيف العمومي، المديرية العامة للجمارك.

# الفصل الأول:البطالة كمشكلة اقتصادية وتفسيراتها المختلفة في الفكر الاقتصادي

**تمهيد :** تعد البطالة إحدى أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول، سواء المتقدمة منها أو السائرة في طريق النمو، فهي عندما تظهر في اقتصاد ما، تكون بمثابة دليل واضح على أن هذا الاقتصاد يعاني من ضعف في الأداء، الناتج حتما عن اختلالات هيكلية موجودة فيه تتطلب المراجعة والتصحيح، هذه الاختلالات التي تختلف من اقتصاد إلى آخر ومن فترة إلى أخرى، أضف إلى ذلك أن خطورة البطالة لا تكمن فقط في كونها مؤشرا سلبيا للاقتصاد، وإنما لما ينجم عنها من آثار سلبية جمة، حيث تصبح البيئة التي تتفاقم فيها البطالة بيئة مضطربة وغير مستقرة، وتكثر فيها الاضطرابات النفسية والاجتماعية وكذا السياسية، وهذا ما يهدد الأمن الكلي للكيان الذي تنتشر فيه، لذلك فإنه من الأهمية بمكان وضع خطط محكمة مبنية على قواعد وأسس علمية من أجل التحكم فيها ومنع استفحالها على الأقل، لأن فكرة القضاء عليها نهائيا في مثل الظروف الراهنة التي يمر بها عالمنا المعاصر أمر شبه مستحيل، وأول ما يجب أن تشمله هذه الخطط، الإحاطة النظرية الشاملة لمشكلة البطالة، من خلال تناولها بالدراسة النقدية التحليلية، وكذا الربط بينها وبين العوامل المؤثرة فيها من جهة، وبينها وبين العوامل المتأثرة بها من جهة أخرى.

لذلك فإننا سنتناول في هذا الفصل البطالة في شقها النظري البحت، أو بالأحرى الجوانب النظرية الرئيسية التي من خلالها يمكن وضع تصور منطقي وسليم لآليات المواجهة، ولن يكون هذا الفصل ترفا فكريا، بقدر ما هو ضرورة منهجية، ذلك أن رسم أي سياسة لمكافحة البطالة لا بد أن تقوم على نظرية ما لتفسير البطالة وتحديد أسبابها، وبقدر ما يكون فهمنا النظري للبطالة سليما تكون سياستنا ملائمة وفعالة للتصدي لها.

وعليه فسيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول سيتم التطرق فيه لمفهوم البطالة وبعض المفاهيم الأخرى التي لها علاقة بها، وكذا كل ما يتعلق بكيفية ضبط وقياس معدلات البطالة، بالإضافة إلى الأشكال والأنواع التي من الممكن أن تظهر من خلالها.

المبحث الثاني فهو يركز على العوامل المهمة المسببة للبطالة، وكذا بعض الآثار التي قد تنجم عنها.

المبحث الثالث، فسيتم من خلاله تناول مختلف الآراء والأفكار لمختلف المدارس الاقتصادية الشهيرة التي حاولت تفسير وتحليل البطالة، وهذا ما يساعد على رؤية المشكلة قيد دراسة من نوافذ متعددة.

# المبحث الأول: مفاهيم عامة عن البطالة

حتى يتم ضبط وحصر البطالة ضمن مجال علمي صحيح قابل للتحليل الدقيق الذي يرمي إلى استخراج نتائج صحيحة نسبيا ولا تتنافى مع ما هو موجود في الواقع، فإنه لا بد من تحديد المفهوم الأصح للبطالة، وكذا تحديد بعض العوامل الجزئية التي تتكون منها.

## المطلب الأول: مفهوم البطالة

**أولا- البطالة لغة:** البطالة مصدر من الفعل الثلاثي بطل يبطل الذي معناه الضياع والخسران ، ويقال بطل الأجير فهو بطال بمعنى تعطل من التعطل وهو البقاء بلا عمل ، وحتى لا يتم الخلط بين البطالة ذات الاستعمال السلبي في اللغة، والبطولة ذات الاستعمال الإيجابي، يتم التفريق بينهما، فالبطال من البطالة من لم يكن له عمل أو حرفة فيبطل دوره في الحياة، أما البطل من البطولة فهو الشجاع الذي تبطل جراحه ولا يكترث لها، وقيل لأنه يبطل العظائم، أو هو المتعرض للموت الذي يتصور بطلان دمه[1].

**ثانيا- البطالة اقتصاديا:** تنوعت مفاهيم البطالة اقتصاديا بتنوع وجهة نظر الاقتصاديين لها ومدى حصر الظاهرة ضمن مجال محدد لتسهيل دراستها وتحليلها، فمنهم من اختزل مفهومها في" عدم امتهان أي مهنة" وفي حقيقة الأمر أن هذا المفهوم غير واضح وغير كامل[2]، وأنه يقترب إلى الطرح العامي أكثر منه إلى الطرح الاقتصادي الذي يسعى إلى إيجاد المفهوم الشامل الذي بإمكانه عزل البطالة عن بعض الأمور النفسية والاجتماعية المتداخلة فيها، والتركيز فقط على الجانب الاقتصادي، ومن هذه التعاريف نذكر :

"الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة"[3]، أو هي " عدم توفر التوظيف الكامل لأفراد المجتمع، وأن الأفراد الراغبين في العمل أكبر من الفرص المتاحة والموجودة في هذه المجتمعات"[4]، وعرفها الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي بأنها" عرقلة في التداول بسبب كمية من البضائع لا تتمكن من الوقوع على مشترين، وحينئذ تتوقف آلات كثيرة من السير ويصبح كثير من العمال في حالة بطالة"[5]، أما تعريفها من قبل الهيئات الدولية فنجد أن البنك الدولي عرفها بأنها" الجزء من اليد العاملة التي ليس لها عمل لكنها متواجدة للبحث عن وظيفة"[6].في حين كان تعريف مكتب العمل الدولي للبطال بأنه "كل من هو قادر على العمل

---

[1] - جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1997، ط6، ج 11، ص56.

[2] - الطيب الوفي، لطيفة بهلول، البطالة في الوطن العربي، أسباب وتحديات، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول البطالة أسبابها ومعالجتها وأثرها على المجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 27/26/25 أفريل 2006، ج1،ص85

[3] - علي عبد الوهاب نجا ، مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الإسكندرية، الدار الجامعية ، 2005، ص3

[4] - أديب علي صقر، البطالة في سورية : الواقع والآفاق، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2006، ص58.

[5] - جمال حسن أحمد عيسى، مشكلة البطالة وعلاجها، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون، اليمامة، دمشق، 2000، ص47.

[6] - عبد الله بلوناس ، البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العملي ، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول البطالة أسبابها ومعالجتها وأثرها على المجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 27/26/25 أفريل 2006، ج2،ص294

وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى"[1]، والملاحظ في هذا التعريف محاولته إعطاء البطالة معايير ثابتة قابلة للقياس يمكن توحيدها في جميع البلدان قصد إجراء المقارنات بينها،وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- **معيار عدم العمل** :ويعني انعداما تاما للعمل أثناء الفترة المرجعية، و لم يكن هناك غيابا عن العمل بصفة مؤقتة كعطلة مرضية أو عطلة راحة، ويعد هذا المعيار الفاصل بين حالة العمالة والبطالة، وبالتالي فإنه لا يمكن تصنيف الفرد الذي يمارس عملا ما ولو كان عارضا، وفي نفس الوقت يبحث عن عمل آخر ضمن فئة البطالين.[2]
- **معيار البحث عن عمل:**[3] ويقوم هذا المعيار على أن الفرد محل الملاحظة قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص يثبت من خلاله أنه مستعد للعمل وساع إليه،كقيامه بالتسجيل في مكاتب العمل سواء الخاصة أم الحكومية، ومتابعة الإعلانات الخاصة بالتوظيف، ونشر عروض عمله على مختلف الشركات. لكن غالبا ما يحدث أن يصاب عدد كبير من الباحثين عن العمل بعد فترة زمنية من البحث دون الحصول عليه بنوع من اليأس، وهو ما يدفعهم إلى التوقف عن البحث مرة أخرى، وبالتالي فإنه حسب هذا المعيار فإنهم يصنفون خارج فئة البطالين على الرغم من أنهم ليسوا كذلك.
- **معيار الإتاحة:** يعني هذا المعيار أنه إذا ما عرض عمل على فرد فإنه سيكون مستعدا وقادرا على العمل فورا خلال فترة البحث ، حيث يستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة (أي بعد انتهاء الاستبيان ). مثل الطالب الذي يبحث عن عمل مؤقت بالموازاة مع دراسته، فخلال فترة بحثه هذه هو غير مستعد للعمل وبالتالي غير متاح للعمل، وكذلك يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات (المرض، مسؤوليات عائلية،...)خلال فترة الاستبيان، لأنه من الناحية العملية لا يكونون مستعدين له بسبب إعاقتهم التي تمنعهم من الموافقة على أي عمل يعرض عليهم مباشرة، بل يقومون بترتيب أمورهم أولا.

وعلى الرغم من أن منظمة العمل الدولية سعت إلى تقديم تعريف محدد وأكثر شمولا للبطالة يصلح للتطبيق في مختلف بلدان العالم، وبالتالي يمكن من خلاله قياس معدل البطالة في الدول المختلفة بنفس الطريقة حتى يمكن المقارنة بين تلك المعدلات ، إلا أن هذا التعريف كان محل انتقادات جمة، ومن أهم هذه الانتقادات نذكر:[4]

- لا يأخذ في حسبانه كلا من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية، فالفرد يعد في تعداد العاملين ما دام يعمل حتى ولو لساعة واحدة، مثله في ذلك مثل الفرد الذي يعمل سبع أو ثماني ساعات يوميا.
- لا يربط بين العمل والإنتاجية، فالعمال تختلف إنتاجيتهم.

---

[1] - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة ، سلسلة عالم المعرفة،العدد226،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، 1997،ص17.

[2] - ساسية خضراوي ، سليمة عبيدة ، قياس البطالة حسب المعايير الدولية مع الإشارة إلى مشاكل قياسها في الدول العربية، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول البطالة أسبابها ومعالجتها وأثرها على المجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 27/26/25 أفريل 2006،ج1،ص143.

[3] - علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ص6.

[4] - عبد القادر محمد عبد القادر " نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، مجلد مجلد 27 العدد الأول 1990، ص205.

- ü لا يأخذ في تعداد العاطلين إلا الأفراد الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل، وبالتالي يهمل فئة كبيرة من العاطلين الذين لا يبحثون عن عمل بعد ما يئسوا من الحصول على وظيفة.

كل ما تم ذكره آنفا عن تعريف البطالة هو ذلك التعريف الذي يحصرها ضمن المجال الكمي القابل للقياس، ولكن في حقيقة الأمر فإن البطالة أوسع من أن تحصر في حدود هذا المجال الضيق، وإذا كان لا بد من أن تأخذ مفهوما علميا أوسع، فهي تمثل" الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا و/ أو أمثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية الأفراد عما كان يمكن الوصول إليه "[1]. والملاحظ من هذا التعريف أنه يركز على مبدأي الاستخدام الكامل والأمثل للفئة النشيطة بمفهومها الواسع كذلك، فالأول معناه أن جميع الأفراد النشيطين يعملون بصفة دائمة وعلى طول الفترة الكلية للعمل، أما الثاني فمعناه أن تكون الإنتاجية المتوسطة لهذا العامل أقصى ما يمكن، وهو ما يؤدي إلى الوصول بالناتج إلى حدوده القصوى كذلك.

أما تعريف الباحث للبطالة فهي تمثل مجموع الأفراد غير العاملين في لحظة ما، والذين تتطلب المصلحة الكلية للمجتمع أن يكونوا ضمن مناصب عمل محددة تسمح بالاستغلال الأقصى والأمثل للطاقة الإنتاجية لهذا المجتمع. وحسب هذا التعريف فإن:

- ü الأفراد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل يصنفون ضمن البطالين إذا كانت مصلحة المجتمع تتطلب عملهم.
- ü الفرد الذي يعمل في غير المنصب الذي يحقق فيه أكبر إنتاجية فإنه يصنف ضمن البطالة الجزئية.
- ü لا يصنف الأفراد المتعطلين في لحظة ما بطالين إذا كان هناك متعطلين آخرين أكفأ منهم، والعكس بالعكس صحيح.
- ü لا يصنف الأفراد قيد التكوين واكتساب الخبرة المهنية ضمن البطالين حتى ولو كانوا يبحثون عن عمل.
- ü لا يعد العمال الذين انخفضت كمية عملهم بسبب التطور التكنولوجي ضمن البطالة الجزئية ، بشرط أن تبقى إنتاجيتهم على ما كانت عليه من قبل وكذلك العائد الذي يحصلون عليه من العملية الإنتاجية.

ويبقى تعريف منظمة العمل الدولية، على الرغم من بعض السلبيات التي يتضمنها، التعريف الملائم لإجراء الدراسات الأكاديمية .

وحتى يتم تحديد مفهوم البطالة جيدا فإنه من الضروري إيراد مفاهيم عامة لأهم المصطلحات التي لها علاقة بها، وفيما يلي تعريف لأهم هذه المصطلحات:[2]

- **العمل:** لقد تعددت آراء الاقتصاديين حول مفهوم العمل فكانت هناك وجهات نظر فلسفية واجتماعية و اقتصادية، والمفهوم الاقتصادي المبسط للعمل هو تأثير الإنسان على الطبيعة في سبيل الحصول على منفعة مادية، هذه المنفعة ضرورية من أجل تأمين ظروف مناسبة تساعد الإنسان على الاستمرار في النشاط العملي، أو بتعبير آخر فإن العمل هو العملية التي تجري بين الإنسان والطبيعة حيث يؤثر الإنسان عليها ويكيف مواردها لكي تصبح صالحة لإشباع حاجاته المتعددة والمتزايدة، فالعمل إذن هو الشرط الأول للحياة الإنسانية

---

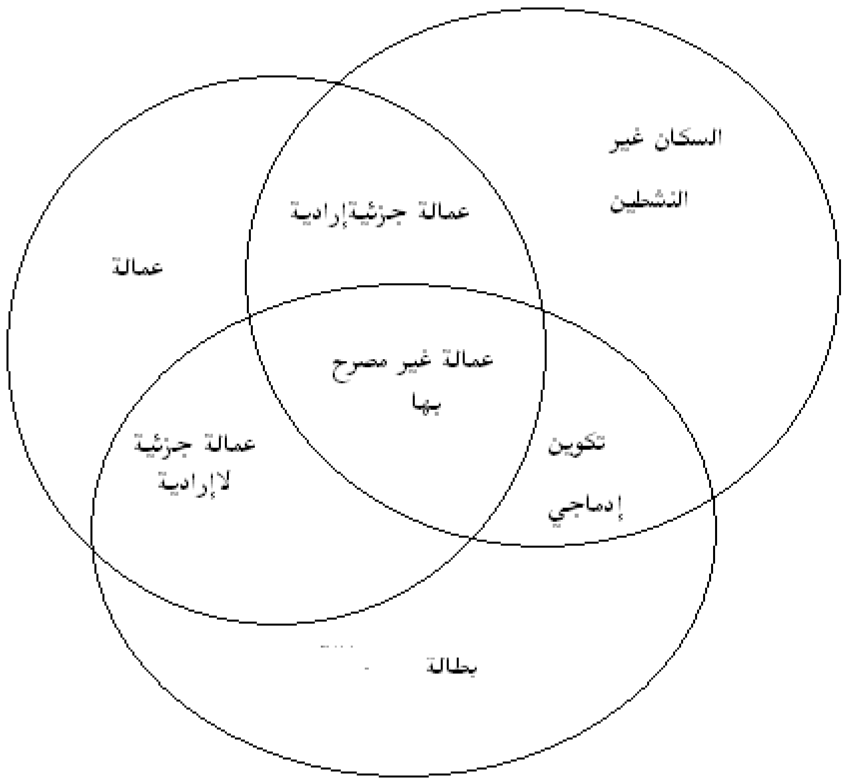
1 - نفس المرجع السابق، ص206

2 - محمد جميل عمر، اقتصاد وتخطيط القوى العاملة، جامعة دمشق، 1987، ص7،ص127، 128.

- **السكان:** يقصد بالسكان مجموع الأفراد الذين يقيمون في منطقة جغرافية معلومة الحدود.
- **السكان القادرون على العمل:** وهم السكان الذين يملكون المقدرة الجسدية والعقلية اللازمة للقيام بالعمل، وهذا المصطلح يضم كل السكان الذين تتوفر لديهم المقدرة على العمل ، بغض النظر عن العمر الذي ينتمون إليه.
- **موارد القوى العاملة ( القوى البشرية):** تتألف هذه الفئة من السكان القادرين على العمل والموجودين ضمن حدود سن المقدرة على العمل بالإضافة إلى الأشخاص الذين يشتغلون في العمل الاجتماعي وهم من خارج حدود سن المقدرة على العمل، ويطلق أحيانا على هذه الفئة اسم الموارد البشرية.
- **القوى العاملة أو السكان النشيطون اقتصاديا:** يضم هذا المفهوم ذلك الجزء من موارد القوى العاملة المشتغلين فعلا في الإنتاج الاجتماعي والمتعطلين عن العمل.
- **المشتغلون:** يطلق لفظ المشتغلون على تلك الفئة من القوى العاملة التي تعمل فعلا في العمل الاجتماعي بغض النظر عن كونها تعمل بأجر أو بدون أجر لدى الغير أو لدى الأسرة أو لحسابها الخاص.

ولتوضيح مفهوم البطالة جيدا، وتبيان الترابط والتداخل الذي قد يحدث بينها وبين العمالة، يتم إيراد الشكل التالي:

**الشكل (1-1): التداخلات الموجودة بين البطالة والعمالة**




Source: Jacques freyssinet ، le chomage ، editions la decouverte، Paris،1984،page19.

**المطلب الثاني: قياس البطالة**

"للوقوف على حجم مشكلة البطالة وأبعادها ينبغي أن تكون هناك قاعدة معلومات تفصيلية ودقيقة عن المتعطلين من حيث أعدادهم وأماكن إقامتهم والمهن التي يزاولونها وأعمارهم وتعليمهم وجنسهم وسبب تعطلهم، ومدة بطالتهم...إلخ، والحقيقة أن توافر هذه البيانات ودقتها وحداثتها هي من الأهمية بمكان، لأنه على ضوئها يحسب معدل البطالة على مستوى الاقتصاد القومي، وهو أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها كما لا يخفى أنه لا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي عنها، على أن الإحصاءات الرسمية المنشورة حول البطالة كثيرا ما تثير الجدل حول مدى دقتها وشمولها، وإلى أي مدى تعكس حجم مشكلة البطالة"[1]، فكلما كانت المعلومات الإحصائية عن المتعطلين متوفرة بشكل دقيق ومتنوع أمكننا حساب معدل البطالة ومعدلات أخرى تساعدنا في تحليل الظاهرة بشكل جيد، وفيما يلي أهم المعدلات الممكن حسابها، وبعدها يتم تبيان طرق جمع البيانات عن المتعطلين .

**أولا- كيفية حساب معدل البطالة والمعدلات المشتقة منه:**

يمثل معدل البطالة النسبة بين الأفراد المتعطلين وقوة العمل المتاحة في فترة زمنية معينة ويعبر عنه رياضيا بما يلي:

**معدل البطالة = (عدد المتعطلين/ عدد القوى العاملة) * 100.**

ويعد هذا المعدل الأكثر استعمالا بالرغم من أنه لا يعطي تفصيلا دقيقا عن الظاهرة، في حين أنه يمكن حساب معدلات أخرى حسب صفات البطال تسمح بتحليل الظاهرة تحليلا جيدا ومن هذه المعدلات نذكر:

1- **معدل البطالة حسب الجنس:** ونجد فيه ، معدل بطالة النساء والذي يساوي نسبة النساء المتعطلات إلى مجموع المعطلين ، وكذلك معدل بطالة الرجال الذي هو النسبة بين الرجال المتعطلين والمجموع الكلي للمتعطلين. ويفيد هذا المعدل في تبيان أي الجنسين تكثر فيه البطالة ، وهذا ما يساعد في تحديد الآليات التي بها يتم إيجاد فرص عمل تتوافق مع المعدل الأكبر ، فمثلا إذا كان معدل بطالة النساء أكبر منه عند الرجال فيستحسن هنا دعم قطاع الخدمات الذي تكون فرص العمل فيه أكثر تلاؤما مع فئة النساء.

2- **معدل البطالة حسب العمر:** وهو أن يقسم المتعطلون إلى فئات عمرية محددة ، ومن بعدها حساب معدل البطالة لكل فئة، والذي يساوي عدد المتعطلين في كل فئة على إجمالي عدد المتعطلين. وغالبا ما يكون هذا التقسيم إلى ثلاث فئات هي : [16 25[,[25 40[,[40 60] ويفيد هذا المعدل في معرفة الفئة العمرية الأكثر بطالة، ومن ثم يتم تركيز الدراسة عليها لمعرفة أسباب عدم قدرتها على الاندماج في سوق العمل، فعلى سبيل المثال لا الحصر إذا كان معدل البطالة للفئة العمرية[16 25[ أكبر منه عن باقي الفئات فقد يكون هذا بسبب نقص الخبرة المهنية مثلا، وهذا ما يتطلب اتخاذ إجراءات إدماجية وطرح فرص للتكوين تتماشى مع متطلبات سوق العمل.

---

[1] - رمزي زكي،مرجع سابق، ص38، 39.

3- **معدل البطالة على أساس الريف والحضر:** حيث يساوي معدل بطالة الريف عدد المتعطلين الريف على المجموع للمتعطلين، ونفس الشيء بالنسبة لمعدل بطالة الحضر. ويفيد هذا المعدل في تبيان المنطقة التي تكثر فيها البطالة والذي يسمح بدوره بتحديد نوعية المشاريع الممكن دعمها وتحفيزها والتي يجب أن تتلاءم مع خصائص كل منطقة.

4- **معدل البطالة على أساس المستوى التعليمي:** وفيه يقسم البطالون إلى فئات حسب مستواهم التعليمي الذي غالبا ما يكون، أقل من الثانوي ، جامعي ، دراسات عليا. وبعدها يتم حساب النسبة بين عدد المتعطلين لكل فئة والمجموع الإجمالي للمتعطلين، وتفيد هذه المعدلات في تحديد الفئة التي تكثر فيها البطالة والذي يسمح بتحديد الأسباب المسببة لذلك ، ومن ثم معالجتها. فمثلا إذا كان معدل البطالة مرتفع لدى فئة الجامعيين فهذا دليل نسبي على أن مخرجات التعليم لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل وهذا ما يستلزم القيام بإصلاحات جذرية في قطاع التعليم العالي.

5- **معدل البطالة على أساس مدة التعطل:** ونجد فيه معدل البطالة قصيرة الأجل والذي تكون فيه مدة التعطل أقل من شهر، معدل البطالة متوسطة الأجل والذي تكون فيه مدة التعطل أكثر من شهر وأقل من سنة ، ومعدل البطالة طويلة الأجل والذي تكون فيه مدة التعطل أكثر من سنة. ويعد هذا المعدل ذو أهمية كبيرة في توضيح البنية التركيبية للبطالين، ويوضح كذلك مدى كفاءة سوق العمل، فمثلا إذا كان معدل البطالة قصيرة الأجل مرتفع فهذا مؤشر قوي على أن سوق العمل كفء يسمح بإيجاد فرص عمل للمتعطلين في مدة قصيرة، والعكس في حالة ارتفاعه عند الفئة طويلة الأجل.

6- **معدل البطالة على أساس الإعالة:** وفيه يتم تقسيم البطالين إلى فئات حسب عدد الأفراد غير النشطين الذين هم تحت مسؤولية هؤلاء البطالين، فقد يكون البطال معيل لنفسه فقط، أو لفرد، أو لفردين، أو حتى لعشرة أفراد أو أكثر. ويفيد هذا المعدل في توضيح الحرمان والبؤس الذي يعانيه الأفراد غير النشيطين جراء تعطل فرد نشيط، فكلما كانت قيمة الإعالة كبيرة كان هذا مؤشر قوي على خطورة المشكلة ، وبإمكان هذا المعدل إبراز مستوى الفقر داخل المجتمع.

**ثانيا: طرق جمع البيانات :**

1- **التعدادات العامة للسكان:** وهو العملية التي تقوم بها أعلى هيأة إحصائية في الدولة يتم من خلالها إحصاء كلي وشامل لمجموع العائلات المقيمة داخل القطر، ويكون هذا بعد رصد الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لذلك، حيث يتوجه المكلفون بهذه العملية إلى العائلات مباشرة وجرد كافة المعلومات الإحصائية الضرورية وتسجيلها في استمارات مخصصة لذلك، ليتم بعدها تجميع هذه المعلومات من الجزء إلى الكل وتحليلها.

"وتجري التعدادات بواسطة الحكومة، ولابد من أن تجري في وقت واحد في جميع أجزاء الرقعة الجغرافية- الدولة- التي يجري فيها التعداد، ولكن ذلك قد يختلف حسب ظروف الدول، فمن الناحية المثالية ينبغي أن يجري التعداد في يوم واحد معين، ولكن ذلك لا يكون سهلا إلا في الدول محدودة المساحة أما الدول الواسعة فتستغرق فيها وقتا أطول . والمفروض أن تفصل بين التعدادات فوارق زمنية محددة- أي أن تجري التعدادات دوريا بفواصل زمنية منتظمة- وتختلف الفترة التي تفصل بين تعداد وآخر من دولة إلى أخرى حسب إمكانات الدول المادية والبشرية

وحسب سعة أراضيها أو تبعا للمدى الذي تهدف إلى تحقيقه من بيانات التعداد، فبعض الدول تجري التعداد كل خمس سنوات كفرنسا، اليابان، الدانمرك. وأخرى كل عشر سنوات كالجزائر، سورية، مصر،كندا، وأخرى أكثر من ذلك كالبرازيل"[1].

ولما كانت علاقة التعداد في هذا البحث تخص موضوع البطالة والعمالة فإنه من الضروري إيراد أهم المعلومات المتعلقة بالموضوع والتي يجب أن تتضمنها الاستمارة، ومن هذه المعلومات نذكر[2]:

- العلاقة بقوة العمل ( يعمل خارج المترل، يعمل داخل المترل، متعطل سبق له العمل، متعطل لم يسبق له العمل، طالب، متفرغة للتدبير المترلي، متقاعد، مكتفي، غير قادر على العمل)
- معلومات عن أسباب التعطل ( الدخل غير ملائم، العمل غير ملائم، انتهاء المشروع، الرغبة في إيجاد عمل خاص، أخرى)
- المهنة الرئيسة الحالية ( صاحب عمل، يعمل لحسابه، يعمل بأجر، يعمل لدى الغير دون أجر)
- مكان مزاولة العمل( عام، خاص، مشترك، تعاوني )
- عدد ساعات العمل خلال أسبوع الإسناد الزمني.

2- **المسح الجزئي ( مسح العمل بالعينة):** ولما كان المسح الكلي غالبا ما يجري في فترات متباعدة، فإنه من الصعب تتبع ظاهرة البطالة في الفترة التي تلي هذا المسح بالاعتماد فقط على إحصائياته، لأن هذه الظاهرة تمتاز بالتغير السريع مع الزمن، لذلك فإنه من الضروري اللجوء إلى المسوحات الخاصة وبالأخص ما يسمى مسح العمل بالعينة، وهو عملية مصغرة للمسح الكلي، تجرى على أفراد عينة مختارة اختيارا يسمح بتمثيلها للمجتمع الأصلي، تركز فقط على الأمور المتعلقة بالعمالة والبطالة، يتم إجراءها على الأقل مرة في كل سنة، ويعمل هذا الأسلوب بقدر الإمكان على التقليل من الأفراد الذين سيشملهم البحث وهذا ما يؤدي إلى النتائج التالية[3]:

- خفض تكاليف البحوث.
- إمكانية إجراء البحث في فترة زمنية وجيزة.
- إمكانية تحقيق جمع نتائج البحث بأكبر قدر ممكن من الدقة.

وقد أصبح هذا الأسلوب هو الأكثر اعتمادا في الدول المتقدمة التي تملك أجهزة إحصائية فعالة حيث صار بالإمكان الإعلان عن معدلات البطالة شهريا.

3- **سجلات التأمين ضد البطالة وسجلات مكاتب التوظيف:** حيث توجد في بعض الدول كالدول الصناعية أجهزة إدارية تتعامل مع المتعطلين مباشرة، كجهاز التأمين ضد البطالة الذي يضمن التعويض النقدي للمتعطلين الذين سبق لهم العمل وفق شروط معينة، وهذا ما يسمح بإحصاء عدد المتعطلين الذين يلجؤون إليه للاستفادة من هذه المنحة . أما مكاتب التوظيف فهي بمثابة مكاتب وساطة بين عارضي العمل (المتعطلون) وطالبي العمل ( أصحاب

---

[1] -عبد الرحيم بوادقجي، محمد خالد الحريري، علم السكان، جامعة دمشق، 2006، ص40.

[2] - نفس المرجع السابق، ص50.

[3] - نفس المرجع السابق، ص 65.

الأعمال). حيث يلجأ إليه الصنف الأول كأفراد باحثين عن عمل وهذا ما يساعد على عدهم وإحصائهم. لكن قد يحدث وأن يسجل بعض العمال أنفسهم في مكاتب التوظيف للبحث عن عمل آخر، أو قد يمتنع بعض البطالين من تسجيل أنفسهم في هذه المكاتب لاعتقادهم بعدم قدرتها على توفير منصب الشغل المناسب، وهذا كله يقلل من مصداقية الإحصائيات المجمعة من هذه السجلات.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه كلما كانت الإحصائيات المجمعة بهذه الوسائل متقاربة كلما كانت على قدر كبير من الصحة، وأن قياس معدل البطالة في الدول النامية أصعب بكثير من قياسه في الدول المتقدمة وهذا راجع إلى عدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة في الدول النامية، هذا بالإضافة إلى الوزن النسبي الكبير لما يسمى بالاقتصاد الخفي في هذه الدول والذي لا تدخل أنشطته في الإحصاءات الرسمية. لذلك فمن الأهمية بمكان أن تربط معدلات البطالة بالواقع ومقارنتها بمؤشرات نوعية أخرى للتأكد من مصداقيتها.

## المطلب الثالث : أنواع البطالة

بالرغم من أن البطالة هي وصف وتمثيل لحالة واحدة يكون فيها جزء من القوى العاملة متعطلون، إلا أن تحليل هذه الحالة تحليلا معمقا يكشف أنها قد تختلف من فترة لأخرى، متخذة أشكالا متعددة تبعا لمسبباتها، ومما يترتب عن ذلك من اختلاف إجراءات المواجهة، وفيما يلي أهم الأنواع التي من الممكن أن تكون عليها البطالة:

**أولا: البطالة السافرة** وتسمى كذلك بالصريحة لأنها تمثل بوضوح الأفراد القادرين على العمل، ولكنهم بدون وظائف كليا، ويمكن أن تكون هذه البطالة اختيارية أو إجبارية.

**1- البطالة الإجبارية:** وهي التي تمثل الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه لكنهم لا يستطيعون الحصول عليه لخلل ما موجود في سوق العمل، ويمكن أن تأخذ أحد الأشكال التالية:

أ. **البطالة الهيكلية:** يقصد بالبطالة الهيكلية "ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل ، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين و الراغبين في العمل والباحثين عنه .أما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية فهي إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات،أو راجعة إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم، أو إلى تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه ، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة"[1]. فكما هو معلوم، فإن كل منتوج إلا وله دورة حياة خاصة به قد تطول أو تقصر ، لذا فإنه في أي لحظة قد يتحول المستهلكون إلى منتوج جديد بديل للمنتوج الأول، وهو ما يعني توقف صناعة المنتوج الأول وتسريح عمالها، فإذا كانت صناعة المنتوج البديل تتوافق مع مؤهلاتهم وخبراتهم المهنية، فإن زيادة الطلب على هذا المنتوج تؤدي إلى التوسع في الإنتاج، وسيسمح هذا بامتصاص اليد العاملة المسرحة. وأبرز مثال على ذلك ظهور

[1] -رمزي زكي، مرجع سابق ص 30.

النفط كمصدر جديد للطاقة أدى إلى غلق كثير من مناجم الفحم في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وتسريح العمال منها، غير أنه بعد فترة أصبحت الصناعة النفطية بكامل فروعها مورد هام لفرص العمل. كما أن ابتكار تقنية إنتاجية جديدة تؤدي إلى الاستغناء عن التقنيات القديمة وهذا ما يعرض العمال الذين لا يستطيعون التأقلم مع هذه التقنية إلى التسريح، أضف إلى ذلك أن جل التقنيات الحديثة تحتاج إلى عدد من الأيدي العاملة أقل بكثير من سابقاتها، غير أنه في بعض الأحيان يؤدي ظهور هذه التقنيات إلى فتح فروع إنتاجية جديدة لم تكن موجودة من قبل وهذا ما يساعد في امتصاص مستقبلي للعمال المسرحين. أما فيما يخص التغيرات الهيكلية التي تحدث في سوق العمل فهي غالبا ما تكون بسبب طفرة تحدث لقوة العمل تجعل من الصعب التقاء عرض العمل مع الطلب عليه عند المستوى التوازني، ومن الأمثلة على ذلك، التغير في الهيكل العمري للسكان وزيادة نسبة الشبان في قوة العمل، ارتفاع كبير لنوع معين من مخرجات التعليم، هجرة العمالة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية. هذا وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية نجم عن تعاظم ظاهرة العولمة في ربع القرن الأخير والتي تسارعت على نحو شديد عبر نشاط الشركات متعددة الجنسيات .حيث لجأ كثير من الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا إلى الانتقال إلى البلاد النامية للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها هذه البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة( مثل الإعفاءات الضريبية، رخص الطاقة والأراضي، وعدم تحمل تكلفة التلوث البيئي، .... )فضلا عن رخص الأيدي العاملة.كما أن ازدياد وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي غالبا ما يؤدي إلى ظهور مثل هذا النوع من البطالة فعملية إعادة الهيكلة التي قامت بها الدول النامية والتي فيها تخلت عن ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية وفتح المجال للمستثمرين الخواص أدى إلى غلق عدد كبير من المصانع وتسريح العمال منها، في حين لم يتمكن الخواص من تعويض هذا الخروج المفاجئ للدولة."إذن فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة لصناعات تزدهر .فهنا تحدث البطالة بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب .وفي هذه الحالة يصعب على العمال المتعطلين أن يجدوا بسهولة فرصة للعمل لأن مستويات الخبرة و المهارة المطلوبة للوظائف الشاغرة المتاحة غير متوافرة لديهم .وفي الوقت نفسه، يصعب على رجال الأعمال أن يحصلوا على حاجاتهم من العمالة المطلوبة بسبب نقص عرض هذا النوع من العمالة. أي أننا هنا نواجه حالة فائض عرض في سوق عمل ما وفائض طلب(نقص عرض) في سوق عمل آخر .ويظل هذا الاختلال قائما إلى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب من جديد"[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الدول التي تتمتع بجهاز تكويني متطور يتماشى مع التغيرات التي تحدث في سوق العمل، بإمكانها مواجهة هذا النوع من البطالة والتقليل من فترة التعطل، فبمجرد أن يجد المتعطل نفسه غير مؤهل لصناعة ما يلجأ مباشرة إلى إحدى مراكز التكوين المهني والقيام بدورة تدريبية مكثفة واكتساب المهارات التي تسمح له بالاندماج من جديد في عمل ما.

[1] - نفس المرجع السابق، ص31.

ب. **البطالة الاحتكاكية:** وهي الحالة التي تمثل عدد من الأفراد القادرين على العمل والباحثين عنه ، لكن لا يستطيعون الوصول إلى الوظائف التي يريدونها بالرغم من أنها متوفرة في سوق العمل وعند الأجر الذي يتفق عليه طالبو العمل وعارضوه، و"تنشأ بسبب الحركة المستمرة للناس ، والانتقال بين المناطق ومن عمل إلى آخر ، فحتى لو كان التوظيف في اقتصاد ما كاملا ،فلا بد من حدوث تحولات في سوق العمل تؤدي إلى ظهور مثل هذا النوع من البطالة"[1]. و"تتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في الاقتصاديات كافة أيا كان مستوى نموها ومهما اختلفت طبيعتها ، وذلك لأن سوق العمل يتميز بطبيعته الحركية كما أن تدفق المعلومات لا يتم بالصورة المثلى ولأن بحث العمال عن الوظائف وبحث أصحاب الأعمال عن العمال عادة ما يأخذ وقت."[2]

لذا فإن كثير من الاقتصاديين" يعتقدون بأن البطالة الاحتكاكية وإن كانت تنشأ بسبب تنقلات الأفراد بين المهن والمناطق المختلفة،فإن السبب الرئيسي لها هو نقص المعلومات، وبالتالي ،فإن إنشاء بنك قومي أو مركز للمعلومات الخاصة بفرص التوظف من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل ، ويتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانات المتاحة بسرعة وكفاءة أكثر. ويرى عدد آخر من الباحثين أن البطالة الاحتكاكية تقل كلما ارتفعت نفقة البحث عن العمل، وهي النفقة التي تقاس بالدخل المفقود نتيجة للتعطل وتكاليف الانتقال والمقابلات والنشر في الصحف. ويعتقد هؤلاء أن نظام إعانة البطالة يلعب دورا مؤثرا في خفض كلفة البحث عن العمل، ومن ثم يسهم في زيادة حجم ومعدل البطالة الاحتكاكية. فهم يعتقدون أنه مع وجود هذه الإعانة التي غالبا ما تكون معفاة من ضرائب الدخل يميل العاطل إلى بذل وقت أطول في البحث عن العمل ومن ثم يتزايد عدد من يعتبرون داخل دائرة البطالة الاحتكاكية .ولهذا ينادي هؤلاء بأن فرض ضرائب الدخل على إعانة البطالة وتقليل المدة الزمنية التي تُعطى فيها هذه الإعانة من شأنهما أن يقللا من هذا النوع من البطالة".[3]

وتجدر الإشارة إلى أنه قد يحدث و أن تظهر بعض التداخلات بين البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية، غير أن أهم ما يميز الأولى عن الثانية أنها أطول زمنا، كما أن الحصول على وظيفة جديدة عادة ما يتطلب إعادة تدريب لاكتساب مهارات جديدة، في حين أن البطالة الاحتكاكية أقل زمنا ولا يحتاج فيها المتعطل لاكتساب مهارات جديدة.

ج. **البطالة الدورية:** هي ذلك النوع من التعطل الذي يتعرض له العمال في البلدان الرأسمالية المتقدمة في فترات متعاقبة، غير منتظمة، نتيجة انخفاض الطلب الكلي الفعال على المنتجات المختلفة فتتكدس بذلك السلع في المخازن والمستودعات، ويضطر بعدها رجال الأعمال إلى توقيف العملية الإنتاجية جزئيا أو كليا، ريثما ينتعش السوق مجددا، ففي هذه الفترة، التي قد تقصر أو تطول تبعا لمدى شدتها ومدى فعالية السياسات المرصودة لمعالجتها، يظهر ما يسمى بالبطالة الدورية." والبطالة الدورية في تعريف الأمم المتحدة هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي

[1] - بول ساموليسون، ويليام نورد هاوس، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الأهلية، عمان، 2001، ص597.

[2] - نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل و الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997،ص167، 168.

[3] - رمزي زكي، مرجع سابق، ص 30.

بسبب التغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة"[1]، وتعتبر هذه البطالة إجبارية مرتبطة بتقلبات النشاط الاقتصادي أو ما يسمى دورة الأعمال الاقتصادية، و"تتكون هذه الدورة من مرحلتين ومن نقطتين تحول، و المرحلة الأولى هي مرحلة الرواج أو التوسع ، يتجه فيها حجم الدخل والناتج والتوظف نحو التزايد ، إلى أن يصل التوسع منتهاه بالوصول إلى نقطة الذروة أو قمة الرواج، وعندها تحدث الأزمة (وهي نقطة تحول) وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته الدخل والناتج والتوظف نحو الهبوط الدوري ،ليدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش، وبعدها مباشرة يبدأ الانتعاش ( وهي نقطة تحول ) يتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى ..وهكذا."[2]

وعلى الرغم من أن الدورة الاقتصادية مرتبطة بالنشاط الاقتصادي غير المستقر للدول الرأسمالية المتقدمة، إلا أن الدول النامية غالبا ما تتأثر هي الأخرى، ولو بعد فترة ، نتيجة لتبعيتها الاقتصادية لهذه الدول.

و"يتطلب علاج هذا النوع من البطالة اتباع سياسات اقتصادية توسعية تهدف إلى زيادة مستوى الطلب الكلي من خلال تشجيع زيادة كل من الاستثمار والصادرات والإنفاق الحكومي و\أو إنقاص كل من الواردات والضرائب ، غير أن هذا لا يتلاءم مع ظروف الدول النامية ، نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في مواجهة الزيادة في الطلب الكلي، مما ينعكس بدوره على ارتفاع المستوى العام للأسعار دون تحقيق زيادات محسوسة في كل من الإنتاج والعمالة، ذلك أن المشكلة في الدول النامية تنصب في جانب العرض، حيث أن سبب نقص الطلب الكلي هو انخفاض الدخول بسبب انخفاض مستويات الإنتاج ، ومن ثم يتطلب العلاج التأثير في جانب العرض الكلي من خلال زيادة الإنتاج واستغلال الموارد المتعطلة ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخول ومن ثم زيادة الطلب الكلي"[3].

د. **البطالة الموسمية:** "يحدث هذا النوع من البطالة في مواسم معينة وذلك لطبيعة بعض العمليات الإنتاجية التي تخضع لتقلبات موسمية حيث يحدث انخفاض وتراخي في النشاط الاقتصادي خلال مواسم معينة يترتب عليها الاستغناء عن بعض العمال ، وعندما تحدث زيادة في مستوى النشاط الاقتصادي في موسم آخر يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال واختفاء البطالة الموسمية، ويتمثل هذا النوع من البطالة في البطالة التي تظهر بين عمال المصايف في فصل الشتاء،أو العكس، والبطالة التي تظهر بين العمال الزراعيين في الفترة ما بين الزرع والحصاد"[4]، و"يمكن الحد من هذه البطالة عن طريق إيجاد أعمال معينة يمكن للأفراد ممارستها ، مثل اشتغال المزارعين بالأعمال العامة المتعلقة بالبنية الأساسية، مثل شق الترع وتطهير المصارف وتعبيد الطرق، في فترات نقص الطلب على العمل في النشاط

[2] – خالد الزاوي، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ط.1، 2004،ص 19.

[2] - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص26.

[3] -علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[4] - إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص252.

الزراعي ، هذا فضلا عن تنويع المنتوج الزراعي بدرجة أكبر مع التوسع في الاستثمار في الصناعات المرتبطة بالزراعة في تلك المناطق"[1].

## 2- البطالة الاختيارية[2]:

البطالة الاختيارية هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته ، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به ، إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة) ، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن .فقرار التعطل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل.

### ثانيا: البطالة المقنعة

"يقصد بها تكدس عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا، ولكنها تتقاضى أجرا وإذا سحبت من مكان عملها فإن حجم الإنتاج لا ينخفض"[3]،إذن فهي تعطل غير ملموس وغير قابل للقياس الكمي، كما هو في الأنواع الأخرى، غير أن لها مؤشرات أهمها : انخفاض الناتج الحدي للعمل إلى الصفر أو حتى دون الصفر، وتدهور مرونة الإنتاج إلى العمل لتصبح صفرا أو سالبة ويتجاوز حجم العمل حجم رأس المال بأضعاف.

ويشيع هذا النوع من البطالة في الدول النامية وفي مختلف القطاعات والأقاليم والمؤسسات وخاصة في :[4]

- الزراعة عندما يسود المجتمع الريفي الاقتصاد المعيشي الكفاف والاستهلاك الذاتي والعائلي للمحصول، ويرتفع معدل نمو السكان ويتناقص الوقت المخصص للعمل الإنتاجي، وخاصة عندما يعاني النشاط الزراعي من انخفاض خصوبة الأرض ، وضآلة الماكنات الحديثة وتقليدية الأساليب المتبعة.
- خدمات الإدارة الحكومية ، حيث أن السلطات التنفيذية تعمل على استيعاب أكبر عدد من خريجي المدارس والجامعات وذلك بغض النظر عن مؤهلاتهم الحقيقية ومدى تناسبها مع الوظائف المعروضة.ومما يوسع من نطاق البطالة المقنعة ضمن الإدارة الحكومية هو التنظيم غير الرسمي الذي يعتمد سلوكيات غير حضارية وغير موضوعية في قرارات الاختبار والتطوير والتنسيب الوظيفي مثل التوسط والمحسوبية والمنسوبية، وإحلال مبدأ الولاءات محل الكفاءات الوظيفية ، وبالتالي تتكرر حالات عدم التوافق التام بين المؤهلات الشخصية والمواصفات الوظيفية بالإضافة إلى تكالب الكثير من منتسبي الدوائر الحكومية وحتى المؤسسات الأكاديمية على المراكز العليا وبمختلف الأساليب أو الوسائل غير المشروعة.وهكذا تكون الإنتاجية الحقيقية دون معدل الأجر ونظرا لتأثير التشوهات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية في البلدان النامية على نشوء واستمرار البطالة المقنعة فإن هذه الظاهرة قد تستمر لفترة طويلة إلى أن تحدث تحولات جذرية في الاقتصاد والمجتمع وإدارة الدولة.

---

[1] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره،ص30.

[2] - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[3] - جلال مراد، البطالة والسياسات الاقتصادية، بحث منشور ضمن بحوث ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة والعشرين، دمشق، 2008/4/8،ص13.

[4] - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 213، 214.

## المبحث الثاني : أسباب وآثار البطالة

قد يكون من الصعب حصر جميع العوامل المؤثرة في البطالة والمتأثرة بها، ذلك أن البطالة كغيرها من المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية شديدة التأثر بالتغيرات دائمة الحدوث في النشاط الاقتصادي، وهذا ما يجعل أسباب البطالة قد تختلف من فترة إلى أخرى، ومن اقتصاد إلى آخر، ولكن مهما تكن درجة هذا الاختلاف إلا أن هناك حتما بعض المسببات التي ظهرت بشكل بارز في جل اقتصادات العالم، وهذا ما سيتم التركيز عليه، أما التأثيرات التي من الممكن أن تحدثها البطالة فهي كذلك قد تتنوع وتتشعب إذا رافقتها مشاكل أخرى، وبالأخص إذا كان لها تأثير سلبي مباشر على الفرد الذي هو العنصر الفعال في جل مجالات الحياة، وهذا ما يعرض هذه المجالات حتما إلى مشاكل وآثار سلبية أخرى.

### المطلب الأول: أسباب البطالة

سيتم التركيز بشكل أساسي على المسببات ذات الطابع الدائم، أي التي صارت طرفا مهما في المعادلة الاقتصادية المعاصرة، وبالأخص منها تلك التي من المحتمل أن يزداد تأثيرها، إذا ما واصل الاقتصاد العالمي مسيرته على هذا النمط، ومن ثم سيتم تجاهل بعض المسببات الظرفية، التي لا تلبث كثيرا وتختفي تأثيراتها، وسنحاول مع كل سبب من المسببات آتية الذكر، أن نبين كيفية تأثيره في البطالة، والآلية التي من خلالها يمكن تقليص ذلك التأثير. ومن بين هذه الأسباب نذكر:

**أولا- الدورة الاقتصادية:**

إن أهم ما ميز الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة خلال القرنين الماضيين هو تعرضها المستمر في فترات مختلفة لأزمات اقتصادية اختلفت شدتها من فترة لأخرى، عرفت بأزمات الدورة الاقتصادية. وتعرف الدورة الاقتصادية "بأنها تأرجح مجموع الناتج القومي، والدخل، والعمالة الذي يدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سنتين إلى عشر سنوات والتي تتصف بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد أو انكماشها"[1]. وعلى الرغم من أنه في حالة التوسع والرواج تكون كل المؤشرات الاقتصادية ذات دلالة إيجابية، إلا أنه في أي لحظة يمكن أن يتقلب النشاط الاقتصادي ويتجه نحو الركود، والمعروف بأن هذه " التقلبات الاقتصادية تجلب معها دائما للبلدان التي تحل فيها من وقت لآخر البطالة بكل مشاكلها ومساوئها الاجتماعية والسياسية، وتجلب معها " البطالة" بحكم واقعها الكساد في السلع وفي الطاقات الإنتاجية. ولذلك نجد أن كل العالم الرأسمالي الغربي الذي يخضع لنظام السوق "اقتصاد رأسمالي حر " تسعى دوله جاهدة قدر استطاعتها للتحكم في العوامل التي تحاول إحداث مثل تلك التقلبات والعمل بكل ما لديها من إمكانات سياسية اقتصادية واجتماعية على تجنب هذه التقلبات بتطبيق سياسة أو سياسات معينة وثابتة ومتطورة في فترات زمنية متعاقبة، الغرض منها هو الحد من أثر التقلبات أو على الأقل إطالة فترة عدم وقوعها وليس لتلافيها تماما حيث ذلك غير ممكن في مثل هذا النظام."[2]

---

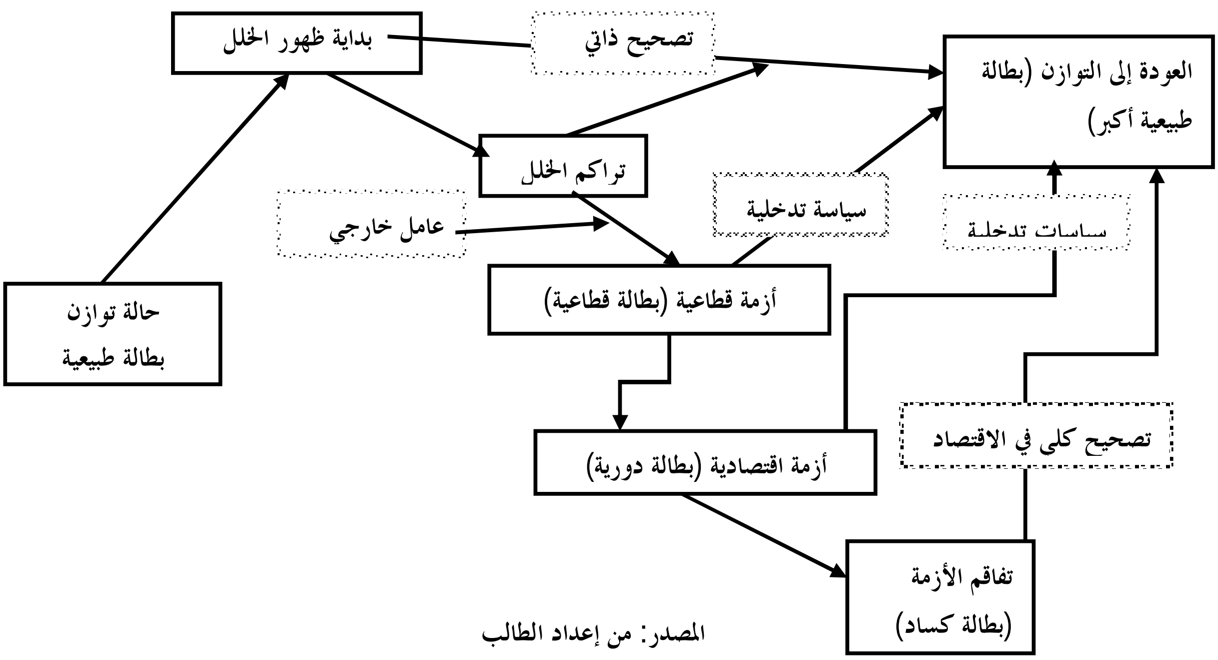
[1] - ساموپلسون، نورد هاوس، مرجع يبق ذكره ص 585.

[2] - خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية _ دراسة تحليلية موجزة في إطار النظرية الكيترية _ جامعة الرياض المملكة العربية السعودية، 1981، ص16.

والملفت للانتباه أنه في بداية الأزمة تكون البطالة نتيجة لها إلا أنها تصبح فيما بعد عاملا مغذيا لتفاقم الأزمة، وانتقالها فيما بعد إلى الحالة الأخطر وهي حالة الكساد، حيث غالبا ما تبدأ الأزمة بانخفاض مشتريات المستهلكين، في حين يتزايد مخزون قطاع الأعمال من السيارات والسلع الإنتاجية الأخرى بشكل غير متوقع وهذا ما يؤدي في بداية الأمر إلى التخفيض من الإنتاج، ثم يليه انخفاض الاستثمار، ومن هنا تبدأ البطالة بالظهور إما عن طريق تخفيض ساعات العمل في البداية أو بتسريح كلي للعمال من المصانع بعد ذلك، وهنا يجب أن تدخل الدول بمختلف سياساتها للحد من تفاقم البطالة لأنها تصبح فيما بعد عاملا مسرعا لدخول النشاط الاقتصادي مرحلة الكساد.

ولقد اختلف المحللون الاقتصاديون في تحديد أسباب الدورات الاقتصادية، إلا أنه يكاد يكون هناك إجماع على " وجود عوامل داخلية تنشأ من داخل النظام الرأسمالي نفسه تؤدي مع مرور الوقت إلى بروز اختلالات في مكونات النشاط الاقتصادي، بالأخص منها حدوث عدم التوازن بين العرض والطلب في مختلف الأسواق، وبعدها يتحول هذا الاختلال إلى أزمة بعوامل خارجية ( خارجة عن النشاط الاقتصادي) كالحروب، الثورات، اكتشافات جديدة، أسعار نفط. .... إلخ"[1] . وتجدر الإشارة إلى أنه غالبا ما تبدأ الأزمة في قطاع اقتصادي ما ( مصرفي، عقاري، خدماتي، ...) ثم تنتقل إلى باقي القطاعات بسرعة متفاوتة حسب درجة الارتباط بينها وبين القطاع الأول .وتبدأ البطالة بالظهور أولا في القطاع المسبب للأزمة، وتكون حدتها فيه حسب كثافة العمل المستخدمة في هذا القطاع، ثم تنتقل بعدها إلى القطاعات الأخرى بوتيرة تسارعية، وتستمر في التوسع إلى أن تتدخل الدول في النشاط الاقتصادي للتصدي للأزمة وذلك بتوقيف الانتشار في الأول، ومعالجة السبب الرئيسي للأزمة، وبعدها اتخاذ إجراءات تصحيحية من شأنها إعادة النشاط الاقتصادي إلى حالة الاستقرار، ولتوضيح الآلية التي تحدث بها الأزمة الدورية والبطالة الناتجة عنها، نورد الشكل التالي:

**الشكل (1-2): البطالة وأزمة الدورات الاقتصادية**




**المصدر: من إعداد الطالب**

---

[1] - ساموبلسون، نورد هاوس، مرجع سبق ذكره، ص588.

**ثانيا - التطور التكنولوجي:** يعد التطور التكنولوجي أحد أهم العوامل التي تهدد ملايين مناصب الشغل بالزوال وتحويل أصحابها إلى عالم البطالة، وإن كان هذا العامل ولد مع ميلاد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، وساهم بشكل كبير في التقدم والرخاء الإنساني الحاصل. و قد كانت له جولات عديدة في محو بعض الصناعات وتسريح العمال منها تارة، وتارة أخرى في إيجاد صناعات أخرى تعمل على طرح فرص عمل جديدة خلال القرنين الماضيين، إلا أنه في الآونة الأخيرة بدأ يأخذ منحا آخر،" فقد تسارعت الاكتشافات العلمية والابتكارات الفنية في مجالات عدة كما هو معروف، مثل تقنية المعلومات، الاتصالات، الهندسة الوراثية، الطاقة الجديدة والمتجددة،... إلخ، ومن المتوقع أن يحمل المستقبل تطورات متلاحقة وهائلة في هذه المجالات التي يطلق عليها عادة التقنية الراقية، تمييزا لها عن التقنية الأقل تقدما التي سادت الماضي"[1]. و"مما لا شك فيه أن التطورات التي تمت وتلك المتوقع أن تتم مستقبلا سواء في مجال التقدم التقني و المعرفي أم في مجال المنافسة في الاقتصاد العالمي، سيكون لها تأثيراتها المستقبلية الجوهرية على طبيعة العملية الإنتاجية وعلى عالم العمل واحتياجاته من العمالة، بل وأيضا على الحياة الإنسانية عامة"[2]. وبالتالي فإنه حتى لا يصبح هذا التطور التكنولوجي مشكلة تعيق التنمية الشاملة، فإنه لا بد من توفير كل الشروط الضرورية التي من شأنها أن تجعله يسير في المسار الصحيح الذي يعمل على إيصال الرفاه الاقتصادي إلى جميع سكان المعمورة.ومن أهم المشاكل التي من الممكن أن يسببها التطور التكنولوجي والتي لها علاقة بسوق العمل نذكر:

1- الأثر المباشر في إحلال الآلة محل العمل، فقد حولت الأتمتة الصناعية جل العمليات الإنتاجية، من بداية المنتوج إلى نهايته، تتم بطرق آلية بتحكم من نظام رقمي في الحاسوب دون تدخل للعمل الإنساني فيها، إلا في المراقبة فقط، وهي مهددة بالزوال كذلك مع تطور الربو الذكي، وهو ما يعني أنه ربما سيأتي وقت يكون فيه الإنتاج دون عمل يدوي. إلا أن هناك وجهة نظر أخرى ترى أن الأثر السلبي للتكنولوجيا في عنصر العمل، غالبا ما يكون مؤقتا وأنها قادرة على نشر منافع التغيير التكنولوجي بطريقة تؤدي إلى ظهور فرص استخدام جديدة،تحل محل الوظائف التي تكون قد فقدت،ومن أهم آليات التعويض التي تخفف من حدة تأثير التكنولوجيا في البطالة ما يلي[3]:

- أ) أن الابتكارات الجديدة غالبا ما تؤدي إلى خفض متوسط تكلفة الوحدة المنتجة من السلع،ومن ثم تخفض من سعرها مما يشجع على زيادة الطلب والكمية المباعة والمنتجة، وعلى النحو الذي يخلق فرصا لزيادة العمالة داخل الصناعة أو القطاع الذي حدثت به البطالة نتيجة لتطبيق التكنولوجيا الجديدة.

- ب) أن الابتكارات الحديثة تؤدي إلى خفض أسعار المنتجات، مما يعني ارتفاعا في دخول الناس،وهو الأمر الذي يترتب عليه زيادة طلبهم على هذه السلع وغيرها من السلع (وهو ما يعرف بأثر بيجو) مما يخلق حافزا لزيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الطلب على العمالة.

---

1 - محيا زيتون، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، ركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص106.

2 - نفس المرجع السابق ص 110.

3 - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره ص 454.

- ج) تعمل الابتكارات الجديدة على إيجاد صناعات جديدة لم تكن من قبل وهذا ما يتيح خلق فرص عمل جديدة.

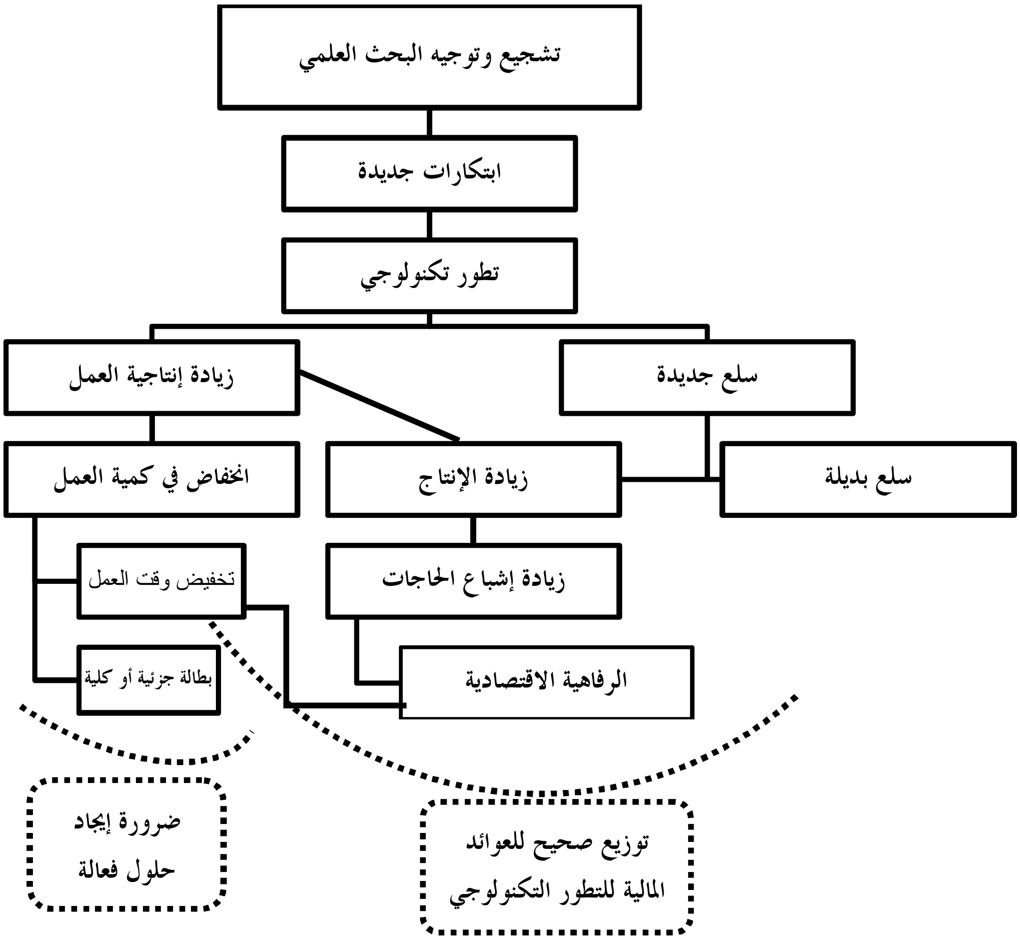
2- مشكلة تراكم الأرباح الناتجة عن هذه الابتكارات عند أصحابها الاحتكاريين، حيث أن الهدف الأول والأخير للابتكارات في مجال الإنتاج هو تحقيق أرباح غير عادية للمنتجين، فمع مرور الزمن تتجمع رؤوس الأموال في يد طبقة قليلة من المجتمع،خاصة إذا لم يعد استثمارها، في حين أن الأغلبية تبدأ مداخيلهم الحقيقية بالتناقص، وهو ما يعرض هذه الاقتصاديات لحالة عدم التوازن بين الطلب الفعال المتناقص والعرض المتزايد لذلك فإنه من الضروري إيجاد الطريقة التي من خلالها يتم إعادة توزيع عوائد الابتكار بصورة تسمح باستفادة الجميع منه، وهو ما تفعله بعض الحكومات في الدول الرأسمالية حين تقوم بتقديم إعانات مختلفة للمتعطلين وطرح برامج الضمان الاجتماعي للطبقة ذات الدخل الضعيف، حيث يساهم ذلك في تحقيق استقرار نسبي، لكن في ظل صعود الليبرالية الجديدة والعولمة، وتصاعد الدعوة لعودة آليات السوق، فإن مشروعات إعانات البطالة والضمان الاجتماعي تصبح غير مرغوب فيها، وهو ما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة خاصة في الأجل الطويل.

3- وتعد مشكلة إعادة هيكلة التعليم بجميع أطواره ضرورة حتمية لمواكبة ما صار يعرف باقتصاد المعرفة، "حيث يعتمد هذا الاقتصاد إلى حد كبير على مصادر غير حسية، وهي المعرفة والمعلومات مقابل الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد بصفة أساسية على الطاقة والموارد وغيرها من المدخلات الملموسة، ففي حين تتكرر العملية الإنتاجية في ظل الاقتصاد التقليدي من أجل إنتاج مزيد من السلع، لا توجد حاجة في ظل اقتصاد المعرفة لبذل جهد تصنيعي جديد لأن المنتج قابل للنسخ عشرات المرات،...، لذلك فقد ظهرت مفاهيم جديدة مثل مفهوم رأس المال الفكري مقابل مفهوم رأس المال المادي، ومفهوم قوة الفكر مقابل مفهوم قوة العمل"[1]. لذلك فإنه من الأهمية بمكان ربط التعليم بالواقع الاقتصادي كثير التغير، لأن أي خلل في قطاع التعليم وعدم مواكبته مستجدات العملية الإنتاجية يجعل من الصعوبة بمكان اندماج مخرجات التعليم في سوق العمل، والأكثر من هذا فإنه لابد من إيجاد طرق جديدة خارج نظام التعليم التقليدي تسمح بنقل المعرفة إلى الجميع لحظة ظهورها، وهو ما يسمح للقوى العاملة بتجديد مهاراتها ومعارفها بشكل دائم.

ومن هنا يمكن القول أنه إذا تم توفير الظروف اللازمة لمواجهة المشاكل سالفة الذكر فإن أثر التطور التكنولوجي على البطالة سيكون محدودا، وأنه عكس ذلك تماما سيساهم في زيادة إشباع الحاجات الإنسانية المتزايدة و تحقيق الرفاهية الاقتصادية. والشكل المقابل يوضح علاقة التطور التكنولوجي بالبطالة:

[1] - محيا زيتون، مرجع سبق ذكره، ص108.

الشكل (1-3) : التطور التكنولوجي وعلاقته بالبطالة




Source: Jacques freyssinet ، le chomage ، editions la decouverte، Paris،1984،page72

**ثالثا - الإزاحة الصناعية من البلدان المتقدمة نحو البلدان رخيصة العمل:**[1]

يقترن تطور مصانع التصدير القائم على العمل الرخيص في العالم الثالث بإغلاق المصانع في المدن الصناعية المتقدمة، وقد أصابت الموجة الأولى لإغلاقات المصانع إلى حد كبير المجالات كثيفة العمالة من الصناعة الخفيفة، إلا أن كل قطاعات الاقتصاد الغربي( وكل فئات قوة العمل) قد تأثرت منذ الثمانينيات : إعادة هيكلة شركات صناعات الفضاء والطيران والصناعات الهندسية، وإزاحة مواقع إنتاج السيارات إلى أوربا الشرقية والعالم الثالث، وإغلاق صناعة الصلب ... إلخ.

ومقابل كل وظيفة تفقد في البلدان المتقدمة وتنقل إلى العالم الثالث يوجد انخفاض مماثل في الاستهلاك في البلدان المتقدمة، وفي حين تعرض عمليات إغلاق المصانع والتسريح عادة في الصحف كحالات معزولة وغير مرتبطة "لإعادة هيكلة الشركات " فإن أثرها المشترك على الدخول الحقيقية والعمالة مدمر، وتنهار أسواق الاستهلاك، لأن عددا كبيرا من المنشآت ( في عديد من البلدان ) تخفض في نفس الوقت قواها العاملة، وبدورها ترتد المبيعات الراكدة لتسهم في سلسلة من إغلاق المصانع والإفلاسات، وبعبارة أخرى فإن عملية ذبول الصناعة في البلدان المتقدمة تسهم في انكماش

[1] - ميشيل تشوسودوفيسكي، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، عولمة الفقر، دار سطور، 2000، ط2، ص ص79، 92.

الطلب في السوق، وهذا بدوره يقوض جهود البلدان النامية لبيع سلعها المصنوعة في السوق الغربية. وتلك دائرة مغلقة، فنقل الصناعة إلى الجنوب والشرق يؤدي إلى التحلل الاقتصادي والبطالة في البلدان المتقدمة، وهذا بدوره يتجه إلى دفع الاقتصاد العالمي إلى انكماش عالمي، ويتسم هذا النظام بقدرة غير محدودة على الإنتاج غير أن عملية توسيع الإنتاج ذاتها – عن طريق الإنتاج المادي من اقتصادات " الأجور المرتفعة " إلى اقتصادات " الأجور المنخفضة" – تسهم في تقلص الإنفاق مما يقود الاقتصاد العالمي في النهاية إلى الركود العالمي والبطالة العالمية.

ولأن السلع المنتجة في البلدان النامية تباع في السوق العالمية بأسعار دولية شديدة الانخفاض (فوب)، ولكن ما إن تدخل هذه السلع مسارات الجملة والتجزئة في البلدان الغنية حتى تتضاعف قيمتها عدة مرات وهكذا تخلق "قيمة مضافة" مقابلة بشكل مصطنع داخل اقتصاد الخدمات في البلدان الغنية دون أن يجري أي إنتاج مادي، وبعبارة أخرى فإن الجانب الأكبر من الفارق بين سعر المصنع وسعر التجزئة يتوزع على ثلاث عناصر أساسية هي:

- ربح تجاري للموزعين الدوليين وتجار الجملة والتجزئة بما فيهم ملاك المراكز التجارية( النصيب الأكبر من الفارق).
- التكاليف الحقيقية للتداول ( النقل، التخزين، ...إلخ)
- الرسوم الجمركية التي تجبى على السلع عند دخولها إلى أسواق البلدان المتقدمة والضرائب غير المباشرة( ضرائب القيمة المضافة)التي تقتطع عند بيع السلعة بالتجزئة.

والجدول التالي يبن توزيع مكتسبات الصناعة رخيصة العمل بين مختلف الأعوان المشاركين في العملية الإنتاجية. ( مثال صناعة الملابس):

**الجدول (1- 1) : توزيع أرباح الإزاحة الصناعية ( صناعة الملابس مثالا)**

| توزيع المكتسبات لدستة قمصان منتجة في مصنع عمل رخيص في العالم الثالث | المقدار( دولار) | النسبة المئوية من سعر البيع (%) |
|---|---|---|
| **1- المكتسبات المتحققة للبلد من العالم الثالث** | 8 | 2.7 |
| - الأجور | 5 | 1.7 |
| - صافي الربح الصناعي | 3 | 1 |
| **2- المكتسبات المتحققة للبلد المتقدم** | 284 | 97.3 |
| - المواد والملحقات المستوردة من البلدان الغنية | 30 | 10.2 |
| - الشحن والعمولات | 4 | 1.4 |
| - الرسوم الجمركية على سعر( الفوب) | 4 | 1.4 |
| - أجور العاملين في تجارة الجملة والتجزئة | 10 | 3.4 |
| - إجمالي الربح التجاري والريع وغيره من دخول الموزعين | 21 | 71.8 |
| - ضرائب المبيعات المستحقة لخزانة الدولة المتقدمة | 26 | 9.1 |
| **3- إجمالي سعر التجزئة** | 292 | 100 |

ومنه فإنه مع مرور الوقت فإن جزءا كبيرا من الفائض الذي يتولد على مستوى تجار الجملة والتجزئة تتملكه المصالح التجارية والعقارية والمصرفية القوية في شكل ريع ومدفوعات فوائد، وهو ما يعني تراكم نسبة كبيرة من الربح الصناعي

لدى الفئة غير الإنتاجية وهو ما يعني عدم استعمال هذا الفائض في التوسع الإنتاجي وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور بطالة عالمية في الأجل الطويل.

وللإشارة فإن "الفروقات في سعر العمل بين البلدان الصناعية كبيرة التفاوت فنجد مثلا متوسط سعر ساعة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية عند مستوى 23 دولار، وفي دول الاتحاد الأوربي فهو في حدود 30دولار، في حين يتراوح عند 8 دولارات في دول جنوب شرق آسيا ( كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان) ونجده في البرازيل عند 3دولارات، أما في الدول ذات الحجم السكاني الكبير ( الهند والصين) فهو لا يتجاوز دولار واحدا"[1]،ومنه فإن محاولة دمج اقتصاديات البلدان منخفضة الأجر وذات القوى العاملة الكبيرة في اقتصاد السوق العالمي يعني زيادة عرض العمل العالمي وهذا بدوره يؤدي إلى الضغط أكثر فأكثر على انخفاض الأجور، حتى داخل الدول المتقدمة، ويرى بعض الاقتصاديين أن انخفاض الأجور يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل من طرف قطاع الأعمال، وهذا يصح ربما على مستوى بعض القطاعات الجزئية، لكن على المستوى الكلي ( الوطني، العالمي ) فإن انخفاض الأجر يؤدي إلى زيادة عرض العمل خاصة إذا ترافق ذلك مع ارتفاع أسعار السلع أو مع ازدياد تنوع الحاجات الإنسانية، وهذا من أجل أن يحافظ العمال على الأقل على نفس مستوى الإشباع السابق، وهذا مماثل لما حدث ( إن صحت المقارنة ) في الثمانينات من القرن الماضي عند انخفاض أسعار البترول، والذي كان من المفروض آنذاك حسب قانون العرض والطلب انخفاض العرض، لكن ما حدث كان العكس، لأن الدول النفطية زادت عرضها من النفط من أجل الحصول على نفس المداخيل التي كانت تحصل عليها من قبل، وكل زيادة جديدة في كمية العرض كان يقابلها انخفاض جديد في سعر البترول.

### رابعا- ازدياد تحول المرأة عن العمل المنزلي:

في الوقت الذي كان من المفترض فيه أن يتم العمل على التقليص من كمية العمل بطرق عدة كتخفيض سن التقاعد، تقليل عدد ساعات العمل اليومية، إطالة فترة الدراسة ...إلخ، نتيجة للضغوطات المختلفة التي أدت إلى انخفاض فرص التوظيف المتاحة في سوق العمل، ازداد عرض العمل من طرف المرأة التي لطالما مارست نشاطها الاقتصادي داخل المنزل " لأنه إذا أمكن إيجاد مقياس للإنتاجية ( ليس مبنيا على وحدات نقدية، ولكن على أساس الإنتاج المادي والخدمات المقدمة) فقد أمكن التوضيح أن العمل المنزلي هو عمل منتج مثله في ذلك مثل كثير من الأعمال التي تؤدى بأجر، أو التي يقوم بها الفرد بنفسه لنفسه"[2].وتخلي المرأة عن جزء من النشاط المنزلي هو تخليها عن دور حيوي في رعاية القوى العاملة وتجديدها، فهي عندما تقوم بهذا الدور على أكمل وجه تكون قد ساهمت بشكل كبير في التنمية الاقتصادية الشاملة، وربما تكون مساهمتها تلك أكبر من لو أنها شغلت وظيفة أخرى خارج المنزل، لأنه ببساطة دخول امرأة إلى سوق العمل يعني تعطل رجل أو حرمان رجل من فرصة عمل، وهو ما يحرم الاقتصاد من إمكانية استغلال طاقة هذا الرجل، ولكن بشرط أن لا تكون المرأة في عملها ذاك مقدمة أشياء لا يستطيع الرجل أن يقدمها، أو بعبارة أخرى،

---

[1] - Christian chavagneux, mondialisation et emploi: la long transition, revue altenatives economiques. Emploi, hors-serie, n71, 1er trimester 2007, p60.

[2] - محمد ياسر خواجة، علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، الأهالي، دمشق، 1998، ص 115.

أن لا تكون المرأة أكفأ اقتصاديا من الرجل في الوظائف التي تشغلها، أما في الحالة التي تتعادل فيها الكفاءة بينها وبين الرجل فمن المصلحة الكلية للاقتصاد أن تتعطل المرأة ويشتغل الرجل،لأنه في ظل الأنظمة الاجتماعية السائدة في العالم تكون آثار تعطل الرجال على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أخطر من آثار تعطل النساء، لأنه في غالب هذه الأنظمة تكون المرأة تحت كفالة رجل ( أب، زوج، أخ، ابن) وهذا ما يضمن لها عائدا نسبيا من عمل هذا الرجل، وليس العكس.

وقد كان ازدياد تحول المرأة عن العمل المنزلي مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتغيرات التي حدثت ولا زالت تحدث في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، وبالأخص النظام الرأسمالي الذي كانت بداياته بإزاحة بعض الصناعات المنزلية – التي كانت تمارسها المرأة داخل المنزل بهدف الاستهلاك العائلي أو بيع الفائض منها – نحو المصانع الحديثة ذات الإنتاجية الكبيرة، أضف إلى ذلك مع مرور الوقت بدأت تتشكل عوامل متعددة أحيانا تكون ضاغطة وأحيانا أخرى تكون مشجعة لهذا التحول، ومن هذه العوامل نذكر ما يلي:

- زيادة الرغبة لدى الأسر في إشباع حاجات جديدة ومتزايدة، لا يستطيع في الغالب دخل الرجل (رب الأسرة) توفيرها لوحده، وهنا تخرج المرأة للعمل من أجل الحصول على دخل إضافي يساعد على تلبية جزء من هذه الحاجات، وهذا راجع في الأساس لعدم مسايرة دخول العمال للتغيرات المستمرة الحاصلة في الأنماط الاستهلاكية للأسر، ففي حين تتزايد الرغبة في الاستهلاك يتناقص الدخل إما قيمة أو بسب ارتفاع أسعار مختلف السلع، لذلك إذا أمكن إيجاد نظام توزيعي يسمح بحصول الأسرة على ذلك الإشباع للحاجات الضرورية استنادا لدخل عمل الرجل فقط، كان بالإمكان إعادة توجيه نسبة كبيرة من النساء للعودة إلى العمل المنزلي.

- زيادة التوجه نحو تخفيض عدد أطفال الأسرة لعدة ظروف ( التوعية الاجتماعية، تغير النظام الإنتاجي من النظام العائلي الذي يعتمد على عدد أولاد أكبر إلى نظام الإنتاج الجماعي) سمح للمرأة أن يكون لها وقت فراغ تستطيع أن تمارس فيه أعمالا خارج المنزل، إلا أنه لو صحت المقارنة بالمسؤولية الملقاة على المرأة ( الأم) في تربية الأولاد بين الماضي والحاضر، لوجدنا أنها تحتاج إلى جهد وتركيز وتفرغ أكبر في وقتنا الحاضر عنه في الماضي على الرغم من أن عدد الأطفال أقل مما كان، وهذا راجع إلى المعلومات الكثيرة والمتنوعة التي يجب أن يكتسبها الابن من أمه مباشرة ليكون بإمكانه الاندماج في المجتمع دون أن تكون هناك تأثيرات سلبية عليه مستقبلا.

- تسبب الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الأحيان إلى تأخر الأفراد في تكوين الأسر (تأخر سن الزواج)، وهذا ما يضغط على نسبة كبيرة من النساء غير المتزوجات للخروج إلى العمل من أجل الحصول على دخل، يعطيها نوعا من الشعور بالارتياح النفسي من أنها ليست عالة على الآخرين.

- كما أن العوامل التي شجعت المرأة إلى التحول عن العمل المنزلي هو ازدياد فرصة حصولها على قدر كاف من التعليم بجميع أشكاله أعطاها نوع من الشجاعة النفسية التي مكنتها من اقتحام عدد كبير من الوظائف،وهذا راجع إلى الفهم الجزئي للتعليم المنتشر بين الأفراد والذي مفاده أن "التعلم من أجل العمل" وهذا كله بسبب طغيان النزعة المادية على الأفراد، في حين أن التعلم أوسع من أن يحصر في هذا الهدف فقط، لأنه هو أولا و آخرا أداة لتنمية العقل من أجل

اكتساب قواعد حسن التفكير، لذلك فإن وجوب تعليم المرأة أمر ضروري لا نقاش فيه، وهذا لضمان التكوين السليم لمختلف الأجيال التي سيناط لها مهمة التنمية الشاملة، ومنه فإن تركيز تعليم المرأة على الأمور التي تسمح لها بتأدية هذه المسؤولية على أحسن حال أمر ضروري كذلك، وكما يقول الشاعر حافظ إبراهيم :

الأم مدرسة إذا أعددتها أعدت شعبا طيب الأعراق.

وأما إذا اقتضت المصلحة الكلية أن تخرج المرأة للعمل، فإنه لابد من توفير الشروط الضرورية لضمان راحتها ولضمان قدرتها على تأدية عملها المنزلي على أحسن حال، ومن هذه الشروط نذكر : عدد ساعات اليومية أقل ما يمكن، وظائف تتناسب مع طبيعتها المورفولوجية، أجر كاف .

**خامسا- تنامي الاقتصاد الرمزي ( اقتصاد الفقاعة ) على حساب الاقتصاد الحقيقي:**

"لم تعد أسواق الأسهم والسندات مجرد أدوات مالية مساعدة تمكن الدولة من السيطرة عليها أو التحكم بها، لأن المستثمرين الجدد لا يعرفون الولاء للدولة أو القومية، أو الانتماء، سوى لبيئة تسمح بتعظيم الربح"[1].و" أصبح رأس المال العالمي ينمو ويتحرك دون أن تربطه صلة وثيقة بعمليات الإنتاج وحاجات التمويل الفعلي للتجارة .كما خلق ذلك ما يُسمى« بالاقتصاد الرمزي » الذي تتداول فيه مختلف أشكال الثروة المالية (كالأسهم والسندات وأذون الخزانة وصكوك المديونية وشهادات الإيداع...) والذي أصبح منفصلا تماما عن الاقتصاد الحقيقي (عمليات الاستثمار والإنتاج والاستهلاك) وبطغيان طابع المضاربات فيه .وبعد أن كان تزايد الأرباح في عالم ما بعد الحرب يترافق بتزايد عمليات الاستثمار والإنتاج والتشغيل، أصبح الربح الأساسي للشركات يتحقق الآن من عمليات المضاربة على أسعار الصرف الأجنبي وعلى الصكوك المتداولة في بورصات الأسواق المالية، ودون أن يكون لذلك علاقة بعمليات الإنتاج والتشغيل"[2]. وتكمن خطورة تنامي الاقتصاد الرمزي إلى سهولة تعرضه لأزمات حادة نتيجة للقواعد الهشة التي بني عليها والتي تستند إلى المضاربة غير العلمية، حيث كثيرا ما يعمد بعض المضاربين إلى اصطناع الظروف والعوامل، بطريقة تكاد تكون غير شريفة، من أجل الحصول على أرباح ومكاسب من الأصول التي يرون أنها سترتفع قيمتها في تلك الظروف، والأخطر من هذا كله أن أي أزمة تمس الاقتصاد الرمزي تنتقل مباشرة إلى الاقتصاد الحقيقي، وعندها تنهار جل الشركات الإنتاجية وتنخفض قيمة أصولها، ويتعرض عندها عدد كبير من العمال إلى التسريح القسري.وكان انتشار النظرية الإدارية المبنية على مبدأ تعظيم قيمة الأسهم بين رؤساء الشركات الأثر الكبير في ازدياد تسريح العمال من الشركات التي تدخل أسهمها للتداول في البورصة" فهذه النظرية تقيم عمل رؤساء الشركات من منظور واحد ومن خلال هدف واحد : قيمة أسهم الشركة يجب أن ترتفع بأسرع معدل ممكن، ومعنى هذا هو أن رئيس الشركة المهتم بتعظيم قيمة الأسهم لا يجوز له أن يأخذ في الاعتبار الرزايا الإنسانية الناتجة عن تسريحه آلاف العاملين، وتعم الفرحة البورصات على وجه الخصوص حينما يتناهى إلى سمعها أن رؤساء الشركات قد سرحوا قسما من العاملين لديهم،

---

[1] - عمر موسى شيخ عمر، دراسة مشكلة البطالة وعلاجها : دراسة ميدانية على سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2008، ص35.

[2] - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص55.

وتنعكس هذه الغبطة في ارتفاع قيمة أسهم هذه الشركات في البورصات"[1]، ونتيجة للحرية الكبيرة التي أعطيت للأسواق المالية،" أصبحت هذه الأسواق حلبة تستقطب المضاربين، حلبة يتم التعامل فيها بأكثر من 3 تريليونات دولار أمريكي في اليوم الواحد، أي نحو 90 ضعفا مقارنة بحجم التجارة السلعية العالمية، فأسواق المال تتطور حاليا إلى حلبة للجشع ومكان لتحقيق الربح بأقصى سرعة، فالمصارف تعرض في الأسواق أدوات مالية مفعمة بالمخاطر ما عاد أحد يفهم مغزى هذه الأدوات وكنهها إلا قلة قليلة، وهكذا أخذت تظهر في الأسواق بضائع مالية غريبة الأسماء ما كانت معروفة في السابق من قبيل: سندات دين مضمونة بالقروض المضمونة بالعقارات، سندات مضمونة بالأصول، سندات مضمونة برهن العقار، وتتخفى خلف هذه المسميات حزم قروض صارت تجوب العالم كله، وتنتقل من مستثمر إلى آخر، وتتحول شيئا فشيئا إلى قنبلة موقوتة فقد وصلت قيمة هذه المشتقات سنة 2007إلى 592 تريليون دولار أمريكي، أي أنها بلغت عشرة أضعاف قيمة السلع والخدمات التي ينتجها مجمل سكان العالم وستة أضعاف القيمة التي كانت قد بلغتها هذه المشتقات قبل سبعة أعوام، وقد اتضح من خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، أنها كانت قنبلة عظيمة الطاقة التفجيرية"[2]، وبهذا المعنى، تحولت أسواق المال إلى خطر يتهدد الاقتصاد الحقيقي( الاقتصاد الإنتاجي)، لذلك فمن الأهمية بمكان وضع ضوابط وقوانين تحكم وتنظم الأسواق المالية من أجل جعل هذه الأسواق سندا فعالا لتنمية الاقتصاد الحقيقي وليس العكس.

**سادسا - النمو السكاني:**

يعد النمو السكاني المتسارع والذي لا يتماشى مع النمو الاقتصادي أحد الأسباب التي قد تؤدي إلى تفاقم ظاهرة البطالة، وهذا إذا ترافق ذلك مع وجود اختلالات هيكلية في النظام الاقتصادي بفروعه المختلفة( إنتاج، توزيع، استثمار، استهلاك)، حيث يصبح النمو السكاني المتزايد عاملا أساسيا في زيادة أعداد القوى العاملة التي يعجز هذا النظام المختل عن توفير لها فرص العمل، فتزداد البطالة وتزداد معها العوامل التي تجعل الأفراد يتكاثرون أكثر ( الفقر، الجهل، انخفاض مستوى التنمية البشرية)، وهذا ما يدخل الاقتصاد داخل حلقة مفرغة لا يستطيع الخروج منها إلا بتصحيح هيكلي في أسلوب التنمية المتبعة.

فمثلا في ظل اقتصاد ضعيف الدخل "تؤدي الزيادة السكانية إلى انخفاض المدخرات وبالتالي الاستثمارات، وذلك في الوقت الذي تزداد فيه الاحتياجات الاستثمارية للعدد الأكبر من السكان مما يؤدي إلى معدل أقل لنمو الإنتاج ومتوسط الدخل الفردي، وهكذا فإن النمو السكاني الكبير غالبا ما يؤدي إلى تخفيض معدل الادخار والاستثمار من جهة، وزيادة الاحتياجات الاستثمارية من جهة أخرى"[3]، "لذلك فإن النمو السريع للسكان في مثل هذه المجتمعات ذو تأثير سلبي في الاستثمار من خلال توجيه مخصصاته (على قلتها) نحو الإنفاق على المشاريع المخصصة لإشباع الحاجات الضرورية

---

[1] - أولريش شيفر، ترجمة عدنان عباس علي، انهيار الرأسمالية، أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، سلسلة عالم المعرفة،الكويت، العدد 371، يناير 2010،ص110.

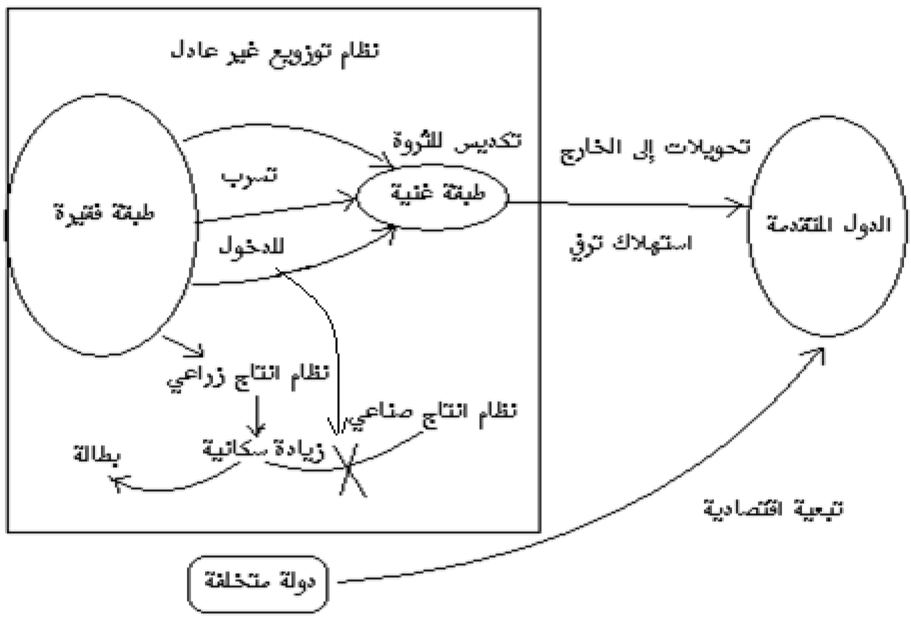
[2] - نفس المرجع السابق، ص57,59.

[3] - تويين علي، النمو الديمغرافي و أثره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر ( 1970-2002)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2003\2004، ص50.

للسكان، كذلك على مشاريع الخدمات بأنواعها مما يقلل من حصة الإنفاق على المشاريع القاعدية والمشاريع الإنتاجية"[1]وهذا ما يؤدي إلى أن تكون فرص العمل المولدة من خلال هذا الاستثمار ظرفية وذات دخل أقل، وذلك لكونه استثمار غير ربحي.

وفي ظل نظام توزيعي غير عادل والذي تتراكم فيه الثروة لدى طبقة قليلة من المجتمع وخاصة إذا كان هذا التراكم عند فئة غير إنتاجية، أي عند الفئة التي لا تفكر في إعادة تدوير هذه الثروة في العملية الإنتاجية باستثمارات جديدة، وهذا غالبا ما يكون عندما يتم تجميع نسبة كبيرة من تلك الثروة بطرق غير إنتاجية ( الفساد الاقتصادي)، حيث يؤدي هذا التراكم السلبي المتواصل إلى انخفاض مستمر في مداخيل الأغلبية الساحقة من المجتمع، ومع مرور الزمن يحدث شبه انفصال بين الطبقتين، وعندها تبدأ تظهر داخل الطبقة الفقيرة العمليات الإنتاجية البينية من أجل تلبية الحاجيات الأساسية ( الغذاء) وهو ما يعني التركيز بشدة على الإنتاج الزراعي، ومنه مع الزيادة المستمرة في السكان فإن القطاع الزراعي يعجز عن امتصاص اليد العاملة المتزايدة، وهو ما يؤدي إما إلى بطالة حقيقية، أو بطالة مقنعة حينما تزداد كمية العمال ولا تزداد كمية الإنتاج، وفي حالة بقاء التسربات الدخلية من الطبقة الفقيرة إلى الطبقة الغنية، فإنه من الصعب التحول من نظام الإنتاج الزراعي إلى نظام الإنتاج الصناعي، وهذا ما يعني ازدياد تفاقم ظاهرة البطالة، ويستمر هذا التدهور إلى النقطة التي لا يستطيع فيها المجتمع التحمل أكثر فيحدث الانفجار الذي يأتي بالثورة التي قد تنجح في إعادة بناء النظام الاقتصادي من جديد وعلى رأسه نظام توزيع الثروة، والشكل المقابل يوضح ما يحدث في مثل هذه الحالة :

**الشكل (1-4): بيئة النمو السكاني المسبب للبطالة**




**المصدر : من إعداد الطالب**

[1] - معتز نعيم، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ترابط وثيق وعلاقات متبادلة، مع دراسة خاصة للواقع السكاني والتنموي في القطر العربي السوري في الفترة 1970-1995، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 15، العدد الأول،1999، ص152.

وتختلف مثل هذه الاختلالات من اقتصاد إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى، إلا أنها تكاد تكون سمة لصيقة بالدول المتخلفة بعكس الدول المتقدمة، غير أن الذي يجب إيراده هنا، هو كيفية مواجهة المشكلة السكانية؟ هل يتم اللجوء إلى الإجراءات السهلة المجهولة النتائج والتي تعتمد على مبدأ تحديد النسل إجباريا أو من خلال وسائل الدعاية والوعظ والإرشاد وإتاحة الوسائل الطبية اللازمة لذلك، لكن الملفت للانتباه "أن القرار الذي تأخذه الأسرة في صدد ضبط نسلها وتحديد عدد أفرادها هو في الحقيقة قرار يعكس وعيها الاجتماعي المرتفع .وهذا الوعي لا يتحدد أساسا من خلال الدعاية والوعظ والإرشاد، وإنما يتحدد في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش الناس فيها.فمن خلال تتبع مراحل النمو السكاني في دول أوروبا نجد أن قضية تنظيم النسل والإقبال الواسع والطوعي من قبل الناس على تنظيم أعدادهم، إنما جاءت في مرحلة لاحقة للثورة الصناعية، ونتيجة لتغير ظروف حياة الناس، خاصة بعد أن ارتفع مستوى معيشتهم وزاد تعليمهم، وبعد أن تغير وضع المرأة في المجتمع، وبعد أن قضي على ظاهرة عمل الأطفال وانفصالهم عن عمليات الإنتاج"[1]. لذلك فإن اتباع سياسة تنموية شاملة تمكن من اقتلاع ظاهرة عدم التناسب بين النمو السكاني المرتفع وبطء ( أو جمود) التطور الاقتصادي والاجتماعي أمر ضروري، وأن هذه السياسة يجب أن تركز على ثلاث محاور أساسية:[2]

**المحور الأول- تحقيق التحرر الاقتصادي :** والمقصود به هو نفي التبعية الاقتصادية للخارج وسيطرة الدولة على مقدرات البلاد الاقتصادية على نحو يضع حدا للآليات التي يتسرب منها الفائض الاقتصادي للخارج، وهذا ما يحقق زيادة فورية في الفائض الاقتصادي الذي كان يضيع على المجتمع في شكل الموارد المنقولة للخارج، وفي شكل الاستهلاك الترفي للفئات الثرية، الأمر الذي سيزيد بالقطع من القدرة الذاتية على تكوين التراكم اللازم لتنويع هيكل الاقتصاد القومي وتطويره على نحو يزيد من حجم الدخل وفرص التوظف للسكان المتزايدين.على أن التحرر الاقتصادي يجب ألا ينظر إليه على أنه عملية يمكن أن تتحقق« بخبطة واحدة » من خلال عمليات التأميم أو المشاركة العادلة مع رأس المال الأجنبي وإحكام السيطرة الوطنية على موارد البلاد وثرواتها و إنما يجب النظر إليه على أنه عملية تحتاج دائما إلى صون ودعم مستمرين.

**المحور الثاني- تحقيق التنمية المستقلة المبنية على الاعتماد الذاتي:** والمقصود بها هو تلك الجهود العمدية الواعية التي تبذل من أجل بناء الهيكل الاقتصادي المتقدم والمرن والذي تتكامل فيه بعض القطاعات الاقتصادية مع بعضها الآخر عند مستوى مرتفع للإنتاجية، وعلى النحو الذي يحقق استقلالية الاقتصاد القومي ويخلصه من التبعية،وبحيث يرتفع مستوى معيشة السكان ماديا وروحيا في إطار المحافظة على القيم والتقاليد الحضارية والمحلية لتلك الدول. والتنمية المستقلة بهذا المعنى ليست عملية اقتصادية بحتة، بل هي عملية حضارية تشمل مختلف مناحي الحياة. ويمكن تحقيق هذه التنمية من خلال توفير شروط عدة أهمها:

- ضرورة البحث عن النمط الإنتاجي القائد.

[1] - رمزي زكي . المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة،العدد84،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، 1984،ص376.

[2] - رمزي زكي، نفس المرجع السابق،ص 378-400.

- التعبئة القصوى والرشيدة للفائض الاقتصادي الممكن.
- التصنيع من أجل إشباع الحاجات الأساسية.
- التكنولوجيا الملائمة.
- المشاركة الشعبية .

**المحور الثالث- تحقيق العدالة الاجتماعية:** هي ذلك الوضع الذي تتميز فيه أوضاع الحياة الاقتصادية والاجتماعية بدرجة عالية من المساواة في توزيع الدخل والثروة القوميين، مع ما يترتب على ذلك من انحصار درجة التفاوت في مستويات المعيشة وفرص الحياة بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية في أضيق الحدود، وهي السبيل الوحيد الذي من خلاله يتم القضاء على الاستئثار غير الشرعي لمكاسب التنمية الاقتصادية، والذي تتحصل عليه طبقة معينة ومحدودة من المجتمع، ويتم الوصول إلى هذه العدالة عن طريق تطبيق نظام توزيعي عادل مع محاربة الفساد الاقتصادي.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أنه إذا أمكن صياغة نظام اقتصادي سليم،سيصبح عندها النمو السكاني أداة مساعدة على زيادة التقدم والوصول إلى الرفاهية الاقتصادية لأنه " سيزيد من فتوة المجتمع، أي من عدد العناصر الشابة في الهرم السكاني وبذلك زيادة في نسبة القوى البشرية وقوة العمل إلى إجمالي عدد السكان وهذا ما يؤدي بدوره إلى إمداد سوق السوق وما يرتبط به من تقسيم أفضل للعمل و وفرات الإنتاج أكثر، وتنوع حاجات الناس، وهذه كلها عوامل محفزة ومشجعة لإقامة استثمارات جديدة"[1] والتي من خلالها يتم توليد فرص عمل جديدة، ومن ثم تتقلص ظاهرة البطالة تدريجيا.

## المطلب الثاني : آثار البطالة

تتنوع وتتعدد الآثار السلبية للبطالة تبعا للبيئة التي تظهر فيها، حيث يقل تأثيرها عندما يتم اتخاذ إجراءات وقائية، وهذا الموجود غالبا في الدول المتقدمة والمفتقد في الدول المتخلفة، ويمكن إبراز أهم آثار البطالة على المجتمع فيما يلي:

### أولا- البطالة وأثرها في الاضطرابات النفسية:

يساهم العمل الإنتاجي مساهمة كبيرة في الحفاظ على التوازن النفسي للأفراد ويجنبهم الكثير من الضغوطات النفسية التي قد يتعرضون لها في حالة عدم ممارستهم لأي نشاط، ومن أهم الوظائف التي يمكن أن يلعبها العمل في حياة الفرد ما يلي[2]:

- العمل يزود بالمدخولات ووسائل الاستهلاك وهو يندرج في التبادل الاقتصادي.
- ينظم الوقت وأوقات الحياة اليومية .
- ينمي فرصة النشاطات المنتظمة الاعتيادية ذات الطابع التكراري.
- ينمي فرصة التفاعلات الاجتماعية ويمنح إمكانيات توسيع حقل التجارب العلائقية.

---

1 - توبين علي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

2 - أشروف كبير سليمة، الاستجابة لضغط البطالة لدى المتخرج الجامعي، رسالة ماجستير في علم النفس الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص23.

- يشرك في أفعال جماعية ويسمح بالمساهمة الفردية بمنح الإحساس بالأهمية للمجتمع بالسمو عن الانشغالات الفردية.
- يسمح بإظهار وتطوير القدرات والإمكانيات و المهارات ذات الطابع الإبداعي والكفاءة.
- يغذي الإحساس بالهوية وتقدير الذات.

ومنه فقد "تؤدي العوامل النفسية التي تصاحب البطالة، خاصة إذا طال أمدها، إلى آثار سلبية على تكوين شخصية المتعطل وسلوكه النفسي، ذلك أن البطالة قد تؤدي إلى تغذية وتقوية شعور الإحباط والفشل لدى المتعطل وشعور عدائي نحو الآخرين، قد تقود نحو الانتحار"[1]. ومن أهم الأمراض النفسية التي تصيب الفرد البطال ما يسمى في علم النفس بالاغتراب، والاغتراب وإن كان يستخدم بأكثر من معنى إلا أنه في الوضع الخاص للدراسة يعني[2]:

- نقص وضعف القوة الاجتماعية، بمعنى شعور الشخص بالعجز وإحساسه بأن مقدراته في مجملها ليست ملكا له، وإنما تتحكم فيها وتسيرها كائنات أخرى خارجة عن ذاته، غير مقدرة له وغير منصفة.
- العزلة النفسية الاجتماعية بمعنى انفصال الشخص عن مجتمعه وتراثه والعيش في شبه عزلة لأنه يرى المعايير المتفق عليها اجتماعيا ( نظريا ) تتهاوى، فهي في جانب وما يحدث على أرض الواقع في جانب آخر، وهنا يصبح الشخص يعاني من الانفصام الاجتماعي.

وعلى وجه العموم، " فإنه نتيجة لكل هذه المظاهر الاغترابية تبرز كثير من المشكلات ويأتي في مقدمتها سوء التكيف، والتعرض للأمراض النفسية والنفسجسمية، والأمراض النفسية الاجتماعية، كفقد الحس المجتمعي، واهتزاز الهوية وضعف الانتماء الوطني والإصابة بأمراض التبلد والسلبية و اللامبالاة، وغيرها من الأمراض الاجتماعية والنفسية المدمرة والتي قد تقود بدورها إلى مشكلات أكبر منها متمثلة في الانحرافات بشتى اتجاهاتها ومختلف صورها"[3].

### ثانيا- الآثار الاقتصادية للبطالة :

تكون البطالة في بداية ظهورها نتيجة لمشكلات اقتصادية أخرى، فهي عندما تظهر في أي اقتصاد تكون بمثابة مؤشر قوي على أن هذا الاقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية بين مختلف مكوناته الأساسية، غير أنه إذا تفاقم حجمها أكثر فأكثر تصبح سببا في ظهور مشاكل اقتصادية أخرى، وفيما يلي أهم الآثار الاقتصادية للبطالة:

- فقدان الاقتصاد لكمية كبيرة من السلع والخدمات التي كان من الممكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين، ويعني ذلك أن الاقتصاد لا يعمل على حدود منحنى إمكانياته الإنتاجية، مما يعني انخفاض الناتج القومي الفعلي عن الناتج القومي المحتمل.[4] كما أن "انخفاض مستوى المعيشة وانعدام الأمن الاقتصادي والشعور بافتقاد هذا الأمن بالنسبة لمن يعملون لبعض الوقت أو في أعمال مؤقتة، وما يرافق ذلك من خفض في مستويات الأجور الحقيقية،كثيرا ما يلجأ العمال

[1] - عمر حسن الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص48

[2] - أحمد حويتي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 141

[3] - نفس المرجع السابق، ص 142.

[4] إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2008،ص 254.

والطبقة الوسطى إلى الإضرابات والاعتصامات و المظاهرات التي قد تشل الحياة في بعض القطاعات أو الأنشطة وما ينجم عنها من فقدان أيام عمل تؤثر سلبا في مستويات الناتج والدخل"[1].

- فقدان المتعطلين لمصادر دخل ثابتة وبالتالي "فإن مقدرتهم على الإنفاق تكون متدنية أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي، وهذا ما يساهم في ظهور آثار انكماشية في الاقتصاد، لأن الطلب هو الذي يحفز الإنتاج، فانخفاض الطلب يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى تفاقم البطالة"[2]، ومن الممكن أ ن يدخل بعدها الاقتصاد في حالة الركود التام .
- تؤدي البطالة إلى فقدان العاطلين عن العمل لمهاراتهم بسبب طول فترات الانتظار، وبالتالي يفقدون جزءاً كبيراً من مستواهم المهني. فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك وخصوصاً كلما تعرض العمال لمواجهة فنون إنتاجية أحدث خلال عملهم.
- تؤدي البطالة إلى تفاقم ظاهرة الاقتصاد الموازي أو الخفي، حيث أن ظهور عدد كبير من المتعطلين الباحثين عن العمل والذي لا يجدونه في القطاعات الرسمية للاقتصاد، يلجؤون عندها إلى النشاطات غير القانونية حيث يكونون محل ابتزاز من أصحاب هذه النشاطات وهذا بأن يشتغلوا في ظروف صعبة وبأجر زهيد، مع عدم حصولهم على التأمين الاجتماعي ولا على التقاعد، أضف إلى ذلك أن انتشار هذا النوع من الاقتصاد يضيع مبالغ ضخمة على خزينة الدولة ويكون عامل ضغط على تقليص القطاع الرسمي لكونه في موقع تنافسي أحسن.
- غالبا ما تضطر الدول "إلى تخصيص جزء من مواردها للإنفاق على الاحتياجات الأساسية للمتعطلين، فالحكومات تجد نفسها مواجهة بمشكلة اجتماعية وسياسية خطيرة كلما وجد متعطلون فقدوا مصادر دخلهم، ولهم ولعائلاتهم احتياجات أساسية، وهنا لابد من توفير الإعانات الضرورية عن طريق الميزانية العامة. إن مبالغ هذه الإعانات كان من الممكن في غير ظروف البطالة أن تذهب في إنشاء بعض الهياكل القاعدية كالطرقات، وبناء المستشفيات والجامعات وغيرها من المرافق العامة" [3]، والمشكلة تزداد خطرا إذا كان تمويل هذه النفقات عن طريق الإصدارات النقدية التي تحدث آثارا تضخمية شديدة على الاقتصاد.

**ثالثا - الآثار الاجتماعية للبطالة:**

**1- البطالة والتفكك الاجتماعي:** ينتج عن البطالة إذا تفشت في مجتمع ما اختلالات بنيوية في مكوناته، فعندما يتعرض عدد كبير من الشبان إلى التعطل ويفقدون عندها مصدرا ثابتا للدخل يؤخرون مسألة الزواج إلى سن متأخرة أو إلى حين تحسن ظروفهم المادية، وقد يعزفون عنه نهائيا، وهذا ما يسبب في ارتفاع نسبة العنوسة داخل المجتمع للجنسين وهي عند الإناث أكبر، وهذا يؤدي إلى تأخر تكوين الأسر التي تمثل الخلية الأساسية في أي مجتمع، والمشكلة تكون أخطر عندما تتشكل هذه الأسرة ويتعرض المسؤول عنها إلى التعطل، فاحتمال تعرضها للتفكك من جديد كبير، وهذا راجع لصعوبة

---

[1] - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 418.

[2] - حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، 2005،ص260

[3] - عبد الرحمن يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 247.

توفير الاحتياجات الضرورية لهذه العائلة، والذي غالبا ما ينجم عنه توترات في العلاقة الزوجية قد تنتهي بالطلاق الذي يحرم الأبناء من فرصة العيش داخل أسرة مستقرة، ويكونون عندها أكثر تعرضا لخطر الانحراف. كذلك " عند تفشي البطالة في مجتمع ما فإن كثير من العلاقات الاجتماعية بين الأفراد تكون معرضة للزوال والاضمحلال وبالأخص تلك العلاقات التي تنشأ عن طريق العمل أو تلك التي تكون قائمة على وجود دخل ثابت"[1].

2 - **البطالة وأثرها في زيادة الجريمة** : إن غياب دخل ثابت للفرد المتعطل وتعرضه باستمرار للفراغ يؤدي به إلى التفكير في الكيفية التي عن طريقها يملأ هذا الفراغ، فإذا لم يجدها في الطرق السليمة والصحيحة فإنه يجنح إلى عالم الإجرام الاجتماعي المتمثل في العنف، السرقة، جرائم الآداب العامة، الإرهاب، ...إلخ. وعندما يكثر عدد هؤلاء المجرمين في أي بلد، وتلتقي مصالحهم مع بعضهم البعض تبدأ تتشكل العصابات الإجرامية وفرق المافيا، وعندها يتم الانتقال من الجريمة الفردية إلى الجريمة الجماعية، ومن الجريمة العفوية إلى الجريمة المنظمة مما يكسبها القوة أكثر في مواجهة وتحدي القوى الردعية، فتتجذر مع مرور الوقت في المجتمع وتهدد تماسكه.

3- **البطالة و مشكلة انتشار تعاطي المخدرات:** مما لا شك فيه أن التأثيرات التي تحدثها البطالة في نفسية الأفراد، وعدم قدرتهم على مواجهتها، تؤدي بهم للهروب إلى عالم الخيال والنسيان، وهذا باللجوء إلى التعاطي ومن ثم الإدمان على مختلف أنواع المخدرات، وتعد هذه الأخيرة أخطر مرض اجتماعي يهدد الدول، هذا بالإضافة إلى أن انتشارها" يجعل السلطة العامة في وضع رقابي مختلف عن الجرائم الأخرى، فتزيد من القوى العاملة البشرية للرقابة وزيادة عدد المراقبين في السجون وزيادة عدد الوظائف القضائية والعاملين في المؤسسات الصحية لعلاج المدمنين وكل هذه الإجراءات تتطلب الكثير من الأموال ولولا هذا الانتشار لأمكن توجيه هذه الموارد المالية والبشرية إلى القطاعات الإنتاجية"[2].

4- **البطالة وانتشار اللامبالاة بالتعليم** : تساهم البطالة، وبالأخص منها بطالة المتعلمين إلى عدم اهتمام الأجيال اللاحقة بشكل جدي بالتحصيل العلمي، وهذا لما يستقر في أذهانهم، من ملاحظتهم للأجيال السابقة، من انعدام فرصة حصولهم على عمل بواسطة هذا التعليم، الذي هو بمنظورهم ضياع للوقت والمال، ويزداد شيوع هذا التفكير الخاطئ في المجتمع في حالة ما إذا كان الوضع الاقتصادي لغير المتعلمين نسبيا أحسن من المتعلمين، فتنتشر عندها الرداءة في هذا المجتمع على مستوى جميع المجالات، ويتم الانتقال مع مرور الوقت من السيء إلى الأسوأ.

5- **البطالة والهجرة:** كثيرا ما يكون انتشار البطالة في مجتمع ما عاملا مهما في تزايد ظاهرة الهجرة،لكونها أحد أهم عوامل الطرد ( الدفع) التي تجبر الأفراد على الانتقال إلى الأماكن التي تتوفر على عوامل الجذب والتي أهمها وجود فرص عمل، والهجرة في علم الاجتماع هي" انتقال السكان بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوافر فيها سبل الكسب والعيش، وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود بلد أو خارج حدود هذا البلد، وتتم هذه العملية إجمالا بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم"[3]، و " الهجرة ليست مجرد انتقال فيزيقي فحسب ولكنها تعني بالإضافة إلى ذلك الانفصال عن

1 - Jacques Freyssinet, le chomage, edition la decouverte, paris,1984, p53.

2 - سيد شوربجي عبد المولى، تأثير الجريمة على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار النشر، الرياض، 1994،ص100.

3 - عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدن، دار النهضة العربية، بيروت،1992، ص105.

جميع الروابط الاجتماعية من ناحية، ثم توزيع العلاقات الاجتماعية للأفراد من ناحية أخرى"[1]. وقد تكون الهجرة في المجتمع الذي تكثر فيه البطالة " كصمام الأمان الذي يمنع الوضع من الانفجار، فهي – كحركة عبر الحدود بهدف الإقامة الدائمة لمدة لا تقل عن سنة للعمل- تخفف الضغط عن مناطق الضغط العمالي المرتفع وتتحول به إلى مناطق الضغط العمالي المنخفض لتضع في النهاية توازنا اقتصاديا مأمولا، ولكنه يكون غير ذلك اجتماعيا حيث تنتج عنه مشكلات أخرى كثيرة ومتداخلة لتزيد الوضع تعقيدا على تعقيده"[2]. وفيما يلي أهم المشكلات التي من الممكن أن تنجم عن الهجرة:

- تغير التركيب العمري والنوعي للسكان وهذا مرده إلى أن المهاجرين " ليسوا عينة عشوائية من السكان في مكان الأصل، لأن الأشخاص الذين ينفذون عملية الهجرة هم من الشباب والذكور منهم على وجه الخصوص، وتسمى هذه الظاهرة بالانتقاء الهجري، أي اختيار المهاجرين وأعمارهم ونوعياتهم، وبالتالي فإن حركة الهجرة لهذه الفئة العمرية تؤدي إلى تغيير في التركيب العمري للسكان في المجتمع المهاجر منه والمجتمع المهاجر إليه، وكذلك الحال في التركيب النوعي وهذا بالتالي سينعكس ولا شك على الأهرام النوعية والعمرية للسكان في كلا المجتمعين، ويؤدي هذا إلى اضطراب وتغير معدلات الخصوبة والوفاة والزواج في كلا المنطقتين "[3]، وفي الغالب ما يؤدي هذا التغير إلى ظهور مشاكل اجتماعية في البلد المهاجر منه كتأخر سن الزواج وازدياد نسبة العنوسة.
- ضعف الهوية الوطنية وفقد الطابع الثقافي الوطني نتيجة التأثر بطبائع ثقافات أخرى – خاصة إذا كانت مخالفة للثقافة الأصلية، وهذا لا يحدث للمهاجرين فقط وإنما يتأثر بها ذووهم حينما تنتقل إليهم من خلال الزيارات التي يقوم بها المهاجرون أو عند عودتهم النهائية إلى أوطانهم.[4]
- يتعرض المهاجرون في حالة الهجرة غير الشرعية إلى الكثير من الأخطار نتيجة استعمالهم وسائل هجرة غير آمنة قد تؤدي بهم إلى الموت، أضف إلى ذلك تعرضهم إلى معيشة سيئة في البلد المهاجر إليه نتيجة الابتزاز الذي يتعرضون إليه هناك واضطرارهم للعمل بأجر زهيد، ويزداد هذا الوضع سوءا في البيئات العنصرية.
- غالبا ما تؤدي الهجرة من الريف إلى المدن " إلى اتساع المدينة غير الملائم وازدحامها على حساب المناطق الخضراء، كما أن فقر الأحياء التي يقطنها المهاجرون، وافتقارها إلى الخدمات الأساسية يؤدي إلى إمكانية ارتفاع التلوث البيئي، هذا ولما كان المهاجرون الجدد من الريف يتميزون عن غيرهم من سكان المدن بانخفاض المستوى الصحي والثقافي وتخلف العادات الاجتماعية نسبيا وارتفاع معدل الأمية، فإن هذا الوضع يؤثر على التطور العام للمدينة فيعيق تطورها"[5].

---

1 - حسين عبد الحميد رشوان، السكان من منظور علم الاجتماع،المكتب الجامعي الحديث،ط2، 2006، ص30.

2 - أحمد حويتي وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998، ص143.

3 - عبد الرحيم بوادقجي، محمد خالد الحريري، مرجع سبق ذكره، ص 151.

4 - أحمد حويتي وآخرون، مرجع يبق ذكره، ص 145

5 - عبد الرحيم بوادقجي، محمد خالد الحريري، مرجع سبق ذكره، ص152.

- أما الجانب الأخطر من الهجرة فهو ما يعرف بهجرة الأدمغة، "لأن هذا النوع من الهجرة ليس انتقال أفراد من الناس وإنما هي انتقال مهارات فنية وخبرات إدارية وقدرات جسمانية وذهنية وجزء مدرب من رأس المال البشري في صور متعددة وأشكال مختلفة"[1]، وهذا ما يؤدي إلى خسارة المجتمع ما أنفق على تنشئة وتربية وتعليم وتدريب هؤلاء من مال ووقت وجهد وإضافة كل ذلك إلى المجتمع المتنقل إليه، كذلك مع مرور الزمن تضعف القدرة القيادية والتنظيمية والإدارية للمجتمع، وهذا كله معناه حرمان المجتمع من استثمار جهد هؤلاء المهاجرين ونشاطهم وقدرتهم على البناء، وما قد يكون لهذا من تعطيل لقدرات التنمية والتطوير.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تصبح الهجرة في الأجل الطويل ذات أثر إيجابي للدولة المهاجر منها، في حالة إذا ما ساهمت في انتقال رؤوس الأموال من المهجر إلى الوطن الأم من خلال حرص المهاجرين على توفير أو استثمار مدخراتهم في مجتمعاتهم الأصلية في صور شتى كامتلاك الأراضي الزراعية أو العقارات أو إقامة مشروعات أعمال يديرها ذووهم في الموطن الأصلي.

**رابعا - الآثار السياسية للبطالة:**

عندما تتفاقم المشاكل النفسية والاقتصادية والاجتماعية سالفة الذكر، والتي من أهم أسبابها انتشار البطالة، داخل أي دولة فإن ذلك كله يكون بمثابة تهديد للأمن السياسي لهذه الدولة، وهذا راجع لظهور عوامل تكون سببا في نشوء النزاعات والصراعات بين مختلف المكونات السياسية، حيث يبدأ هذا النزاع في الأول على المستوى الفكري والأيديولوجي الذي يتبناه كل طرف والذي حسب رأيه هو السبيل الوحيد والأمثل لتخليص المجتمع من المشاكل التي يعاني منها، وبعدها ينتقل ذلك الصراع إلى دواليب السياسة عندما تتشكل الأحزاب السياسية التي يتبنى فيها كل حزب فكرا أيديولوجيا معينا، وبعدها يعمل كل فريق على حشد أكبر قدر من الأنصار قصد كسب الدعم الجماهيري للضغط على الأطراف الأخرى، وقد تتجاوز الأمور الخطوط الحمراء، وينتقل الصراع بعدها إلى صراع مسلح، حين يصعب إيجاد وفرض التيار القوي الذي بإمكانه تنفيذ الإصلاحات، لما يبديه كل طرف من صلابة في التمسك بأحقيته وجدارته بالتغيير دون غيره، وحتى إن وجد هذا التيار ووصل إلى مقاليد السياسة فإنه من الصعب عليه القيام بتلك الإصلاحات في المدة التي تجنب البلاد الأمور الأخطر. والملفت للانتباه أنه في مثل هذه الظروف الصعبة تزداد قوة وشعبية التيارات الفكرية المتطرفة التي تدعوا إلى التغيير وإلى الانقلاب على كل ما هو موجود بإيجابياته وسلبياته، وتستعمل لذلك الشعارات والهتافات المذهبية،الفارغة من شيء ملموس، لتأجيج الروح الثورية للمواطنين، والتي غالبا ما تستجيب لها نسبة كبيرة من هؤلاء الأفراد الذين معظمهم يعانون من البطالة، لكونهم يبحثون عن التغيير بأي وسيلة كانت وعلى يد أي كان، ويستمر هذا الانهيار الأمني والانفلات السياسي بالتدهور إلى أن يتم فرض طرف ما بأي طريقة كانت لشيء من الإصلاحات والتي تسمح بعودة الاستقرار نسبيا للمجتمع.

[1] - عطوف محمود ياسين، نزيف الأدمغة، هجرة العقول العربية إلى الدول التكنولوجية، دار الأندلس، بيروت،1984، ص99.

## المبحث الثالث : البطالة وتفسيراتها المختلفة في المدارس الاقتصادية

حتى يتم فهم البطالة بشكل واضح، ورؤيتها من نوافذ متعددة فإنه لا بد من معرفة المسار التاريخي الذي سلكته في التحليل الاقتصادي عند بعض المدارس الاقتصادية الشهيرة التي حاولت تحليل وتفسير الظاهرة حسب المبادئ الأساسية التي قامت عليها، وسيتم التركيز بشكل رئيسي على البطالة الإجبارية، أي البطالة التي تشمل المتعطلين الذين يبحثون عن عمل عند أي مستوى من الأجر، ولكنهم لا يجدونه، وهي التي أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام عند المفكرين الاقتصاديين. وسيتم تقسيم هذه النظريات إلى فئتين: الفئة الأولى التي ظهرت قبل أزمة الكساد العالمي، والفئة الثانية التي ظهرت بعده، ومع كل نظرية سيتم تناولها سيتم الإشارة إلى أهم الأسس و المرتكزات الفكرية الاقتصادية التي تبنتها المدرسة، والتي من خلالها تم تفسير البطالة على ذلك النحو.

### المطلب الأول: البطالة من وجهة نظر الفكر الاقتصادي لما قبل أزمة الكساد

#### أولا -تفسير البطالة حسب المدرسة الكلاسيكية:

يمثل مصطلح المدرسة الكلاسيكية مجموع المفكرين الاقتصاديين الذين بدؤوا يدرسون ويحللون الظواهر الاقتصادية تحليلا مستقلا بذاته عن الجانب الفلسفي، وهو ما عرف بعد ذلك بعلم الاقتصاد السياسي، أما الفترة التي برز فيها هذا التيار فهي الفترة المصاحبة لبداية ظهور الثورة الصناعية " والتي فيها برز الاهتمام بمشكلتي الثروة والقيمة مع انتقال مركز البحث من مجال التداول إلى مجال الإنتاج "[1]، وهو ما ظهر بشكل واضح في جل المؤلفات الاقتصادية بعد ما نشر آدم سميث (1723-1790) كتابه الشهير " بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم " (1776)، ومن أبرز مفكري هذه المدرسة بالإضافة إلى آدم سميث، دافيد ريكاردو ( 1772-1823)صاحب كتاب " مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" (1817)، روبرت مالتس ( 1777-1842) وكتابه " بحث في مبدأ السكان(1798)، جان باتست ساي ( 1767-1832) صاحب كتاب " بحث في الاقتصاد السياسي"(1803)، جون ستيوارت ميل(1806-1873) وكتابه الشهير " مبادئ الاقتصاد السياسي "(1848)[2]. والملفت للانتباه أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي هو حاصل تجميع أفكار هؤلاء الاقتصاديين وآخرين مع بعضها البعض، حيث ساهم كل واحد في دراسة مجال معين من الاقتصاد وحله لبعض المشكلات الاقتصادية،فتبلورت بذلك الأفكار التي كونت ما يعرف الآن بالمدرسة الكلاسيكية .

وقبل أن يتم توضيح موقف الاقتصاد الكلاسيكي من مشكلة البطالة في النظام الرأسمالي، فإن منطق التحليل العلمي يقتضي عرض، ولو بشكل مختصر، الدعائم الفكرية لهذا الاقتصاد والتي اعتبرت كبديهيات لا تقبل النقاش، وهذا حتى يمكن الإلمام بطبيعة الخيوط الفكرية التي ربطت بين نظرتهم إلى قضية البطالة ونظرتهم إلى سائر الأمور، حيث إن تفسيرهم للبطالة مشتق من تفسيرهم ونظرتهم للأمور الأخرى، وفيما يلي أهم الأسس والمرتكزات التي ينبني عليه الفكر الكلاسيكي:

---

[1] - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول ( الأساسيات)، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، 2001،ص 214.

[2] - نفس المرجع السابق، ص230-231.

- اعتقد الكلاسيك بوجود نظام طبيعي للأشياء تسير فيه الحياة الاقتصادية بموجب قوانين طبيعية منطقية، عقلانية، وأن اكتشاف هذا النظام الطبيعي العفوي للأشياء هو هدف علم الاقتصاد.[1] و"هذه القوانين ذات طابع صارم ومطلق، لا يستطيع الفرد أو الدولة أن يغيرها، أو أن يخرج عن منطق الإذعان لها، وفي حالة تجاهل هذه القوانين أو محاولة الخروج عنها، أو تغييرها، فإن الطبيعة تقف ضد ذلك .وما تلبث أن تولد من ذاتها قوى مضادة، تعيد تصحيح الأوضاع على النحو الذي يعيد سريان هذه القوانين"[2].
- آمن الكلاسيك بفكرة الحرية الاقتصادية المطلقة بوصفها دعامة أساسية للنشاط الاقتصاد، وإطارا ضروريا لتحقيق التقدم الاقتصادي. والحرية عندهم تشمل : حرية التجارة الداخلية والخارجية،حرية العمل، حرية التعاقد، وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي، فحرية التعاقد مثلا كانت تعني بالنسبة لهم، حرية الرأسمالي في استخدام العمال وأن يدفع لهم من الأجور ما يتماشى مع قوانين العرض والطلب في سوق العمل، دون أن يتقيد بما تفرضه عليه الحكومة أو نقابات العمال من مستويات للأجور.[3]
- افترض الكلاسيك أن المنافسة الكاملة والتي هي عكس الاحتكار هي الإطار الذي يتعين أن يسود في جهاز السوق،و" على هذا النحو نظر الكلاسيك إلى جهاز السوق القائم على المنافسة الكاملة على أنه الجهاز الساحر الذي ينظم نفسه بنفسه، وأنه في ضوء فاعلية هذا الجهاز يتم توزيع وتخصيص الموارد، وتتحدد كميات الإنتاج وتتعين الأسعار والدخول بطريقة مثلى .وأن أي اضطراب يحدث في هذا النظام، فإن ثمة قوى طبيعية مضادة لا تلبث أن يفرزها هذا الجهاز بطريقة تلقائية لتعيد الأمور إلى نصابها الطبيعي"[4].
- اعتمد الكلاسيك في تقييمهم للسلع على ما يعرف بالقيمة العمل، أي أن حجم العمل الأساسي المبذول في إنتاج هذه السلع هو أصلح المقاييس للتعبير عن القيمة الحقيقية للأشياء.
- يرى الكلاسيك أنه من الضروري أن يكون مستوى أجور العمال في الأجل الطويل عند حد الكفاف، وهو الحد الذي يسمح لهم فقط بتلبية الحاجات الأساسية من السلع الغذائية، وأن أي زيادة فوق هذا الحد ستؤدي إلى تحسين أوضاع معيشة العمال وهذا ما يجعلهم يتناسلون أكثر، فيحدث بذلك ارتفاع في عرض العمل، وهو ما يعمل على إعادة تخفيض الأجر من جديد. أما عند انخفاض الأجر عن مستوى الكفاف، فإن ذلك يؤدي إلى تفشي الأمراض بين العمال وتزداد وفياتهم، ومن ثم ينخفض عرض العمل ويزداد بعده الأجر، ويستقر في الأخير عند حد الكفاف.
- دافع الكلاسيك وبشدة عن مبدأ مصلحة الجزء لا تتعارض مع الكل، وأن الأفراد حينما يسعون إلى تعظيم مصالحهم الشخصية فإنهم يعظمون من حيث لا يشعرون مصلحة المجتمع الكلية.
- لقد آمن الكلاسيك ( جميعهم ما عدا مالتس) بأن العرض يوجد الطلب المساوي له، وهو ما يعرف بقانون ساي للأسواق، أو قانون المنافذ، " ولقد أشار هؤلاء الاقتصاديون إلى أنه بالرغم من احتمال زيادة عرض منتجات سلعة

---

[1] - إسماعيل سفر، عارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، ط11، 2001، ص133.

[2] - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره ص 166.

[3] - نفس المرجع السابق ص168.

[4] نفس المرجع السابق، ص170

معينة عن الطلب عليها، إلا أنه من المستحيل أن توجد حالة عامة من زيادة العرض الكلي عن الطلب الكلي، ويرجع ذلك إلى أنهم افترضوا أن الهدف من كل نشاط اقتصادي هو الاستهلاك، ولكن الاستهلاك يعتمد على الدخل كما أن الدخل يعتمد على الإنتاج . وعليه فإن القيام بالإنتاج لابد أن يمثل طلب على شيء ما، ويترتب على ذلك استحالة وجود حالة عامة من فائض الإنتاج وبالتالي فإن احتمال وجود حالة عامة من البطالة هو، أيضا، غير محتمل[1].

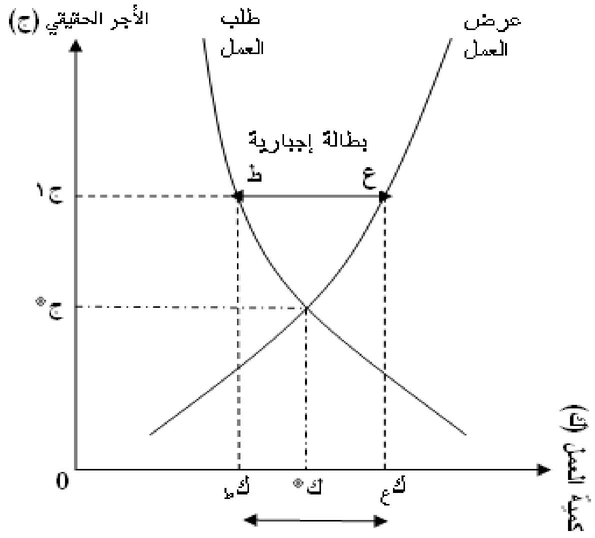
- بنى الكلاسيك أفكارهم الاقتصادية على أساس النظر للنقود باعتبارها مجرد وسيط للتبادل، "فمن خلال النقود، تتم المعاملات سريعا وبسهولة وبدونها تتم المعاملات أيضا ولكن بصعوبة وفي وقت أطول، والنقود في الفكر الكلاسيكي لا تطلب لذاتها وإنما لكونها وسيطا للتبادل، فالنقود لا تؤدي دورا إيجابيا في الحياة الاقتصادية وإنما كل دورها هو أنها تعبير عن الأثمان النسبية للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج"[2]. "أما فيما يتعلق بالتقلبات التي تحدث في قيمة النقود، أي في قوتها الشرائية فقد آمن الكلاسيك بصحة ما تذهب إليه نظرية كمية النقود، والتي تنص على أن التغير في قيمة النقود يتناسب عكسيا مع التغير في كميتها .فكلما زادت كمية النقود بمعدل أكبر من معدل زيادة الإنتاج، تدهورت قيمتها لارتفاع مستوى الأسعار"[3].

والملاحظ من هذه المبادئ الأساسية للفكر الكلاسيكي أن معظمها يصب في مصلحة الطبقة البرجوازية التي وجدت في هذا الطرح الدعم الفكري لتوجهاتها الاستغلالية والاضطهادية لطبقة العمال، وذريعة أساسية وظفتها لتحييد الدولة اقتصاديا، وعلى الرغم من أن البنيان الفكري الكلاسيكي هو بنيان متكامل في شكله النظري، إلا أن أي خلل في واحد من القوانين سالفة الذكر ينسف البنيان كله.

" وبناءا على افتراضات النظرية الكلاسيكية، فإن سيادة المنافسة الكاملة في سوق السلع وسوق العمل ستؤدي إلى تحقيق التوظف الكامل، أما سيادة المنافسة غير الكاملة كوجود احتكارات أو نقابات عمال، فإنها ستحول دون التوظف الكامل، فلو فرض مثلا أن نقابات العمال طالبت بزيادة الأجور النقدية عند المستوى (ج1) كما هو موضح بالشكل الموالي، فإن ذلك سيؤدي إلى حدوث بطالة تساوي المسافة (ع،ط)، حيث الطلب على العمالة عند الأجر المرتفع (ج1 ) يساوي (كط)،بينما عرض العمال يساوي (كع)، وفائض عرض العمل يساوي ( كط،كع). وعند ظهور الفائض فلا بد من انخفاض الأجور النقدية إلى النقطة ( ج* ) حتى يتم تحقيق العودة إلى التوازن في سوق العمل عند النقطة ( ك*)، إلا أن وجود نقابات العمال والتي تعارض بشدة انخفاض الأجور سيؤدي إلى استمرار حالة اللاتوازن في سوق العمل، ...، ولهذا كلما بقيت الأجور النقدية مرتفعة وغير مرنة للتغير بالانخفاض استمرت البطالة في الاقتصاد ولا يمكن معالجتها إلا عن طريق قبول العمال بتخفيض الأجور النقدية ليزداد الطلب على العمالة ويزداد الإنتاج وتنخفض الأسعار ويعود الاقتصاد مرة أخرى إلى التوظف الكامل"[4].

[1] - أسامة محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999، ص49.
[2] - نفس المرجع السابق ص51.
[3] - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره ص178.
[4] - أسامة محمد باحنشل، مرجع سبق ذكره، ص 70.

**الشكل (1-5) : آلية حدوث البطالة عند الكلاسيك**




**المصدر: أسامة محمد باحنشل، مرجع سبق ذكره، ص 71.**

و"عليه فإن المدرسة الكلاسيكية ترى أن وجود البطالة الإجبارية هو وجود مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور، مما يترتب عليه حدوث التوازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة، وبذلك يلقي الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال"[1]، كما أنهم لم يسقطوا من التحليل إمكان حدوث البطالة الجزئية التي يمكن أن تنشأ بفعل الأخطاء التي ربما يقع فيها رجال الأعمال عند تقدير أحجام الطلب والإنتاج أو نتيجة لتغير أذواق المستهلكين . ومع ذلك، فقد اعتقد الكلاسيك أن البطالة الجزئية التي تعكس معها أزمات إفراط إنتاج جزئية، سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة الأسعار والأجور"[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الكلاسيكي روبرت مالتس خرج عن الإجماع الكلاسيكي فيما يخص البطالة، حيث رأى أنه من الممكن أن يتعرض النظام الرأسمالي لأزمات إفراط الإنتاج العامة، ومن ثم احتمال ظهور البطالة على نطاق واسع، وهذا بسبب قصور الاستهلاك الذي مرده إلى أن الرأسماليين يستهلكون أقل مما يربحون، والعمال يستهلكون أقل مما ينتجون، ويؤدي قصور الاستهلاك عند تفاقمه إلى انخفاض الأسعار، الذي ينتج عنه انخفاض في الأرباح، الذي بدوره يثبط العملية الإنتاجية، وعندها تظهر البطالة . وقد أثبت التاريخ الاقتصادي صحة بعض ما ذهب إليه مالتس، في فترات عدة من القرن الثامن والتاسع عشر، إلا أن أزمة الكساد الكبير التي أصابت الدول المتقدمة في العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين والتي كان من أبرز نتائجها بطالة كبيرة لفترة طويلة، والتي عجز الفكر الكلاسيكي عن تفسيرها، جعلته يختفي ليترك المجال لظهور نظريات اقتصادية جديدة بنت صرحها على أنقاض هذا الفكر.

[1] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2] - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص188.

**ثانيا- تفسير البطالة حسب المدرسة النيوكلاسيكية:**

تمثل المدرسة النيوكلاسيكية الجيل الجديد من المفكرين الاقتصاديين الذي تولى مهمة الدفاع عن النظام الرأسمالي، وبالتالي الدفاع عن مصالح الطبقة البرجوازية التي ازدادت قوتها يوما بعد يوم بعد توسع نتائج الثورة الصناعية، وبالرغم من أن المدرسة الكلاسيكية كانت هي الأخرى مع هذا الهدف، إلا أن أسلوب التحليل الذي انتهجته والأفكار التي أتت بها، لم تعد لهما المصداقية الكافية لمواجهة الانتقادات الكبيرة الموجهة إليها، خاصة مع بداية القرن التاسع عشر، فمن هنا بدأت تظهر محاولات لإيجاد منهج تحليل اقتصادي، الهدف منه تبرير الهيمنة الرأسمالية وإخفاء سلبياتها، واعتبارها حقيقة يجب أن يتأقلم معها الجميع، وهذا المنهج هو منهج التحليل النيوكلاسيكي أو ما يعرف كذلك بمنهج التحليل الحدي، الذي فصل نهائيا الجانب الاجتماعي من التحليل الاقتصادي، فأصبح الاقتصاد السياسي علما اقتصاديا بحتا،"فبينما كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يبحث في علاقات الناس من خلال عمليات إنتاج وتوزيع وتبادل المنتجات و الثروة، تأتي المدرسة النيوكلاسيكية لتهتم فقط بالبحث في علاقات الإنسان بالأشياء في ضوء عزلة كاملة عن العلاقات الاجتماعية"[1]، وهذا ما ظهر جليا في أفكار عدد كبير من الاقتصاديين أهمهم : النمساوي كارل مانجر(1840-1921)، والانجليزيان ستانلي جيفونس (1835-1882) وألفريد مارشال (1842-1924)، والفرنسي ليون فالراس(1834-1910).

ويعد المفهوم الجديد للقيمة، والذي مفاده " القيمة منفعة"، أهم ما جاء به الفكر النيوكلاسيكي، فأصبحت قيمة السلعة عندهم، لا تحددها كمية العمل المبذول لإنتاجها، بل مقدار المنفعة الموجودة و الكامنة داخل هذه السلعة والتي بإمكانها أن تشبع حاجة اقتصادية وهذا بمقارنتها مع منافع السلع الأخرى، و" على هذا النحو أصبح العمل المنتج عند النيوكلاسيك هو العمل الذي يتمخض عنه نفع أو منفعة، ولهذا فإن إنتاجية العمل الإنساني مردها إلى مستويات المنفعة الناتجة عنه وليس إلى طبيعة المنتج المادية أو غير المادية، وبهذا الشكل أصبح بالإمكان إضفاء صفة الإنتاجية على جميع ضروب النشاط الإنساني التي تخلق المنافع"[2]. ومن خلال هذا المفهوم للقيمة أصبح التحليل الاقتصادي يتركز بشكل أساسي عن الكيفية التي بها يستطيع الرجل الاقتصادي العقلاني أن يحقق فيها توازنه، أي أن يصل إلى الحالة التي يعظم فيها منافعه، ومن ثم تم الانتقال في هذه المرحلة من التحليل الكلي إلى التحليل الجزئي، وبالتالي أصبحت مشكلة البطالة في مثل هذا التحليل مشكلة فرعية، لا يتم التركيز عليها كمشكلة اقتصادية كلية، وإنما كإشارات عند دراسة سلوك المنتج وتوازنه، حيث "يتحدد طلب المنتجين على عنصر العمل من خلال إنتاجيته الحدية، أي أن المنتجين يتوقفون عن طلب وحدات إضافية من عنصر العمل عندما يتساوى إيراد الناتج الحدي مع التكلفة الحدية للعمل، وهو شرط تعظيم الربح بالنسبة للمنتج".[3] في حين تتحدد كمية العمل المعروضة بناءا على المفاضلة بين الرغبة في العمل أو عدم العمل وهذا على حسب مستوى الأجر المحدد سلفا في السوق، لذلك فإن النيوكلاسيك يفسرون البطالة بأنها اختيارية، أي أن الأفراد يفضلون التعطل عن العمل في ظل الأجور الموجودة في السوق.

---

[1] - رمزي وكي، مرجع سبق ذكره، ص292.

[2] - نفس المرجع السابق ص284.

[3] - محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 755.

وتجدر الإشارة إلى أن الفكر النيوكلاسيكي أبقى على بعض المسلمات الفكرية التي جاء بها الكلاسيك، كأفكار الحرية الاقتصادية، والمنافسة الكاملة، قانون المنافذ، نظرية التوازن التلقائي، وهذا ما جعلهم يجزمون باستحالة حدوث بطالة عامة في الأجل الطويل، " وكأن المدرسة النيوكلاسيكية تريد أن تقول أن كل عامل من عوامل الإنتاج يحصل ( في جو تسوده آلية الاقتصاد الحر )، على حقه كاملا وفق أسس العدالة، وأن زيادة الأجور وازدياد التوظيف يتم بفضل زيادة الإنتاجية، وبالتالي فإن النظام الرأسمالي هو انسجام المصالح الطبقية والتعاون الطبقي لا نظام الاستغلال والصراع"[1].

**ثالثا- تفسير البطالة حسب المدرسة الاشتراكية:**

تضم المدرسة الاشتراكية* في داخلها مجموعة متعددة من التيارات الفكرية التي حاولت إيجاد نظام اقتصادي تعاوني بديل للنظام الرأسمالي، الذي يعتبرونه نظاما مآله إلى الزوال، حيث ظهرت ما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر عدة أفكار ذات توجه اشتراكي منها [2]: الاشتراكية البرجوازية الصغيرة لصاحبها سيسموندي (1773-1842)، الاشتراكية الفوضوية لبرودون ( 1809- 1865)، الاشتراكية الطوباوية التعاونية ( الخيالية ) لكل من سان سيمون ( 1760- 1825)، شارل فورييه (1772-1837)، روبرت أوين (1771- 1858)، لكن أبرزها وأهمها الأفكار التي جاء بها كارل ماركس (1819-1883) والتي على أساسها تأسست الاشتراكية الماركسية أو الاشتراكية العلمية، وهي الوحيدة التي كتب لها أن تطبق على أرض الواقع لفترة زمنية قاربت السبعين عاما في عدد لا بأس به من الدول ومازالت تطبق حتى الآن في بعض الدول، لذلك سيتم تناول المبادئ الاقتصادية الأساسية التي قامت عليها والتي على أساسها تم تفسير وتحليل موضوع البطالة في هذه المدرسة.

- **فكرة فائض القيمة[3]:**

بينما اعتمد ماركس كثيرا في نظرية القيمة على هيكل الأفكار الكلاسيكية إلا أنه سخر نظريته لهدف مختلف تماما عن أهدافهم، فبعد أن خرج بنتيجة وهي أن قيمة العمل وقيمة السلع تتحدد على أساس واحد بدأ يضع تفسيرا مختلفا تماما لآلية نظام الإنتاج و التوزيع في المجتمعات الرأسمالية، وهذا التفسير هو جوهر التحليل الماركسي وهو يتمثل في نظريته في فائض القيمة، بدأ ماركس من افتراض منطقي وهو أن العامل في إنتاجه اليومي ينتج سلعا تحتوي على كمية العمل الاجتماعي الضروري أكبر من تلك اللازمة لحفظه على قيد الحياة لليوم التالي، بعبارة أخرى أن قيمة السلع التي ينتجها العامل مقدرة بكميات العمل الضروري تزيد عن قيمة أجر الكفاف الذي يحصلون عليه بكميات من العمل الضروري، . . .، وأن فائض القيمة يتكون من القيم التي ينتجها العامل خلال عمله أثناء تلك الساعات الزائدة عن ما يكفي لكفافه، ولذلك فإن الرأسمالي سوف يستحوذ على فائض القيمة لنفسه، ولهذا فإنه يسعى بصورة مستمرة إلى توسيع الفجوة بين قيمة طاقة العمل اللازم بذلها لكفاف العامل والذي يدفعها في شكل أجر من ناحية وقيمة الإنتاج من ناحية أخرى،

---

[1] - إسماعيل سفر، عارف دليلة، مرجع سبق ذكره، ص524.

* - ظهرت الاشتراكية socialisme كمصطلح اقتصادي في سنة 1840 في عدد من الكتابات الاقتصادية، لكنها كفكرة موجود منذ القدم.

[2] - إسماعيل صفر، عارف دليلة، مرجع سبق ذكره، ص 329، 369.

[3] - عبد الرحمن يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الاسكنرية، 2001، ص 254، 255،

والرأسمالي يفعل هذا عن أحد طريقين، إما بإطالة عدد ساعات العمل اليومية أو بإنقاص ساعات العمل الاجتماعي اللازم لإنتاج كفاف العمل وهذا يأتي عن طريق التقدم التكنولوجي و بتكثيف الاعتماد على رأس المال.

- **التراكم الرأسمالي واتجاه معدل الربح نحو التدهور :**

"حينما يتوصل أحد الرأسماليين إلى استخدام آلة متقدمة تخفض من نسبة العمل المستخدم في الإنتاج وبالتالي ترفع معدلات فائض القيمة والأرباح فأن غيره من المتنافسين معه يشعرون بضرورة مجاراته إن أرادوا البقاء، وطالما أن هناك تلك المنافسة الدائبة فإن السعي لاستخدام الآلات الحديثة التي تعتمد على فن إنتاجي موفر للعمل ومكثف لرأس المال يستمر، وبهذا الشكل ترتبط عملية الحصول على فائض القيمة التي يقتطع منها المبالغ الجديدة للاستثمار بعملية التراكم الرأسمالي وبالتقدم التكنولوجي ارتباطا هاما ولا بد من سيرهم معا"[1]، "على أن الرأسمالي وهو بصدد تركيم رأس المال حينما يستبدل الآلات بالعمال فإنه في الواقع يزيد من رأس المال الثابت، الذي تنتقل قيمته كاملة للسلعة عبر عمره الإنتاجي، ولا يخلق فائض قيمة، في الوقت الذي يحدث فيه انخفاض نسبي في عدد العمال الذين يخلقون فائض القيمة،وهو ما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل الربح، وهكذا يصل ماركس إلى قانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور، مشيرا إلى أن هذا الاتجاه ينجم عن تراكم رأس المال وما يسببه ذلك من ارتفاع في التركيب العضوي لرأس المال .ذلك أنه إذا كان معدل الربح حسب مفهوم ماركس له هو عبارة عن ناتج قسمة فائض القيمة على إجمالي رأس المال (الثابت + المتغير) فإن افتراض ثبات معدل فائض القيمة عند ماركس قد أدى به بالضرورة لأن يستنتج أن معدل الربح يتجه للتناقص كلما أمعن الرأسمالي في زيادة تراكم رأس المال"[2].

من خلال الفكرتين سالفتي الذكر وأفكار أخرى، وصل ماركس إلى قناعة ذاتية مفادها أن النظام الرأسمالي لا يستطيع أن يبقى نظاما اقتصاديا مطبقا إلى الأبد، بل مآله إلى الزوال نتيجة للأزمات التي ستظهر فيه لا محالة والناتجة أصلا من التناقضات الموجودة فيه، حيث أنه مع مرور الزمن يحدث " انخفاض في معدل الأرباح وخسارة المنشآت المنتجة وتقليل منتجاتها، أي عدم التوازن في العملية الإنتاجية .وفي الواقع العملي لا يمكن استعادة التوازن إلا في صورة إنتاج أقل، وبطالة وتخفيض للأجور، مما يسمح بأن يكون الإنتاج مربحا مرة أخرى .وكان من النقاط المهمة بالنسبة لماركس أن النظام لا يستقر إلا عندما تظل الأجور منخفضة بسبب وجود احتياطي من العمال المتعطلين، ما أسماه البطالة التي تشكل الجيش الاحتياطي للصناعة .فالعمالة الكاملة ممكنة , ولكنها وضع غير مستقر"[3].و"هكذا يرى ماركس أن النظام الاقتصادي الذي مجده التراث الكلاسيكي سيصل إلى نهايته، نهاية تأتي نتيجة لسمات معينة، سبق أن رأى بعضا من أهمها ريكاردو والاقتصاديون الكلاسيكيون أنفسهم"[4]، و هذا ما يستدعي حسب رأيه وجوب قيام النظام الاشتراكي القائم على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وهذا عن طريق الثورة الاجتماعية التي تقودها طبقة البروليتاريا، والذي

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص258 ،259.

[2] - رمزي زكي مرجع سبق ذكره، ص 227.

[3] - جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 261، الكويت، 2000، ص 150.

[4] - نفس المرجع السابق، ص 152.

تنعدم فيه – حسب ماركس- ظاهرة البطالة تماما، وذلك لخلوه من مظاهر الاستغلال واللاتوازن الموجود في النظام الرأسمالي.

لم يوافق التاريخ الاقتصادي لما بعد ماركس لتنبؤاته حول زوال الرأسمالية وقيام في مكانها الاشتراكية، حيث أنه بالرغم من أن الرأسمالية قد تعرضت إلى أزمات عنيفة مع بداية القرن العشرين، إلا أنها استطاعت أن توجد حلولا لهذه الأزمات دون الوصول إلى مرحلة الثورة التي تنبأ بها ماركس، وهذا نتيجة قيام جل الدول الرأسمالية بإحداث إصلاحات مناهضة للثورة، وهذا بتحسين الظروف الاجتماعية للعمل، والتأمين على البطالة، وزيادة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، أضف إلى ذلك أن إدارة المشاريع الإنتاجية انتقلت من الإدارة الرأسمالية إلى الإدارة التكنوقراطية، وهذا ما سمح بأن يبقى النظام الرأسمالي نظاما اقتصاديا مطبقا من قبل كل الدول التي ولد فيها ودول أخرى كذلك، " ومن جانب آخر أثبتت التطورات المتلاحقة في النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي قام في الاتحاد السوفياتي، على أساس الفلسفة الماركسية، عدم قدرته على مواجهة التطورات والتحديات العالمية من قبل النظام الاقتصادي الرأسمالي، ولقد كان الظاهر للعالم كله أن التقدم التقني والنمو الاقتصادي يحدث بصفة مستمرة وسريعة داخل النظام الاشتراكي، أما حقيقة الأمر فقد كانت هناك مشاكل متزايدة نتيجة إلغاء الحافز الفردي ومحاولة التأكيد على الفلسفة المادية ومحو الأديان وجميع الفلسفات غير المادية، كل هذا كان يتعارض مع طبيعة البشر، وبعد نحو سبعين عاما من قيام النظام الاشتراكي العلمي (الماركسي) حدث الانهيار التام وفوجئ العالم بأن الغالبية العظمى من الأفراد الذين عاشوا داخل هذا النظام لا يريدونه وإنما يريدون حريتهم ويريدون أن يعودوا إلى النظام الاقتصادي الحر الذي كرس ماركس فكره للقضاء عليه"[1].

**المطلب الثاني: البطالة من وجهة نظر الفكر الاقتصادي لما بعد أزمة الكساد**

**أولا- تفسير البطالة حسب المدرسة الكينزية:**

نتيجة للكساد الكبير الذي ضرب العالم في سنة 1929، والذي تمخضت عنه آثار كارثية، كان من أهمها البطالة الإجبارية الواسعة التي تعرض لها العمال، وبما أن الطرح الاقتصادي التقليدي كان عاجزا عن إيجاد تفسير منطقي للظاهرة ومن ثم تقديم حلول فعالة لها، فإنه كان من الضروري على الحكومات آنذاك أن تخرج من حيادها الاقتصادي، وأن تتدخل أكثر فأكثر في الحياة الاقتصادية وتتخلى عن فكرة اليد الخفية التي نادى بها الكلاسيك، وفي سنة 1936 نشر الاقتصادي جون مينرد كينز (1883-1946)كتابه الشهير " النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد"، الذي استطاع من خلاله أن يسقط بعض المسلمات الكلاسيكية، ويضع مبادئ اقتصادية جديدة كانت بمثابة القاعدة الأساسية لما عرف فيما بعد بالمدرسة الكينزية.

- **أهم الأفكار الكينزية:**

ومن أهم ما جاء به كينز في مجال التوازن الاقتصادي نفيه التام لفرضية التوازن التلقائي بين العرض والطلب عند مستوى التشغيل الكامل كما يدعي الكلاسيك، حيث يرى أن التوازن في ظل التوظف الكامل هي حالة نادرة، وأنه في

[1] -عبد الرحمن يسرى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص265

الغالب ما يحدث التوازن بين العرض والطلب عند مستوى التشغيل الناقص، وذلك لأنه يرى بأن التوازن يتحقق عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار، غير أنه قد يحدث أن يفوق الادخار في لحظة ما الاستثمار، بسبب عامل خارجي، وهذا معناه أن الطلب الكلي الفعال أقل من العرض الكلي، وبالتالي يحدث تكدس في السلع عند قطاع الأعمال، فتنخفض أرباحه، ويقلل من ثم كمية الإنتاج، وتتزايد الطاقة المعطلة، وتحدث البطالة وينخفض مستوى الدخل القومي، ومن ثم ينخفض الادخار ( العلاقة الطردية بين الدخل والادخار ) ليتساوى مجددا مع الاستثمار لكن عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل وحسب كينز فإنه على الدولة في هذه الحالة أن تقوم بالرفع التدريجي للطلب الفعال عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب إلى أن يعود التوازن إلى حالة التوظف الكامل.

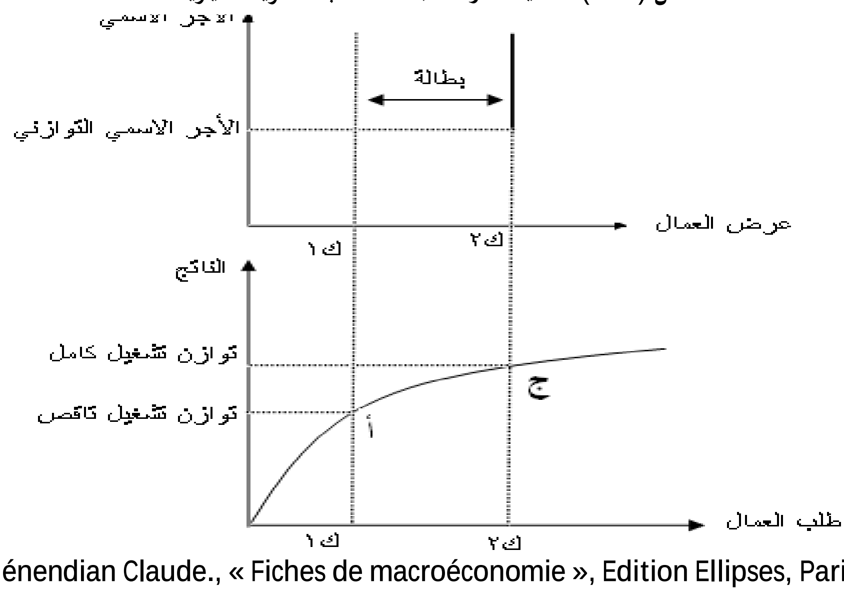
يرى كينز أيضا أن العمال غالبا ما يقعون فيما يسمى بالوهم النقدي " وهذا يعني أنهم يقيمون الزيادة في الأجر النقدي كما لو كانت زيادة في القيمة الحقيقية للأجر، دون اعتبار لمستوى الأسعار، وأنهم لا يألون بالا لما يحدث للقوة الشرائية لأجورهم النقدية فهم على استعداد لزيادة العرض من العمل حتى وإن رافقت تلك الزيادة في الأجور النقدية ارتفاعا في الأسعار بنفس النسبة"[1].

كما أن كينز لم يعط أي اهتمام للتغيرات الاقتصادية التي تحدث في الأجل الطويل وركز تحليله فقط في الأجل القصير حيث يرى أنه " في الأمد الطويل سنكون جميعا في عداد الأموات"[2].

- **كيفية حدوث البطالة حسب كينز:**

لإبراز الآلية التي تحدث بها البطالة في الاقتصاد نورد الشكل التالي:

**الشكل (1-6) : آلية حدوث البطالة حسب النظرية الكينزية**




Source: Ménendian Claude., « Fiches de macroéconomie », Edition Ellipses, Paris, 1997, p132.

حيث ربط الكينزيون "الطلب على العمل بالطلب الفعال الذي من خلاله يتحدد الدخل التوازني، بمعنى أن أسباب البطالة يجب البحث عنها في سوق السلع وليس في سوق العمل، في حين يتحدد عرض العمل بناءا على الأجر الاسمي، لأن

---

[1] - أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة النقدية، الأهلية للنشر والتوزيع، 2008،ص 180.

[2] - جون كينيث جالبريت، مرجع سبق ذكره، ص18.

الأسر- حسبه – تكون ضحية الخدعة النقدية في سلوكها الإنفاقي"[1]. ومنه فإن الكينزيين يرون أن البطالة تظهر في الاقتصاد لما يحدث التوازن في نقطة ( أ ) أقل من نقطة التشغيل الكامل (ج)، لأنه في النقطة ( أ ) تكون كمية العمل المطلوب هي ( ك1 ) وكمية العمل المعروض هي ( ك2)، ومنه فإن البطالة تساوي( ك2-ك1)، وللقضاء عليها يجب العمل على رفع مستوى التوازن تدريجيا إلى حدود النقطة (ج)، وهذا بتحفيز الطلب الفعال عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض سعر الفائدة.

- **ما بعد كينز:**

وقد تطور الفكر الكينزي حينما تم التحول من المنظور قصير الأجل في تحليل قضايا النمو والبطالة إلى المنظور طويل الأجل، وهو ما يعرف بمرحلة نماذج النمو الكينزية التي بنيت على أساس تحديد معدل النمو الضروري اللازم لتجنب البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد البشرية، واكتشف الفكر الكينزي أن الاحتكار هو العقبة الأساسية التي تؤخر النمو في النظام الرأسمالي وتشده لمصيدة الركود والبطالة .

" وانتهت المدرسة الكينزية الجديدة إلى نفس النتيجة التي انتهى إليها كينز، من حيث ضرورة الارتفاع بمستوى الطلب الكلي حتى يمكن المحافظة على مستويات الإنتاج والتشغيل وتحقيق التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، وكذلك ضرورة تطبيق أساليب السياسة النقدية والمالية لضمان تحقيق هذا الهدف، والتركيز على إعادة توزيع الدخل الوطني بين دخل الملكية ودخل العمل، بوصفها وسيلة لتلافي أزمات الركود والبطالة، وللربط بين التوزيع والتشغيل والنمو"[2]. "ولا يعارض الكينزيون الجدد تطبيق برامج لترشيد الأجور والأسعار والرقابة عليهما، أما معالجة مشكلة البطالة، والتحول من الركود إلى الانتعاش، فإنها تتطلب زيادة الادخار والتراكم والإنتاجية، وإعادة تأهيل القوى العاملة من خلال برامج واسعة للتدريب وإعادة التدريب، وينادون ( في حال استفحال البطالة) بالعودة إلى سياسة الاستثمارات العامة الكبرى التي تهدف إلى خلق فرص واسعة للتشغيل والدخل"[3].

- **الصعوبات الحالية التي تعترض مكافحة البطالة وفق السياسة الكينزية وسبل مواجهتها[4]:**

تقف عدة ضغوط أمام السياسة الكينزية الرامية إلى مكافحة البطالة والمبنية أساسا على سياسة دفع الطلب، ومن هذه الضغوط نذكر:

- **الضغوط الخارجية:** حيث لا يساعد الوضع الاقتصادي الدولي الحالي مطلقا على دعم مثل هذه السياسات الوطنية المتعلقة بدفع الطلب وإنعاش الاقتصاد،وهذا راجع إلى تنامي ظاهرة العولمة، وزيادة السيطرة الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات، وزيادة تحرير النظامين النقدي والمالي الدوليين، وتعويم أسعار الصرف، حيث كل هذه العوامل تعمل على تسريب الموارد المالية الوطنية إلى الخارج، وعدم تحقيقها الكفاءة القصوى.

---

[1]- Arthuis Patrick Muet Pierre Alain, Théories du chômage ; Economica, Paris, 1995, p20.

[2] - جلال مراد، مرجع سبق ذكره، ص17.

[3] - نفس المرجع السابق، ص19.

[4] عامر لطفي، مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية، دار الرضا للنشر، دمشق،2002، ص 37 -41.

- **الضغوط التضخمية:** تواجه الاقتصاديات المعاصرة موجات تضخمية متتابعة نتيجة لتزايد قوة الفئات الاجتماعية-الاقتصادية المؤثرة في الاقتصاد، حيث غالبا ما يكون هذا التضخم غير ناتج عن زيادة الطلب مقارنة بالعرض، ومن المفارقات التي نتجت عن مثل هذا الوضع أن الأسعار ترتفع عندما ينخفض الطلب، وكذلك ترتفع الأجور عندما تزداد البطالة، لذلك يخشى من أي عملية حكومية تسعى لدفع وإنعاش الطلب أن تؤدي إلى تفاقم التضخم وتسريعه.

ولمواجهة هذه التغيرات التي تحدث داخل الاقتصاد تقترح المدرسة الكينزية سبلا جديدة، يمكن من خلالها إنجاح السياسة الكينزية في مكافحة البطالة، ومن هذه السبل نذكر:

- يجب أخذ الانفتاح المتزايد للاقتصاديات الوطنية بعين الاعتبار و حتى إذا تم التوصل إلى مكافحة المضاربة الدولية، يمكن للانفتاح الحاصل في الاقتصاد الوطني أن يدعم عملية التوسع في الطلب.
- يجب القيام بعملية تنظيم للنمو الاقتصادي الدولي، إذ لم يعد بالإمكان الاكتفاء بسياسات دفع وإنعاش للاستهلاك الداخلي فقط، وإنما يجب العمل على تحقيق ذلك على المستوى الدولي أيضا . حيث يعتبر الكينزيون من المؤيدين الأقوياء لتحقيق ما يشبه مشروع مارشال من أجل العالم الثالث.
- يجب أن تتم المفاوضة من البداية بين نقابات العمال وتنظيمات أرباب العمل وجميع الشركاء الاقتصاديين، حول موضوع اقتسام الدخل الوطني، حتى لا تسعى كل فئة إلى محاولة تحسين حصتها، فتحدث بذلك الضغوط التضخمية.
- يجب العمل على جعل الاستثمارات موجهة بشكل أفضل، لتفادي الوقوع بحالات من الاستثمار الزائد وحالات استبدال اليد العاملة برأس المال الثابت بشكل مبالغ فيه كما حصل في الستينات من القرن الماضي.

**ثانيا- تفسير البطالة حسب المدرسة النقدية:**

تمثل المدرسة النقدية، أو ما يعرف كذلك بمدرسة شيكاغو، ذلك التيار من المفكرين الاقتصاديين الذين أوجدوا صياغة جديدة لمعادلة كمية النقود الكلاسيكية، وأعطوا النقود أهمية ارتكازية للدور الذي تؤديه في النشاط الاقتصادي، وأنه يمكن تفسير التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والناتج والتوظف، صعودا أو هبوطا، من خلال ما يطرأ على عرض النقود من تغيرات، ويعتبر ملتون فريدمان أحد أهم رواد هذه المدرسة.

وشأنها شأن كافة المدارس الاقتصادية الأخرى، فإن لمدرسة الفكر النقدي مبادئ اقتصادية قامت عليها، وإن كان لبعضها نزعة كلاسيكية، ومن هذه المبادئ نذكر[1]:

- يعد نمو العرض النقدي هو المحدد والمنظم الأساسي لنمو الناتج المحلي الاسمي، ويقرر الفكر النقدي أن الطلب الاجمالي الاسمي يتأثر بصفة أساسية بمتغيرات العرض النقدي، ومن ناحية أخرى ليس للسياسة المالية تأثير على الطلب الإجمالي.
- تتمتع الأسعار و الأجور نسبيا بالمرونة ( عكس المدرسة الكينزية ) حيث إن لتغيرات العرض النقدي تأثيرات طفيفة ومؤقتة فحسب على الناتج الحقيقي، وتؤثر الكتلة النقدية بصفة رئيسية على الأسعار، وكنتيجة لذلك يمكن أن تؤثر

[1] - بول ساموليلسون، ويليام نورد هاوس، ترجمة هشام عبد الله، مرجع، سبق ذكره، ص736.

النقود على كل من الإنتاج والأسعار على الأمد القصير، ولكن عندما يتجه الاقتصاد نحو التشغيل الكامل، يتركز التأثير للنقود على مستوى السعر فقط.

- يعتقد أصحاب التوجه النقدي أن الاقتصاد الخاص الذي يتحرك وفقا لآلياته الخاصة، لا تعتريه حالات من عدم الاستقرار، بل على العكس من ذلك، إذ تنجم غالبية التقلبات وحالات اللااستقرار بسب الإجراءات والتدخلات الحكومية في الاقتصاد وبالأخص منها تلك التي تمس وتؤثر على العرض النقدي.

وقد أدخل النقديون عند تحليلهم وتفسيرهم لمشكلة البطالة فكرة البطالة الطبيعية أو المعدل الطبيعي للبطالة الذي هو "ذلك المعدل الذي تكون عنده القوى العاملة المؤثرة في صعود أو هبوط الأسعار والأجور في حالة توازن، وبحيث لا يكون هناك ميل لارتفاع معدل التضخم أو لانخفاضه، وإذا ما وصل معدل البطالة إلى حدود هذا المعدل فإن هذا يعني أن الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل"[1]، وبما أن هذا المعدل حسب رأيهم ليس ثابتا ومستقرا عند حد معين، بل الأكثر من ذلك أن له نزعة تصاعدية، فإنهم لا يولون أهمية كبيرة للبطالة المستمرة التي صارت تميز الدول المتقدمة، وأن أي محاولة لتخفيض هذه البطالة سيعرض الاقتصاد لمشاكل أخرى، دون تحقيق هذا الهدف في الأجل الطويل. والملاحظ بذلك من هذا التحليل الذي انتهجه النقديون أنهم صاروا يعتبرون أن كل معدل بطالة يظهر في الاقتصاد عند التوازن هو المعدل الطبيعي، خاصة إذا كان من غير الممكن إثبات أو نفي هذا الأخير .

أما عن الكيفية التي فسر بها النقديون البطالة التي تظهر فوق المعدل الطبيعي، فإنهم ينطلقون من أن النظام الرأسمالي بطبيعته مستقر في الأساس، وأنه لا يتعرض بالضرورة للتضخم والبطالة والركود إلا من خلال التقلبات الكبيرة التي تحدث في الرصيد النقدي، بمعنى أن التقلبات التي تحدث في مستوى الدخل والناتج والتوظف وانحرافها عن اتجاهها العام الممكن،إنما ترتبط بمعدلات التغير في عرض النقود. فمثلا إذا حدث وأن اتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية عن طريق شرائه للسندات الحكومية فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية ومن ثم انخفاض العائد عليها، وهذا ما يجعل الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقد سائلا، وأنه في مثل هذه الحالة في الأجل القصير فإنهم سيزيدون من إنفاقهم الاستهلاكي أو الاستثماري، وهو ما يعني أن زيادة عرض النقود قد تسببت في الإنفاق على الأصول المالية والعينية والخدمات،أي زيادة الطلب الكلي، وإذا كان الاقتصاد القومي يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل، فإن هذه السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج الحقيقي وتقل البطالة عن مستواها العادي بفضل تشغيل الطاقات العاطلة وقد لا ترتفع الأسعار بسبب مرونة الجهاز الإنتاجي عند هذا المستوى .أما إذا استمرت هذه السياسة التوسعية في عرض النقود فإنها ستؤدي إلى حدوث التضخم في الأجل الطويل دون أن تتمكن من تحقيق خفض دائم في معدل البطالة. أما في الحالة المعاكسة التي يحدث فيها تخفيض في الكتلة النقدية، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي إلا أن الأسعار لا تستجيب بالانخفاض فورا، إذ لا بد من أن تمضي فترة حتى يقتنع رجال الأعمال بأن هذا الانخفاض حقيقي وليس عابرا حتى يعدّلوا من خطط إنتاجهم .كما أن العاطلين الباحثين عن عمل لن يقتنعوا فورا بانخفاض الطلب الكلي على خدماتهم وعلى ذلك فربما يرفضون الأعمال التي تعرض عليهم وتعطيهم أجورا أقل اعتقادا

[1] - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص417.

منهم بأنهم سيجدون عملا أفضل في القريب وهو الأمر الذي يمدد من فترة تعطلهم وعلى هذا النحو قد تطول فترة البطالة والانكماش.

لذلك فالنقديون يفسرون البطالة الشديدة التي ضربت الاقتصادات المتقدمة في الكساد الكبير لسنة 1929، بأنها نتيجة للفهم السيئ والتحليل الخاطئ لهذه الأزمة، فبينما اعتقد كينز – نتيجة استمرارية البطالة – أنه لا وجود لعودة عفوية نحو الاستخدام الكامل، يرى النقديون بأن هذه الأزمة ما هي إلا حادثة طارئة في التاريخ الاقتصادي لا أكثر ولا أقل، فنتيجة للتدابير التي اتخذت في ذلك الحين والمغايرة لنوعية الأزمة، عندما قامت السلطات الأمريكية باقتطاع وتخفيض الكتلة النقدية بنسبة 30%، الأمر الذي أدى إلى خلق بطالة كبيرة في الاقتصاد لأن العمال رفضوا الموافقة على تخفيض مماثل لأجورهم من أجل السماح بتخفيض الأسعار وتحقيق التوازن العام[1].

أما عن الوصفات المقدمة من طرف الفكر النقدي للخروج من أزمة البطالة التضخمية فهي تتمثل فيما يلي[2]:

- يجب التخلي عن اعتبار فكرة الاستخدام الكامل كهدف أساسي، وذلك لأن سوق العمالة هي سوق كبقية الأسواق، وبالتالي يجب ترك آليتها تعمل بحرية تامة دون أي تدخل، فإذا ترك العرض والطلب يتواجهان بحرية في هذه السوق فإن كل من يبحث عن عمل بسعر التوازن الخاص سيجده.
- يجب منع النقد من أن يلعب دورا فاعلا في موضوع التوقعات، وذلك بتبني سياسات اقتصادية تقوم دائما على حيادية النقد، خصوصا على المدى القصير من أجل إلغاء الوهم النقدي الذي يؤدي دائما إلى إرباك الأفراد في توقعاتهم وإلى تشويه آليات عمل السوق، وذلك بأن تكون الزيادة الحاصلة في الكتلة النقدية مساوية لمجموع الزيادة الحاصلة في الإنتاج، حتى لا يتم الوقوع في تغيرات الأسعار الاسمية.
- يجب تخفيض النفقات العامة والعمل بشكل أو بآخر على تحييدها.
- يجب العمل على تحريض فكرة البحث عن المصلحة الخاصة لكل القطاعات والجهات العاملة في الاقتصاد، وذلك لأن كل ما يعيق الفرد من الاستفادة من أرباحه يؤدي إلى عرقلة وتشويه المبادرة منه، وبالتالي من المفيد العمل على تخفيض الضرائب التصاعدية على الدخل، وكذلك تخفيض الضرائب غير المباشرة والمخصصات الاجتماعية.

---

[1] - عامر لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 101.
[2] - نفس المرجع السابق، ص105، 107.

## خاتمة الفصل الأول:

من خلال ما سبق، يتبين لنا أن البطالة مشكلة ذات أهمية كبرى في التحليل الاقتصادي، وأنه ليس من السهولة بمكان فهمها فهما علميا صحيحا، وذلك لتأثرها بالعوامل النفسية والاجتماعية التي تأخذ في غالب الأحيان صفة اللاثبات، وهذا ما يجعل من الصعب حصر فئة المتعطلين في فئة متجانسة تجانسا تاما، إذ يمكن لكل متعطل أن يصنف ضمن نوع معين من أنواع البطالة المتعددة، وهذا ما يتطلب الحصول الدائم للمعلومات الدقيقة والتفصيلية لهذه الفئة، حيث كلما توفرت الإحصائيات الدقيقة عن البطالة أمكن القيام بدراسة علمية موضوعية، يمكن من خلالها الوثوق بالنتائج المحصل عليها منها.

والشيء الملاحظ في مشكلة البطالة أنها لا تنشأ من سبب واحد فقط وإنما من أسباب متعددة، قد تكثر في فترات وتقل في فترات أخرى، وأن هذه الأسباب تختلف من وقت إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، والملفت للانتباه في الآونة الأخيرة هو ظهور بعض العوامل التي أصبحت جزءا رئيسيا من الحياة الاقتصادية وأمرا مفروضا يصعب رفضه، والتي لها الأثر الكبير في تفاقم ظاهرة البطالة كالتطور التكنولوجي وبعض مخلفات العولمة الاقتصادية. أما آثار البطالة فتختلف شدتها تبعا لوجود أو عدم وجود سياسات تعويضية وبرامج اجتماعية تجاه فئة المتعطلين، لكن تبقى في جميع الأحوال تشكل خطرا على المجتمع إذا تجاوزت حدودها المعقولة.

ويعد الاختلاف الكبير بين المدارس الاقتصادية في تفسيرهم وتحليلهم للبطالة دليلا قويا على تعقيد الظاهرة، فبالرغم من أن كل مدرسة اقتصادية حاولت إثبات صحة ما ذهبت إليه بتقديم أدلة وقوانين اقتصادية تخدم تحليلها، إلا أنه ولا مدرسة استطاعت الصمود طويلا واقعيا أمام هذه المشكلة. فالمدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية عجزت عن تفسير بطالة الكساد العالمي، والمدرسة الاشتراكية نتج عن تطبيق سياساتها جيش من المتعطلين حين عجز الجهاز الإنتاجي فيها من مجابهة المنافسة العالمية الشديدة، ولما ظن الجميع أن المدرسة الكينزية استطاعت إيجاد سياسة فعالة ضد البطالة، فوجئوا بعد مدة من الاستقرار باستفحال ظاهرة البطالة التضخمية، وهو ما ضرب من جديد النظرية الكينزية في الصميم، وفسح المجال لوجه جديد للمدرسة الكلاسيكية ممثلا بما عرف بالمدرسة النقدية، لتظهر بعدها الكينزية الجديدة ويليها النقديون الجدد، ...، وهكذا تستمر محاولات المفكرين الاقتصاديين في إيجاد بنيان فكري متكامل يمكن من خلاله التحكم في البطالة و السيطرة عليها، وإلى ذلك الحين يبقى المزج بين مختلف الآراء و السياسات الاقتصادية الني جاءت بها هذه المدارس، بما يتلاءم مع الظروف الخاصة بكل دولة هو الحل الفعال من أجل تقليص وتخفيض البطالة، ولهذا سيتم في الفصل الذي يلي هذا الفصل تناول بعض السياسات الاقتصادية الكلية التي بإمكانها المساهمة في تحقيق هذا الهدف.

# الفصل الثاني:السياسات الرامية إلى التقليص من البطالة

**تمهيد:** تختلف السياسات الهادفة إلى التقليص من البطالة من دولة إلى أخرى، حسب مكونات البيئة الاقتصادية لكل دولة، وكذلك حسب الموارد الاقتصادية المتاحة فيها، ورغم هذا الاختلاف في بعض الجزئيات إلا أنه يمكن تصنيفها إلى مجموعتين من السياسات، المجموعة الأولى تضم السياسات التي تسعى إلى إيجاد وتوفير فرص عمل جديدة، أي هي التي ينتج عن تطبيقها زيادة في الطلب على العمل، وتسمى بسياسات التوظيف ( التشغيل ) الكامل، أما المجموعة الثانية فتضم السياسات التي تسعى إلى إيجاد التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، أي هي التي تعمل على أن تكون القوى العاملة دائما مؤهلة لشغل مناصب العمل المتوفرة في سوق العمل، وتسمى هذه السياسات بسياسات سوق العمل.

وسيتم التركيز في هذا الفصل على المجموعة الأولى من السياسات، ليس لعدم أهمية سياسات المجوعة الثانية، بل لأن نجاح هذه الأخيرة مرهون بالكلية بنجاح السياسات الأولى، حيث أن المنطق الاقتصادي يقتضي أولا التفكير في توفير مناصب عمل حقيقية، ومن بعدها دمج عناصر القوى العاملة في هذه المناصب، حتى وإن كان تطبيق كلتا السياستين يكون بشكل متزامن على أرض الواقع، ومن هنا فإن هذا الفصل سيقتصر فقط على ثلاث سياسات أساسية من سياسات المجموعة الأولى، والمتمثلة في سياسة التوسع في الإنفاق العام، سياسة دعم وتشجيع الاستثمارات، سياسة دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والملاحظ من جميع هذه السياسات أن تطبيقها اقتصاديا سيساهم في جميع الأحوال في توفير فرص عمل ومن ثم التخفيف من البطالة، لكن الشيء المهم في هذه الدراسة هو كيفية جعل كل سياسة تصل إلى فعاليتها القصوى من حيث تحقيقها لهذا الهدف، ولأجل هذا سيتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: ويتضمن سياسة التوسع في الإنفاق العام كأداة لتخفيض البطالة.

المبحث الثاني: ويشمل سبل تفعيل السياسات الاستثمارية من أجل التخفيض من البطالة.

المبحث الثالث: ونجد فيه سياسة دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتخفيض البطالة.

## المبحث الأول:سياسة التوسع في الإنفاق العام كأداة لتخفيض البطالة

أصبحت سياسة التوسع في الإنفاق العام من أهم وأكثر السياسات استعمالا من طرف مختلف الحكومات من أجل ضمان السير الحسن للحياة الاقتصادية، وتجنيب اقتصادياتها المشاكل التي قد تحدث فيما لو تعرضت لخلل ما، وفي الغالب ما تستعمل هذه السياسة بهدف تحقيق مستوى التشغيل الكامل، وذلك بمحاولة تخفيض البطالة إلى أدنى مستوى ممكن لها، حيث أظهرت التجارب المختلفة لبعض الدول، وكذا النماذج الاقتصادية الكلية المبتكرة في القرن الماضي والمبنية على هذه السياسة قدرتها على تحقيق هذا الهدف، وأنه بالإمكان أن تكون هذه السياسة ذات فعالية قصوى إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة والشروط الضرورية لنجاحها. ولأجل الإلمام الجيد بهذه السياسة، ومعرفة مدى قدرتها في مواجهة وتخفيض البطالة، نتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية :

### المطلب الأول : مفاهيم أساسية للإنفاق العام

قد يكون من المفيد قبل التطرق إلى دور سياسة التوسع في الإنفاق العام في التخفيض من البطالة إيراد بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة به، والتي ستساعد في توضيح هذه السياسة أكثر، ومن بين هذه المفاهيم نذكر:

**أولا: مفهوم الإنفاق العام:**

"ليس من السهل إيجاد تعريف محدد للإنفاق العام نظرا لتغير مفهومه مع التطور التاريخي لدور السلطة العامة، حيث انتقلت من دور الدولة الحارسة الحيادية إلى دور الدولة الراعية المتدخلة، ومع ذلك يمكن القول بشكل عام أن الإنفاق العام هو مبلغ يخرج من خزينة عامة تعود لجهة عامة ( إدارية أو اقتصادية) في معرض ممارستها لأعمالها ومهامها الخدمية منها أو الإنتاجية، بقصد إشباع حاجة عامة"[1]. والتعريف المشهور في علم المالية العامة هو الذي يحصر الإنفاق العام في أنه " مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة "[2]، وبالتالي " فكأن الإنفاق العام بهذا التعريف يشتمل على عناصر أساسية محددة وثابتة،وهي في نفس الوقت صفات مميزة له عن غيره من أنواع النفقات التي تقوم بها الدولة"[3]، وتتمثل هذه العناصر بما يلي:

§ **الشكل النقدي للإنفاق العام**[4]:يتميز إنفاق الدولة في عصرنا الحاضر بأنه نقدي، فالدولة تقوم عادة وهي بصدد أداء الخدمات العامة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على مستلزماتها من السلع والخدمات ( عمل الأفراد)، وقد نشأ هذا الركن من أركان النفقة العامة نتيجة تطور طويل، فقد كانت الدول تميل في الماضي إلى الحصول على بعض مستلزماتها في صورة عينية عن طريق مصادرة جزء من ممتلكات الأفراد أو تسخيرهم للعمل لحسابها بدون أجر، لكن مع تطور أنظمة الحكم، وطغيان الأنظمة الديمقراطية، انتهى الأمر بمعظم الدول إلى استبعاد الأسلوب العيني تماما لعدم ملائمته لمقتضيات

---

[1] - قحطان السيوفي، السياسة المالية في سورية، أدواتها ودورها الاقتصادي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2008، ص177

[2] - عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، جامعة الملك سعود، الرياض، 1992، ص109.

[3] - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية، بيروت،1992، ص63.

[4] - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي، الدار الجامعية، القاهرة، 1988.

العصر ولإهداره أحيانا لمبادئ العدالة في توزيع الأعباء العامة. فاستخدام الدولة للنقود في الإنفاق يسهل ما يقتضيه النظام المالي الحديث من تقرير مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة ضمانا لحسن استخدامها بناءا على الضوابط والقواعد المحققة لمصالح الأفراد العامة، وقد ترتب على استخدام الدولة للأسلوب النقدي في الإنفاق أن تضخم حجم هذا الإنفاق ظاهريا نتيجة تدهور قيمة النقود .

§ **يقوم بالإنفاق العام شخص عام:**و"يقصد بالشخص العام كل شخصية اعتبارية تقوم بالخدمة العامة وتخضع لقواعد القانون العام، وهذه تشمل على سبيل المثال الحكومة المركزية، المجالس المحلية، الهيئات العامة المستقلة، المنشآت العامة ذات الشخصية الإدارية و المالية المستقلة مثل الجامعات"[1]، و"بصفة أساسية لكي تعد النفقة من النفقات العامة يشترط أن يكون الآمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقاته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين"[2].

§ **استهداف النفقة العامة إشباع حاجة عامة:** حيث ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص[3].

وتبرير هذا الشرط راجع إلى سببين هما:

●المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها بهدف تحقيق المنفعة العامة، أي تتطلب لتحقيقها تعاون وتضافر جهود المجتمع ككل بسبب عمومية هذه الحاجة، أو بسب عدم كفاية الجهود الفردية للقيام بها، أو عدم إمكانية تجزئتها أحيانا.

●إذا كان الإنفاق يهدف إلى نفع خاص، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في تحمل الأعباء كالضرائب،حيث أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة ومن ثم يجب أن يتساووا كذلك في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة.

و تجدر الإشارة إلى أنه " لا تتحدد الحاجات العامة فقط لاعتبارات مالية واقتصادية وإنما تتحدد على ضوء طبيعة الفلسفة أو العقيدة السياسية والاقتصادية للفئة الحاكمة، ونوعية مصالحها، ومستوى التقدم الحضاري للمجتمع"[4].

وحتى يتم إضفاء الجانب الاقتصادي على المفهوم السابق للإنفاق العام الذي قد يغلب عليه الجانب القانوني، فإنه لا بد من توضيح معنى سياسات الإنفاق العام،حيث أنها "تعني استخدام النفقات العامة لتحقيق أهداف السياسة المالية عن

---

[1] - عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مرجع سبق ذكره،ص110.

[2] - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودرها في تحقيق التوازن الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2005، ص162.

[3] - سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية،،2000 ص 33.

[4] - قحطان السيوفي، مرجع سبق ذكره، ص179.

طريق زيادة الإنفاق العام أو تثبيته أو تخفيضه، بحسب أنواع الأهداف المراد تحقيقها والظروف الاقتصادية السائدة"[1]،وقد برزت وظيفة الإنفاق العام باعتباره أداة من أدوات السياسة المالية على يد المدرسة الكينزية، "حيث تبين أن توازن التشغيل التام لا يتم تلقائيا، فقد يحدث التوازن عند مستوى أدنى من مستوى التشغيل التام، وعليه فقد تغيرت وظيفة الإنفاق العام من إشباع الحاجات العامة فقط، إلى استهداف أغراض اقتصادية واجتماعية حيث تتدخل الدولة لتحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية التي فشلت قوى السوق في تحقيقه تلقائيا، أو تتدخل لمحاربة التضخم حيث ثبت عجز الادخار الاختياري عن امتصاص القوة الشرائية الزائدة"[2].

**ثانيا: التقسيم الاقتصادي للإنفاق العام :**

لقد وضع علماء المالية العامة تبويبات عدة للنفقات العامة تبعا لعدة معايير، بما يخدم نوعية الدراسة و الهدف منها، والتقسيم الذي يخدم هذه الدراسة هو التقسيم الاقتصادي، ويعتمد هذا التقسيم على الطبيعة الاقتصادية للإنفاق العام، حيث إن معرفة طبيعته تساعد على معرفة آثاره الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم يمكن وضع سياسات مالية تؤثر الحكومة من خلالها على النشاط الاقتصادي والاجتماعي[3]، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من الإنفاق العام هما:

§ **النفقات العامة الحقيقية أو الفعلية**[4]: وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، فالإنفاق العام هنا يؤدي إلى حصول الدولة على مقابل فعلي للإنفاق( عمل أو خدمة أو سلعة)، هذا ويفرق في نطاق الإنفاق الحقيقي بين إنفاق استثماري وإنفاق جارٍ ويمثل الأول طلبا على السلع الإنتاجية ينعكس في زيادة وسائل الإنتاج الثابتة المسخرة للمصلحة العامة كمشروعات الإنتاج السلعي، ومشروعات البنية التحتية، أما الثاني فهو الإنفاق الذي يتصف عادة بالدورية والانتظام والتكرار ويهدف إلى ضمان سير الإدارات المختلفة للدولة ويشمل بشكل رئيسي الرواتب والأجور، والنفقات الإدارية الاستهلاكية.

§ **النفقات العامة التحويلية**: "وهي تلك النفقات التي من شأنها نقل قوة شرائية من فئة اجتماعية إلى أخرى، أو زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد، وبالتالي فهي تهدف إلى إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل الوطني بحيث تؤثر بشكل غير مباشر في حجمه ونوعه تبعا لنوعية المستفيد من هذه النفقات"[5]، وتقسم النفقات التحولية بدورها إلى ثلاثة تصنيفات[6] : النفقات التحولية الاجتماعية وتسمى الإعانات الاجتماعية، ومن أمثلتها الإعانات المقدمة للعجزة وكبار السن والمرضى، وإعانات البطالة، تعويضات غلاء المعيشة، إعانات الطلبة ...إلخ، النفقات التحويلية الاقتصادية وتسمى الإعانات الاقتصادية والهدف الرئيسي منها هو تحقيق نمو متوازن للاقتصاد عن طريق توجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات من وجهة نظر المجتمع، ومن أمثلتها إعانات الإنتاج الزراعي أو الحيواني، إعانات تشجيع الصادرات،

---

[1] - أحمد مجذوب أحمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، دراسة مقارنة مع الاقتصاد الراسمالي، هيئة الأعمال الفكرية، أم درمان، 2003، ص297

[2] - نفس المرجع السابق، ص298.

[3] - عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص125

[4] - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص67.

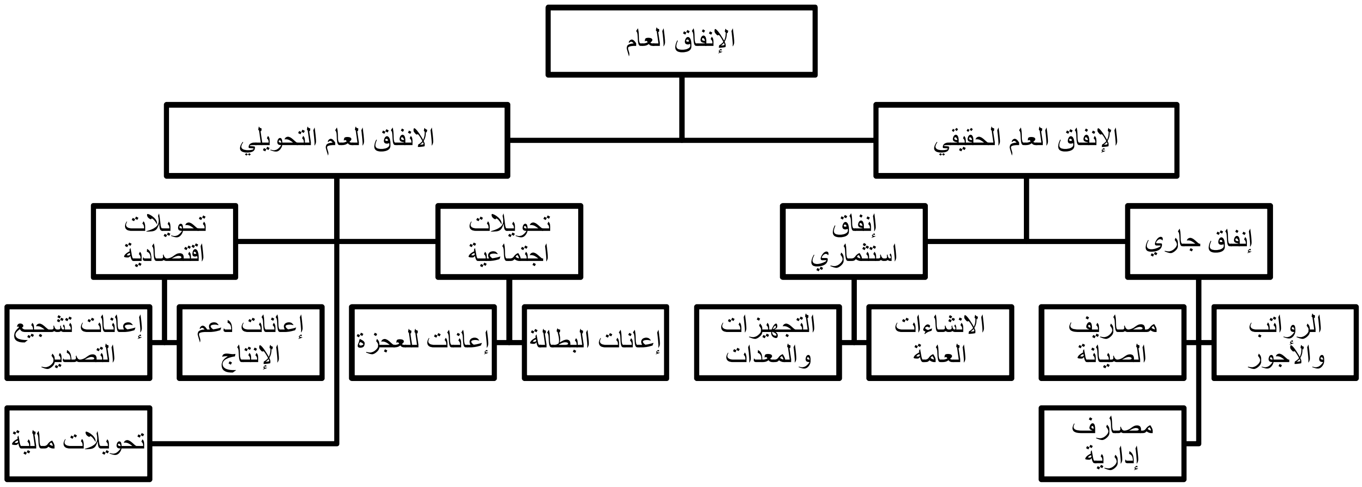
[5] - قحطان السيوفي، مرجع سبق ذكره، ص198.

[6] - عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص127

إعانات تخفيض أسعار بعض السلع، النفقات التحويلية المالية، وهذه تمثل ما تدفعه الدولة مقابل تسديد التزاماتها المالية تجاه الأعوان الاقتصاديين مثل أقساط الدين العام وفوائده.

و يتضمن المخطط التالي التصنيفات المختلفة للإنفاق العام

**الشكل (2-1): التقسيم الاقتصادي للإنفاق العام**




**المصدر: محمد عفر وأحمد فريد، الاقتصاد المالي والموضعي والإسلامي (بين النظرية والتطبيق) مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية** 1999 ، ص ص57- 58.

وبناءا على تقسيم الإنفاق العام وفق هذا النمط فإنه يمكن وضع تقسيم مماثل لسياسات الإنفاق العام، والتي يمكن أن تتخذ إحدى الأشكال التالية[1]:

- **سياسات الإنفاق العام المباشر:** ونجد فيها سياسة الإنفاق العام المباشر على المشروعات، وسياسة الإنفاق العام المباشر على السلع والخدمات.
- **سياسات المدفوعات التحويلية:** وتتضمن سياسات الضمان الاجتماعي، وسياسات دعم الإنتاج، بالإضافة إلى سياسات وفاء القروض العامة وفوائدها.

[1] - أحمد مجذوب أحمد علي، مرجع سبق ذكره، ص302,306

**ثالثا: ظاهرة ازدياد الإنفاق العام مع الزمن:**

من الظواهر التي أصبحت مألوفة بالنسبة لمالية الدولة، ظاهرة اتجاه النفقات العامة إلى الزيادة والتنوع عاما بعد عام مع تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد خلص الاقتصاديون اعتمادا على استقراء الإحصاءات في مختلف الدول إلى أن جعلوا هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي[1]. ويعد الاقتصادي الألماني "فاجنر"(1835-1917)، على ما هو ذائع في الكتب المالية، أول من استرعى الانتباه إلى " قانون زيادة الإنفاق العام" بعد أن درس حجمه في بعض الدول الأوربية في القرن التاسع عشر، وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها.وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم قانون فاجنر والذي يشير إلى أنه كلما تحقق معدل معين من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج الوطني[2]، ولقد أثبت الاقتصاديون اللاحقون صحة منطوق هذا القانون، فمثلا قام الاقتصاديان بيكوك – وايزمان بتفسير هذا التزايد "بأن القرارات التي تتخذها الحكومة بخصوص الإنفاق العام تعتمد على عوامل كثيرة أهمها ردود أفعال الناخبين على معدلات و أنواع الضرائب اللازمة لتمويل هذا الإنفاق، وأن هناك مستوى معين من الضرائب يشكل قيدًا على نمو الإنفاق العام، و على هذا فإن حجم الإنفاق العام يزداد بصورة طبيعية و متناسبة مع زيادة دخول الأفراد في الأوقات العادية بالرغم من ثبات معدلات الضرائب، إلا أن هذا النمو المتزن في الإنفاق العام سوف يختل في الأوقات التي يتعرض لها المجتمع إلى أزمات طارئة تفرض على الدولة زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر لمواجهة مثل هذه الظروف، و يتقبل الناس عندها رفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتمويل هذا الإنفاق الاستثنائي، إلا أنه يصبح من الصعب على الحكومة أن تجري تقليصاً في الموازنة في الفترة التالية"[3]، وبالتالي يلاحظ مع مرور الزمن أن الإنفاق العام يتجه دوما نحو الارتفاع. غير أن هذا الارتفاع قد يكون ظاهريا أو حقيقيا، فالزيادة الظاهرية هي زيادة فقط في الأرقام المعبرة عن الإنفاق العام، دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات، أما الزيادة الحقيقية فهي التي تعبر عن زيادة الإنفاق العام مصحوبة بزيادة فعلية فيما يحصل عليه الفرد من استهلاك للخدمات العامة[4]، وفيما يلي أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد الإنفاق العام:

1- **الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام:** وتتمثل هذه الأسباب بشكل رئيسي في كل من :

§ **انخفاض قيمة النقد:** وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع مستويات الأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يستدعي أن تدفع الحكومة مبالغ أكبر من أجل المحافظة على الكمية نفسها من الخدمات العامة التي كانت تقدمها، لذا فإن زيادة حجم النفقات العامة لا يعكس بأي حال أية زيادة في السلع والخدمات العامة المقدمة للمجتمع،

---

[1] - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص98.
[2] - h.l Bahia, public finance, vikas publishing house, new delhi, 1993, p213.
[3] - عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 116.
[4] - نوزاد عبد الرحمن، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمان،2006،ص 53.

وتستخدم الأرقام القياسية لمستويات الأسعار للتخلص من أثر تغيرات السعر على مستوى حجم الإنفاق العام، وبيان النمو الحقيقي من الظاهري في هذا الصدد.[1]

§**اختلاف طرق المحاسبة الحكومية:** قد ترجع زيادة النفقات العامة إلى اختلاف طرق المحاسبة الحكومية وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات بعد أن اتبع مبدأ عمومية الموازنة ( الموازنة الإجمالية)، أين أصبحت تقيد في الموازنة العامة للدولة جملة الإيرادات والنفقات دون إجراء المقاصة بينهما، ومن الواضح أن هذا النظام يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة ولكن هو في الواقع زيادة ظاهرية[2].

2- **الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام:**

§**الأسباب الاجتماعية:** أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية الضرورية، ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم، كذلك أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يطالبون الدولة القيام بوظائف لم تعرفها فيما سبق، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم الكسب، وقد نتج عن هذه الإعانات والخدمات الاجتماعية زيادة في النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية.[3]

§**الأسباب السياسية:** وتتمثل بشكل خاص في انتشار المبادئ الديمقراطية في أنظمة الحكم لدى أغلب الدول، والذي أدى إلى أن تكون السلطتان التشريعية والتنفيذية، المتحكمتان أصلا في تسيير مالية الدولة، منتخبتين من طرف الشعب، وهذا ما يجعل من الحكومات التي تتداول على هذه السلطة تعمل على استرضاء غالبية الشعب وذلك بتحسين ظروفه المعيشية عن طريق زيادة الإنفاق العام أو التخفيض من الضرائب. كما أدى تطور العلاقات الدولية إلى ازدياد الحاجة إلى التمثيل الدبلوماسي وتزايد نفقات اشتراك الدول في المنظمات الدولية والإقليمية، أضف إلى ذلك أن واجبات التعاون الدولي تحتم على الدول في بعض الأحيان تقديم المساعدات والمنح المادية والفنية للدول الأجنبية أو رعاياها، وهذا كله يعمل على تضخيم حجم الإنفاق العام[4]،كما لا ننسى حجم الإنفاق العسكري الذي صار من الضروري على الدول أن تخصصه كل سنة للمحافظة على الجاهزية التامة لمختلف قواتها، وتوفير لهم مختلف التجهيزات العسكرية الحديثة التي تتصف بازدياد تنوعها مع الزمن وارتفاع تكاليفها.

§**الأسباب الاقتصادية والمالية:** توجد عدة عوامل اقتصادية ومالية تساهم بشكل كبير في زيادة مقدار النفقات العامة، من أهمها :

[1] - عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص124.
[2] - دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 170.
[3] - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص100.
[4] - مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص71,72.

- غالبا ما تؤدي زيادة الدخل القومي إلى تمكين الدولة من الزيادة في مقدار ما يمكن أن تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة، حتى ولو لم تزداد أنواع الضرائب المقررة، و هذا ما يشجع الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الأوجه[1].

- إن زيادة حدة المنافسة بين الدول المختلفة على إنتاج السلع بأقل تكلفة فرض على الحكومات تقديم إعانات إنتاجية أو تقديم إعانات تصدير أو تقديم خدمات تسويق مجانية بهدف مساعدة المنتجين على التصدير أو لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية[2].

- يعد توسع الدور الاقتصادي للدولة سببا رئيسيا لزيادة الإنفاق العام بصورة حقيقية و المتمثل في التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية العامة، و الهدف من وراء إنشاء المشاريع العامة إما الحصول على موارد مالية لخزانة الدولة أو الإسراع في زيادة معدل النمو، أو لعلاج تقلبات اقتصادية، خصوصاً في حالة الركود الاقتصادي الذي له انعكاساته السلبية التي تفرض على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق من أجل زيادة معدلات الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل ضمن إطار الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني[3].

- أدى تطور الأنظمة المالية لمختلف الدول إلى تسهيل عملية الاقتراض، مما أدى إلى كثرة التجاء الدولة إلى عقد القروض العامة للحصول على موارد للخزانة العامة تسمح بزيادة الإنفاق العام، والأكثر من هذا أنه ينجم عن هذه القروض التزامات مالية مستقبلية تجاه خدمة الدين التي تعمل على زيادة النفقات العامة.

- كذلك قد يؤدي وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لغرض معين إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية، وبذلك تزداد النفقات العامة[4]، مع العلم أنه من النادر أن تنجح الحكومة في إعادة مستوى الإنفاق إلى نفس المستوى السابق.

## المطلب الثاني: سياسة التوسع في الإنفاق العام وآثارها على البطالة:

تختلف آثار سياسة الإنفاق العام على البطالة من بلد إلى آخر تبعا لعوامل عدة، منها درجة الانفتاح الاقتصادي، مرونة القطاع الإنتاجي، طريقة التمويل،...إلخ، غير أنه يمكن إجمال هذه التأثيرات فيما يلي:

**أولا: التأثيرات المباشرة للإنفاق العام على البطالة:** إن مساهمة الإنفاق العام في تخفيض البطالة هي نفسها مساهمته في رفع مستوى التشغيل وإيجاد فرص عمل جديدة، حيث أن كل منصب شغل جديد ينتج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن سياسة التوسع في الإنفاق العام هو في الغالب معناه تأمين فرصة عمل لمتعطل ما، "ويقصد بأثر الإنفاق العام على مستوى التشغيل بالمعنى الموسع مدى مساهمة هذا الإنفاق في الإفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة ( سواء تعلق الأمر

---

[1] - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص100
[2] - علي كنعان، الاقتصاد المالي، جامعة دمشق، 2009، ص 258.
[3] - نوزاد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره،ص 26.
[4] - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص102.

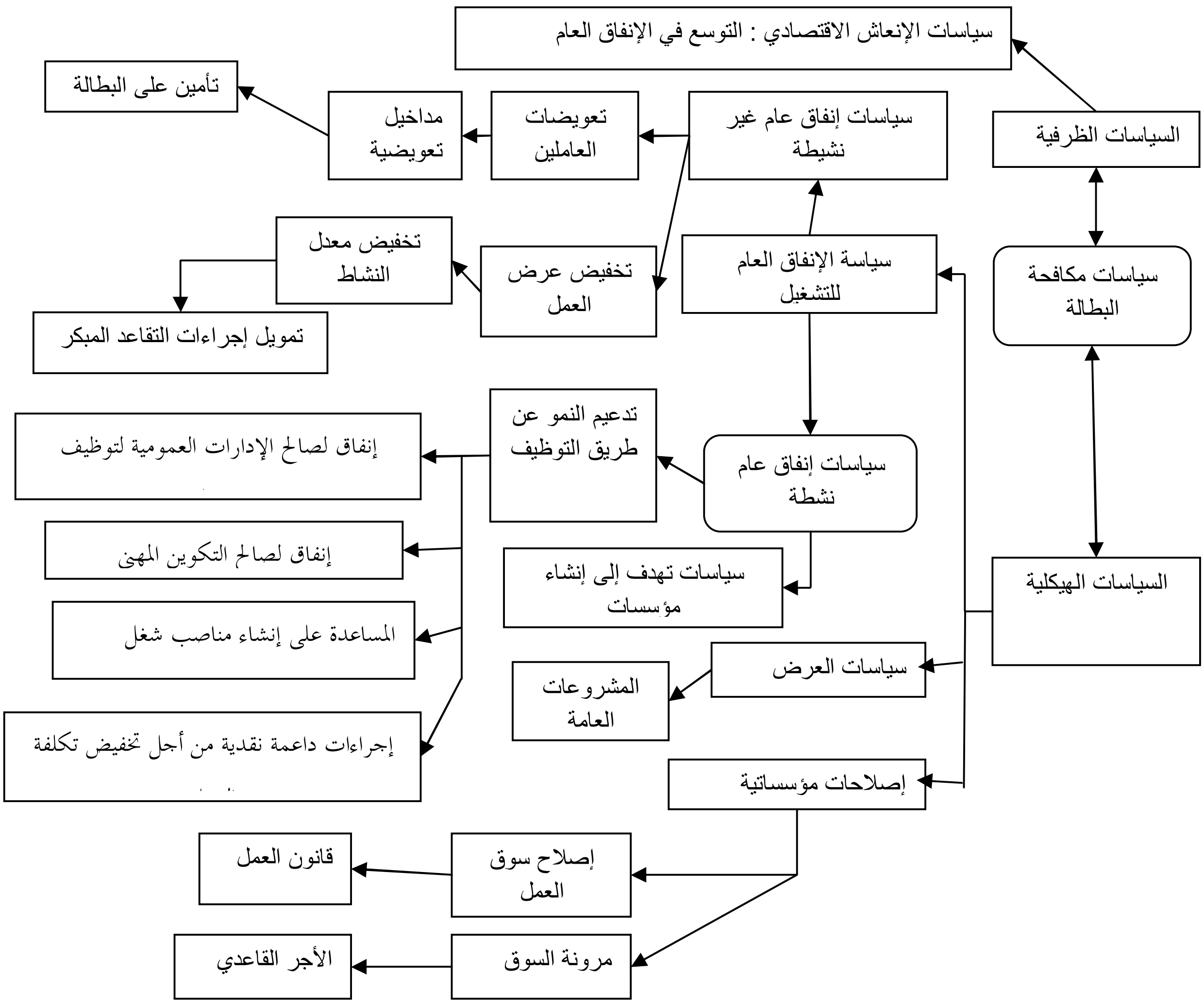
بالموارد الطبيعية، البشرية، الطاقة الإنتاجية أم الموارد المالية) أقصى استفادة ممكنة بحيث تتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج ( أرض- عمل- رأس المال- تنظيم)"[1].

و يساهم الإنفاق العام بشكل مباشر في خلق مناصب عمل دائمة في قطاع الخدمات العامة الذي يشمل جميع القطاعات المسيرة من طرف الدولة والتي لا تهدف إلى الربح وإنما هدفها بالأساس ضمان توفير الخدمات الضرورية المختلفة للمواطنين مجانا أو بسعر أقل من سعر التكلفة، وفي غالب الأحيان ما تتمثل هذه القطاعات قي كل من : قطاع التربية والتعليم، قطاع الصحة، قطاع التعليم العالي، قطاع العدالة، الإدارات والجماعات المحلية،...، إلخ. حيث تعمل هذه القطاعات على امتصاص نسبة كبيرة من العمالة، لأن سيرها أساسا مبني على كثافة العنصر البشري، وأنه ضعيف التأثر بالتطورات التكنولوجية، لذلك تعمل بعض الحكومات في حالة ما إذا استفحلت ظاهرة البطالة فيها إلى التوسع في تقديم هذا النوع من الخدمات العامة وبالأخص إذا ترافق ذلك مع وفرة مالية في الخزينة العامة.كما يمكن أن تساهم الزيادة في الإنفاق العام في مجالات البنية الأساسية ( رأس المال الاجتماعي) في تشجيع المنتجين والمنظمين على تنفيذ مشروعاتهم وزيادة إنتاجهم للإفادة من تلك الخدمات المجانية والتي تسهل عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع أيضا. كما أن زيادة النفقات العامة في صورة نفقات تحويلية ( إعانات اقتصادية للمنتجين أو لقطاعات صناعية معينة) تكون سببا هاما من أسباب استمرار تلك الأنشطة حيث أن هذه الإعانات من شأنها مساعدة تلك المشروعات على تخطي أزماتها ومن ثم تعدل عن التوقف عن النشاط أو طرد جزء من الأيدي العاملة لديها. " كما يمكن أن يكون إحدى نتائج الإعانات الاقتصادية للمنتجين هو إقامة خطوط إنتاجية جديدة لإنتاج نوع معين من السلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة عن طريق وفورات الإنتاج الكبير وهذا يضمن توافر هذه السلع بالنسبة للمستهلكين بأسعار معقولة تتناسب مع دخولهم، وفي هذه الحالة يكون الإنفاق العام قد ساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة ( بشرية- طبيعية – فنية ومالية)"[2]. وقد يؤدي الإنفاق العام أيضا إلى زيادة المنافع المكانية للمناطق النائية وهذا يؤدي إلى زيادة فرص استغلال مواردها المعطلة، مما يسمح بتوفير فرص عمل جديدة . و"يمكن أن تكون النفقات التحويلية الخاصة بالمعاشات والتأمينات عامل مهم في زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم إذا أصابهم العجز أو الشيخوخة مما يكون له الأثر الأكبر على زيادة إنتاجيتهم وإقبالهم على العمل أكثر مما يزيد إنتاجية عناصر الإنتاج المختلفة"[3].

و بإمكان المخطط التالي أن يعطي فكرة واضحة عن مدى أهمية سياسة الإنفاق العام ضمن سياسات مكافحة البطالة، والآليات التي يعمل بها ضمن هذا الاتجاه.

[1] - محمد عبد المنعم عفر،أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص78.
[2] - نفس المرجع السابق، ص79
[3] - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، 1989،ص91.

الشكل (2-2) : سياسة التوسع في الإنفاق العام ودورها في تخفيض البطالة




Source: CH biales, les politiques de lutte contre le chomage, publication de l'université de Lyon;2005.

وبالتالي يمكن القول أن الإنفاق العام له تأثيرات حقيقية مباشرة على البطالة، وتختلف درجة فعالية هذه التأثيرات على حسب نوع الإنفاق العام، لأنه ليس بالضرورة أن تكون كل بنود الإنفاق العام موجهة حصرا لعلاج مشكلة البطالة، بل إن الإنفاق العام له أهداف عدة تكون أصلا هي السبب المباشر في إيجاد ذلك النوع من النفقات العامة التي تحقق ذلك الهدف، بيد أنه في جميع الأحوال يمكن أن توضع مسألة تخفيض البطالة كهدف ثان يمكن تحقيقه بالموازاة مع الهدف الرئيسي، وهذا إذا تم تكييف النفقة العامة على الطريقة التي تسمح بإيجاد فرص عمل جديدة دون أن تؤدي إلى إلغاء الهدف الأساسي الذي وجدت لأجله.

## ثانيا: التأثيرات غير المباشرة للإنفاق العام على البطالة من خلال مفهوم المضاعف:

إن أهمية الإنفاق العام في تخفيضه للبطالة لا تكمن فقط في الأثر الأولي الذي يحدثه عند أول تنفيذ له، بل فيما يترتب على هذا الإنفاق من عمليات متتالية داخل الدورة الاقتصادية، تسمح بتوليد دخول جديدة، ومن خلال إعادة إنفاق هذه

الدخول سوف تتولد سلسلة من الزيادات في حجم الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري تؤدي بدورها لأثار هامة على الطلب والإنتاج ومن ثم التشغيل، وهذا يعمل على تحريك الاقتصاد بسرعة أكبر نحو مستوى التشغيل الكامل، ويعبر عن هذا المعنى في النظرية الاقتصادية بمفهوم المضاعف.

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة المضاعف أول ما أدخلت في النظرية الاقتصادية كانت بواسطة ر. ف. كاهن (R.F.KAHN)، في مقال له سنة 1931، ولكن يرجع الدور الكبير إلى كينز في غرس هذه الفكرة بحزم في النظرية الاقتصادية، والملفت للانتباه أن المضاعف الذي أتى به كاهن سمي بمضاعف التوظف، حيث بين أن الحكومة في أوقات الكساد عند محاولتها القيام بالاستثمارات العامة فإن التوظف سوف يزداد عدة مرات أكثر من التوظف الابتدائي والذي يحدث مباشرة من الاستثمار الحكومي، وعلى هذا فإن مضاعف التوظف إنما هو عبارة عن المعامل الذي يضرب فيه أي تغيير في التوظف الابتدائي وذلك للوصول إلى الزيادة النهائية في التوظف الكلي[1]. وقد قام كينز بإسقاط نفس الفكرة على التغيرات التي تحدث في الدخل القومي نتيجة تغير في أحد مكونات الطلب الفعال، حيث بين كينز أن مضاعف التوظف لكاهن لا يساوي بالضرورة لمضاعفه، إلا أنه في أغلب الأحوال سينتج عن زيادة الدخل القومي زيادة في التوظف إلا إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل.

وبما أن الإنفاق العام هو أحد المكونات الأساسية للطلب الفعال، فإنه يمكن وضع مضاعف الإنفاق العام الذي يقيس التغيرات الكلية التي تحدث في الدخل القومي نتيجة لضخ كمية ما من النقود كنفقات عامة أولية داخل الدورة الاقتصادية من طرف الحكومة، لأن هذه النفقات ستصبح مباشرة مداخيل لفئة معينة، وأن هذه الفئة حتما ستقوم باستهلاك نسبة من هذه المداخيل ( على حسب قيمة ميلها الحدي للاستهلاك) ليصبح هذا الاستهلاك دخلا لفئة أخرى، تقوم هي كذلك باستعمال جزء منه في الاستهلاك، وتستمر سلسلة دخل-استهلاك- دخل حتى تنعدم قيمة الإنفاق العام التي تتناقص في كل عملية، ويساوي هذا المضاعف في اقتصاد بسيط مغلق مقلوب الميل الحدي للادخار، أو مقلوب القيمة(1- الميل الحدي للاستهلاك)[2]، وفكرة كينز الخاصة بالمضاعف مبنية أساسا على مقدار الميل الحدي للاستهلاك فكلما كان هذا الميل كبيرا كلما كان المضاعف كبيرا والعكس بالعكس، وتشترط فكرة المضاعف مجموعة من الشروط أهمها[3]:

(1)- وجود البطالة الإجبارية

(2)- مجتمع اقتصادي صناعي تكون فيه مرونة عرض السلع عالية حتى يمكن أن يواجه الزيادة في الطلب الفعال.

(3)- وجود طاقة فائضة من الصناعات التي تنتج السلع الاستهلاكية حتى يمكن زيادة الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الفعال.

(4)- عرض مرن نسبيا لرأس المال العامل مثل مواد الخام، وذلك حتى يمكن زيادة الإنتاج.

[1] - سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982،ص ص 317، 318.
[2] - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الرابع ( الاقتصاد المالي)، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، 2001، ص171.
[3] - سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص488

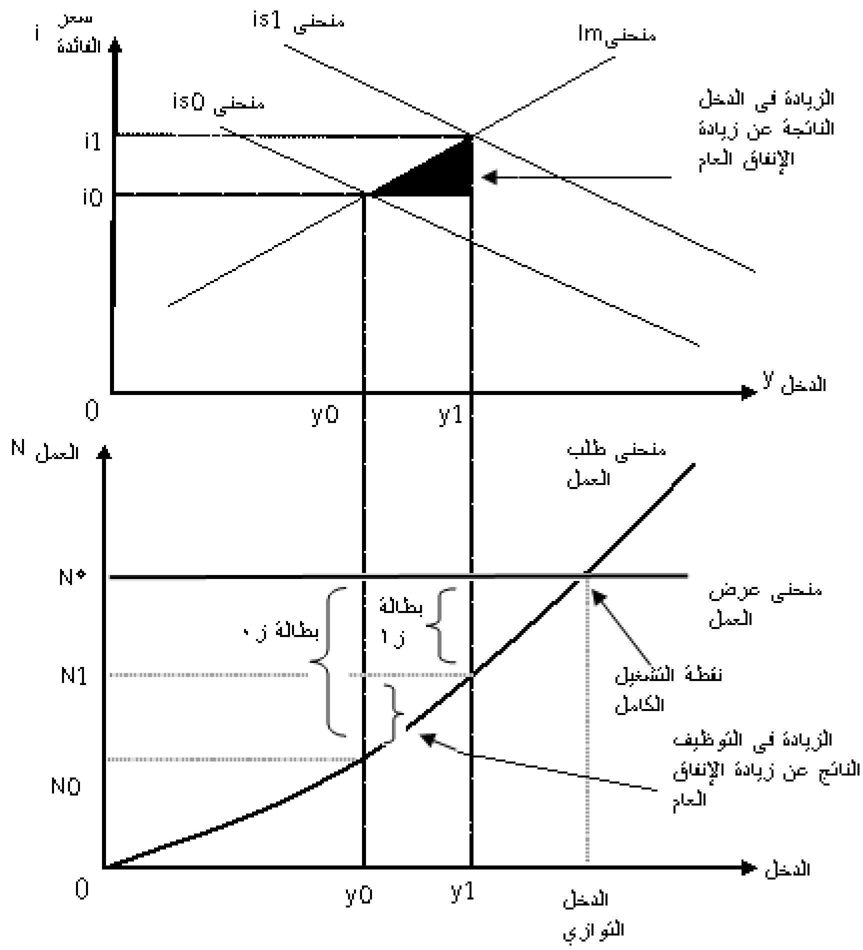
كما توجد عوامل عدة في الحياة الاقتصادية تعمل على تخفيض أثر المضاعف للإنفاقات العامة الجديدة على الدخل وعلى التوظيف وفي الغالب ما تكون هذه العوامل عبارة عن تسربات والتي قد تتمثل في[1]:

- **ادخار:** حيث كلما كان الميل الحدي للادخار مرتفعا كلما كانت الأجزاء التي تتسرب من الإضافات في الدخل خارج تيار الدخل كبيرة، وعليه فكلما كان حجم المضاعف صغيرا كلما كان الأثر التراكمي للتغير الأولي في الإنفاق العام صغيرا.
- **وفاء الديون:** لو أن الأفراد استخدموا جزءا من الزيادة في الدخل لسداد ديون مصرفية قديمة، بدلا من إنفاقها على الاستهلاك، فإن ذلك الجزء من الدخل سوف يختفي من تيار الدخل.
- **شراء الأسهم والسندات القديمة:** لو أن جزءا من الدخل المولد جديدا أنفق على شراء الأسهم والسندات القديمة أو أي استثمارات مالية أخرى فإن الاستهلاك سوف يكون أقل وبالتالي فإن المضاعف في هذه الحالة سيكون منخفضا.
- **صافي الواردات:** يحدث التسرب من التيار المحلي للدخل وذلك عندما يكون هناك فائض في الواردات على الصادرات مما يترتب عليه تدفق في صافي الأرصدة إلى الخارج.
- **التضخم:** عندما يكون هناك ارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية فإن جزءا هاما من الزيادة في الإنفاق النقدي المأخوذ من الزيادة في الدخل سوف يبدد في ارتفاع الأسعار بدلا من الزيادة في الاستهلاك وزيادة الدخل والتوظف.

والشكل رقم( 2-3 ) يبين الكيفية التي بها تتحدد الزيادة في الدخل والتوظيف نتيجة لزيادة الإنفاق العام من خلال نموذج التوازن العام ( IS\ LM)، حيث يلاحظ في اللحظة ز0 أن التوازن كان في نقطة تقاطع المنحنيين ($IS_0$\LM) عند كل من التوليفتين ( $Y_0,i_0$)، ( $Y_0,N_0$)، وكانت قيمة البطالة مساوية ل ( $N^*-N_0$)، وعند ضخ كمية من الإنفاق العام من طرف الحكومة فإن منحنى IS سينتقل إلى الأعلى ليصبح التوازن في نقطة تقاطع منحنى $IS_1$ مع منحنى LM عند كل من التوليفتين ( $Y_1, i_1$) و ( $Y_1,N_1$)، وعند هذه النقطة ستنخفض قيمة البطالة إلى القيمة ( $N^*-N_1$)، وأن التغير في الدخل الناتج عن التغير في الإنفاق العام هو القيمة ( $Y_1-Y_0$) وكذلك زيادة التوظيف بالقيمة ( $N_1-N_0$)، غير أنه في هذا النموذج لا تصل الزيادة في الدخل إلى نفس مستوى زيادته في النموذج البسيط، وهذا راجع إلى أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الذي يعمل على تخفيض قيمة الاستثمارات، وهذا ما يعمل على تخفيض قيمة الدخل الذي كان من المفروض توليده، بيد أنه في جميع الأحوال حسب هذا النموذج تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة أكبر في الدخل والتوظيف، ومن ثم التخفيض من البطالة.

[1] - المرجع السابق: ص ص 319,321.

الشكل(2-3): تأثير الزيادة في الإنفاق العام على التخفيض من البطالة من خلال نموذج التوازن العام




Source: Ménendian Claude., « Fiches de macroéconomie », op.cit, page 132.

المصدر: علي كنعان، الاقتصاد المالي، جامعة دمشق، 2009، ص 348.

إن عمل المضاعف كما هو موضح في الأعلى، إنما يوضح الحالة المثالية، ففكرة المضاعف كما سبق عرضها إنما هي مبنية على أساس بقاء الأشياء الأخرى ثابتة،وهي حالة قلما توجد في الحياة العملية، وعليه فإن هناك حدودا كبيرة على تطبيق فكرة المضاعف في الحياة الواقعية منها:

§ تفترض نظرية المضاعف وجود علاقة فورية بين الدخل والاستهلاك والاستثمار وهذا ما يعني أن المضاعف يعمل على أساس أنه ظاهرة تؤتي أثرها فورا ولا تتطلب أي وقت، ولكن حقيقة الأمر أن هناك فترة تأخير بين استلام الدخل وبين الإنفاق على الاستهلاك من هذا الدخل، وعليه فإن الاقتصاديين المحدثين أشاروا إلى أن أثر المضاعف يتطلب بعض الوقت حتى يظهر.

§ يرتكز تحليل كينز للمضاعف على فكرة الميل الحدي للاستهلاك للجماعة بأكملها، وهو ما يمثل تبسيطا يتجاهل اختلاف الميل الحدي للاستهلاك من مجموعة اجتماعية إلى أخرى والذي يعكس اختلاف في السلوك فيما يتعلق بتوزيع الدخل بين الادخار والاستهلاك نظرا لاختلاف العادات الاستهلاكية من مجموعة اجتماعية إلى أخرى[1].

§ إن صيغة مضاعف الإنفاق العام هي صيغة ساكنة وغير ملائمة لخطوات التغير في العالم الحركي ففي ظل فروض ساكنة معينة فإن نظرية المضاعف تشرح خطوات تولد الدخل من نقطة توازن إلى نقطة توازن أخرى .

§ تستند نظرية المضاعف إلى فرض أن هناك علاقة خطية بين الدخل والاستهلاك وأن الميل الحدي للاستهلاك محصور بين الصفر والواحد، ولكن الدراسات الميدانية الخاصة لسلوك الاستهلاك الكلي فيما يتعلق بعلاقته بالدخل الكلي أوضحت أن الاتجاهات الفعلية للإنفاق إنما لها علاقة أكثر تعقيدا والتي قد تجعلها غير خطية هذا بالإضافة إلى أن الاستهلاك في حقيقة الأمر ليس بدالة في الدخل فقط، وإن الميل الحدي للاستهلاك ليس بثابت[2].

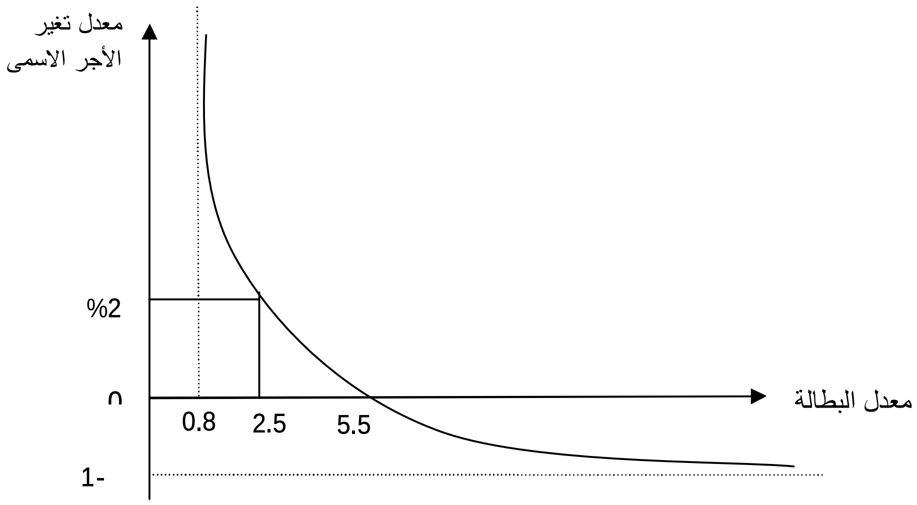
وتجدر الإشارة إلى أن الحدود والنقائص التي وجهت لفكرة المضاعف لا يجب أن يخلص منها إلى أن فكرة المضاعف فكرة خاطئة ولا فائدة منها، بل على العكس يجب أن تبقى هذه الفكرة ذات أهمية بالغة، لأنها بلا شك تتضمن عنصرا من الحقيقة ذا أهمية كبيرة لفهم الدورات الاقتصادية، حيث تحاول هذه الفكرة أن توضح، وبتعبير كمي أن التقلبات في معدلات الطلب الفعلي إنما ينتج عنها تقلبات في الدخل والتوظيف بمعدلات أكبر، وعليه فإن مبدأ المضاعف إنما يعتبر من المسلمات التي لا يمكن الاستغناء عنها في شرح النظريات الحديثة للدورات الاقتصادية، لذا فإنه من الأهمية بمكان توفير البيئة الاقتصادية المناسبة التي من خلالها تكون السياسة الاقتصادية المبنية على فكرة المضاعف ذات فعالية قصوى وهذا ما يؤدي حتما إلى ظهور نتائج إيجابية، من أهمها توجيه الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل.

**ثالثا: الإنفاق العام وأثره على البطالة والتضخم من خلال نموذج فيليبس:** تعتمد النظرية الكينزية القائمة على مبدأ تدخل الدولة في الاقتصاد إلى حد كبير على الدور الذي يلعبه الطلب الكلي الفعال في تحديد مستوى الإنتاج والدخل والاستخدام، وذلك إلى الحد الذي أعطى للحكومة دورا مركزيا ومباشرا في إدارة هذا الطلب وتوجيهه لناحية الوصول بالإنتاج إلى المستوى الذي يحقق العمالة الكاملة، إلا أن التزام الحكومة بتحقيق هذا الهدف قد أثار الخوف لدى الكينزيين لما قد يترتب عن العمالة الكاملة من نتائج تضخمية على صعيد المستوى العام للأسعار، وقد خلت المعالجة الكينزية في أصولها وأعمالها الأولى من أي تحليل مباشر للعوامل المحددة للمستوى العام للأسعار أو التضخم، وبقي النموذج الكينزي على هذا الحال يعاني من افتقاده لنظرية واضحة يتحدد من خلالها سلوك المتغير السعري أو معدل التضخم، إلى أن قام الاقتصادي النيوزيلندي ألبان فيليبس (A.W.PHILLIPS) سنة 1958، بدراسة إحصائية كمية أجراها على المملكة المتحدة للفترة 1861-1957، "حيث بينت بوضوح أن هنالك علاقة دالية مستقرة وثابتة تربط ما بين معدل التغير في الأجور النقدية وبين معدل البطالة، وهي العلاقة التي أصبحت تعرف فيما بعد " بمنحنى فيليبس" نسبة إلى مكتشفها، ويقدم لنا الشكل (2-4) صورة توضيحية لتلك العلاقة العكسية وغير الخطية التي تربط بين هذين المتغيرين، وقد لوحظ

[1] - محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص175.
[2] - سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص323.

أن تلك العلاقة غير الخطية تقع ضمن خطي مقاربة : الأول يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة لا نهائية، وذلك عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى (0.8%) والثاني يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى (1-%)، وذلك عندما يرتفع معدل البطالة ليشمل جميع المعروض من العمال في سوق العمل، أي ما نسبته(100%)، وكما هو ظاهر في الشكل فإن منحنى فيليبس يقطع المحور الأفقي عند معدل البطالة البالغ (5.5%)، وقد قدر فيليبس على هذا الأساس وعلى أساس من تقديره لمعدل نمو الإنتاجية أن معدل البطالة الذي لا يرافقه زيادة في معدل الأجور هو(2.5%)"[1].

**الشكل(2-4): منحنى فيليبس**



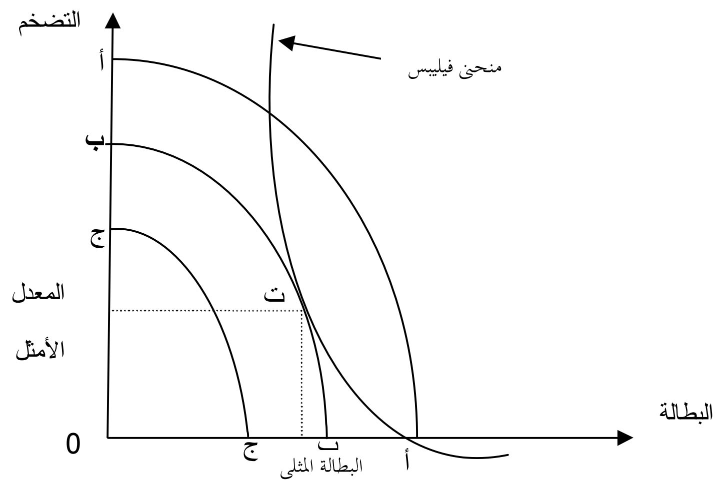

**المصدر: أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص196**

وازدادت أهمية منحنى فيليبس اقتصاديا عندما قام كل من ساموليسون وسولو باستبدال معدل تغير الأجر النقدي بمعدل التضخم وذلك بالاعتماد على أن ( معدل التضخم= معدل نمو الأجر الاسمي- معدل نمو الإنتاجية) ومن ثم صار بالإمكان إيجاد علاقة تبادلية تربط بين التضخم والبطالة وهي علاقة عكسية غير خطية،" وهذا ما لفت الانتباه إلى النتائج التضخمية التي يمكن أن تنتج عن اتباع الحكومة سياسات توسعية تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي، وهذا يعني أن للتوسع في الإنفاق العام وبالتالي الزيادة في الإنتاج والتوظف تكلفة على الاقتصاد عليه أن يتحملها على شكل ارتفاع في الأسعار، وبالعكس اتباع الحكومة لسياسة انكماشية وبالتالي تراجع الإنتاج وزيادة البطالة سيؤدي إلى انخفاض في معدل التضخم، ومن هنا كان على الحكومة أن تختار بين أحد الشرين : إما زيادة في التضخم أو ارتفاع في مستوى البطالة مما جعل من منحنى فيليبس قيدا على السياسة الاقتصادية لا تستطيع الحكومة أن تتجاهله أو أن تنفك من أسره"[2].وبعدها أصبح على الاقتصاديين البحث عن السياسة الاقتصادية التي من خلالها يتم إزاحة منحنى فيليبس نحو اليسار وهذا من أجل تحقيق أدنى المعدلات الممكنة لكلا المتغيرين في نفس الوقت، حيث قام ليبسي **lipsey** سنة **1960** بتطوير منحنى فيليبس ليأخذ بالاعتبار تفضيلات المجتمع بالنسبة لهذين المتغيرين، فالعلاقة التبادلية التي رأى كل من ساموليسون وسولو أنها تقوم بين التضخم والبطالة تعني ضمنيا وجود دالة هدف من هذين المتغيرين، تمثل الرفاه الاقتصادي للمجتمع، وهذا

[1] - أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص196.
[2] - نفس المرجع السابق، ص210..

يعني بعبارة أخرى أن دالة الهدف هذه تعكس وجود عدد من منحنيات السواء الاجتماعية ذات الشكل المحدب، إذا نظر إليها عند تمثيلها بيانيا من نقطة الأصل، فكلما اقتربت هذه المنحنيات من نقطة الأصل كلما زاد مستوى الرفاه الاقتصادي الذي يحققه المجتمع على اعتبار أن هذا الاقتراب سيعني في آن واحد تدنيا في مستوى البطالة وتدنيا في معدلات التضخم وهو ما يصوره لنا الشكل التالي:

**الشكل(2-5): آلية اختيار التوليفة المثلى لكل من التضخم والبطالة**

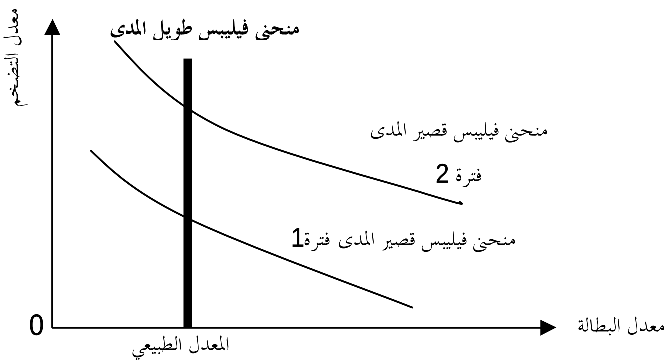



و"على هذا النحو فإن المفهوم الذي يقوم عليه (منحنى فيليبس) لن يبتعد كثيرا في دلالاته عن المفهوم الذي يحمله (قيد الميزانية) في تحليل السلوك الاستهلاكي الفردي، فهو يمثل في هذه الحالة (القيد) الذي يجب أن تأخذه الحكومة في الاعتبار عند سعيها لتعظيم دالة الهدف القائمة على المفاضلة بين التضخم والبطالة"[1]، وبهذا أصبح منحنى فيليبس أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الحكومات في تحديد درجة التوسع أو الانكماش اللازم تحقيقه للمحافظة على معدلي البطالة والتضخم عند الحدود المقبولة.

ومع نهاية الستينات وبداية السبعينات بدأت اقتصاديات الدول المتقدمة تعاني من ظاهرة جديدة عرفت بظاهرة الركود التضخمي، أي ارتفاع متزامن لكل من البطالة والتضخم، وهذا يعني أن العلاقة العكسية والمستقرة التي ربطت فيما سبق بين التضخم والبطالة قد تعطلت نهائيا ليحل محلها نوع من العلاقة الموجبة التي يترافق فيها المزيد من التضخم مع المزيد من البطالة، وبهذا أصبح منحنى فيليبس التقليدي عاجزا عن تفسير هذه الظاهرة الجديدة، ليتوصل الاقتصاديون عندها إلى حقيقة مفادها أن منحنى فيليبس التقليدي يصح فقط في التحليل قصير المدى، وأن هذا المنحنى ينتقل إلى الأعلى أو إلى الأسفل نتيجة تعرض الاقتصاد إلى صدمات في العرض أو في الطلب، ولذلك فعلى المدى الطويل يجب أن يأخذ منحنى فيليبس الشكل العمودي حيث، يرتفع قائما عند المعدل الطبيعي للبطالة[2]، كما هو موضح في الشكل المقابل:

[1] - نفس المرجع السابق، ص212.
[2] - ساموبلسون، نورد هاوس، مرجع سبق ذكره، ص ص 622,623.

**الشكل(2-6): منحنى فيلبس طويل المدى**




ومنه وفق هذا المفهوم الجديد تصبح سياسة التوسع في الإنفاق العام سياسة فعالة فقط إذا كان معدل البطالة أكبر من المعدل الطبيعي، ففي هذه الحالة يستجيب الاقتصاد للإنعاش الذي تحدثه الدولة عن طريق زيادة النفقات دون أن يرافق ذلك زيادة تضخمية، أما في الحالة التي تسعى فيها الدولة إلى المحافظة على معدل البطالة أقل من معدله الطبيعي فإن ذلك سيؤدي حتما إلى إحداث تضخم في الاقتصاد، " وبذلك لا يمكن للدولة دفع البطالة إلى ما دون المعدل الطبيعي لفترة طويلة دون أن يؤدي ذلك إلى تصاعد تضخم الأجور والأسعار، وتختلف قيمة المعدل الطبيعي للبطالة من فترة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، فمثلا في الدول المتقدمة قدر هذا المعدل في الستينات عند حدود 4%، و 6% في عقد الثمانينات، وهو غالبا ما يتحدد بثلاثة عوامل أساسية هي: التغيرات الديمغرافية، سياسة الحكومة داخل سوق العمل ( وجود تعويضات التعطل)، التغير الهيكلي في سوق العمل ( البطالة الهيكلية)"[1].وبذلك يصبح لزاما على الدولة إدماج سياسات إصلاحية لسوق العمل مرافقة لسياسة التوسع في الإنفاق العام من أجل تخفيض معدلات البطالة إلى حدودها الدنيا حتى لا يرافق ذلك موجات تضخمية حادة.

**المطلب الثالث : بعض القضايا الأساسية التي من خلالها يتم رفع فعالية السياسة التوسعية في التخفيض من البطالة:**

تحتاج سياسة التوسع في الإنفاق العام إلى توفر بعض الشروط الأمامية والخلفية، من أجل أن تكون هذه السياسة ذات فعالية قصوى في إيجاد فرص عمل جديدة حقيقية دون أن يرافق ذلك سلبيات في مجالات أخرى، ومن بين الأمور المهمة التي يجب على الدولة أن تأخذها بالحسبان عند عزمها على تنفيذ سياسة توسعية تهدف إلى التخفيض من البطالة ما يلي:

**أولا: ضرورة تأمين المورد المالي المناسب لتمويل سياسة التوسع في الإنفاق العام:** فمما لا شك فيه أن نجاح السياسة التوسعية في الإنفاق العام مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة الدولة على تأمين الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه السياسة، وهذا ما يفرض عليها اتخاذ إجراءات عدة مسبقة تفي بهذا الغرض ومن بينها:

1- **تأمين نظام ضريبي فعال:** تعد الضرائب في غالب الاقتصادات المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العامة، وهذا لما تختص به من خصائص عن غيرها من الإيرادات، كدورة التحصيل وثبات المحصلة، والمرونة النسبية في تطبيقها، وهذا ما يتطلب وجوب التركيز عليها في الأوقات العادية، وتجدر الإشارة إلى أن الضرائب لها أيضا تأثيرات مباشرة على

[1] - نفس المرجع السابق، ص224.

حجم العمالة الكلية في المجتمع،" فكما هو معلوم أنه باستطاعة الحكومة فرض العديد من أنواع الضرائب التي ربما عليها – مهما بلغ حرصها – أن تدرأ عن المجتمع ما قد يتتبعها من آثار غير مرغوب فيها على حجم العمالة في القطاع الخاص، فمثلا تعمل الضرائب على الأفراد في فئات الدخل الدنيا على الإقلال من الإنفاق الخاص على السلع والخدمات التي جرت العادة على استهلاكها في ظل مستوى معيشي معين، وهذا ما يخفض من قيمة الطلب الفعال الذي بدوره يثبط قطاع الأعمال من زيادة التشغيل، والعكس إذا فرضت الضرائب على الأفراد في فئات الدخل العليا، كما أن الضرائب إذا ما فرضت بأسعار مرتفعة على نواتج صناعة معينة، فإنها تنقص ولا شك من حجم العمالة في تلك الصناعة، ونفس الشيء إذا أدت الضرائب إلى الزيادة في تكلفة العمل، فقد تؤدي إلى الإكثار من استخدام الآلات وإحلالها محل العمال"[1]. ولهذا إذا كانت الدولة في فترة زمنية ما ملزمة أولا بتخفيض البطالة فإنه من الضروري عليها أن تختار الضرائب المناسبة التي لا تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى إعاقة التوظيف الجديد أو تخفيض الوظائف التي كانت موجودة مسبقا. ومن هنا يجب على الدولة أن تفكر أولا في زيادة المحصلة الضريبية عن طريق إصلاح وتطوير النظام الضريبي دون الزيادة في معدلات الضريبة، لأن زيادة هذه الأخيرة سيقلل من النتائج المرجوة من السياسة التوسعية، خاصة إذا كانت كفاءة استخدام الأموال عند الأفراد أكبر منها عند الدولة، ولأجل هذا فإن الإصلاح الضريبي يجب أن يشمل ما يلي:

أ- **دعم كفاءة جهاز التحصيل الضريبي:**" لأنه ليس من المتوقع أن تقوى طاقة الدولة الضريبية إذا لم تكن الإدارة المالية تملك جهازا كفؤا لتحصيل وتوريد الضرائب إلى خزانة الدولة، فالضرائب في النهاية هي عبارة عن قوانين ضريبية تسن، وممول يجب أن يدفع، وإدارة ضريبية حازمة يجب أن تقدر الضريبة وتحصلها وتوردها إلى الخزينة، ومنه فليس هناك أي فائدة من زيادة معدلات الضرائب وشمولها للدخول والإيرادات المختلفة ما لم تكن أجهزة التحصيل الضريبي على درجة عالية من الكفاءة"[2]، و"يمكن أن يتم هذا عن طريق إصلاح الإدارة الضريبية، وذلك بزيادة التأهيل والتكوين لأعوانها، وكذا عصرنة وحوسبة طريقة عملها، بالإضافة إلى الالتزام بالشفافية."[3]

ب- **إلغاء أو عقلنة الامتيازات الضريبية:** "لأن الحرص على تدعيم طاقة الدولة الضريبية وعلاج مشكلات الموازنة العامة لديها يحتاج إلى إعادة نظر شاملة لهذه الإعفاءات على نحو يلغيها ويعيد حق الدولة في مواردها الضائعة، التي غالبا ما تذهب في شكل دخول أو أرباح مرتفعة تحول للخارج، أو على الأقل وضع سياسة جديدة ترشد هذه الإعفاءات وحدودها بحسب مدى النفع والخدمة التي تقدمها لعملية الدفع الأمامي لعجلات التنمية، وذلك في ضوء استراتيجية واضحة، وخطة محددة لتلك المجالات التي يجوز الإعفاء الضريبي منها"[4].

[1] - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار المعارف، الإسكندرية، 1972،ص 244، 245.
[2] - رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سينا للنشر، القاهرة،1992، ص228.
[3] - بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005، ص 82.
[4] - رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص228.

ج- **مكافحة التهرب الضريبي:** "يقصد بالتهرب الضريبي أن يتمكن الفرد المكلف قانونا بدفع الضريبة من التخلص نهائيا منها بعدم دفعها أصلا، وذلك إما بعدم تقديم الإقرارات الضريبية أصلا، أو بتقديم إقرارات ضريبية غير صحيحة، وتكمن خطورة التهرب الضريبي عندما يصبح هذا الأخير جزءا من المناخ العام للنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، ومعروفا لدى الرأي العام، فإن ذلك سيزيد مع مرور الزمن من عدد الميالين للتهرب من دفع الضرائب، على أساس أن جو الامتثال العام السائد في البلد أصبح مهزوزا "[1]، وهذا ما يعمل على تخفيض قيمة الحصيلة الضريبية أكثر فأكثر، ومن هنا لا عجب أن تكون قضية التهرب الضريبي من أولى المهام التي يتعين إيلاؤها قدراً كبيراً من العناية في مجال دعم طاقة الدولة الضريبية . لذا يجب على الدولة أنْ تسعى للحد من هذه الظاهرة، وذلك من خلال معالجة مسبباتها الرئيسية على الأقل، بالاعتماد على وسائل معالجة مرنة وملائمة ذات طابع وقائي، حتى تسمح بالتخفيف منها بالتقليص التدريجي لمسبباتها، فتكون الوقاية من التهرب الضريبي بتنمية الوعي الأخلاقي وإيقاظ الحس الجبائي لدى الأفراد بأن دفع الضرائب هو التزام أخلاقي واجب، قبل أن يكون التزاما قانونيا إجباريا، لأنه التعبير الحقيقي عن التضامن الاجتماعي بين المواطنين، لذا من الضروري نشر وتعميم ثقافة جبائية، سواء بالاستعانة بوسائل الإعلام المكتوبة من الصحف، المنشورات، والمجلات الدورية لإطلاع المكلف بمختلف المستجدات والتعديلات الحاصلة في النظام الضريبي، أو الوسائل المسموعة والمرئية لإجراء حملات توعية دائمة ليست مؤقتة أو ظرفية، وكذلك ينبغي الحرص على صياغة قوانين، وتوفير إجراءات ضريبية على نحو سليم وبطريقة محكمة، حتى لا يترك فرصة للمكلف للاستفادة من بعض الثغرات التي قد يتضمنها التشريع الضريبي، أضف إلى ذلك أنه يجب إدخال المرونة على قواعد القانون الضريبي، حتى نتمكن من إحداث تجاوب بين الظروف الاقتصادية وطبيعة الضرائب الجديدة، ومدى تكيفها مع مستجدات وتيرة النمو الاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى حتى يسهل متابعتها سواء من قبل المكلفين أو السلطات المختصة[2].

2- **المرض الهولندي ومشاكل الإنفاق العام المتعلقة بالتمويل بالإيرادات النفطية:** تتميز الدول المصدرة للسلع الأولية وعلى رأسها الدول النفطية بأنها تواجه تقلبات كبيرة في وضعها التجاري الخارجي مقارنة بالدول التي لديها قاعدة اقتصادية متنوعة، ولأن معظم أو جميع الدخل المتحصل من تصدير هذه السلعة يرجع إلى الحكومة فإنه من الضرورة بمكان أن تحسن هذه الأخيرة استخدام هذه المداخيل الاستثنائية بطريقة تسمح بتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وتفعيلها أكثر من أجل زيادة مساهمتها في إحداث التنمية، وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الدول النفطية تقع فيما يسمى بالمرض الهولندي الذي أطلق أول مرة على الظواهر التي شهدها الاقتصاد الهولندي إبان اكتشاف الغاز بكميات كبيرة في الستينات الذي نتج عنه خلل هيكلي في القطاعات الاقتصادية لهذا البلد، و" نظرية المرض الهولندي أو القطاع المزدهر تركز عل إعادة التخصيص القطاعي للعناصر الإنتاجية، والذي يحدث استجابة لصدمة إيجابية يكون سببها اكتشاف مورد أو ارتفاع سعره في السوق الدولية، وإذا ما تم إنفاق الدخل المتحصل عليه وليس ادخاره في الخارج،

---
1 - نفس المرجع السابق، ص219.
2- ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992- 2003، منشورات بغدادي، 2003، الصفحة 42.

فإن من ضمن الآثار المترتبة على ذلك حركة عوامل الإنتاج وأثر الإنفاق. فالأول يعمل على سحب عناصر الإنتاج إلى الأنشطة التي يعمل بها القطاع المزدهر، أما الثاني فيعمل على سحب عناصر الإنتاج من القطاعات المنتجة للسلع التبادلية المعدة للتصدير أساسا مثل الصناعة والزراعة إلى القطاعات المنتجة للسلع غير التبادلية مثل قطاع التشييد والبناء وقطاع الخدمات، وهذا ما يؤدي إلى انكماش أو ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية، ولما كان القطاع المزدهر، الذي هو القطاع النفطي، لا يستوعب إلا عددا صغيرا من القوى العاملة وذلك بسبب اعتماده على التقانة العالية، فإن هذه النظرية تركز على أثر الإنفاق، وأثر الإنفاق يعمل وفق الآلية التالية: إن جزءا مهما من الدخل في القطاع المزدهر يرجع إلى الحكومة إما بشكل الملكية المباشرة أو بشكل غير مباشر عن طريق الضرائب، وعندما تقو م الحكومة باتخاذ قرارات تتعلق بالإنفاق العام، فإن خطواتها هذه تؤثر في الكمية المعروضة من السلع والخدمات في كل من القطاعين التبادلي( الصناعة والزراعة) وغير التبادلي( التشييد والبناء والخدمات) ومقابلة الزيادة في الطلب الحكومي ستكون عبارة عن زيادة الواردات من السلع الصناعية والزراعية ومن ثم استقرار أسعار هذه السلع، أما القطاعات غير التبادلية أو غير التصديرية، فإن زيادة الطلب على منتجاتها يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلعها بسب عدم القدرة على الاستيراد، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع دخول عوامل الإنتاج والأجور في هذه القطاعات، ومن ثم عملية تحول داخلية لعوامل الإنتاج من القطاعات التصديرية إلى القطاعات غير التصديرية"[1]. وبالتالي فعوض أن تكون الإيرادات النفطية في هذه الحالة أداة للتنمية الشاملة تكون سببا لإحداث اختلالات هيكلية داخل الاقتصادات النفطية، حيث تصبح جل القطاعات الاقتصادية مرتبطة ارتباطا مباشرا بالقطاع النفطي، أو بالأحرى مرتبطة بسياسة الإنفاق العام التي من خلالها يتم إعادة توزيع العوائد النفطية، وبالتالي فأي تدهور في هذه العوائد سيؤدي حتما إلى تدهور هذه القطاعات المرتبطة به، وبما أن أسعار النفط في الغالب لا تستطيع الحكومات التحكم فيها بشكل كلي فهي معرضة إلى تقلبات شديدة، لذا فإنه لا بد من وضع خطة محكمة طويلة المدى لتسيير الإيرادات النفطية تسييرا عقلانيا لتجنب الوقوع في أزمة نقص الموارد عند انخفاض سعر النفط، ويكون ذلك مثلا بإنشاء صناديق تثبيت تستعمل كصناديق ادخار في أوقات الوفرة والإنفاق منها في أوقات انخفاض العوائد النفطية.

3- **تمويل العجز الناتج عن سياسة التوسع في الإنفاق العام:** في معظم دول العالم تكون السنوات التي تحقق فيها الدولة عجزا في الميزانية أكثر بكثير من السنوات التي تحقق فائضا في الميزانية، هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يكون مقدار العجز المتوسط يزيد بعدد من المرات من مقدار متوسط الفائض، وعليه فإن احتمال أن يكون تحت يد الحكومة النقود اللازمة لحل مشكلة البطالة احتمال ضعيف، حقيقة أن الحكومة تستطيع أن تزيد من الضرائب إذا رغبت في زيادة إنفاقها، ولكن الفرصة لتحقيق ذلك تكون ضعيفة ذلك أن زيادة الضرائب لن تكون مقبولة من الوجهة السياسية خلال فترات تزايد البطالة، وعليه فستلجأ الحكومة إلى تمويل العجز الذي سيترتب على اتباع السياسة التوسعية اللازمة لمكافحة البطالة من خلال الاقتراض من العامة وذلك عن طريق بيع السندات الحكومية، وهذا ما يعمل على سحب قوة شرائية من الاقتصاد القومي، إذا ما قام الأفراد بتخفيض إنفاقهم وهذا ما يؤدي إلى جعل حالة البطالة أسوأ، إلا أنه عادة

[1] -عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص38، 39.

لا يقوم العامة بتخفيض إنفاقهم عند شرائهم السندات الحكومية لأن شراءها هو مسالة اختيارية وليس إجبارية، وأن هذا الشراء عادة ما يتم بما لدى العامة من مدخرات، وهو ما يعمل في هذه الحالة، إذا ما تم استغلال هذه المدخرات استغلالا جيدا في مشاريع إنتاجية، إلى إيجاد فرص عمل جديدة، ونجاح هذه العملية يتطلب وجود نظام مصرفي قوي يستطيع امتصاص الفوائض المالية الموجودة لدى الأفراد والتي هي غير المستغلة، إلا أن اعتماد الدولة كثيرا على هذا الأسلوب قد يخلق لها أعباءا تراكمية نتيجة لالتزامها بدفع عوائد دورية للأفراد، وهذا ما يفرض عليها أن توظف هذه الأموال في المشاريع المربحة التي بإمكانها دفع هذه المستحقات للأفراد، وتجدر الإشارة إلى أنه " في أيام الرخاء (والتي تنخفض فيها البطالة) على الدولة أن تدخر لا أن تواصل الاقتراض، لأن الدولة غير المدينة بمقادير كبيرة تستطيع التحرك بحرية كبيرة في حقبة الركود، أي أن ما تنفقه الدولة في حقبة الركود ( والتي تتفاقم فيها البطالة) يجب أن تدخره إبان الازدهار، فالقروض التي تأخذها الدولة في زمن الركود يجب تسديدها في زمن الازدهار، وذلك من خلال تحقيق فائض في الموازنة الحكومية، وتجاهل هذا المنطق يعرض الدولة للإفلاس عند اتخاذها الإجراءات اللازمة لمواجهة أزمة مستقبلية"[1]. أما لجوء الحكومة إلى تمويل العجز عن طريق إصدار نقد جديد فإنه أكثر استمالة إلى الاقتصاد القومي عن قيام الحكومة ببيع السندات الحكومية، فبهذه الطريقة الجديدة تستطيع الحكومة زيادة الإنفاق العام دون أن يؤدي ذلك إلى نقص إنفاق الأفراد من العامة، غير أن هذه الطريقة ينظر إليها بحذر ذلك أن إصدار نقد جديد يخشى أن يترتب عليه ضغوط تضخمية، وفي هذه الحالة فإن قيام الحكومة بتمويل العجز عن طريق إصدار نقد جديد إنما يكون بمثابة استبدال مشكلة البطالة بمشكلة التضخم[2].

4- **اللجوء الحذر إلى التمويل الخارجي:** قد تضطر بعض الدول وخاصة المتخلفة منها إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا إذا لم تستطع الموارد الداخلية القيام بذلك، وبالرغم من أن التاريخ الاقتصادي المعاصر أثبت خطر هذا النوع من الاقتراض لما يترتب عليه من التزامات مالية نحو العالم الخارجي، غالبا ما تعجز الدولة عن الوفاء بها، والدخول من ثم في مشكلة المديونية، وفتح المجال للمؤسسات المالية الدولية بالتدخل في تسيير هذه الاقتصاديات، وفرض برامج إعادة الهيكلة التي كانت لها آثارا كارثية على تفاقم ظاهرة البطالة، لذلك فإنه على الدولة أن تتجنب قدر المستطاع مثل هذا النوع من التمويل، وإذا ما دعت الضرورة القصوى إلى اللجوء إليه فإنه لابد من تجنب " القروض الصعبة التي تتميز بسعر فائدة مرتفع وقصر مدة التحصيل، وبالتالي يكون عبء خدمة ديونها مرتفعا جدا، عكس القروض السهلة التي تمنحها بعض المؤسسات المالية والتي تتسم بانخفاض سعر فائدتها وبطول مدة السداد"[3]، هذا بالإضافة إلى أنه من الضرورة بمكان أن تستعمل هذه القروض بهدف زيادة رأس المال الإنتاجي للدولة الذي من خلاله يتم تسديد هذه القروض، لا من أجل تلبية أغراض استهلاكية ظرفية.

[1] - أولريش شيفر، ترجمة عدنان عباس علي، انهيار الرأسمالية، أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود،سلسلة عالم المعرفة،الكويت، العدد371، 2010،ص433.

[2] - سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص723,724.

[3] - فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2005، ص28.

**ثانيا: ضرورة ترشيد الإنفاق العام:** قد تظهر هذه الفقرة لأول وهلة على أنها منافية تماما للسياسة التوسعية في الإنفاق العام، لكنها في حقيقة الأمر شرط ضروري لنجاح هذه السياسة في معالجة مشكلة البطالة، لأنه "ليس المقصود بالترشيد هنا تخفيض الإنفاق العام بالضرورة أو كبح نموه بشدة كما تنادي السياسة الانكماشية، بل المقصود منه هو زيادة الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام في المجالات التي يذهب إليها، وهو ما يتمثل في دعم قدرته على تقديم الخدمة أو السلعة العامة بأعلى درجة من الكفاءة، وتبدو أهمية هذه القضية على الخصوص حينما نعلم أن كثيرا من مجالات وبنود الإنفاق العام تنطوي على إسراف شديد، وعلى عدم رشد في استخدام الموارد، بل وأحيانا ينطوي الأمر على تبديد للموارد أو نهب للمال العام، والحق أن المشكلة الأساسية لترشيد الإنفاق العام أو رفع كفاءته الإنتاجية تتمحور في كيفية الحصول على نتائج أفضل بالقدر نفسه من الإنفاق العام، أو في كيفية الحصول على هذا القدر نفسه من النتائج بإنفاق عام أقل، فلو كانت مثلا كلفة تشغيل مستشفى عام حكومي هي مائة مليون وحدة نقدية، ويقوم هذا المستشفى بعلاج عشرين ألف مواطن في السنة، فإن ترشيد الإنفاق العام هنا يعني : كيف يمكن معالجة هذا العدد من المواطنين نفسه بقدر من الكلفة أقل؟ أو كيف يمكن معالجة عددا أكبر من المواطنين بنفس القدر من الكلفة؟ مع افتراض أن يكون مستوى الخدمة العلاجية مرتفعا، وبصفة عامة فإن ترشيد النفقة العامة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام سيتطلب الضغط على بنود الاستهلاك الحكومي غير الضرورية، والمقصود بذلك تلك المجالات التي يمكن تخفيض النفقة العامة فيها دون أن تنتج عن ذلك آثارا سلبية على مستوى الخدمة الحكومية المقدمة، أو على كفاءة الإنجاز في الإدارات العامة، أو على المشروعات الاستثمارية العامة الجاري تنفيذها، أو على مقتضيات أمن الوطن، وحينما يحدث هذا الضغط بنجاح فإنه سيؤدي إلى حدوث وفرة في الموارد المالية"[1]. وفي هذه الحالة سيكون للدولة القدرة على تنفيذ برامج التوسع في الإنفاق العام الهادفة إلى تخفيض البطالة وذلك بالاعتماد على هذه الموارد المالية التي كانت من قبل تصرف بطريقة لا تحقق الكفاءة الاقتصادية القصوى، ودون اللجوء إلى مصادر تمويلية جديدة من الصعب توفرها في أوقات تفاقم البطالة، وإن توفرت فسيكون لاستخدامها سلبيات أخرى على الاقتصاد.

**ثالثا: ضرورة اختيار التوقيت المناسب لتنفيذ عملية التوسع في الإنفاق العام:** حتى تكون للسياسة التوسعية في الإنفاق العام أثرها المرغوب في مكافحة البطالة ( والتضخم كذلك)، فلا بد من اختيار الزمن المناسب الذي يجب أن تنفذ فيه هذه السياسة، ويمكن الحصول على ذلك بمراعاة عاملين أساسين متعلقين بالزمن، الأول يتعلق بمعرفة متى يتم تنفيذ التغيرات المطلوبة في الإنفاق العام من أجل تحقيق الهدف والثاني يتعلق بمعرفة فترة التأخير التي قد تحدث بين اتخاذ القرارات المتعلقة بتغيير الإنفاق العام وأثر هذا التغيير على الهدف. وتكمن أهمية العامل الأول في حقيقة الأمر في معرفة متى يكون الاقتصاد متجها نحو الركود، أو في سبيل الوقوع في حالة من التضخم، وتنشأ أهمية هذا العامل نتيجة كون الاقتصاد دائما يتجه إلى التذبذب من سنة إلى أخرى بطريقة غير منتظمة تجعل من الصعب التنبؤ بمثل هذه التذبذبات، لأن الصعوبة تكمن في تقرير ما إذا كانت الاتجاهات التصاعدية أو الاتجاهات التنازلية هي تقلبات ثانوية أو هي بداية لتقلبات شديدة، فمثلا لو أن الحكومة قامت باتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة الانكماش ( البطالة) بمجرد ظهور بادرة أولى توحي

[1] - رمزي زكي، انفجار العجز، علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق،2000،ص185.

باتجاه نزولي بسيط في النشاط الاقتصادي، وأنها قامت بزيادة توسعية كبيرة في الإنفاق العام، وتبين بعدها أن ذلك الاتجاه النزولي للاقتصاد هو اتجاه عابر و ظرفي و لم يكن سيؤدي إلى ركود حاد، ومن ثم فإنه قد ينتج عن هذه الزيادة في الإنفاق العام حالة من التضخم. في حين تكمن أهمية العامل الثاني في التنبؤ بالموعد الذي يكون للتغيرات الفعلية في الإنفاق العام أثرها الرئيسي على الهدف ( البطالة)، وذلك لأنه ليس بالضرورة أن تظهر الآثار المرغوب فيها للسياسة التوسعية فورا بمجرد اتخاذ قرارات التنفيذ، بل إنه في الغالب ما يكون هناك فترة تأخير بين الزمنيين، وأن المعرفة بهذه الفترة بالضبط تكون محدودة نسبيا لتغيرها من حالة إلى أخرى[1]. وملخص القول أنه " على الدولة أن تكون أكثر إصرارا وأسرع أداءا، كلما كان الركود أشد عنفا، فلو تأخر تنفيذ برامج الإنعاش، فثمة احتمال أن تترتب على هذا التأخير واحدة من النتيجتين التاليتين : إما أن يكون الوضع الاقتصادي قد انهار على نحو شديد، و لم تعد برامج الإنعاش قادرة على تحقيق المنشود منها، وإما أن الوضع الاقتصادي قد استعاد عافيته، وأن الأموال التي ضختها الحكومة في وقت متأخر ستتسبب في تنشيط الاقتصاد أكثر مما هو مطلوب، وفي تعريض الاقتصاد لوضع تضخمي. ومن هنا فإن المطلوب هو أن تنفذ الحكومة برامج السياسة التوسعية في الوقت المناسب وعلى الوقت الذي يتفق مع الأهداف المنشودة ولزمن محدود"[2].

**رابعا: ضرورة حماية ثمار السياسة التوسعية من الآثار السلبية للتجارة الدولية:** وتمس هذه الفقرة بشكل أساسي الدول المتخلفة أكثر منه الدول المتقدمة، لأن باستطاعة الأخيرة التحكم في الأسواق العالمية على الشكل الذي يخدم مصالحها، ويزيد من تنمية اقتصادياتها، في حين تعجز جل الدول المتخلفة من التأثير في هذه السوق، بل دائما مضطرة للتعامل مع هذه الأسواق حتى ولو كانت لا تخدم مصالحها. وكما هو معلوم، يعتمد نجاح السياسة التوسعية في الإنفاق العام بشكل أساسي على مقدار التسربات التي من الممكن أن تتسرب خارج الدورة الاقتصادية إلى الدول الخارجية عن طريق ازدياد الواردات، بسبب الزيادة في الإنفاق العام، فكلما أدت هذه الزيادة إلى ازدياد مباشر في الواردات فإن احتمال أن تساهم في هذه الحالة السياسة التوسعية على تقليص البطالة ضئيل وذلك لتناقص التحفيزات التي كان من المفروض أن تحدثها هذه السياسة فيما لو لم تتسرب التدفقات النقدية إلى الخارج، ويمكن تجنيب الاقتصاد مثل هذه المشكل بفرض نوع من الحماية التي تعمل على منع خروج الأثر التوسعي لزيادة الطلب الكلي إلى الخارج على شكل واردات، ولا بد أن تكون هذه الحماية موضوعة بطريقة لا تؤدي إلى إحداث سلبيات أخرى كتشويه المنافسة بين السلع الداخلية والخارجية، وأنه على الدولة أن تكون ذكية في تطبيق الحماية بما يخدم مصالحها، وأن تبتكر طرق جديدة، خاصة في ظل التوجه المتزايد من أجل خفض الرسوم الجمركية بين الدول، والتي كانت بمثابة الأداة التقليدية الأكثر استعمالا في هذا المجال، وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه حتى الدول المتقدمة تستعمل نوعا ما من الحماية عندما ترى مصالحها الاقتصادية في خطر.

**خامسا: ضرورة محاربة الفساد الاقتصادي:** تعد مشكلة الفساد الاقتصادي إحدى أهم المشكلات التي تعمل على تخفيض فعالية السياسة التوسعية في التقليص من البطالة، وتتفاقم هذه المشكلة عندما يتأصل هذا الفساد في صلب الإدارات الحكومية وبالأخص في مستوياتها العليا، "لأنه حتى لو كانت هذه السياسة الموضوعة مثالية من حيث الخطط

[1] - سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 725، 727.
[2] - أولريش شيفر، مرجع سبق ذكره، ص 433.

والأهداف والإجراءات إلا أن تنفيذها مرتبط ارتباطا كليا بالجهة المنفذة لها، أي بالإدارة الحكومية، لأن الصعوبة لا تكمن في تحديد الحلول ورسم السياسات بقدر ما تكمن في إمكانية التطبيق"[1]. ويقصد بالفساد في هذا المجال هو " إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة لخدمة المنفعة الخاصة ( التي غالبا ما تتعارض مع المنفعة العامة) سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية، أو الغش والاختلاس"[2]، ومما لا شك فيه أن انتشار مثل هذه الظواهر السلبية الدالة على الفساد يؤثر بشكل كبير على تدني النتائج المرجوة من التوسع في الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه، "حيث يعمد السياسيون الفاسدون إلى أن ينفقوا قدرا أكبر من الأموال على مكونات الإنفاق العام التي قد يكون من الأسهل أو الأريح لهم جباية الرشاوى عليها "[3]، وبالتالي ستتحول بنية الإنفاق العام نحو مشاريع عالية التكلفة وذات مردود اقتصادي عام ضعيف، وهذا على حساب بنود الإنفاق العام الأخرى التي يصعب فيها التلاعب بالموارد المالية كنفقات التسيير في القطاعات التقليدية كالتعليم والصحة، مع العلم أنها من أكثر القطاعات قدرة على توفير فرص العمل، كما أن في الغالب ما يعمل الفساد في المستويات العليا للإدارات العامة على إحداث تسربات مالية كبيرة نحو الخارج، حيث لا يكون لها أي تأثير تراكمي مرغوب فيه اقتصاديا داخل البلد، وذلك لأن المسؤولين الفاسدين الكبار يعمدون إلى إجراء العقود الحكومية الضخمة مع الشركات الأجنبية التي يحصلون منها على امتيازات مالية كبيرة تحول مباشرة إلى حساباتهم في الخارج مما يسهل عليهم إخفاؤها والتستر عليها. ومن هنا يمكن القول أن الفساد الاقتصادي هو أحد أهم العقبات التي تحول دون نجاح سياسة التوسع في الإنفاق العام، ولذا فإنه من الضرورة بمكان توجيه كل الجهود الممكنة من أجل التخفيف من آثاره السلبية وحصره في أضيق الحدود، وهذا لا يكون إلا باتخاذ خطوات إصلاحية على كافة المستويات الجزئية والكلية، والتي نذكر منها:

- محاربة كافة الأسباب التي تجعل الأفراد يميلون ويرغبون في الانخراط في الممارسات الاقتصادية الفاسدة.
- إقامة نظام سياسي يقوم على مبدأ التعددية السياسية المستند إلى الانتخابات العامة العلنية والنزيهة، وأن يرتكز هذا النظام على الفصل بين السلطات الثلاث[4].
- إعطاء صلاحيات واسعة لجهاز رقابي واحد يتمتع بالاستقلال التام.
- وضع نظام عقد الصفقات العمومية على الكيفية التي تعيق إلى حد ما التعامل الفاسد في هذه الصفقات.
- توفير كافة الشروط اللازمة لضمان حد أدنى من المحاسبة الصارمة والعقوبة الزاجرة.
- تحسين شروط تشغيل الموظفين في الإدارة العامة وتوفير لهم الأجور الكافية لمنعهم من اللجوء إلى قبول الرشاوى.
- نشر التقارير المتعلقة بالفساد لفضح الجهات التي تمارسه وذلك بتزويد وسائل الإعلام بالمعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة[5].

[1] - موسى إبراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل العربي، بيروت، 1998، ص 72.
[2] - مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، منشورات هيئة الأمم المتحدة، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية،1998، ص9.
[3] - كيمبرلى آن إليوت، ترجمة محمد جمال إمام، الفساد والاقتصاد العالمي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2000، ص135.
[4] - ناصر عبيد ناصر،عفيف حيدر، قضايا اقتصادية معاصرة، منشورات جامعة دمشق، 2006،ص340.
[5] - نفس المرجع السابق، ص356.

## المبحث الثاني: سبل تفعيل السياسات الاستثمارية من أجل التخفيض من البطالة

تكاد تكون مسألة توفير فرص عمل جديدة للتخفيض من البطالة عن طريق العملية الاستثمارية من المسلمات الاقتصادية التي لا نقاش فيها، غير أن الشيء الذي هو محل الاختلاف في مثل هذه القضايا هو تحديد أنجع سياسة استثمارية يمكن اتباعها لتحقيق أحسن الأهداف فيما يخص توفير فرص عمل حقيقية ودائمة، ولأجل هذا كان من الضروري التطرق إلى مختلف السياسات الاستثمارية وآثارها المحتملة على البطالة، وكذا بعض الأمور التي يمكن من خلالها تحسين الدور التشغيلي للاستثمار، وهذا ما سيتم تناوله في الفقرات التالية:

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار والسياسة الاستثمارية

**أولا: مفهوم الاستثمار:** يمكن إعطاء لمصطلح الاستثمار أكثر من مفهوم و تعريف، وهذا على حسب نوع الدراسة المراد إنجازها عليه، فقد يكون هذا المفهوم اقتصاديا، محاسبيا، أو ماليا، ومن المفاهيم التي قد تكون أكثر ملاءمة لهذا النوع من الدراسة ذات الطابع الاقتصادي الكلي نذكر: "هو تضحية المجتمع بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة ، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل"[1]، أو هو " استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات، أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها " [2]،كما أن هذه الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات ما هي إلا سلع إنتاجية، أي سلع لا تشبع أغراض الاستهلاك، بل تساهم في إنتاج غيرها من السلع أو الخدمات، وبهذا يمكن القول بصورة إجمالية أن الاستثمار هو العملية الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة الموجودات أو إيجاد ما ليس موجودا باستخدام ما هو موجود قصد الوصول إلى وضع اقتصادي أحسن مما كان. ومن خلال المفهوم المحدد أعلاه، يمكن وضع تبويب لأنواع الاستثمار من ضمن التبويبات المختلفة الموجودة في المؤلفات الاقتصادية، وهذا التبويب يقسم الاستثمار إلى نوعين، وكل نوع يحوي في داخله مجموعة كبيرة من الاستثمارات:

- **الاستثمارات الإنتاجية:** وتشمل جميع الاستثمارات التي لها علاقة مباشرة بالعملية الإنتاجية، فالاستثمار المنتج هو المتمثل في جزء من التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت و المخصص للسلع المعمرة و التي بدورها تؤدي إلى خلق إما سلع إنتاجية أو استهلاكية (جديدة) أو هو الاستثمار الهادف إلى "زيادة الإنتاج أو زيادة إنتاجية العمل أو تخفيض تكاليف الإنتاج في مختلف فروع الاقتصاد التي تقدم إنتاجا ماديا"[3].
- **الاستثمارات الداعمة للاستثمارات الإنتاجية:** وتشمل جميع الاستثمارات التي تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع بطريقة غير مباشرة، أي من دون أن تؤدي إلى خلق إنتاج مادي ملموس، وهي في الغالب ما يعنى بها الاستثمارات في رأس المال الاجتماعي (البنية التحتية: الطرق، السدود، محطات كهربائية، موانئ، سكك حديدية،

[1] - محمد مطر،إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 1999، ص 7.
[2] - طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان،الأردن، 1997، ص 37
[3] - محمد بلقاسم حسن بهلول، " الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي في الجزائر "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 38.

تشييد عمراني، ...إلخ)، أو الاستثمار في رأس المال البشري والذي يهدف إلى إعداد الأفراد إعدادا جيدا بهدف دمجهم في العملية الإنتاجية، وكذا العمل على أن تكون إنتاجيتهم في حدودها القصوى، و هذا عن طريق الاهتمام ب: التعليم الصحيح، التكوين الجيد، والتدريب المستمر، مع ضمان توفير متطلبات المعيشة الجيدة من صحة، أمن، راحة، ... إلخ.

وإن كان يبدو في ظاهر الأمر أن النوع الأول أكثر أهمية من حيث مساهمته في إحداث الآثار الإيجابية المرجوة في الاقتصاد، والتي من أهمها توفير مناصب شغل، إلا أن المتفحص في كنه العملية الاستثمارية يدرك أن النوع الثاني لا يقل أهمية عن الأول، لما له من مساهمات في إنجاح الأول، ومهما يكن فإن أي نوع من أنواع الاستثمار إلا وله آثار إيجابية على الاقتصاد، ولكن رغم ذلك فإنه توجد اختلافات بين هذه الأنواع في درجة الآثار الإيجابية التي تحدثها، فمثلا قد يكون استثمار معين بمبلغ معين أكفأ اقتصاديا من استثمار آخر بنفس المبلغ في اقتصاد ما، وقد يكون العكس في اقتصاد آخر، وقد يؤدي كذلك تنفيذ برنامج استثماري بقيمة مالية معينة موزعة على مجموعة من الاستثمارات وفق سياسة استثمارية محددة إلى نتائج أقل من برنامج آخر منفذ بنفس القيمة المالية ولكن بخطة وسياسة استثمارية مغايرة، فالمشكلة إذا لا تكمن في كيفية استثمار الموارد المالية المحدودة للدولة، وإنما في كيفية توجيه هذه الموارد نحو الاستثمارات التي تحقق أكبر مردود اقتصادي، وهذا مرهون كله بكفاءة السياسة الاستثمارية المطبقة.

**ثانيا: مفهوم السياسة الاستثمارية[1]:** يقصد بالسياسة الاستثمارية مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات التي تقوم بها الدولة ( الحكومة) في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وفي إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي خلال فترة زمنية معينة، أو هي مجموعة القواعد والمبادئ العامة والتوجيهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد القومي من حيث الحجم وأولويات الاستثمار وتوزيع الاستثمار القطاعي والإقليمي، وجنسية الاستثمار وملكيته واستراتيجيته الإنتاجية، ونمط ومصادر تمويله خلال فترة زمنية معينة، وفيما يلي بعض الخصائص التي يتضمنها مفهوم السياسة الاستثمارية على المستوى الكلي:

- القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة أو الدولة لا بد أن تتسم بالوضوح والثبات والاستقرار.
- هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها سياسات الاستثمار على المستوى الكلي ترتبط بمجموعة من المعايير، هي التي تحكم على جدوى الاستثمارات المنفذة من عدمها.
- توجهات سياسات الاستثمار يمكن أن تتغير من فترة لأخرى حسب تغير الأهداف والأولويات.
- لا بد وأن تكون سياسات الاستثمار تحفيزية أي تدفع المستثمرين وقبلهم المدخرين إلى القنوات التي تحقق الأهداف المطلوبة وفي المجالات والأنشطة والقطاعات المرغوبة.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص380، 381.

**المطلب الثاني:بعض أنواع السياسات الاستثمارية وآثارها المحتملة على البطالة**

قد تختلف السياسات الاستثمارية عن بعضها البعض في مجموعة من الأمور المتعلقة بكيفية التنفيذ والقطاعات التي يجب التركيز عليها، وأساليب الدعم، إلى غير ذلك من مكونات السياسة الاستثمارية، وهذا ما يجعل نجاح السياسة الاستثمارية في تحقيق الأهداف مرهون بمدى توافق السياسة مع البيئة المراد تطبيقها فيها، وفيما يلي أهم أنواع السياسات الاستثمارية:

**أولا- السياسة الاستثمارية المتوازنة والمختلة التوازن:** يمكن تقسيم السياسة الاستثمارية حسب طريقة وهدف تنفيذها والأثر الذي تحدثه في مجمل القطاعات الاقتصادية إلى نوعين : السياسة التوازنية، والسياسة المختلة التوازن وفيما يلي أهم خصائص كل سياسة وآثارها المحتملة على البطالة:

**1- السياسة الاستثمارية المتوازنة:**[1] تركز هذه السياسة على ضرورة وضع برنامج استثماري متكامل توجه فيه الاستثمارات إلى جبهة واسعة وعريضة من المشروعات الصناعية وغير الصناعية من حيث خدمتها لاحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي، وهذا بغية أن يكون كل مشروع داعما ومدعوما من قبل مشروع أو مشاريع أخرى ضمن سلسلة مترابطة تنتهي عند الصناعات الاستهلاكية، فالاستثمار في قطاع معين سوف يخلق وفرات خارجية للقطاعات الأخرى عن طريق الطلب المتبادل بينها، والذي يرتكز في الأساس على طلب المستهلكين النهائيين. وأنه كلما كانت كمية الطلب النهائي للسلع الاستهلاكية كبيرة، كانت فرص ربح ونجاح وتوسع الاستثمارات المقامة كبيرة كذلك، وحسب هذه السياسة فإنه يشترط لنجاحها أن يكون هناك توازن في نمو المشاريع الاستثمارية حتى لا تحدث اختناقات وتشوهات تلغي الترابط الأفقي المفترض توفره بين هذه المشاريع المتكاملة، ولا يعني التوازن وفق هذه الإستراتيجية أن تنمو كافة القطاعات بمعدلات متساوية، وإنما أن ينمو كل قطاع بمعدل نمو يتلاءم ومرونة طلب الدخل على منتجاته، وعليه فإذا تم وضع تخطيط محكم ودقيق للبرنامج الاستثماري المزمع تنفيذه وفق هذه الآلية، فإنه يكفي أن تتولى الدولة إحداث دفعة قوية أولية متمثلة في حد أدنى من الاستثمارات التي ترى فيها العنصر المحرك لبقية الاستثمارات ليواصل أثر هذه الدفعة في تشجيع قيام استثمارات أخرى التي بدورها يكون لها نفس الأثر، ومن ثم إذا لم تحدث الاختناقات فإن الدائرة والحلقة تكون في اتساع دائم مع مرور الزمن.

**2- السياسة الاستثمارية المختلة التوازن** [2]**:** وتقتضي هذه السياسة أن يتم توجيه وتركيز الاستثمارات بمعدلات كبيرة على عدد محدود جدا من الأنشطة الاقتصادية التي يتم اختيارها على أساس أنها تمثل القطاعات القائدة، والتي يترتب على تقدمها ونموها خلق قوة جذب تجذب بمقتضاها بقية القطاعات الأخرى، وأن تقدم بعض القطاعات على البعض الآخر يكون مصاحبا دائما وأبدا بظاهرة اختلال التوازن التي تأخذ شكل الطاقة الفائضة في القطاعات القائدة وشكل ضغوط واختناقات في القطاعات التابعة، ذلك أن اختلال التوازن حسب هذه السياسة يمثل القوة المشجعة لإقامة استثمارات جديدة من أجل تصحيح الاختلال الأول، إلا أن تصحيح هذا الاختلال سوف يخلق بدوره اختلالا

[1] عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، 1975،ص275

[2] - نفس المرجع اسابق، ص306.

جديدا، والذي هو كذلك يولد قوى تشجيعية لتعديل هذا الاختلال، وبذلك يتولد اختلال جديد، وهلم جرا إلى ما لانهاية، والاختلال هنا معناه إيجاد اختناق خلفي للقطاع القائد نتيجة لتزايد مدخلاته وهذا ما يحفز على إقامة استثمارات في هذه القطاعات من أجل علاج هذا الاختناق، أو إيجاد فائض أمامي لتزايد مخرجات القطاع القائد والتي تشجع على إقامة استثمارات في الأنشطة التي تستفيد وتتغذى من هذه الوفرات، وبهذا المعنى تكون هذه السياسة مرهونة بقوة الارتباط أو قوة الدفع إلى الأمام وإلى الخلف للقطاع القائد، أما قوة الدفع للأمام فتتمثل في قدرة الصناعة أو الاستثمار على توليد فرص الاستثمار في المراحل التالية للعملية الإنتاجية، فتوسع مثلا القطاع " أ" يخلق قوة دفع للقطاع "ب" إذا كان القطاع"ب" يستخدم ناتج القطاع "أ" كمستلزم من مستلزمات الإنتاج، لأنه يترتب على توسع الاستثمار في "أ" وانخفاض نفقة إنتاجه زيادة أربحية الاستثمار في"ب"، وذلك عن طريق تخفيض نفقات إنتاجها، وبالتالي فإن قوة الدفع للأمام تحفز الاستثمار عن طريق تقديم مستخدمات الإنتاج ( الاستهلاك الوسيط)، بثمن منخفض، أما قوة الدفع إلى الخلف فتتمثل في قدرة الاستثمار على خلق الطلب للصناعة التي دفع إليها، فقوة الدفع للخلف للاستثمار"أ" هي خلق فرص للاستثمار في القطاع"ج" الذي يأخذ من"أ" مستلزمات الإنتاج ( الاستهلاك الوسيط)، فتوسع القطاع "أ" يترتب عليه زيادة ربحية الاستثمار في القطاع "ج" عن طريق خلق السوق لمنتجاته. وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على الدولة – حسب هذه السياسة- أن تبادر إلى إحداث الدفعة القوية والمفاجئة في القطاع القائد، والتي يستحسن أن تكون على مستوى قطاع رأس المال الاجتماعي الذي يتميز بكون خدماته ( ناتجه) متنوعة ومتعددة الاستخدامات حيث تعتمد عليه أغلب القطاعات الأخرى، أضف إلى ذلك لما له من ترابط خلفي قوي مع عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن التأثيرات المحتملة لهاتين السياستين على البطالة مرهونة بنجاحهما أو عدم نجاحهما في تحقيق الأهداف المسطرة والوصول إلى النتائج المرجوة، وعلى مدى قدرتهما في مواصلة خلق الفرص الاستثمارية المربحة التي تشجع على المزيد من الاستثمار، فالسياسة الأولى التي تعتمد على التوسع والنمو التدريجي للاستثمارات تكون عاجزة عن توفير مناصب شغل كثيرة في بداية تطبيقها، كما أن جل مناصب العمل التي توجدها لا تحتاج إلى مهارة وخبر فنية عالية، لكن إذا استمر نمو وتوسع الاستثمارات وفق الصيغة المفترض تحققها حسب هذه السياسة، فإنها حتما ستزداد فرص العمل وتتنوع لتغطي جميع التخصصات، فقط ينبغي التركيز دائما على أن يكون نمو عرض العمل في المستقبل موافق كما وكيفا لمتطلبات وحاجات المشاريع الاستثمارية، لأن التوازن في هذه السياسة الاستثمارية يتطلب كذلك توازنا في مكونات سوق العمل. في حين تعمل السياسة الثانية كذلك على تخفيض البطالة تدريجيا إذا تواصل نجاحها لكن مع ظهور بعض الاختلالات بين عرض العمل والطلب عليه في بعض القطاعات، والتي لا تلبث كثيرا حتى يعاد تصحيحها من قبل قوى سوق العمل . ومنه فإن علاج البطالة وفق هاتين السياستين مرهون بمدى سرعة تواصل تأثير الدفعة الأولى في تنشيط بقية الاستثمارات التي بإمكانها خلق فرص العمل.

**ثانيا- السياسات الاستثمارية التصنيعية:** يلعب القطاع الصناعي دورا أساسيا في توظيف نسبة كبيرة من القوى العاملة،ليس بسبب ما تتطلبه عملية الإنتاج الصناعي من يد عاملة فحسب بل وأيضا بسبب ما توفره النشاطات المرتبطة

بهذه العملية كالنقل والتسويق وبقية الخدمات الإنتاجية من فرص عمل، هذا بالإضافة إلى كونه محرك رئيسي لتطور القطاعات الأخرى، لذا فإنه من الضروري وضع وتوضيح السياسة الاستثمارية الصحيحة التي بإمكانها النهوض بهذا القطاع الذي مازال يعاني مشاكل واختلالات هيكلية عدة في عدد كبير من الدول النامية، بخلاف الدول المتقدمة التي استطاعت أن تجعل من هذا القطاع وسيلة لزيادة تقدمها وتوسيع الفجوة بينها وبين الدول المتخلفة، والتصنيع معناه هنا "الزيادة عبر الزمن في الأهمية النسبية للدخل أو الناتج القومي المتولد في القطاع الصناعي وكذلك زيادة الأهمية النسبية للقوى العاملة التي يستوعبها القطاع الصناعي، ويتحقق ذلك عن طريق الزيادة المستمرة في الأهمية النسبية لحجم الموارد الاستثمارية الموجهة لهذا القطاع، إذ بازدياد حجم الاستثمارات الموجهة له تزداد الطاقة الإنتاجية له، كما تزداد في نفس الوقت قدرته على استيعاب القوى العاملة"[1]، وفيما يلي أهم السياسات الاستثمارية التصنيعية على المستوى الكلي والتي بإمكان الدول النامية أن تعتمد عليها، على حسب البيئة الاقتصادية لكل بلد:

1- **السياسة الاستثمارية التصنيعية القائمة على الصناعة المصنعة:** وتعتمد هذه السياسة على فكرة تركيز الاستثمارات في الصناعات المصنعة والتي تعني" مجموعة الصناعات التي تكون وظيفتها الاقتصادية الأساسية، إحداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين مختلف الصناعات، بفضل وضع مجموعة جديدة من الآلات في خدمة الاقتصاد الوطني ككل، وذلك من أجل زيادة أو رفع إنتاجية أحد عوامل الإنتاج، ومن ثم رفع الإنتاجية الكلية للاقتصاد الوطني ككل".[2] وغالبا ما تتمثل هذه الصناعات في ما يسمى بالصناعات الثقيلة التي تتطلب رأس مال كبير وتكنولوجيا متطورة، لكنها ذات أثر إيجابي لمجموعة كبيرة من الصناعات، خاصة الاستهلاكية منها، وذلك بتوفير المخرجات لها و التي تساعدها على التطوير، ويشترط لنجاح هذه السياسة مجموعة من الشروط من أهمها[3]:

- أن تساهم بنسبة مرتفعة في تكوين الناتج الوطني.
- أن تكون مستقلة عن مصادر التمويل ومراكز التصنيع الخارجية.
- أن تكون هناك نشاطات اقتصادية محلية مستعدة لاستخدام منتجات هذه الصناعات كمدخلات لها.

وعلى الرغم مما تحتاج إليه هذه السياسة من موارد مالية ضخمة لإقامة مثل هذه الاستثمارات إلا أنها لا تساهم كثيرا في بداية الأمر في تخفيض معدل البطالة، وبالأخص في الدول النامية، لأنها لا تحتاج إلى يد عاملة كثيرة، مع ضرورة أن تكون مؤهلة وذات خبرة فنية عالية في تسيير مثل هذه الصناعات لضمان التطوير الدائم لها، حتى تتمكن من الوقوف أمام المنافسة الأجنبية، وهذا الذي تفتقده كثير من الدول النامية، وتجدر الإشارة إلى أن الهدف الأول للاستثمار في الصناعات المصنعة ليس زيادة الاستخدام، بل توفير السلع الإنتاجية لضمان إقامة استثمارات أخرى، إلا أنها تبقى أكثر فعالية في مجال الاستخدام على المدى البعيد، لأنها تولد موجات متتالية من الصناعات التي تستخدم عنصر العمل بكثافة، فعلى سبيل المثال لا الحصر تساهم الصناعات المصنعة في تحديث قطاع الزراعة، وهذا ما يعمل على زيادة الفائض الاقتصادي المتاح لتمويل التنمية، وبالتالي توفير رأس المال الضروري لامتصاص البطالة.

[1] - نفس المرجع السابق، ص240.
[2] - محمود ولد سيدي محمود، المشاكل الهيكلية للتنمية، مطابع وزارة الثقافة، دمشق، 1995، ص214.
[3] - نفس المرجع السابق، ص215.

2- **السياسة الاستثمارية التصنيعية عن طريق إحلال الواردات:** وتعتمد هذه السياسة على عملية الإحلال التدريجي لمجمل الواردات وذلك بأن يتم إنتاج محليا ما كان يستورد من قبل أو ما يمكن استيراده مستقبلا ما لم ينفذ هذا الإنتاج، وهذا عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات، والسبيل إلى ذلك هو خلق الحماية الكافية لها وذلك عن طريق منع أو إعاقة استيراد السلع المراد إحلالها بالإنتاج المحلي، باستخدام التعريفة الجمركية، نظام الحصص، نظام تصاريح الاستيراد، أو الرقابة على الصرف، وغالبا ما "تؤدي هذه السياسة إلى التوسع المستمر في إنشاء الصناعات التي تحل محل الواردات عن طريق خلق الظروف الملائمة لتوجيه الاستثمارات إليها، وذلك برفع ربحية الاستثمار فيها، ويؤدي ذلك إلى الزيادة المستمرة في الأهمية النسبية للناتج الوطني المتولد في القطاع الصناعي، ذلك أن الموارد سوف تتجه بطبيعتها نحو بناء الطاقة الإنتاجية في القطاعات التي خلقت لها الحماية، كذلك تؤدي هذه السياسة إلى توسع مستمر في فرص العمالة الصناعية وبالتالي زيادة الأهمية النسبية للعمالة في الصناعة، كما تعمل هذه السياسة على زيادة الادخار والاستثمار على المستوى الكلي، لأن الحماية تعمل على تغيير معدلات التبادل المحلي لصالح القطاع الصناعي"[1]. وتقسم هذه السياسة إلى مرحلتين[2]:

- المرحلة الأولى، ويتم فيها إحلال السلع المستوردة البسيطة والتي تشمل بصفة أساسية السلع الاستهلاكية غير المعمرة وكذلك الصناعات التي تنتج المدخلات المطلوبة لإنتاجها، وهذه الصناعات تناسب الدول النامية في بداية تصنيعها، حيث أنها تتميز بما يلي:

- كثافة استخدام الأيدي العاملة غير الماهرة.
- انخفاض الحجم الأمثل بما يناسب الأسواق الضيقة في البلدان النامية في المرحلة الأولى من التصنيع.
- استخدام تكنولوجيا بسيطة وعدم الحاجة إلى استخدام تكنولوجيا متطورة.
- عدم الحاجة إلى وجود صناعة متطورة للأجزاء والمكونات وقطع الغيار.

- المرحلة الثانية، ويتم فيها الانتقال إلى إحلال الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة، وكذلك إقامة الصناعات الوسيطة مثل الحديد والصلب والبتر وكيماويات، وتتميز هذه الصناعات بمايلي:

- كثافة استخدام رأس المال.
- أهمية وفورات الحجم الكبير.
- كبر حجم المشروع الأمثل بالقياس بحجم السوق في كثير من الدول النامية
- تقدم التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج.
- الحاجة إلى العمالة الفنية و الماهرة .
- الحاجة إلى كوادر إدارية وتنظيمية عالية المهارة والخبرة.

---
1 - عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص344.

2 - محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 1992،ص44.

ويضاف إلى ما تقدم أن عائد الربح الذي تحصل عليه هذه الصناعات كثيرا ما يكون متواضعا مقابل حجم الاستثمارات المقامة فيها لضيق السوق المحلي وعدم قدرة هذه الصناعات في بداية نشأتها من منافسة مثيلاتها من الصناعات الأجنبية، كما أن نجاح هذه السياسة في مرحلتها الثانية يعتمد على التخصص وتقسيم العمل، وعدم التوسع في إنتاج أصناف مختلفة، لأن التعدد الكثير في الأصناف والأنواع من شأنه أن يقلل من نطاق الإنتاج الأمثل أو حتى الاقتصادي، مما يرفع من تكاليف الإنتاج.

ومما لاشك فيه، أن هذه السياسة تساهم بشكل كبير عند بداية تطبيقها في خلق فرص عمل ضمن القطاعات التي طبقت عليها الحماية، مع أن هذه الفرص ملائمة لمجموعة كبيرة من قوة العمل في البلدان النامية، غير أن المشكلة في هذه السياسة تكمن في مدى قدرتها على الانتقال إلى المراحل الأخرى، ومدى استطاعة الصناعات المحمية من استغلال هذه الميزة لتطوير تنافسيتها، أم أنها تبقى على نفس المستوى الذي بدأت به، فتضطر عاجلا أو آجلا للخروج من السوق وتسريح العمال، والعودة من جديد إلى نقطة الصفر. ومن هنا فإنه لا بد من أن يكون تطبيق هذه السياسة الاستثمارية مدروسا بشكل دقيق، ولا يأخذ في الحسبان فقط إقامة استثمارات لبدائل الواردات، بل كذلك لضمان أن تكون هذه الاستثمارات في المستقبل ناجحة ورابحة، كأن تقوم الدولة بإعادة الرفع التدريجي للحماية، حتى تضطر هذه الصناعات إلى تطوير نفسها لمواجهة باقي الصناعات الأجنبية، ليتم فيما بعد الانتقال إلى مرحلة التصدير.

3- **السياسة الاستثمارية التصنيعية من أجل التصدير:** و"تهدف هذه السياسة إلى تحقيق معدلات عالية لتطوير تجارة التصدير كما ونوعا، وذلك بالتركيز على تخصيص الاستثمارات الصناعية على وفق مبدأ المزايا النسبية"[1]، ويجب على الدول النامية الغنية بالثروات الطبيعية أن لا تقتصر سياستها على زيادة الصادرات من المواد الأولية التي تملك فيها ميزة مطلقة، بل عليها أن تنقل هذه الميزة إلى صناعات أخرى داخلية، حتى تكون الاستفادة من هذه الثروات أكبر. وبالإضافة إلى وجود الميزة النسبية، يحتاج نجاح هذه السياسة إلى مجموعة من الإجراءات الداعمة، والتي منها[2]:منح معونات إلى السلع الصناعية المصدرة، تخفيض الحماية الجمركية على السلع المستوردة، تعديل أسعار الصرف، إدخال تعديلات على أسعار الخدمات التي تقدمها المرافق العامة. وبإمكان هذه السياسة، إذا كانت إمكانيات نجاحها متوفرة، أن تتخطى العديد من العقبات التي تقف في وجه عملية التصنيع، كضيق نطاق السوق الذي يحول دون نمو الصناعة، أو حتى يمنع قيامها في الأساس، كما تساعد على التغلب على قيد ميزان المدفوعات، كما تؤدي هذه السياسة إلى تعريض الصناعات الوطنية للمنافسة العالمية، التي تجبرها على العمل الدؤوب للوصول إلى مستويات مرتفعة من الكفاءة الإنتاجية والارتفاع بمستوى السلع المنتجة.

وبإمكان هذه السياسة الاستثمارية أن تعالج مشكلة البطالة في الدول التي تتمتع بميزة نسبية في العمل الرخيص، حيث بالإمكان توجيه الاستثمارات إلى الصناعات التي تستعمل عنصر العمل بكثافة، وتصدير مخرجاتها نحو الأسواق العالمية، مع ضرورة استخدام العوائد الناتجة عن التصدير ( بالرغم من قلتها) في تطوير باقي الصناعات. مع الإشارة إلى أن هذه

[1] - هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي، دار صفاء، عمان،2005، ص47.
[2] - محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص55.

السياسة تجعل القطاعات الإنتاجية المعدة للتصدير مرتبطة ارتباطا كليا بالسوق العالمية التي قد تصاب بفترات من الركود، وهذا ما قد يؤثر سلبا من فترة إلى أخرى على مثل هذه الاقتصاديات.

**ثالثا- سياسة الانفتاح نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها المحتملة على البطالة::**

اتبعت العديد من البلدان النامية سياسة الانفتاح الاقتصادي لتوفير الظروف الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بغرض تحقيق أهداف عدة، كانت قد فشلت سياساتها السابقة في تحقيقها، ومن هذه الأهداف سعيها لتوفير فرص عمل حقيقية، للتخفيف من مشكلة البطالة، بيد أنه ليست كل الدول التي اتبعت هذه السياسة نجحت في استقطاب هذا النوع من الاستثمارات، و في نفس الوقت ليست كل الدول التي نجحت في استقطابه، نجحت كذلك في تحقيق كل الأهداف المنتظرة منه، وهذا لحساسيته وصعوبة السيطرة عليه لتوجيهه نحو القطاعات الفعالة اقتصاديا من منظور الدولة المضيفة، وسنحاول في هذه الفقرة إبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة والاستخدام.

- **مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:** و هو الظاهرة التي تعكس "هدف حصول كيان(عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة، إضافة إلى تمتع هذا المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"[1]. أو هو" السماح للمستثمرين من خارج الدولة بتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة"[2]، ومن هنا يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو العملية الاقتصادية التي من خلالها تسمح دولة ما لعون اقتصادي غير مقيم بأن يمارس فيها نشاطا اقتصاديا مستخدما لذلك جزءا من موارد الدولة المتوفرة بغرض حصول كل واحد منهما على مصلحة ما، تنتج عن هذا النشاط. وعلى هذا الأساس يمكن أن يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا عدة، من أهمها، الاستثمار المشترك و الذي يحق فيه لكل طرف من أطراف الاستثمار في المشاركة في إدارة المشروع، أو الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.

- **آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستخدام والعمالة ( البطالة):** للاستثمار الأجنبي المباشر آثار متعددة على المتغيرات الاقتصادية الكمية والنوعية للبلدان المضيفة، ويمكن أن تكون هذه الآثار إيجابية على بعض المتغيرات وسلبية على متغيرات أخرى، و تجدر الإشارة في البداية إلى أن "أحد أهم وأقدم أنواع الاستثمارات الأجنبية الأكثر تدفقا على الدول النامية هي الاستثمارات الساعية إلى الأيدي العاملة، فعندما ارتفعت الأجور في البلدان المتقدمة، سعت الشركات متعددة الجنسيات إلى الوصول إلى الأيدي العاملة المنخفضة الأجر في البلدان النامية بأن تقيم فيها القطاعات كثيفة الأيدي العاملة من عملياتها الإنتاجية للمحافظة على قوتها التنافسية، وكان هذا سمة من سمات بعض الاستثمارات اليابانية في آسيا، واستثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في المكسيك وأمريكا الوسطى، وكذلك الاستثمارات الأوروبية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. وقد كان تحول العمليات كثيفة الأيدي العاملة إلى البلدان النامية أهم العوامل التي أدت إلى نمو

[1] - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003، ص 251.
[2] - فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص24.

صادراتها المصنعة في العقود الأخيرة"[1]، ومنه فإن هذا النوع من الاستثمارات ساهم بشكل كبير في علاج مشكلة البطالة في عدد لا بأس به من الدول التي استوطن فيها والتي تمتلك قوة عمل رخيصة، لكن بمجرد أن بدأت الأجور الحقيقية بالارتفاع قلت أهمية هذه الميزة، لينتقل هذا النوع من الاستثمارات إلى دول أخرى أكثر جذبا.

وبصفة عامة، يمكن أن "تؤدي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى تعزيز روح المبادرة المحلية في الأنشطة الإنتاجية النهائية والاستهلاكية، وهذا ما يزيد من درجة التوظيف للقوى العاملة، ولكن هذه القضية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمدى توليد الاستثمار الأجنبي المباشر لروابط خلفية وأمامية داخل الاقتصاد المضيف، فكلما كان طلب الشركات المنتسبة الأجنبية على المدخلات أو الخدمات المنتجة محليا أكبر، كلما كان تأثيرها على تنمية روح المبادرة كبيرا، وكذلك ستكون هناك تأثيرات مشابهة إذا ما عملت سلعة أو خدمة أنتجتها شركة منتسبة أجنبية على تخفيض السعر المحلي لمدخل يكثر استخدامه في المراحل الأولية من العملية الإنتاجية، بيد أن احتمال أن تتولد هذه الروابط الأمامية والخلفية عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتوجه نحو قطاع الموارد الطبيعية ضئيل، لأن الشركات الأجنبية لا تتفاعل في هذه الحالة بشكل كبير مع الاقتصاد المحلي"[2]. ويمكن أن تساهم الشركات المتعددة الجنسيات بشكل إيجابي في تنمية الموارد البشرية عن طريق التدريب ونقل المهارات التي قد تكون غير متاحة أو شحيحة في البلدان المضيفة، وهناك مجموعة من الاعتبارات ينبغي الإشارة إليها، والتي تتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الدول المضيفة[3]:

- إن وجود الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية، أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، وهذا من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.
- إن الشركات متعددة الجنسيات تكون مطالبة بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، هذه الأخيرة يكون بإمكانها التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة تخلق فرصا جديدة للعمل.
- إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة يعمل على خلق العديد من فرص العمل الجديدة.
- إن توسع الشركات متعددة الجنسيات في أنشطتها، وبافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق والمحافظات النائية، المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة المضيفة.

كما يمكن إبراز بعض الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الأجور في الدول النامية من خلال النقاط التالية[4]:

---

[1] - الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة منشورات الأونكتاد، حول القضايا التي تناولتها اتفاقات الاستثمار الدولية، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999،ص30.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 60.

[3] - Bernard Hugonnier, Investissements directs coopération internationale et firmes multinationales, Economica, Paris, 1989.p204.

[4] - Ibid, P 205.

- بما أن الأجور في الدول الأصلية للاستثمار الأجنبي المباشر تكون أكبر من الأجور في الدول المضيفة، فإن الشركات متعددة الجنسيات تكون مستعدة لدفع أجور أكبر من تلك التي تمنحها المؤسسات الوطنية للدول المضيفة.
- من أجل جذب اليد العاملة المؤهلة، تعمل الشركات متعددة الجنسيات على عرض أجور أكثر ارتفاعا، وهذا يكون خاصة في المنتوجات التي تتطلب التأهيل والخبرة، وكذلك في القطاعات التي تعرف التنافسية.
- إن الإنتاجية والمردودية بالشركات متعددة الجنسيات تكون أكثر مقارنة مع المؤسسات الوطنية للدولة المضيفة، وبالتالي فإن الأولى يكون بمقدورها دفع أجور أعلى من الأجور التي تدفعها الثانية.
- إن سياسة رفع الأجور التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات يكون لها دور في دفع النقابات العمالية إلى مطالبة المؤسسات الوطنية للدولة المضيفة برفع الأجور لعمالها.

ولكن ليس في جميع الأحوال والظروف تنجح الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق فرص العمل للتخفيض من مشكلة البطالة، إذ يمكن أن يحدث العكس، وتتحول هذه الاستثمارات إلى عامل مسبب لتزايد معدلات البطالة، ويرجع ذلك أساسا إلى أن الشركات متعددة الجنسيات، تميل إلى استخدام التكنولوجيات الخاصة برأس المال الكثيف في البلدان النامية دون أن تبذل سوى القليل من الجهد لتطويرها لجعلها أكثر تلاؤما مع الظروف المحلية حيث تكون العمالة وفيرة ورأس المال شحيحا، وبالأخص إذا أدى دخول شركة أجنبية إلى قطاع ما إلى إزاحة شركة أو شركات محلية كانت قائمة من قبل، كما أنه قد يعمل الاستثمار الأجنبي في بعض الحالات بطريقة غير مباشرة على زيادة حجم البطالة، إذا أثر بشكل سلبي على بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة الأخرى، كزيادة عجز ميزان المدفوعات نتيجة ضخامة الأرباح المحولة، أو زيادة عجز الموازنة نتيجة الإعفاءات المقدمة له. وعلى هذا الأساس فإنه لا بد من أن يكون لكل دولة سياسة واضحة تنظم وتوجه الاستثمارات الأجنبية بما يخدم اقتصادها، وهذا بوضع الضوابط التي تحكم السلوكيات والممارسات السلبية للشركات الأجنبية، ومن هذه الضوابط نذكر[1]:

- لا بد من معرفة أولا مدى إمكانية مساهمة المشروع في خلق أكبر عدد ممكن من فرص العمل وتنميتها، ومدى مساهمته في زيادة التدفقات الداخلة من العملات الصعبة.
- ضرورة أن يقوم المشروع الأجنبي بتشغيل عدد معين من العمالة الوطنية في كل المستويات التنظيمية، وضرورة استخدام الموارد المحلية طالما كانت متوافرة بالكمية والجودة اللازمتين.
- رفض جميع أنواع التكنولوجيا الواردة المتوفرة مبدئيا، أو التي لها نظائر في السوق المحلي، وكذا رفض التكنولوجيا المرتفعة التكلفة إذا لم يوجد مبررات جوهرية لقبولها.
- يجب أن لا يترتب على مشروعات الاستثمار الأجنبي خروج أي شركة أو مشروع وطني من السوق، كما يجب أن تساهم هذه المشروعات في: 1- مساعدة الموردين ورجال الأعمال الوطنيين، 2- تنمية المناطق الفقيرة والنائية،3- تحسين جودة المنتجات و السلع وبيعها بأسعار مقبولة أو مخفضة، 4- تطوير البحث العلمي.

[1] - عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص64، 67.

**رابعا: سياسة توزيع الاستثمار بين القطاع العام والخاص وآثارها المحتملة على البطالة**

يتجه صانعو السياسة الاستثمارية في هذا المجال إلى اتخاذ التدابير والإجراءات، ووضع الأدوات التي تعطي وزن أكبر للاستثمار إما من خلال القطاع العام أو القطاع الخاص، حيث يمكن أن تأخذ السياسة الاستثمارية اتجاها عاما أو اتجاها خاصا، ففي الاتجاه الأول تعطى الأولوية إلى ضرورة امتلاك الدولة الأصول الإنتاجية، وأن تتولى هي قيادة العملية الاستثمارية، أما الاتجاه الثاني فإن القطاع الخاص هو الذي يأخذ مهمة إقامة المشاريع الاستثمارية بجميع أشكالها، كما يمكن أن يتواجد النمطان في آن واحد وهو الغالب، ولكن بأوزان مختلفة، ولا يمكن الحكم بالمطلق على جودة نمط على آخر، لأن كليهما لهما إيجابيات وسلبيات، والسياسة الناجحة هي التي تستطيع أن تستفيد من الإيجابيات، وتقلل من السلبيات، وفيما يلي بعض النقاط المتعلقة بكل نمط:

1- **الاستثمار العام:** يقصد بالاستثمار العام في هذه الفقرة فقط الاستثمار الإنتاجي المباشر دون غيره، لأنه تم التطرق إلى باقي الأنواع ضمن سياسة الإنفاق العام في المبحث الأول، والاستثمار العام هنا معناه قيام الدولة بإنشاء وحيازة الوحدات الإنتاجية في جميع القطاعات وتقوم هي بتسيير هذه الوحدات، وقد تكون الدولة في بعض الأحيان مضطرة إلى إقامة هذه المشاريع لعدة اعتبارات منها[1]: ضخامة رأس المال المطلوب،وبالأخص في المشروعات الكبيرة مع ضآلة العائد المنتظر منها، وخاصة في السنوات الأولى للإنتاج، مع كون هذه المشاريع ذات أهمية للاقتصاد، كما قد تكون هناك مشاريع استراتيجية تلتزم الدولة بالسيطرة عليها، أضف إلى ذلك تحكم الحكومة في بعض المشاريع مخافة قيام احتكار يهدد مصالح الجماهير. ولا يهم كثيرا السبب والدافع الذي يدعو الدولة إلى تولي مهمة إنشاء المشاريع الاستثمارية، بقدر ما إذا كان باستطاعة هذه المشاريع أن تنجح في المستقبل أم لا، وتتفادى المشاكل والسلبيات التي تقع فيها جل المشروعات العامة. والتي منها: عدم وضوح الأهداف بل وتضاربها أحيانا مما يعرقل سير هذه المشروعات، غياب الدوافع والمحفزات التي تجعل العمال وعلى رأسهم المدراء يفكرون في التطوير، استيلاء الحكومات على الأرباح واستخدامها في مجالات أخرى بدل من تركها للمؤسسات بغرض التوسع الأفقي والعمودي للحفاظ على قدرتها التنافسية، التدخل المستمر في تسيير المشروعات العامة من طرف جهات عليا في الدولة بغرض تحقيق مصالح شخصية، تقيد المشروعات بالروتين الحكومي مما يعرقل قيامها بواجباتها، وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات الفعالة في الأوقات الضرورية، التزام المشروعات العامة بالسير على وفق ما تقتضيه المصلحة السياسية التي في الغالب ما تتعارض مع المصالح الاقتصادية للمشروعات العامة، كإلزامها بزيادة التوظيف دون الحاجة إلى ذلك وهذا ما يعرضها لحالة البطالة المقنعة، وإلزامها كذلك بتخفيض أسعار منتجاتها حتى ولو كان على حساب خسارة هذه المشروعات.

2- **الاستثمار الخاص:** وهو الاستثمار الذي يتولى فيه الأفراد إقامة مشاريع استثمارية بهدف الحصول على عائد متوقع من هذه العملية، حيث تكون ملكية الأصول الإنتاجية في هذه الاستثمارات ملكية خاصة، فردية أو جماعية، والشيء المميز لهذا النوع من الاستثمارات هو أن الفرد يقوم بتنفيذ القرارات المتعلقة بالنشاط الإنتاجي وفق ما تقتضيه المصلحة المطلقة للمشروع، حيث يسعى باستمرار إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، وذلك عن طريق العمل على ضغط

[1] - محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره،،ص18.

تكاليفه إلى أدنى حد ممكن، وهذا بالعمل عند أقصى كفاءة ممكنة، فبخلاف المشروعات العامة، تكون المشروعات الخاصة ذات قدرة على تحقيق النجاح، وهذا لما تتمتع به الاستثمارات الخاصة من حيوية وديناميكية، وذلك لوضوح الهدف، حيث هناك هدف واحد يسعى القطاع الخاص إلى تحقيقه، وهو الحصول على أقصى ربح ممكن، ومن ثم فهو يتخذ من السياسات ما يؤدي إلى تحقيق ذلك بشكل مستمر، فليس من وظيفة القطاع الخاص القيام بأهداف اجتماعية أو تحقيق أغراض سياسية معينة، وهذا ما يحتم عليه مثلا توظيف فقط العدد الضروري من العاملين، ومحاولة حصوله على الخامات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج بأقل الأسعار التنافسية الممكنة، ومن ثم فإنه وفق هذا الهدف فإن المستثمرين الخواص يميلون دائما إلى التوسع بإعادة استثمار الأرباح، وهذا لأن المشروع الخاص يسعى دائما نحو البقاء، وأن هذا البقاء لا يعني أبدا أن يظل المشروع واقفا في مكانه، بل لابد من أن يتوسع ليستطيع مواجهة منافسيه.وقد يبدو لأول وهلة أن الاستثمار الخاص يسعى لتحقيق فقط المصالح الشخصية للمستثمرين، وهذا لا يصح لأنه أثناء سعي الأفراد إلى تحقيق أهدافهم من الاستثمارات التي يقيمونها فإنه حتما سيحصل نفع عام، يختلف مقداره من مشروع إلى آخر ومن بيئة اقتصادية إلى أخرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يؤدي إنشاء مشروع ما حتما إلى توظيف عدد معين من المتعطلين، وهذا ما يضمن لهم الحصول على دخل مالي يستعملونه في إشباع حاجاتهم الأساسية، بيد أن هذا لا يعني أبدا أنه ليس للاستثمارات الخاصة أي سلبيات، فهي قد تحمل في طياتها بعض العيوب والسلبيات والتي نذكر منها:

- وجود النزعة الاحتكارية لدى الشركات الخاصة يدفعها إلى المبالغة في رفع أسعارها مما لا يتناسب مع تكاليف الإنتاج، ولا مع المخاطرة التي تتحملها، وتزداد هذه القوة الاحتكارية في حالة افتقاد المنافسين، وهذا ما يضر بمصالح المستهلكين خاصة إذا كانت السلعة المحتكرة هي سلعة أساسية لهم.
- قد يقبل المستثمرون الخواص على مشروعات معينة بسبب ارتفاع معدلات الربح فيها، مع أنها لا تشكل أولوية لدى المجتمع، مما يعني في النهاية سوء استخدام الموارد النادرة.
- قد يمتنع المستثمرون الخواص من إعادة استثمار الأرباح المحصل عليها من مشاريع مقامة، وهذا ما يؤدي إلى سوء توزيع الدخل القومي، ففي هذه الحالة ستتركز الثروة عند طبقة قليلة من المجتمع، والأسوء من هذا عندما يعمد القطاع الخاص إلى تحويل الأموال إلى الخارج أو استعمالها في الاستهلاك الترفي، حيث لا يستفيد الاقتصاد في هذه الحالة لا من قريب ولا من بعيد.

ومن هنا يمكن القول أنه لا يمكن الاعتماد فقط على نمط واحد من النمطين، بل لا بد من تواجدهما معا في الساحة الاقتصادية، وأن البيئة الاقتصادية للبلد هي التي تحدد لصانعي السياسة الاستثمارية أي النمطين يجب إعطاؤه وزن أكبر ضمن مختلف القطاعات، والأهم من ذلك أنه لا بد من العمل على تجنيب الاقتصاد السلبيات التي من الممكن أن يقع فيها كل نمط.

**المطلب الثالث: بعض القضايا التي من خلالها يمكن الرفع من فعالية السياسة الاستثمارية في التخفيض من البطالة**

للوصول بالعملية الاستثمارية إلى كفاءتها القصوى من حيث تحقيقها للأهداف المسطرة، يجب توفير الظروف اللازمة التي تسمح بنشأة المشاريع الاستثمارية وتسمح كذلك باستمرار نجاحها، وفيما يلي بعض الأمور التي ربما لو أخذت بعين الاعتبار عند وضع السياسات الاستثمارية لاستطاعت أن تحسن من مردود الاستثمار خاصة في الدول النامية .

**أولا - ضرورة استخدام أدوات فعالة لدعم الاستثمارات التي تحقق الأهداف الكلية للاقتصاد[1] :**

من الضروري على صانعي سياسات الاستثمار تحديد العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على المستوى القومي والتي تعرف بمعايير الربحية الاجتماعية، والربط بين الأهداف والمعايير التي تحكم على جدوى الاستثمارات المزمع تنفيذها من عدمه، ويكون هذا من خلال عملية التخطيط التأشيري، أي محاولة إعطاء حوافز ومزايا مباشرة وغير مباشرة للمشروعات التي تحقق الأهداف الكلية التي تسعى إلى تحقيقها سياسات الاستثمار والتي من أهمها: زيادة الدخل القومي، تحقيق التوظف الكامل، تخفيض معدل البطالة بتوفير المزيد من فرص العمل. وهذا لا يعني البتة تجاهل معايير تقييم الاستثمار على مستوى المشروع، بل كل ما في الأمر أن المستثمر الفرد له معاييره التي تتفق مع أهداف المشروع، وعلى صانع سياسة الاستثمار على المستوى الكلي أن يوفق بين المصلحة الخاصة للفرد والمصلحة العامة للاقتصاد، وذلك بأن يستخدم الأدوات المناسبة لذلك والتي تتلخص في توفير الحوافز والمزايا المباشرة وغير المباشرة لجذب الاستثمار نحو المجالات التي من خلالها تتحقق الأهداف المسطرة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال إعطاء نفس الحوافز والمزايا للاستثمارات التي لا تساهم بشكل كبير في تحقيق المصالح الاجتماعية، أو الاستثمارات التي من الممكن أن تنجح دون هذه الامتيازات، وأهم الامتيازات التي لا يجوز التساهل معها هي الإعفاءات الضريبية التي يجب إعطاؤها فقط للمشاريع التي لا يمكن إنشاؤها إلا بوجود هذه الإعفاءات، وكذا التي يكون لها عائد اجتماعي يعوض فرصة ضياع مورد مالي للدولة كان من الممكن استخدامه في تحقيق نفع عام.

**ثانيا - أولوية تنفيذ المشروعات ذات المردود العالي:**

إن تطبيق هذا المبدأ يسمح بإنشاء مشروعات تقدم للاقتصاد الوطني أكبر قدر ممكن من السلع الإنتاجية والاستهلاكية والخدمات حسب أفضليتها وفائدتها للاقتصاد الوطني، كما أن تطبيق هذا المبدأ يحل أهم مشكلة من مشاكل العملية الاستثمارية في الدول النامية، وهي الندرة النسبية لبعض عوامل الإنتاج وعلى الأخص رؤوس الأموال والخبرة الإدارية والفنية، فندرة هذه العناصر تستوجب عدم التفريط بها والعناية بتوظيفها في أكثر المشروعات الاقتصادية إنتاجية وأعلاها مردودية، حتى يتحقق أكبر نفع عام ممكن.

**ثالثا - ضرورة جعل طبقة المنظمين ( رجال الأعمال) تؤدي دورها الاستثماري والابتكاري في الدول النامية على أحسن وجه:** مما لا شك فيه أن التقدم والتطور الذي حدث في الدول الغربية مع بداية الثورة الصناعية، ترجع نسبة كبيرة منه إلى طبقة رجال الأعمال أو ما يسمى بطبقة المنظمين الذين ساهموا بشكل كبير في دعم العملية الاستثمارية، وذلك

[1] - عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص386.

لما قاموا به من تجديد وابتكار في وسائل الإنتاج، إدخال أو تطوير سلع جديدة كما ونوعا بأقل كلفة وأعلى كفاءة، التحكم في مصادر جديدة للمواد الخام، إيجاد منافذ جديدة للتسويق، والأهم من ذلك أنهم كانوا يتحملون مخاطر جمة، وينفقون أموال ضخمة في إنشاء مشاريع يتوقعون الحصول منها على عوائد معينة، ولما كان هدف غالبية المنظمين في الدول المتقدمة هو بناء مكانة متميزة من الثروة،أو النفوذ، أو الشهرة فإن التنافس بينهم كان سببا في حصول التطوير الاقتصادي لتلك الدول. " ويبدو أن هذا الرأي مستمد من الوقائع التاريخية للاقتصادات الصناعية المتقدمة، حيث وصل دور المنظمين الاقتصاديين إلى ذروته في مرحلة الانطلاق التي مرت بها هذه الاقتصادات، وأن تزايد عدد المنظمين وتجدد قدراتهم، واتساع معلوماتهم وتعاظم خبراتهم قد أسهم في تنويع ونجاح النشاطات الاستثمارية وتكاملها مع بعضها البعض، وهذا ما حقق القدرة الكافية لعبور مرحلة الانطلاق، وفي المقابل إن نقص المنظمين وضيق معلوماتهم وضعف خبراتهم في الاقتصادات النامية قد كثف من تركز النشاطات الاستثمارية في مجالات محدودة، وشدد من حالات الجمود والاحتكار، وزاد من تفاقم التشوه البنياني للاقتصاد، وكل هذا عمل على إبقاء هذه الاقتصادات في مرحلة التهيؤ للانطلاق، وعدم قدرتها على جعل الاستثمار عاملا أساسيا لعملية التطوير الاقتصادي"[1]. وبالرغم من أن هناك عوامل عديدة كانت سببا في عدم تكون هذه الطبقة في الدول النامية كالاستعمار الذي حكم غالبية هذه البلدان،و النظام الاقتصادي الذي ساد جلها والقائم على سياسة التأميم، إلا أنه لا بد على هذه الدول في وقتنا الحالي أن تجد الطريقة المناسبة التي من خلالها تجعل الطبقة الغنية فيها توجه أموالها وثروتها نحو الاستثمارات الإنتاجية في صورة معدات وآلات ومصانع، بدل من أن تستعملها في الاستهلاك الترفي التفاخري، والذي غالبية سلعه هي سلع أجنبية مستوردة، وهذا معناه فقد جزء كبير من موارد المجتمع في أوجه إنفاق غير ضرورية، ومن هنا فلا بد من أن تعمل الدولة على محاربة هذا السلوك الخاطئ لهذه الطبقة بأن تفرض مثلا ضرائب مرتفعة على مثل هذا النوع من الاستهلاك، كما يجب توفير الدعم والتحفيز لرجال الأعمال المتميزين بمساهماتهم الملموسة في استثمارات ناجحة كان لها الأثر الإيجابي على الاقتصاد، كما يمكن تطوير قدرات ومهارات المنظمين في الدول النامية من خلال جعلهم يحتكون بنظرائهم من الدول المتقدمة للاستفادة من خبراتهم، وذلك مثلا بتنظيم دورات تدريبية، وإنشاء لجان مشتركة تضم رجال الأعمال من الطرفين، كما يجب غرس ثقافة التطوير والابتكار و حب الإبداع ضمن جميع الأفراد من خلال تضمين هذه النقاط ضمن المناهج الدراسية في هذه الدول. وعلى كل حال تبقى عملية تكوين وإنشاء طبقة المنظمين في الدول النامية عملية ضرورية للتغلب على ضعف الاستثمارات فيها، وأن هذا التكوين لا يكون بين عشية أو ضحاها، وإنما قد يستغرق أجيال عدة.

**رابعا- ضرورة توسيع حجم السوق :** " يعد حجم السوق من المتغيرات الهامة جدا والمؤثرة في الاستثمار، فضيق السوق المحلية وانخفاض معدل نمو دخل الفرد الحقيقي له تأثير سلبي على الاستثمار، ونقصد هنا بشكل أساسي ضيق السوق الناجم عن انخفاض القدرة الشرائية لدى قابلية السكان بسبب التفاوت الكبير في توزيع الدخل أو بسبب انخفاض من نمو دخل الفرد، ومعدل نمو الدخل الأكثر ارتفاعا يزيد من النشاط الاستثماري، ويحفز المستثمرين والعكس بالعكس. كما إن حجم السوق لا يقاس فقط بعدد المستهلكين بل بحجم الدخل القومي وكيفية توزيع هذا الدخل على أفراد

[1] - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 300.

المجتمع، لأن تركز الثروة والدخل، أي تركز الطلب بأيدي محدودة من أفراد المجتمع يجعل القدرة الشرائية لدى الغالبية العظمى من السكان منخفضة وهذا ما يخنق السوق المحلية نتيجة التأثير السلبي على الاستهلاك، كما أنه يشوه الاستخدام العقلاني للموارد ويؤثر تأثيرا سلبيا على عملية التراكم والاستثمار"[1]. وتجدر الإشارة إلى أن جل الدول التي نجحت في استقطاب المشاريع الاستثمارية الكبيرة والناجحة هي التي تتمتع نسبيا بحجم سوق كبير أو هي قريبة من المناطق ذات حجم السوق العالي، ويؤدي اتساع السوق إلى رفع كفاءة المشروعات القائمة ويمكنها من استخدام الفنون التكنولوجية الحديثة وهذا ما يعطيها فرصة دخول المنافسة الدولية بأسس راسخة، لأن اتساع حجم السوق يعني زيادة الطلب على مختلف السلع، وهذا ما يدفع بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها بغية الوصول إلى أقل تكلفة متوسطة لأنه في غالب الصناعات تؤدي زيادة الإنتاج إلى تخفيض التكلفة، ومن ثم إمكانية تخفيض السعر السوقي للسلع وهذا ما يقوي إمكانية المنافسة أمام السلع الأجنبية. ويمكن حل مشكلة ضيق السوق بتبني عدد من الإجراءات نذكر منها:

- العمل على رفع إنتاجية العمال باستمرار قصد زيادة أجرهم الحقيقي للسماح لهم بزيادة استهلاكهم دون تخفيض الادخار.
- العمل على تخفيض الطلب الداخلي نحو السلع الأجنبية ( الواردات)إلى أدنى حد ممكن، وإعادة توجيه هذا الطلب نحو السلع الداخلية.
- العمل على رفع الطلب الخارجي نحو السلع المحلية ( صادرات ) إلى أقصى حد ممكن وذلك بالعمل على أن تكون السلع المحلية ذات ميزة تنافسية أمام السلع الأجنبية.

ومن أهم الإجراءات التي تساعد على زيادة حجم السوق هو إحداث تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول ذات المصالح الاقتصادية المشتركة، وهذا الذي انتهجته العديد من الدول فظهرت على الساحة الدولية مجموعة من التكتلات صارت بمثابة دولة واحدة، ويؤدي التكامل الاقتصادي عن طريق إزالة القيود الكمية والتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء إلى اتساع حجم السوق الذي يواجه المشروعات الوطنية، فقبل التكامل كان كل مشروع يواجه حجما سوقيا يقتصر على اقتصاده الوطني، أما بعد التكامل فإن كل مشروع يواجه حجما للسوق ممثلا في أسواق الدول أعضاء التكامل.

**خامسا- ضرورة التغلب على مشكلة تمويل الاستثمارات:** إن أحد أهم العقبات التي تقف أمام نجاح العملية الاستثمارية في الدول النامية هي صعوبة الحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات، وهذا ناتج بالأساس عن ضعف الادخار، لأن كل استثمار لا بد وأن يقابله ادخار، ومن ثم فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة ضرورة رفع معدل الادخار، وهذا بالبحث عن الوسائل الكفيلة بتعبئة هذه المدخرات، وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية. وتجدر الإشارة إلى أن " لتمويل الاستثمارات معنيين، معنا حقيقيا ومعنا نقديا، فالمعنى الحقيقي يقصد به توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض الاستثمار، وقسما من هذه الموارد يتمثل في سلع الاستهلاك اللازمة لسد حاجات المشتغلين في المشروعات الاستثمارية، فتمويل مثلا مصنع الحديد والصلب هو توفير الغذاء والسكن و كل حاجات العاملين في هذا

[1] - رسلان خضور، سياسات الاستثمار في سورية، أعمال الندوة الاقتصادية السورية الألمانية الأولى، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 1997، ص24.

المصنع، فإذا لم تتوافر هذه السلع فإنه يستحيل بناء وتشغيل المشاريع، ولذا فإن الشرط الأساسي لتمويل الاستثمار هو وجود فائض من هذه السلع عن حاجة القائمين بإنتاجها، أي فائض في قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية عن حاجة القائمين بالإنتاج في هذا القطاع، كما يمكن اعتبار سلع الاستثمار ( معدات وآلات) من الموارد الحقيقية لأنها كانت موجهة إلى الاستهلاك ولكنها بدلا من ذلك وجهت إلى إنتاج سلع استثمار، فهذه السلع تتضمن ادخار بما يساوي قيمتها، أي تتضمن امتناعا عن الاستهلاك، فرأس المال ليس هو فقط المعدات والآلات ولكنه أيضا غذاء هؤلاء الذين قاموا بإنتاجها، ولذا ليس غريبا أن يجمع الاقتصاديون على أن أعظم الموارد الحقيقية شأنا هي السلع الاستهلاكية اللازمة لسد احتياجات المشتغلين في المشروعات الاستثمارية. أما المعنى النقدي للتمويل فيقصد به المصادر التي يحصل منها المستثمرون على الموارد النقدية أو مصادر الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية"[1]. وعلى العموم تتمثل مصادر تمويل الاستثمارات في الأوجه المختلفة للادخار والتي من الممكن أن تكون ادخار عائلي، ادخار قطاع الأعمال، ادخار حكومي، والسياسة الاستثمارية الناجحة هي التي تستطيع أن توجه الدخول نحو الأعوان الاقتصادية الأكثر ميلا للادخار، وبعدها تقوم بإعادة توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات الحقيقية، وهذا كله مبني على عدد معتبر من الإجراءات، قد تختلف من اقتصاد إلى آخر، لكن رغم ذلك يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- تتطلب عملية تعبئة الادخار في القطاع العائلي التركيز على زيادة الوعي الادخاري وتنمية عادات الادخار الصحيحة لدى الأفراد، وذلك عن طريق نشر الثقافة المصرفية بينهم، كما يجب في هذا الصدد زيادة وتطوير الأجهزة والمؤسسات القادرة على الوصول إلى هذه المدخرات وتعبئتها مثل بنوك القرية وصناديق التوفير والاحتياط، وتكمن أهمية هذه العملية في كون العديد من العائلات تحتفظ بجزء من دخلها " حتى وإن كان قليلا" خارج الدورة المصرفية وهذا ما يسمح بالاستفادة من هذه الموارد المالية واستغلالها في مشاريع استثمارية إنتاجية بدل من أن توجه إلى استثمارات غير إنتاجية مثل شراء الحلي والمعدن الثمين وأوراق النقد الأجنبي، ويتوقف نجاح تعبئة المدخرات بشكل أساسي على الحوافز التي تقدمها الهيئات المصرفية مثل عائد متميز، والأهم من ذلك مدى وجود الثقة والاطمئنان بين الأفراد و المصارف.
- تكتسب السياسة الضريبية أهمية بالغة في تحديد نسبة الادخار من الدخل وكذلك كيفية استعمال هذا الادخار، لذا فإنه من الضروري أن تعمل هذه السياسة على تعبئة الزيادة في الفائض الاقتصادي الذي ينشأ من عملية النمو الاقتصادي وهذا معناه رفع الميل الحدي للادخار، أي أن الضريبة يجب أن تحدد بشكل يترتب عليه عدم زيادة الاستهلاك بنفس نسبة زيادة الدخل، وهذا يتطلب كذلك أن تهدف السياسة الضريبية إلى الحد من الاستهلاك غير الضروري، كما يجب ألا تهدف السياسة الضريبية فقط إلى تعبئة المدخرات بل يجب أن تهدف أيضا إلى تغيير نمط الاستثمار، لأن الضريبة أداة تمييزية لتشجيع أنواع من الاستثمارات والحد من أنواع أخرى.
- يعد توفير سوق الأوراق المالية إحدى أهم الطرق والوسائل التي تمكن الشركات من الحصول على التمويل اللازم لمشاريعها الاستثمارية، وهذا ببيع جزء من أسهمها ضمن السوق، ويكتسي هذا النوع من التمويل ميزة إيجابية

[1] - عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، 451.

في كون تكاليفه متغيرة ومرتبطة نسبيا بمقدار الأرباح المحققة وأنه لا يوجد فيه الشروط والتعقيدات التي عادة ما تفرضها البنوك وتكون سببا في صعوبة الحصول على التمويلات اللازمة منها، غير أنه يجب التركيز دائما على أن تكون سوق الأوراق المالية وسيلة فعالة وهادفة بالأساس إلى دعم تحقيق الاستثمارات الحقيقية الإنتاجية ذات المنافع المتعددة على الاقتصاد، لا أن تكون فضاءا للمضاربة في الأصول غير الإنتاجية، ومن ثم تصبح ذات تأثير سلبي على العملية الاستثمارية، وهذا ما حدث في عدد لا بأس به من الدول، كدول جنوب شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية و حتى الدول المتقدمة التي دخلت في أزمات اقتصادية حادة كان جل أسبابها ناشئة من أسواق الأوراق المالية.

## المبحث الثالث:سياسة دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتخفيض البطالة

### المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

**أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" و"متوسطة" هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى داخل الدولة الواحدة، وغالبا ما يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية، وتتمثل المعايير الكمية في عدد العمال المستخدم، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة، أما المعايير النوعية فتتمثل في كل من: نوعية الملكية، طريقة الإدارة، مكان توطن المؤسسة، وسوق المؤسسة. ويمكن وضع سلم ترتيبي لمؤسسات كل قطاع على حدى، يأخذ بعين الاعتبار المعايير سالفة الذكر وبالأخص الكمية منها، ويتم حساب متوسط هذه المعايير لمجموع المؤسسات، وبعدها يتم مقارنة مؤشر كل مؤسسة مع المتوسط المحسوب، فإذا كان مؤشر المؤسسة أقل من نصف المتوسط تصنف المؤسسة على أنها مؤسسة صغيرة، وإذا كان محصورا بين نصف المتوسط وستة أعشاره تصنف على أنها متوسطة، أما إذا كان المؤشر أكبر من ستة أعشار المتوسط فتصنف على أنها كبيرة.

وربما يكون هذا التحديد الدقيق ضروريا فقط للدراسات الاقتصادية التي تحتاج إلى تفرقة دقيقة و بينة بين مختلف المؤسسات العاملة في القطاعات الاقتصادية، أما على المستوى العام فإنه غالبا ما يتم التركيز على عاملي عدد العمال ومقدار رأس المال، ورغم ذلك فإنه يوجد تباين واضح في مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف الدول، وفيما يلي بعض التعريفات لبعض الدول والهيئات الاقتصادية العالمية:

**1- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** وحسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى[1]. وتضع إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية جملة من المعايير التي تعتمد عليها لتحديد المشروع الصغير من أجل تقديم التسهيلات والمساعدات الحكومية وإعفائه جزئيا من الضرائب ومن بينها نذكر ما يلي[2]: استقلالية الإدارة والملكية، محدودية نصيب المؤسسة من السوق، أن لا يزيد عدد العمال عن 250 عامل، إجمالي الأموال المستثمرة لا يتجاوز تسعة ملايين دولار، لا تزيد القيمة المضافة عن 4.5 مليون دولار، لا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الماضيين 45000 دولار.

**2- تعريف الاتحاد الأوربي:** "اعتمد الاتحاد الأوربي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المعايير التالية: عدد العمال، رقم الأعمال واستقلالية المؤسسة، وقد فرق الاتحاد الأوربي في تعريفه بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة، حيث يضم النوع الأول ما بين 01إلى 09 عامل، أما النوع الثاني فيضم من 10 إلى 49 عامل، في حين تضم المؤسسات المتوسطة مابين 50 إلى 250 عامل، أما رقم أعمالها فهو أقل من 40 مليون يورو

[1] - جالين سبنسر هل؛ ترجمة صليب بطرس، منشأة الأعمال الصغيرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع القاهرة 1998 صفحة 109

[2] - سمير علام، إدارة المشروعات الصغيرة، مطبعة مركز جامعة القاهرة لتعليم المفتوح، 1993، ص 05.

أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون يورو والتي لا تكون في حد ذاتها مملوكة بنسبة 25 % من قبل مؤسسة أخرى"[1].

**3- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:**"عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المؤسسات الصغيرة بأنها تلك المؤسسات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المؤسسة بأبعادها طويلة الأجل ( الإستراتيجية) وقصيرة الأجل، كما يتراوح عدد العاملين فيها مابين 10 إلى 50 عاملاً"[2].

**4- تعريف المنظمة الدولية للعمل:** تعرفها بأنها المؤسسات التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل وتزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على أن لا يزيد رأس مال المؤسسة عن 100 ألف دولار.[3]

**5- تعريف الجزائر:**

لقد كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها تعاريف غير رسمية، فأول محاولة كانت التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1974- 1977)، الذي وضعته وزارة الصناعة والطاقة معطيا التعريف الآتي: نسمي مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل وحدة إنتاجية: مستقلة قانونا، تشغل أقل من 500 شخص، تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلب الإنشاء استثمارات بها أقل من 10 مليون دينار جزائري.

أما المحاولة الثانية، قامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1983، حيث ركز الملتقى في تعريفه على معياري اليد العاملة ورقم الأعمال، فعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها المنشأة التي تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائري.

ثم كانت المحاولة الثالثة، بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988، حيث ارتكز هذا التعريف على المعايير النوعية، والذي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: " كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات أو الاثنين معا، ذات حجم صغير أو متوسط، تتمتع بالتسيير المستقل، والتي تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عمومية"[4].

إلا أن هذه التعريفات تبقى ناقصة، لكونها لم تعرف بوضوح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأخرى، ولإدراكها لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعريفا مفصلا رسميا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في 12 ديسمبر

---

[1] - صالح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها، إيتراك للنشر، القاهرة، 2008، ص31.

[2] – صالح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 32.

[3] – فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 46.

[4] - زوينة محمد صالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص7.

2001، حيث أعطى المشرع تعريفا يضع حدا للفراغ القانوني الحاصل والجدل القائم حول هذا الموضوع، ومن بين التعاريف التي تضمنها القانون التوجيهي نذكر ما يلي[1]:

" تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (02) مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار،كما تستوفي معيار الاستقلالية.

والجدول التالي يبين كيفية تحديد الأنواع الثلاثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدد العمال والميزانية السنوية.

ويمكن تلخيص هذه التعاريف في الجدول التالي :

**الجدول (2-1): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف القانوني**

| المؤسسة | المستخدمون | رقم الأعمال | الميزانية السنوية |
|---|---|---|---|
| مصغرة | من 01 إلى 09 | أقل من 20 مليون دينار | أقل من 10 مليون دينار |
| صغيرة | من 10 إلى 49 | أقل من200 مليون دينار | أقل من100 مليون دينار |
| متوسطة | من 50 إلى 250 | من 200مليون إلى 2 مليار دينار | من100إلى500مليون دينار |

**المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات الموجودة في القانون 18/01.**

**ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ومهما اختلفت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض المعايير الكمية، يبقى هناك عدد معتبر من الخصائص المتشابهة والمشتركة في جميع الدول، وبالأخص النامية منها والتي تتصف بها هذه المؤسسات دون غيرها، ونذكر من هذه الخصائص ما يلي[2]:

**1- نوعية الملكية والإدارة:** غالبا ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة من طرف أشخاص يقيمون ضمن المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، بحيث يكون التحكم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص وطنيين قاطنين في مناطق شتى من الوطن، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار العمالة، وخلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنطقة، أي استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي. كما أن مالك المؤسسة هو الذي يتولى إدارة وتسيير جميع العمليات الإدارية و الفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المؤسسات كونها ذات طابع أسري في أعلب الأحيان.

**2- القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار:** أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق، وتتميز بسرعة وسهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات حيث تأخذ بعين الاعتبار

[1] - الجريدة الرسمية، القانون رقم18/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77،ص 26.

[2] - صالح خوني ،رقية حساني، مرجع سابق، ص 42,45.

الرغبات المتجددة للفرد المستهلك، وذلك اعتماداً على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه بسبب الاعتماد على آلات بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة.

**3- المعرفة التفصيلية للعملاء بالسوق:** سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبياً، والمعرفة الشخصية للعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية ثم تحليل ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في الرغبات والاحتياجات، واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة يضمنان لهذه البيانات التحديث المستمر. هذا الأمر لا يطرح بهذه الكيفية عند الحديث عن المؤسسات الكبيرة، حيث يتطلب التعرف على احتياجات ورغبات العملاء إجراء دراسات وأبحاث تسمى ببحوث السوق ويتم بالاعتماد عليها وضع إستراتيجيات وسياسات تسويقية.

**4- المنهج الشخصي للتعامل مع العمال:** هناك ميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة وهي العلاقات الشخصية المتينة والقوية التي تربط صاحب المؤسسة بالمستخدمين نظراً لانحصار عددهم وأسلوب وكيفية اختيارهم وتوظيفهم، والتي تستند إلى اعتبارات شخصية بشكل كبير، وإن صغر العدد يساعد على الإشراف المباشر والتوجيه والاتصالات المباشرة بين صاحب المؤسسة والعاملين، وهذا يجعل القرارات سريعة وفورية تتلاءم مع طبيعة المشكلات المطروحة والمواقف المستجدة المراد معالجتها مما ينعكس إيجاباً على الفعالية والكفاءة.

**5- مرونة الإدارة:** إن الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروفه والتكيف معها بسرعة فائقة ويعود ذلك إلى الطابع غير الرسمي للتعامل بين العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة.فضلاً عن ذلك فهي تتميز ببساطة الهيكل التنظيمي ومركزية اتخاذ القرارات وعدم وجود لوائح جامدة تعرقل اتخاذ هذه القرارات فالأمر كله متروك بصورة أساسية لصاحب المؤسسة وخبرته في تقدير المواقف ومعالجتها.

**6- الفعالية والكفاءة:** تتجلى فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها وإشباع رغباتهم واحتياجات العملاء بشكل كبير.

**7- انخفاض مستويات معامل رأس المال:** حيث تتخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى وجه الخصوص الصناعية منها، في عدد محدود من القطاعات، مما يسمح لها استخدام تكنولوجيا أقل كثافة في رأس المال ويؤدي هذا بدوره إلى انخفاض مستويات معامل (رأس المال/ العمل) نسبيا في المؤسسات الصناعية الصغيرة، وهو ما يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على استيعاب فائض العمالة، كما أن استخدامها تكنولوجيا أقل تعقيدا أو أقل كثافة رأسمالية يقوم بتيسير عمليات التدريب على استخدامها ويؤدي إلى تخفيض نفقات وتكاليف الصيانة ومن ثم الإقلال من مشكلات الأعطال في هذه المؤسسات.

## المطلب الثاني: الآثار المباشرة وغير المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البطالة:

**أولا - الآثار المباشرة:** مما لا شك فيه أن نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدانيا في تخطي المشاكل والعوائق التي تحول دون سيرورة نشاطه على أحسن حال، له الأثر الكبير في إحداث فرص عمل جديدة ومن ثم التخفيض من حدة البطالة، فقد توصلت العديد من الدراسات التي أجريت في عدد من الدول المتقدمة إلى حقيقة مفادها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاعت أن تتفوق على المؤسسات الكبرى فيما يتعلق بخلق فرص العمل الجديدة، والجدول التالي يبين هذه الحقيقة:

الجدول(2-2) : نسبة اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي اليد العاملة في الدول المتقدمة

| اليد العاملة المشتغلة في المؤسسات ص.م من إجمالي اليد العاملة | نسبة المؤسسات ص.م من إجمالي المؤسسات الاقتصادية | البلدان |
|---|---|---|
| 65.7 | 99.7 | ألمانيا |
| *45 | 96 | أستراليا |
| 72 | 99.7 | بلجيكا |
| ** 66 | 99.8 | كندا |
| 77.8 | 98.8 | الدنمارك |
| 63.7 | 99.5 | اسبانيا |
| 53.7 | 99.7 | الولايات المتحدة |
| 52.6 | 99.5 | فنلندا |
| 69 | 99.9 | فرنسا |
| 73.8 | 99.5 | اليونان |
| *85.6 | 99.2 | ايرلند |
| *49 | 99.7 | ايطاليا |
| *73.8 | 99.5 | اليابان |
| 57 | 99.8 | هولند |
| 79 | 99 | برتغال |
| 67.2 | 99.9 | انجلترا |
| ** 56 | 99.8 | السويد |
| 79.3 | 99 | سويسرا |

Source: OCDE, PME et mondialisation, 1997, Page19

*:القطاع الإنتاجي فقط. **:اليد العاملة للقطاع الخاص فقط

و الشيء الملاحظ من هذا الجدول أن نسبة كبيرة من القوى العاملة في الدول المتقدمة تشتغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا عامل مشجع للدول النامية كذلك أن تركز اهتمامها على هذا القطاع، بالرغم من أنه قد يكون حجم مؤسسة صغيرة أو متوسطة في الدول المتقدمة هو حجم كبير في الدول النامية، ورغم ذلك يمكن أن تعمل هذه المؤسسات وبالأخص منها بالغة الصغر في الدول النامية على إحداث مناصب شغل جديدة لما لها من خصائص ملائمة للبيئة الاقتصادية السائدة في مثل هذه الدول، ويعتمد الفكر السائد والذي يعظم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتخفيف من مشكلة البطالة وتوليد فرص عمل جديدة على الحقائق والأساسيات التالية[1]:

- إن تكلفة توليد فرصة عمل واحدة في الصناعات الصغيرة أوفر بكثير من تكلفة توليد هذه الفرصة في الصناعات الكبيرة، حيث تقدر تكلفة فرصة العمل في الصناعات الصغيرة بحوالي 10إلى 20% من قيمتها في الصناعات الكبيرة، وربما أقل حسب طبيعة العمل.
- إن جانبا كبيرا من الصناعات الصغيرة هو للصناعات كثيفة العمالة وليس للصناعات كثيفة رأس المال، مما يعني قدرة هذه الصناعات على توظيف عمالة أكبر نسبيا من الصناعات الكبيرة.
- درجة التنوع الكبير في الأنشطة والذي تتميز به الصناعات الصغيرة حيث تغطي معظم الأنشطة الصناعية والإنتاجية والخدمية.

[1] - محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية، 2004،ص16.

- إن الصناعات الصغيرة تعتمد على الأنماط الإنتاجية البسيطة، وبالتالي فإنها لا تحتاج إلى مستويات علمية وتكنيكية عالية، وهو ما أعطاها القدرة على استيعاب العمالة غير الماهرة أو النصف ماهرة والتي تشكل جزءا كبيرا من قوة العمل في كثير من الدول النامية، وخاصة بالنسبة للسكان الذين يعانون من البطالة الموسمية والمقنعة.

- تعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة نقاط تدريب أساسية لإعداد القوى العاملة الصناعية ولانتشار المعلومات التكنيكية الحديثة، وبذلك يحدث التوسع في مجالات التدريب والانتشار من المستويات الدنيا للبنيان الصناعي( الوحدات الصغيرة) إلى المستويات العليا ( الوحدات الكبيرة)، وقد يتم تدريب العمال وانتشار التكنولوجيا بموجب الفرص المحلية للاستثمار والتطوير المادي للإنتاج، وهنا تعمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة على تعظيم التفاعل الاقتصادي والتكنولوجي بين الصناعات الحرفية والصناعات الكبيرة، وذلك لأن المنشآت الصغيرة الحديثة قد تلعب دورا هاما في تمييع الازدواجية التكنولوجية، التي غالبا ما تمنع من انتقال اليد العاملة من المؤسسات الصغيرة إلى المؤسسات الكبيرة لتباين المستوى التكنولوجي بينهما.

**ثانيا- الآثار غير المباشرة:** لا تهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير فرص عمل فقط للمتعطلين، وإنما تساهم بشكل إيجابي أيضا في مجالات اقتصادية عدة، وهذا ما يعمل على إحداث تنمية اقتصادية حقيقية يكون لها النفع العام لجميع الأفراد، وكلما كان نجاح هذه المؤسسات في أرض الواقع كبيرا كلما تحسن الوضع الاقتصادي أكثر، وهذا ما يؤدي حتما إلى التخفيف من المشكلات الاقتصادية ومنها البطالة، وفيما يلي أهم الأدوار التنموية التي تحدثها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد[1]:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوصول بالاستثمار إلى كافة المناطق والمواقع وبما يساعد على إخضاع الاحتياطات الكامنة من الموارد الطبيعية والبشرية لعملية التصنيع، وكل ذلك بما يتجاوز مع ما تكرسه الصناعات الكبيرة في المقابل من استنفاد نسبة عالية من الموارد المتاحة في عدد محدود من النشاطات الصناعية والتي يتم توطينها في مواقع معينة بالذات، وهذا ما يحجب فرصا استثمارية متعددة مواتية لنشاطات أخرى، أو لمواقع بديلة مما قد يؤدي إلى تفاقم الاختلال القطاعي أو التفاوت الإقليمي.
- تدنية المخاطر الناجمة عن تركيز الموارد في مشروعات محدودة وخاصة في الأقطار النامية التي ترتفع فيها معاملات الاستيراد وتقل مواردها من العملات الصعبة، مع العلم بأن فشل بعض الصناعات الكبيرة يؤدي إلى نتائج سيكولوجية رديئة لدى الكثير من المنظمين حيث يزرع هذا الفشل اليأس في نفوسهم، بل وقد تمتد ردود الفعل السلبية إلى مسار التحول الصناعي لفترة غير قصيرة.
- تعمل الصناعات الصغيرة على تجهيز الأسواق بالسلع المنتجة عن طريق السكان المحليين وبالاعتماد على التجهيزات والمواد الوطنية وبذلك تشبع هذه السلع حاجات مختلف الفئات الاجتماعية وتتوافق مع مستويات دخولهم الحقيقية مما يمكن القول مع كل ذلك إن الصناعات الصغيرة تساعد على تكريس مبادئ العدالة الاجتماعية وتعمل

[1] - هوشيار معروف،مرجع سبق ذكره، ص267، 270.

على تطوير القدرات الوطنية على القرار الاقتصادي المستقل، وفي هذا الشأن أكد ممثلو بعض الأقطار النامية في منظمة العمل الدولية بأن نشاط الصناعات الصغيرة يعتمد على الفقراء ويوجه إلى الفقراء كذلك.

- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة التنويع الإنتاجي وبالتالي يمكن توفير مختلف السلع المعوضة للاستيراد والمطلوبة محليا حسب سعات الأسواق الداخلية، هذا فضلا عن دور ذلك في إبعاد أو تقليل ظاهرة التركيز الإنتاجي.
- ويفضل نمط الصناعات الصغيرة على غيره من الأنماط لما يتميز به هذا النمط من مرونة أكبر وملائمة أكثر للإمكانيات المحدودة والحاجات المتغيرة للاقتصادات النامية، فبالنسبة للأقطار التي تعاني مثلا من عجز في مصادر الطاقة فأنها في المعتاد تفضل الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أقل حاجة إلى هذه المصادر وأكثر اعتمادا على الموارد الوطنية بالنسبة لمستلزماتها الأساسية كما وتعد هذه الصناعات أكثر التصاقا بالأسواق المحلية لتصريف منتجاتها، وعندما يكون حجم الطلب على سلعة ما محدودا فإن الإنتاج صغير الحجم يعتبر بديلا مفضلا للاستيراد وملائما للتنويع وكل ذلك يساعد على تعميق وتكثيف الارتباطات التكنيكية فيما بين النشاطات الإنتاجية المختلفة وخاصة الصناعات بمختلف سعاتها.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي، حيث من المؤكد أن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا وتكاملها يعتبر ظاهرة صحية، تدفع عملية التنمية إلى الأمام . فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بينما المؤسسات الصغيرة تسود في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية وفورات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتوج ذاته أو لطبيعة العملية الإنتاجية، أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة، وعلى ذلك فالمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي تتواجد جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة لا تخرج عن كونها :إما أن تكون مؤسسات نشاطها يفضل أن يتم على مستوى صغير، وإما مؤسسات صغيرة تتكامل مع المؤسسات الكبيرة خاصة في النشاط الصناعي.إن المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات ذات الإنتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معامله وورشه بنسبة 100% بل لا بد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة فمثلا في اليابان تساهم الصناعات الصغيرة في إنتاج المنشآت الكبيرة بحوالي 72% في الصناعات المعدية، و76% في صناعة الآلات والمكائن و77% في صناعة وسائط النقل. وفي الولايات المتحدة الأمريكية تتعاقد مؤسسة جنرال موتورز مع 26 ألف مصنع صغير لإنتاج قطع الغيار.

**المطلب الثالث: بعض القضايا التي من خلالها يمكن رفع فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيض من البطالة:** يحتاج نجاح سياسة دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الهادفة إلى توفير فرص عمل ومن ثم المساهمة في التخفيض من البطالة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل ضمان توفير بيئة اقتصادية ملائمة تساعد على نمو هذه المؤسسات بشكل جيد، وفيما يلي بعض النقاط التي تساهم في تحقيق هذا الهدف بشكل مباشر أو غير مباشر:

**أولا- تعميق فكرة العمل الحر لدى الشباب[1]:** يعد بذل جهود مكثفة وتصميم برامج إعلامية وتعليمية وتدريبية بغرض تعميق ونشر مفاهيم العمل الحر بين الأفراد سياسة عامة أساسية يجب اتباعها لتحقيق أهداف تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولما كانت طبقة الرواد " المبادرين" من المستثمرين الصغار أو أصحاب المواهب الخاصة والقدرة على الابتكار والتحدي وبدء الأنشطة الخاصة وإدارتها بنجاح وكفاءة هي عماد تنمية وتطوير العمل الخاص بوجه عام والمشاريع الصغيرة بوجه خاص، فإن عملية البحث عن هذه الطبقة وتعميق فكر العمل الحر لديها وتحفيزها وتأهيلها لتكون أكثر قدرة على قيادة عملية قيام وإنشاء المشاريع في مختلف أنحاء المجتمع تعتبر ضرورة ملحة وهدف سابق لضمان نجاح تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتتركز سمات طبقة الرواد المبادرين في ثلاث أبعاد : البعد الشخصي، البعد الإداري، البعد الفني، ويجب أن تتواجد هذه الأبعاد داخل صاحب كل مؤسسة، وتختلف أهميتها النسبية،بطبيعة الحال، حسب متطلبات كل مؤسسة.

ويعتمد مبدأ تعميق فكرة العمل الحر لدى الشباب على فلسفة عامة بسيطة المغزى أن هناك دائما فجوة بين النظرية والتطبيق ومسافة بين الحقائق والأسس العلمية والفنية وبين الواقع العملي، ومن ثم يجب أن يهدف برنامج تعميق فكرة العمل الحر وبدرجة كبيرة على تنمية معارف واتجاهات الشباب من خلال سد الفجوة الفكرية ما بين النظرية والتطبيق وتقصير المسافة بين الحقائق العلمية والواقع العملي، ويستلزم تحقيق هذه الفلسفة تصميم مادة علمية وتثقيفية مصممة بعناية لهذا الغرض، كما يستلزم ذلك تبني عدد من الأساتذة الجامعيين والخبراء والمتخصصين من الذين يجمعون ما بين الخلفية النظرية الأكاديمية وبين التطبيق والممارسة في الحياة العملية في مجالات العمل الحر المختلفة، وتتناول المادة العلمية التي تقدم ضمن برامج تعميق فكرة العمل الحر عديد من الموضوعات التي تهدف في مجملها إلى تحفيز وتدريب وتأهيل مجموعة من الشباب من ذوي الصفات الخاصة ورواد الأعمال على مهارات الاستثمار وإدارة الأعمال الخاصة وزيادة القدرات الابتكارية لديهم والخبرات والمعلومات اللازمة لبدء النشاط الخاص، الأمر الذي يسهم في توسيع قاعدة المستثمرين الشباب وخلق فرص عمل ذاتية.

**ثانيا- ضرورة تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوطينها ضمن مجمعات متكاملة بكيفية تضمن نجاحها في تحقيق التنمية المطلوبة لبعض الأماكن:** يلعب مكان إقامة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في نجاح هذه المؤسسات في تنمية نفسها من جهة وتنمية المحيط الذي من حولها، وتجدر الإشارة في الأول أن هذا النوع من المؤسسات يملك مرونة موقعية أكبر من المؤسسات الكبيرة التي يضيق عادة مجال توطنها، وهذا راجع إلى أن مستلزمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأرض والعمل ورأس المال قليلة وكذلك متطلباتها التسويقية بسيطة وغير معقدة. ومن هنا يمكن استغلال هذه المرونة في توجيه هذه المؤسسات نحو الأماكن التي لا يمكن أن تنشأ وتنجح فيها المؤسسات الكبيرة، مع العلم أن هذه الأماكن هي بحاجة ماسة إلى قدر معين من الاستثمارات حتى ولو كان من النوع الصغير، وهذا يعني أنه يمكن أن " تتوافق اعتبارات التوطن لكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الظروف السائدة

[1] - محمد وجيه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص18.

في بعض المناطق الريفية والشبه الحضرية في الدول النامية، فقد بينت تجارب العديد من هذه البلدان أن هذه المناطق وخاصة تلك المزدحمة بالقوى العاملة المتسمة بانخفاض المهارات تضم أكثر المواقع المتميزة بخصائص صناعية ريفية وأسرية، فيكون هذا التوطن مبررا كأسلوب لتحقيق الاستخدام الكامل والكفؤ للموارد الريفية من المواد الخام والقوى العاملة، وهكذا تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قدرتها على التوطن والانتشار دورا مزدوجا، فهي من جهة تقوم باستيعاب التدفقات الجارية للموارد المتاحة والتي تتسم في كثير من الحالات بالندرة النسبية ومن جهة أخرى تساهم بتحفيز الاستثمار في الاحتياطات الكامنة مما يزيد من نطاق الموارد الخاضعة للاستغلال"[1].

ولكن على الرغم من امتياز هذا النوع من المؤسسات بمرونة التوطن والتموقع بما يخدم بعض المصالح التنموية لبعض المناطق الاقتصادية، إلا أنه لا بد من توفير بعض المتطلبات الأساسية في المناطق المراد إقامة فيها هذه المؤسسات حتى يتم ضمان مردود وفاعلية أكبر لها، هذه المتطلبات قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى، ويمكن توفير هذه المتطلبات على العموم من خلال إنشاء مجمعات من تنظيمات إنتاجية صغيرة أو متوسطة الحجم توجه لمنتجات متجانسة أو متكاملة وتستخدم نفس الموارد والسلع، وتشكل فيما بينها عقد صناعية متكاملة على أن تضم هذه المجمعات مختبرات ومراكز ومكتبات تخدم البحث والتدريب والاختبار والتحليل والتطوير، وأن تتولى بعض المهام المالية والتسويقية مكاتب مركزية متخصصة، وهذا فضلا عن توفير وحدات سكنية ودوائر خدمية وطاقة ومياه ونقل ومواصلات وخزن وكل ما يحقق وفرات السعة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جانب، ويحافظ على الإرادة الذاتية المستقلة لكل وحدة من هذه المؤسسات من جانب آخر.

**ثالثا- التغلب على مشكلة صعوبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تعد مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وبالأخص في مرحلة الانطلاق، فكثيرا ما تعتمد على قدراتها الخاصة، أي على التمويل الذاتي عن طريق الأموال الخاصة بالمؤسسين، أو على القروض العائلية، أو الاقتراض من عند الأصدقاء بناءا على علاقات خاصة تجمع بينهم، في حين تكون نسبة اعتماد هذه المؤسسات على التمويل المصرفي ضئيلة جدا نتيجة للصعوبات التي تكتنف مثل هذه التعاملات المالية بين البنوك وبين مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها[2]:

- يكتنف قرار منح القروض لمثل هذه المؤسسات قدرا كبيرا من المخاطر، نظراً للشكوك التي تعتري عمل هــذه المشروعات وارتفاع نسبة فشلها وقابليتها للانهيار والتعثر، بفعل التغيرات الاقتصادية في السوق، مما يخلق لدى البنك نوعاً من التردد في التعامل مع هذه المؤسسات، هذا بالإضافة إلى ما يرافق ذلك من تردد من قبل المشروعات نفسها في التعامل مع البنوك.
- تحاول البنوك والمؤسسات المالية حصر عملها في مجال توفير التمويل للمنشآت والمشروعات الكبيرة، وربما يرجع ذلك لطبيعة العلاقات الخاصة بينها سواء من حيث الملكية المشتركة أو الإدارة المشتركة وغيرها من الارتباطات.

[1] - هوشيار معروف مرجع سبق ذكره، ص272.
[2] - ماهر حسن المحروق، أيهاب مقابله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان،2006، ص 10.

§ ارتفاع التكاليف الإدارية لتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى التأثير على مستويات أرباح البنك أو المؤسسة المالية.

§ عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالباً على توفير البيانات والسجلات المحاسبية الضرورية اللازمة لتقديمها للبنك في حال الرغبة بالحصول على التمويل، هذا بالإضافة إلى رغبتها في تقديم الضمانات في سبيل الحصول على هذا التمويل.

لأجل هذه الأسباب وغيرها عمدت كثير من الدول إلى البحث عن طريقة ما تؤدي بها إلى ربط العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ثقة أكبر، فكانت فكرة إنشاء واستحداث هيئات عامة تقوم بضمان القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع لوحدها أن توفر الضمانات الكافية للحصول على القروض من البنوك، وغالبا ما تهدف برامج ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلي:[1]

o تغطية جزء من الخسائر الناجمة عن أي حالة تعثر للعميل المقترض، الذي لا يتمكن من السداد، وفي مثل هذه الحالة فإن هذه البرامج تعمل على تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على إقراض أصحاب هذه المشروعات.

o تعمل هذه البرامج على توفير الضمانات للبنوك والمؤسسات المالية، لتمويل الموجودات الثابتة، ومنها ما يوجه لتمويل رأس المال العامل، ويختلف هذا الوضع من دولة لأخرى، علماً بأن بعض الدول تضمن برامج الضمان فيها توفير الائتمان للأصول والموجودات الثابتة وتمويل رأس المال العامل معاً.

o تقوم هذه البرامج على اقتسام المخاطر فيها بين البنك أو المؤسسة المالية ومؤسسة الضمان، حيث تعمل على توفير الضمان للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، التي لا يقدر أصحابها على الحصول على التمويل نظراً لعدم قدرتهم على توفير الضمانات اللازمة للحصول عليه.

o تعمل هذه البرامج على تخفيف متطلبات البنوك والمؤسسات المالية المقدمة للقروض من متطلبات توفير الضمانات من قبل المقترض صاحب المشروع الصغير، الذي يكون غالباً عاجزاً عن توفير هذه الضمانات التي تكون غالباً تقليدية.

ورغم أهمية مثل هذه البرامج الوسيطية بين أصحاب المشاريع والبنوك، إلا أنها قد لا تكون كافية ولا تستطيع أن تغطي جميع طلبات صغار المستثمرين، كما أنها تشترط كذلك بعض الضمانات للحصول على مثل هذه التغطية.

و قد يكون من الضروري في هذا المجال إيراد أحد أنجح أساليب تمويل المشاريع الصغيرة، والتي عرفت باسم بنوك الفقراء، ويعد بنك جرامين ( بنك القرية ) ببنغلاديش أحد أبرز هذه البنوك على نطاق العالم لتمويل شرائح عريضة الفقراء تمويلا مؤسساتيا. كما يتميز البنك بالاستدامة ويحقق ربحية كبيرة. ولعل من الغريب أن تكون هنالك مقومات نجاح كبيرة لهذا البنك بالرغم من الخطورة في تمويل الفقراء وبالرغم من عدم وجود الضمانات التقليدية. وقد أنشأ بنك

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص11.

جرامين ( بنك القرية) في العام 1976بواسطة البروفيسور محمد يونس والذي كان وقتها أستاذا جامعيا سخر نفسه لخدمة الفقر والفقراء الريفيين ببنغلاديش، وبنهاية العام 1990 كان هنالك 781 فرعا، وفي عام 2007م وصل عدد فروعه إلي 2343 فرع، تغطي 75359 قرية، ويعمل به 21363 شخص، وبلغت جملة القروض التي قدمها منذ أن بدأ 31020 بليون تكا*، وأن نسبة سداد القروض هي 98%. عدد المقترضين من المصرف بلغ في سنة 2007 أكثر من 6.95 مليون مقترض، كما يتميز البنك بعدم التعقيد في الإجراءات و سهولة الوصول إليه من قبل الفقراء. في مجال التمويل يعمل البنك بنظام المجموعات التي تتكون من 5 أعضاء كلهم من النساء أو الرجال من الطبقات الفقيرة وكل عدد من المجموعات يشكل مركز. مكاتب المجموعة ورؤساء المراكز يتم تغييرهم سنويا. يتم تدريب أعضاء المجموعات لمدة أسبوع إلى أسبوعين على قوانين البنك وشعاراته الستة عشر التي تدور في تحسين مستوى المعيشة، قوانين البنك و الالتزام بالاجتماعات. في اجتماع الأسبوع الأول للمجموعة يتم الإسهام في صندوق الادخار الجماعي للمجموعة بمعدل تاكا في اليوم (35 للأسبوع الأول)، وهكذا عند كل اجتماع أسبوعي، كما يحتوى الادخار الجماعي على 5% من قيمة كل قرض من البنك و 5% من القروض التي تمنح من مبلغ الادخار للمجموعة والغرامات التي تفرض على أحد أعضاء المجموعة لتأخيره في الدفع وسعر الفائدة الذي يدفع من البنك على هذه الأموال (8,5% سنويا). بالإضافة إلى صندوق الادخار الجماعي هنالك صندوق الادخار الخاص والذي يحتوى على تاكا أسبوعيا للعضو تؤخذ من الإسهام الأسبوعي لغرض خدمات المجموعة كتأسيس مكان الاجتماع. الصندوق الثالث هو صندوق ادخار الطوارئ والذي يتكون من 25% من قيمة سعر الفائدة للقروض التي يتحصلها الأعضاء وتدفع عند تحصيل آخر دفعة للعضو و يستغل في التأمين على الحياة للأعضاء لمدة سنة أو أكثر. أما الصندوق الرابع فهو صندوق ادخار رفاهية الطفل، وهو عبارة عن مبلغ تاكا أسبوعيا لكل فرد من أفراد المجموعة بغرض بناء المدارس. بعد ثلاثة إلى أربعة اجتماعات يمكن للمجموعة أن تتقدم بطلب أو طلبين للتمويل بحجم أقصى 3000 تاكا للقرض الأول. الرئيس وسكرتير المجموعة هما الأخيران في ترتيب المجموعة بالنسبة لأخذ القروض، ولا يسمح للمجموعة بأخذ قرض ثاني إذا لم يتم السداد، أو إذا كانت هنالك متأخرات. تمنح القروض بغرض الاستثمار في المشروعات المدرة للدخل كالتجارة وتربية الحيوانات بسعر فائدة 16% في العام ويكون القرض لمدة 52 أسبوعا. كما تمنح قروض لبناء أو تحسين المساكن للأعضاء بمتوسط قدره 15000 تاكا وتسدد على مدى 10 سنوات بسعر فائدة 5%. هذا القرض الأخير يمنح للأعضاء الذين تمكنوا من سداد ثلاثة قروض أو أكثر بصورة متوالية دون تعثر، على أن يكونوا أعضاء في مجموعة ناجحة لمدة ثلاثة سنوات أو أكثر. يتم السداد أسبوعيا في اجتماع المجموعة بمنزل أحد الأعضاء، وتحاسب المجموعة لعدم سداد أي فرد من أفرادها[1].

العامل الأساسي لنجاح تجربة بنك جرامين يتمثل في انخفاض تكلفة تقييم المقدرة على القروض للمتعاملين مع البنك وذلك عن طريق توفر المعلومات من المجتمع المحلى والضغط الجماعي للسداد. كما يعمل هذه النظام الصارم على تقليل المخاطرة وزيادة معدلات السداد التي بلغت أكثر من 98%. للتجربة مكونات فريدة لا يمكن أن تكرر في مناطق أخرى،

* Taka هي اسم عملة دولة بنغلاديش وكل 40 تكا = دولار أمريكي واحد.

[1] - موقع البنك على الشبكة العنكبوتية : www.grameen-info.org

- مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص11، 127.

منها النظام الصارم في التعامل والانضباط. والشخصية التي قامت بهذا الإنجاز وعلى الخاصيات التي يتميز بها الفقراء الريفيين ببنغلادش. لعل هذا هو السبب الأساسي في عدم قدرة استنساخ هذه التجربة الناجحة على نطاق العالم كواحدة من الآليات المتعددة التي تستغل لمعالجة مشكلة تمويل المشاريع والمؤسسات الصغيرة وبالغة الصغر.

والفكرة المستفادة من نجاح تجربة بنك الفراء في بنغلاديش هي أنه بإمكان أي دولة وضع نظام مصرفي باستطاعته تخطي عقبات الوصول إلى طبقة الفقراء وصغار المستثمرين، وليس بالضرورة أن يكون هذا النظام مطابقا لبنك الفقراء، بل إنه لا بد - والتجارب أثبتت- أن يكون نظام الإقراض متناهي الصغر لكل دولة ملائما للبيئة العامة لهذه الدولة بما تحويه من متغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

والشيء المهم كذلك في قضية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو كيفية جعل صغار المستثمرين يستغلون مواردهم المالية الداخلية، حتى وإن كانت قليلة، أحسن استغلال بما يسمح لهم على الأقل في الانطلاق في مشاريع بالاعتماد على الذات، وبعدها اللجوء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي في حالة توسيع النشاط.

رابعا- **ضرورة الرفع المستمر للقدرات التسييرية والإدارية لأصحاب هذه المؤسسات:**

من أحد أسباب عدم صمود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعفها على صعيد التنافسية التسييرية أمام باقي المؤسسات الكبرى، وهذا يعني ضرورة إعداد برامج للتكوين موجهة خصيصا إلى إطارات ومسيري هذه المؤسسات، وكذا المقاولين حول نماذج وتطبيقات التسيير الحديثة، لاكتساب ثقافة وكفاءة التسيير، فضلا عن إنشاء مراكز الدعم والدراسات ومشاتل أو حاضنات المؤسسات. ونظرا لما يتميز به الاقتصاد من تطورات تكنولوجية معقدة، فإن تكوين اليد العاملة من مسيرين ومقاولين وإطارات وفقا لتطبيقات ونماذج التسيير الحديثة، أصبح من الأولويات التي يجب أن تركز عليها حتى تتمكن من مواكبة التغيرات الحاصلة، لهذا يجب على الدولة أن تقوم بدورها، وذلك بتوفير وتسهيل السبل للوصول إلى استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار المبادلات العالية المستقبلية، لضمان قدرة التنافس على المستوى المحلي و بعدها العالمي ، وعلى هذا يتمثل دور الدولة في تأمين ديمومة التكوين على أساس[1]:

- إنشاء مراكز جديدة للتكوين لمواجهة الطلب الذي يؤدي لتطوير القطاع.
- تشجيع إنشاء مراكز خاصة للتكوين النوعي للقطاع.
- إنشاء وحدة بحث وتطوير على مستوى الهيئات المشرفة على هذه المؤسسات.
- التأكيد على إنشاء مراكز التكوين مختلطة مع الأجانب من أجل الوصول إلى التقنيات البيداغوجية الحديثة.

**خامسا- تسهيل إجراءات عملية تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** من الأهمية بمكان أن تكون عملية تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير معقدة إداريا ولا تحتاج إلى وقت طويل، لأنه كلما كان العكس كلما كانت تكلفة بداية التشغيل كبيرة، وهذا ما يؤدي إلى إحجام صغار المستثمرين عن تأسيس هذه المؤسسات على الأقل بطرق قانونية.

**سادسا- ضرورة استغلال مخرجات التعليم العالي من المشاريع النظرية وتحويلها إلى أرض الواقع:** غالبا ما تتيح الجامعات ومراكز البحث العلمي مشاريع نظرية لأفكار متعددة، يضعها الطلاب والباحثون الجامعيون، حيث يمكن أن

[1] - زوينة محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص40.

تكون هذه المشاريع النظرية في المستقبل مشاريع حقيقية ناجحة مقامة على أرض الواقع إذا ما تم تقديم الدعم المادي لأصحابها لتنفيذها، والشيء المهم كذلك في هذا المجال أنه لا بد من التركيز بنسبة كبيرة في التعليم العالي على المعرفة التطبيقية الاحترافية، وبطبيعة الحال دون إهمال المعرفة الأكاديمية، حتى يتسنى للطلاب الاحتكاك أكثر بالواقع العملي وأخذ فكرة واضحة عما هو موجود فيه، وهذا ما يساعدهم على تطوير معلوماتهم وخبراتهم المهنية مما يسمح لهم فيما بعد ولوج عالم الاستثمار بثقافة إبداعية صحيحة.

## خاتمة الفصل الثاني:

في نهاية هذا الفصل يمكن القول أنه من الصعب الوصول بالسياسات سالفة الذكر إلى أقصى حد ممكن من حيث توفيرها لفرص العمل، وهذا لما يواجه تطبيق هذه السياسات من عوائق وصعوبات، وبالأخص في الدول النامية التي تعاني في الغالب من اختلالات هيكلية واضحة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، لكن هذا لا يعني أبدا الاستسلام أمام هذه العوائق والصعوبات، بل لا بد من العمل على الانتقال بهذه السياسات تدريجيا وباستمرار نحو الأحسن، وهذا بالتغلب قدر المستطاع على مشاكل كل سياسة التي قد تختلف من دولة إلى أخرى، وحتى داخل نفس الدولة قد تختلف من فترة زمنية إلى أخرى، وعموما يمكن القول بأن نجاح سياسات التوظيف الكامل مرهون بمدى استغلال الموارد النادرة المختلفة المتاحة داخل الاقتصاد أحسن استغلال، وهذا يتطلب الحرص على إعطاء بعض الأمور أهمية أكبر من غيرها، من هذه الأمور نذكر: ضرورة إعطاء الأولوية للبرامج ذات المنافع المتعددة ضمن كل سياسة، ضرورة إيجاد المورد المالي اللازم لتنفيذ كل سياسة، ضرورة تأهيل العنصر البشري بما يخدم كل سياسة، ضرورة وضع الجهاز المؤسساتي الكفء لتسيير وتنفيذ برامج كل سياسة، ضرورة وضع أنظمة قانونية في مجالات اقتصادية شتى بما يخدم أهداف كل سياسة.

**تمهيد:**

بخلاف الفصلين السابقين، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة الجزائر، من أجل الكشف عن واقع البطالة في الجزائر وذلك بتحليل أهم الإحصائيات المتعلقة بها ومن بعدها يتم الربط بينها وبين السياسات محل الدراسة، وهذا من أجل تبيان مدى مساهمة كل سياسة في توفير فرص العمل التي بدورها يتحدد مستوى تأثير هذه السياسات على البطالة، وبما أنه لا توجد معلمة ثابتة يتم على أساسها تقييم هذه السياسات من حيث معرفة دورها الحقيقي في التخفيض من البطالة، أهو عند حده الأقصى أم هو دون ذلك، يتم اللجوء إلى التحليل الداخلي لتطور هذه السياسات مع الزمن، وذلك بتتبع أهم الجزئيات المتعلقة بها والتي من خلالها يتم الحكم على نجاح أو فشل هذه السياسات، فإذا ما أظهر تنفيذ سياسة ما من هذه السياسات بعض السلبيات فهذا دليل نسبي على أن هذه السياسة لم تصل إلى فعاليتها القصوى، وأنه يجب إيجاد الحلول الصحيحة لهذه السلبيات، حتى ولو كانت مساهمة هذه السياسة في التخفيض من البطالة كبيرة، حيث أن مساهمتها بدون هذه السلبيات ستكون أكبر.

وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث هي كالتالي:

المبحث الأول: ويتضمن دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2009 وهذا بالتطرق إلى مختلف الإحصائيات المتعلقة بظاهرتي البطالة والعمالة، وهذا من أجل أن يكون فهم وتفسير المشكلة قيد الدراسة على أحسن وجه.

المبحث الثاني: ويتضمن تطور سياسة الإنفاق العام ودورها في التخفيض من البطالة، وهذا عن طريق دراسة العلاقة الإحصائية الموجودة بين المتغيرين من خلال معامل الارتباط، وكذا من خلال فرضيات منحنى فيليبس.

المبحث الثالث: ونجد فيه تطور سياسة دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التخفيض من البطالة، وهذا عن طريق تبيان تطور حجم هذه المؤسسات ومدى مساهمتها في توفير فرص العمل.

المبحث الرابع: ونجد فيه تطور السياسة الاستثمارية في الجزائر وأثرها على التخفيض من البطالة، حيث سيتم تناول تطور القوانين الاستثمارية باعتبارها أهم مؤشر لتطور السياسة الاستثمارية، وكذا تطور المشاريع الاستثمارية ومساهمتها في التشغيل

## المبحث الأول:دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2009:

ترتبط البطالة بعدة متغيرات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية، ففي بعض الفترات تزداد معدلاتها وفي فترات أخرى تنخفض حسب تغيرات العوامل المرتبطة بها، وهذا ما يعني أن معدلات البطالة تسمح باستنباط العوامل المسببة لها، وتسمح كذلك باستنتاج بعض النتائج الناتجة عنها، ولأجل هذا سيتم التطرق في هذا المبحث لهذه المشكلة من زوايا عدة، وهذا بتتبع وتقصي أهم التغيرات التي حدثت لها خلال الفترة 1990-2009، وربطها ببعض المتغيرات التي لها علاقة بها حسب توفر الإحصائيات، وذلك بغية الخروج في الأخير بفكرة واضحة عن مشكلة البطالة في الجزائر، وفيما يلي أهم النقاط التي قد تفيد في فهم وتوضيح مشكلة البطالة في الجزائر:

### المطلب الأول: دراسة مشكلة البطالة من خلال تحليل معطيات سوق العمل:

لفهم مشكلة البطالة بشكل جيد لا بد من تتبع أهم التغيرات التي حدثت في مكونات سوق العمل، واستنباط أهم المعدلات منها، ولأجل هذا سيتم إيراد الجدول التالي:

**الجدول (3-1): أهم معطيات سوق العمل في الجزائر**

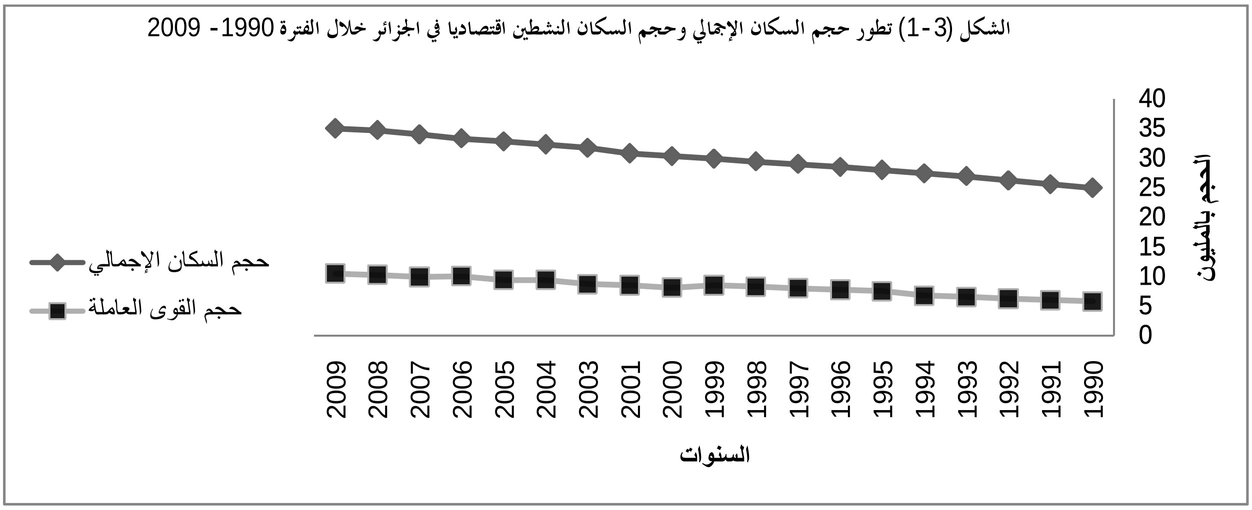
**الوحدة: مليون شخص**

| السنوات | حجم السكان الإجمالي | معدل نمو السكاني | القوى العاملة | معدل نمو القوى العاملة | معدل النشاط% | حجم السكان المشتغلين | معدل نمو السكان المشتغلين | معدل التشغيل% | حجم العاطلين عن العمل | معدل البطالة % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 25.02 | 0.88 | 5.85 | 4.83 | 23.38 | 4.58 | 3.88 | 78.30 | 1.27 | 21.7 |
| 1991 | 25.64 | 2.48 | 6.08 | 3.93 | 23.71 | 4.85 | 5.79 | 79.70 | 1.23 | 20.3 |
| 1992 | 26.27 | 2.46 | 6.31 | 3.78 | 24.02 | 4.97 | 2.61 | 78.80 | 1.34 | 21.2 |
| 1993 | 26.98 | 2.70 | 6.56 | 3.96 | 24.31 | 5.04 | 1.46 | 76.90 | 1.52 | 23.1 |
| 1994 | 27.49 | 1.89 | 6.81 | 3.81 | 24.77 | 5.16 | 2.19 | 75.70 | 1.65 | 24.3 |
| 1995 | 28.06 | 2.07 | 7.56 | 11.01 | 26.94 | 5.03 | -2.48 | 66.50 | 2.53 | 33.5 |
| 1996 | 28.56 | 1.78 | 7.81 | 3.31 | 27.35 | 5.62 | 11.88 | 72.02 | 2.19 | 27.98 |
| 1997 | 29.04 | 1.68 | 8.07 | 3.33 | 27.79 | 5.81 | 3.36 | 72.04 | 2.26 | 27.96 |
| 1998 | 29.5 | 1.58 | 8.32 | 3.10 | 28.20 | 5.99 | 3.01 | 71.98 | 2.33 | 28.02 |
| 1999 | 29.96 | 1.56 | 8.58 | 3.13 | 28.64 | 6.07 | 1.43 | 70.80 | 2.51 | 29.2 |
| 2000 | 30.41 | 1.50 | 8.18 | -4.66 | 26.90 | 5.74 | -5.47 | 70.20 | 2.44 | 29.8 |
| 2001 | 30.87 | 1.51 | 8.56 | 4.65 | 27.73 | 6.22 | 8.37 | 72.70 | 2.34 | 27.3 |
| 2003 | 31.8 | 1.58 | 8.76 | 2.34 | 27.55 | 6.68 | 7.40 | 76.30 | 2.08 | 23.7 |
| 2004 | 32.4 | 1.89 | 9.46 | 7.99 | 29.20 | 7.79 | 16.48 | 82.30 | 1.67 | 17.7 |
| 2005 | 32.9 | 1.54 | 9.49 | 0.32 | 28.84 | 8.04 | 3.24 | 84.70 | 1.45 | 15.3 |
| 2006 | 33.4 | 1.52 | 10.1 | 6.43 | 30.24 | 8.86 | 10.20 | 87.70 | 1.24 | 12.3 |
| 2007 | 34.1 | 2.10 | 9.96 | -1.39 | 29.21 | 8.59 | -3.07 | 86.20 | 1.37 | 13.8 |
| 2008 | 34.8 | 2.05 | 10.31 | 3.51 | 29.63 | 9.14 | 6.52 | 88.70 | 1.17 | 11.3 |
| 2009 | 35.3 | 1.44 | 10.54 | 2.23 | 29.86 | 9.46 | 3.50 | 89.80 | 1.08 | 10.2 |

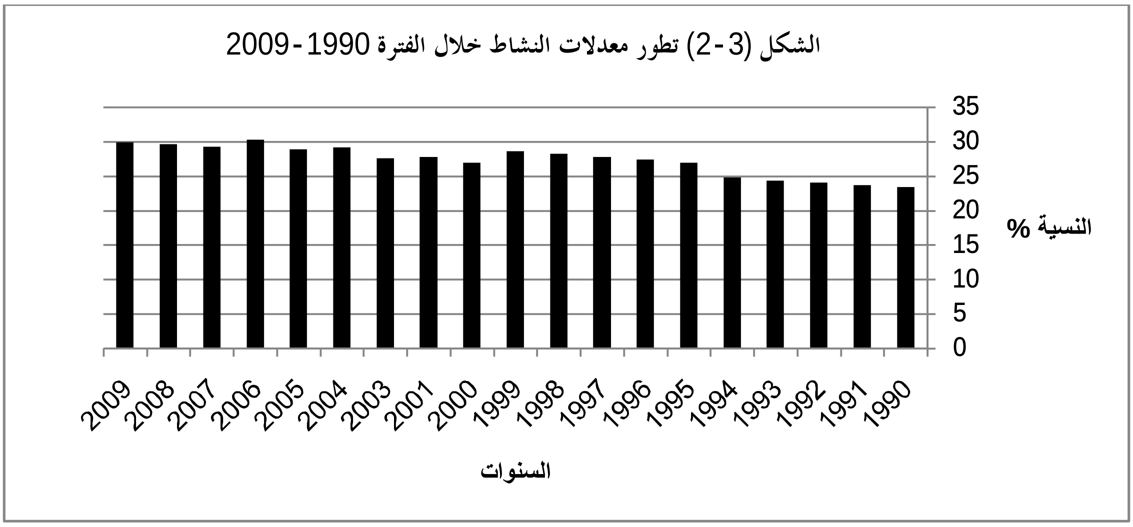
المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات المركز الوطني للإحصاء ONS.

**أولا: تطور مستوى النشاط لدى السكان الجزائريين**

تعتبر دراسة مستوى النشاط لدى السكان الجزائريين من الأمور الهامة التي تساعد على فهم وتوضيح خصائص سوق العمل في الجزائر، ويعبر معدل النشاط عن النسبة بين القوى العاملة ( النشطون اقتصاديا) والحجم الإجمالي للسكان، ويقصد بالقوى العاملة هنا هم ذلك القسم من السكان الذين يمكن الاستفادة منهم في النشاط الاقتصادي والذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 65 سنة، سواء كانوا مشتغلين فعلا أم عاطلين عن الشغل، والرسمان البيانيان التاليان يوضحان التطور الحاصل في هذا المعدل في الفترة 1990 – 2009 :




المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول( 3-1)




**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول( 3-1)**

والملاحظ من هذين الرسمين البيانيين أن هناك فجوة كبيرة بين حجم القوى العاملة والحجم الإجمالي للسكان وأنه في جميع سنوات الدراسة لم يتجاوز معدل النشاط 30% وهذا يعني أن أقل من ثلث سكان الجزائر فقط يستطيعون العمل ويبحثون عنه، وهذا دليل على أن المجتمع الجزائري مجتمع فتي، أي أن نسبة كبيرة منه أقل من 15 سنة، أو نسبة كبيرة من موارده البشرية هي في طور التكوين، حيث يتأخر عدد كبير من هذه الموارد للدخول إلى سوق العمل لمواصلة

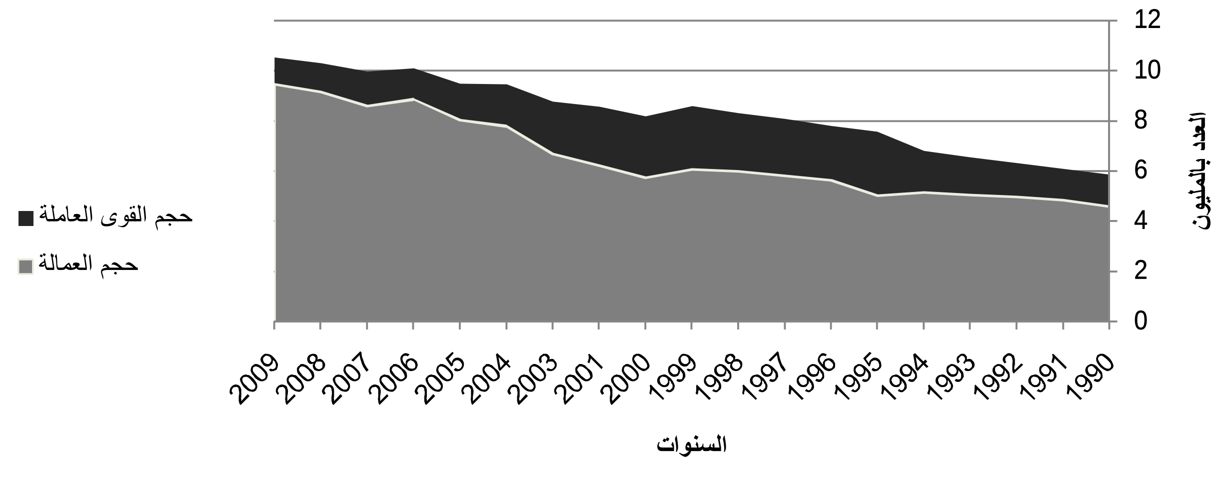
دراستهم الجامعية المتاحة للجميع. ويلاحظ كذلك أن هذا المعدل يتجه دائما نحو الزيادة مع مرور الزمن حيث انتقل من 23,38 % سنة 1990 إلى 29,86% سنة 2009، إلا أنها تبقى زيادة ضعيفة إذا ما قورنت بانخفاض معدل النمو السكاني، إذ كان من المفروض أن يؤدي هذا الانخفاض الناتج عن تناقص الولادات إلى زيادة معدل النشاط، لكن يتوقع في المستقبل القريب أن تحدث قفزة نوعية لهذا المعدل، وهو ما يعني ارتفاع نسبي للقوى العاملة الجديدة، لذا فلا بد من العمل على وضع الخطط التشغيلية القادرة على توفير لهم فرص العمل.

**ثانيا: دراسة تحليلية للقوى العاملة المشتغلة ( العمالة) في الفترة 1990- 2009**

من الأهمية بمكان قبل التطرق إلى تحليل مشكلة البطالة في الجزائر تناول الظاهرة العكسية لها ( وهذا من باب بضدها تتميز الأشياء) والمتمثلة في العمالة، والتي تشمل جميع الأفراد الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا فعليا، بنوع من الدراسة التحليلية للكشف عن أهم التطورات التي حدثت لها خلال فترة الدراسة وكذا دراسة توزيع العمال وفق بعض المعايير.

1- **تطور حجم العمالة ومعدل الاستخدام:** يبين الرسم البياني التالي التطور الحاصل لحجم العمالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2009:

**الشكل رقم(3-3): تطور حجم القوى العاملة والعمالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2009**




المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول( 3-1)

والشيء الملاحظ من هذا الرسم أن هناك تزايد مستمر في حجم العمالة، حيث انتقل عددها من 4.58 مليون عامل سنة 1990 إلى 9.46 مليون عامل في سنة 2009، بنسبة زيادة بلغت 106% مع العلم أن الزيادة السكانية لنفس الفترة بلغت 41.08% وهذا يعني أن نمو حجم العمالة كان أكبر من نمو الحجم الإجمالي للسكان، وهذه الملاحظة بينة أكثر في الفترة لما بعد سنة 2000، حيث بلغ متوسط الزيادة في حجم العمالة لهذه السنوات 470 ألف عامل سنويا، وكانت الزيادة في حجم القوى العاملة من سنة 2000 إلى سنة 2009 تقريبا 65% في حين كانت نسبة الزيادة السكانية لنفس الفترة 16%.وكل هذا ناتج عن زيادة استغلال القوى العاملة اقتصاديا، حيث ازدادا معدل

الاستخدام أو الاستغلال الذي يقيس النسبة بين حجم العمالة والحجم الإجمالي للسكان من 18.31% سنة 1990 إلى 26.81 سنة 2009، وبالرغم من أن قيمته تبقى ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة التي يتجاوز فيها 50% إلا أنه يتجه مع مرور الزمن نحو الارتفاع.

## 2- توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية:

تسمح هذه الفقرة بمعرفة القطاعات الاقتصادية الأكثر توظيفا للقوى العاملة من خلال تتبع التغيرات التي حصلت فيها مع الزمن، وهذا ما يمكن من معرفة اتجاه التشغيل في المستقبل، مما يتطلب ضرورة توجيه الجهود نحو تكوين وإعداد العمال بما يتماشى مع متطلبات وخصائص القطاع الأكثر توفيرا لفرص العمل، ويبين الجدول التالي تطور حجم ونسبة العمالة حسب القطاعات الاقتصادية ( الفلاحة، الخدمات، الصناعة، الأشغال العمومية):

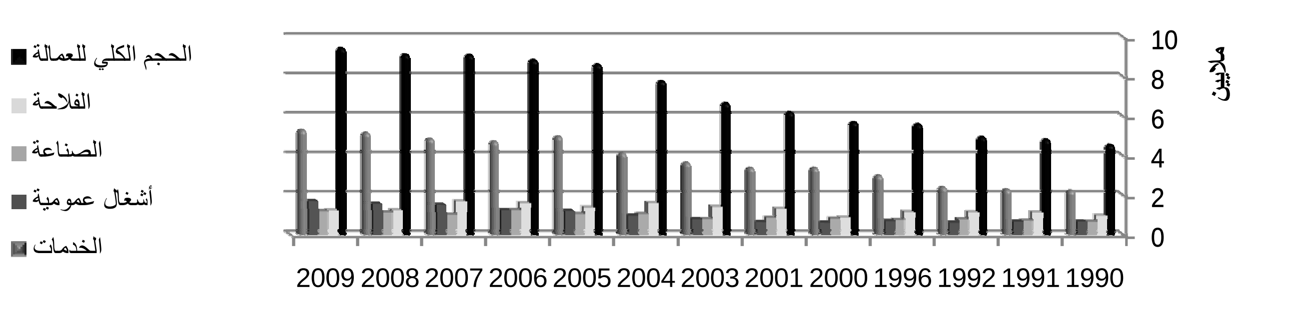
**الجدول (3-2) تطور توزيع حجم ونسب العمالة على القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2009**

| القطاعات | الفلاحة | | الصناعة | | بناء وأشغال العمومية | | تجارة وخدمات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السنوات | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| 1990 | 970000 | 21.1 | 670000 | 14.6 | 683000 | 15 | 2256000 | 49.3 |
| 1991 | 1140000 | 23.4 | 715000 | 14.7 | 681000 | 14.3 | 2308000 | 47.6 |
| 1992 | 1150000 | 23.2 | 789000 | 15.9 | 613000 | 12.3 | 2422098 | 48.6 |
| 1996 | 1154000 | 20.6 | 748000 | 13.2 | 705000 | 12.6 | 3018000 | 53.6 |
| 2000 | 872880 | 15.3 | 826060 | 14.4 | 617357 | 10.8 | 3409692 | 59.5 |
| 2001 | 1311641 | 21 | 861119 | 13.9 | 650012 | 10.4 | 3406000 | 54.7 |
| 2003 | 1412340 | 21.1 | 804152 | 12.1 | 799914 | 11.9 | 3667650 | 54.9 |
| 2004 | 1617125 | 20.7 | 1060785 | 13.6 | 967568 | 12.4 | 4152934 | 53.3 |
| 2005 | 1380520 | 17.2 | 1058835 | 13.2 | 1212022 | 15.1 | 4992844 | 54.6 |
| 2006 | 1609633 | 18.1 | 1263591 | 14.2 | 1257703 | 14.2 | 4737877 | 53.4 |
| 2007 | 1700897 | 13.6 | 1027817 | 12 | 1523610 | 17.7 | 4871918 | 56.7 |
| 2008 | 1252000 | 13.7 | 1141000 | 12.5 | 1575000 | 17.2 | 5178000 | 56.6 |
| 2009 | 1242000 | 13.2 | 1194000 | 12.6 | 1718000 | 18.1 | 5318000 | 56.1 |

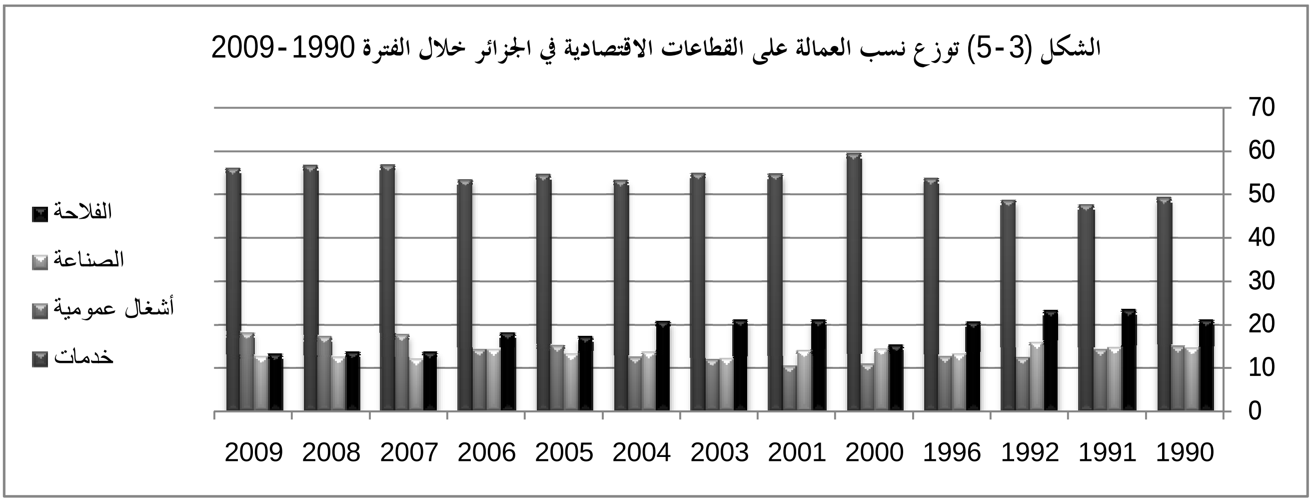
المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات المركز الوطني للإحصاء ONS.

وللتوضيح أكثر نورد الرسمين البيانيين التاليين:

**الشكل (3-4): توزع حجم العمالة على القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2009**




المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول( 3-2)




المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول( 3-2)

- **العمالة في القطاع الفلاحي:**

على الرغم من أن العمالة في القطاع الفلاحي من المعطيات الصعب تحديدها تحديدا دقيقا في بلد نامٍ كالجزائر، إلا أنه يمكن إعطاء فكرة شاملة حول تطور العمالة في هذا القطاع انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء، والمعنيون بالأمر هنا هم الأفراد الذين يمارسون النشاط الفلاحي بصفة أساسية، ولن يؤخذ بعين الاعتبار الأفراد الذين يمارسون هذا النشاط بصفة ثانوية، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ مبدئيا ثبات نسبي في مدى مساهمة قطاع الفلاحة في التشغيل أمام القطاعات الأخرى، حيث كانت نسبة التشغيل في حدود 20 % ما بين 1990و2004، ولكن مع بداية 2005 حدث فيه تراجع نسبي للتشغيل حيث وصلت النسبة في سنة 2009 إلى 13.2 %، والشيء الملاحظ أن مستوى التشغيل في قطاع الفلاحة يبقى دون المستوى المطلوب لما تتمتع به الجزائر من مقومات أساسية في هذا القطاع، وخاصة أن هذا القطاع في الجزائر لا يعتمد على تكنولوجيا إنتاجية متطورة جدا، ويمكن إرجاع ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل إلى أمور عدة نذكر منها: فشل السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر في خلق وتنويع الأنشطة الفلاحية، وجود فوارق بين عوائد هذا القطاع والقطاعات الأخرى، وكذلك لازدياد الهجرة من الريف إلى المدينة.

ويبقى قطاع الفلاحة من القطاعات الواعدة التي بإمكانها خلق فرص عمل جديدة لفئة كبيرة من البطالين في الجزائر، لتلاؤمها معها ولانخفاض تكلفة إنشاء فرصة العمل في هذا القطاع، لذا من الضرورة بمكان وضع السياسة المثلى التي من خلالها يمكن تطوير قطاع الفلاحة بما يساهم بصورة أكبر في زيادة التشغيل ومن ثم التخفيض من البطالة.

- **العمالة في القطاع الصناعي:**

انطلاقا من المعطيات السابقة يمكن ملاحظة أن نسبة السكان العاملين في قطاع الصناعة تذبذبت بين 16% و12% خلال الفترة الممتدة بين سنة 1990 إلى 2009، و يلاحظ ازدياد حجم العمالة في هذا القطاع عند كل سنة إلا أنها زيادة ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا يفسره التناقص الدائم لنسبة العمالة في هذا القطاع أمام

الحجم الكلي للعمالة، وهذا ما يعني أن تطور القطاع الصناعي يسير ببطء و لم يصل بعد إلى نمو موافق لنمو القوى العاملة، فرغم إعطاء الجزائر أهمية وأولوية لقطاع الصناعة سعياً منها إلى بناء اقتصاد يعتمد على الصناعة إلا أن ذلك لم يفلح في امتصاص عدد أكبر من السكان النشطين. ومن بين الأسباب التي جعلت نسبة العمالة منخفضة في هذه الفترة هي اعتماد الدولة الجزائرية على سياسة الخوصصة للشركات العمومية مما نجم عنه غلق الكثير منها وبالتالي تسريح عدد كبير من العمال، بالإضافة إلى عدم قدرة القطاع الخاص على المشاركة بقوة في خلق فرص عمل جديدة.

- **العمالة في قطاع الأشغال العمومية:**

يعد قطاع الأشغال العمومية من أكثر القطاعات ملاءمة لفئة كبيرة من القوى العاملة حيث أن نسبة كبيرة من العمالة فيه لا تحتاج إلى مستوى تأهيلي عالٍ، ولقد شهد هذا القطاع انخفاضاً في حجم العمالة، بحيث كانت نسبة العمالة فيه 15% سنة 1990، ثم انخفضت إلى 10.4% سنة 2001، ولكنه في السنوات العشر الأخيرة أخذت نسبة العمالة في هذا القطاع ترتفع حيث وصلت إلى 18.1% سنة 2009 وهو ما لم تشهده من قبل.إن الانخفاض الملاحظ في مساهمة هذا القطاع في امتصاص الأيدي العاملة خلال سنوات التسعينيات يرجع إلى الخوصصة والتي نجم عنها غلق الكثير من الشركات الوطنية التي كانت تعمل في مجال البناء والأشغال العمومية، مما نتج عنه تسريح عدد كبير من العمال ومنه انخفاض نسبة العمالة في هذا القطاع. أما عن التزايد الملاحظ مؤخراً في مساهمة هذا القطاع في العمالة فيمكن إرجاعه إلى مختلف البرامج التنموية التي اعتمدتها البلاد في هذا المجال حيث كانت هناك مشاريع ضخمة وفرت عدد كبير من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة ، كالطريق السيار شرق غرب، ومشروع مليون سكن، بالإضافة إلى مختلف الجسور والأنفاق التي أنجزت أو التي لازالت قيد الانجاز. ورغم هذا الإنجاز الإيجابي لهذا القطاع من حيث توفيره لمناصب العمل، حيث وفر أكثر من مليون فرصة عمل مباشرة في الفترة 2000-2009، إلا أنه يمكن أن يكون له نتائج أفضل إذا أحسن تسيير هذا القطاع، خاصة إذا علمنا أن عدد كبير من الصفقات الضخمة تعطى لشركات أجنبية أكثرها صينية، حيث تجلب عمالتها معها، وهذا ما يضيع فرص كثيرة للعمل. ويبقى هذا القطاع قطاعا واعدا في المستقبل لتوفير فرص عمل أكبر لما خطط له من مشاريع طويلة المدى، ولكن جل هذه المشاريع مرتبطة ارتباطا كليا بالمقدرة المالية للدولة أو بالأحرى بالإيرادات النفطية التي عن طرقها تمول مثل هذه المشاريع.

- **العمالة في قطاع الخدمات:**

الأمر الأكثر وضوحا في المعطيات السابقة هو المساهمة الكبيرة لقطاع الخدمات في توفيره لفرص العمل، حيث لم تقل نسبة التشغيل في هذا القطاع عن 47% من حجم العمالة الكلية خلال جميع سنوات الدراسة لتصل في سنة 2009 إلى 56.1% أي ما يعادل 5.3 مليون عامل، وقد بلغت نسبة النمو 135% ما بين 1990و2009. وترجع هذه المكانة التي احتلها قطاع الخدمات إلى كونه يتضمن عدد معتبر من القطاعات الفرعية كالتجارة

والمواصلات والاتصالات، الإدارة، الخدمات المصرفية وخدمات أخرى، وجل هذه القطاعات تحتاج إلى العنصر البشري بكثرة وهذا ما سبب كون هذا القطاع الأكثر استيعابا وامتصاصا للقوى العاملة،وبمقارنة معدل التشغيل في هذا القطاع مع بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ فيها أكثر من 75% وفرنسا في حدود 65%، نستنتج أنه بإمكان هذا القطاع مواصلة توفيره لفرص العمل في سوق العمل الجزائرية.

والصفة المميزة لغالب فروع قطاع الخدمات أنها غير منتجة اقتصاديا، أي أن انتعاش هذا القطاع مرتبط بالقطاعات الإنتاجية الأخرى وبالأخص قطاع الصناعة، ومنه فإن تطور قطاع الخدمات لا بد أن يسبقه تطور قطاعي الفلاحة والصناعة، وسبب ازدهار قطاع الخدمات في الجزائر ومواصلة توفيره لفرص العمل من دون توفر قطاع صناعي ضخم ومتطور مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة، هو وجود الصناعة النفطية التي لا تحتاج إلى يد عاملة كثيرة، لكن عوائدها هي التي سمحت بتنشيط القطاعات الأخرى وبالأخص قطاع الخدمات.

**3- توزيع العمالة حسب صفة عقد العمل :** يمكن تقسيم العمالة في الجزائر حب صفة عقد العمل إلى: أرباب عمل ومستقلون وهم الذين يمارسون أعمال ونشاطات حرة، أجراء دائمون، أجراء مؤقتون ومتربصون، مساعدو الأسر. ويمثل الجدول التالي التطور الحاصل لهذه الأصناف لمجموعة من السنوات:

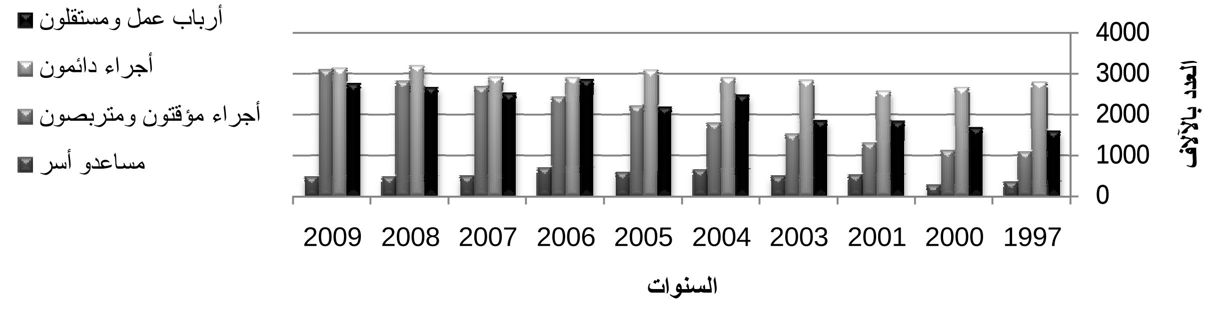
**الجدول رقم (3-3): تطور توزيع العمالة حسب صفة عقد العمل**

**الوحدة: ألف عامل**

| نوع عقد العمل/ السنة | | 1997 | 2000 | 2001 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أرباب عمل ومستقلون | عدد | 1597 | 1673 | 1826 | 1855 | 2471 | 2183 | 2846 | 2515 | 2655 | 2762 |
| | % | 27.5 | 29.2 | 29.3 | 27.8 | 31.7 | 27.1 | 32.1 | 29.3 | 29.02 | 29.2 |
| أجراء دائمون | عدد | 2793 | 2668 | 2570 | 2829 | 2902 | 3076 | 2900 | 2908 | 3198 | 3136 |
| | % | 48 | 46.7 | 41.3 | 42.4 | 37.2 | 38.2 | 32.7 | 33.8 | 34.9 | 33.1 |
| أجراء مؤقتون ومتربصون | عدد | 1079 | 1115 | 1306 | 1515 | 1784 | 2202 | 2429 | 2679 | 2816 | 3101 |
| | % | 18.5 | 19.5 | 20.9 | 22.6 | 22.9 | 27.3 | 27.4 | 31.2 | 30.7 | 32.7 |
| مساعدو أسر | عدد | 346 | 268 | 525 | 484 | 639 | 582 | 692 | 489 | 477 | 473 |
| | % | 6 | 4.6 | 8.5 | 7.2 | 8.2 | 7.2 | 7.8 | 5.7 | 5.2 | 5 |

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات المركز الوطني للإحصاء ONS

**الشكل (3-6):توزع حجم العمالة حسب صفة عقد العمل**




المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول( 3-3).

من خلال تفحص معطيات الجدول أعلاه نلاحظ وبوضوح أن نسبة العمال الأجراء الدائمين إلى مجموع العمالة الكلية هي في انخفاض تدريجي مستمر فبعدما كانت تمثل 48% سنة 1997 انتقلت إلى 33.1% سنة 2009، وعكسها تماما فئة الأجراء المؤقتين والمتربصين فهي في ارتفاع مستمر حيث انتقلت من 18.5 % سنة 1997إلى 32.7% سنة 2009. ومن هنا يمكن القول أن معظم فرص العمل التي استحدثت في العشرية الأخيرة هي فرص مؤقتة وليست دائمة حيث أنه من بين ثلاثة ملايين و سبعة مئة ألف منصب شغل استحدث في العشرية الأخيرة كان منها أكثر من 53% مؤقتة، و فقط 9% دائمة، في حين ساهم أرباب العمل بما يقارب 31% من هذه المناصب الجديدة وهذا مؤشر جيد على نجاح العمل الحر في توفير فرص عمل .

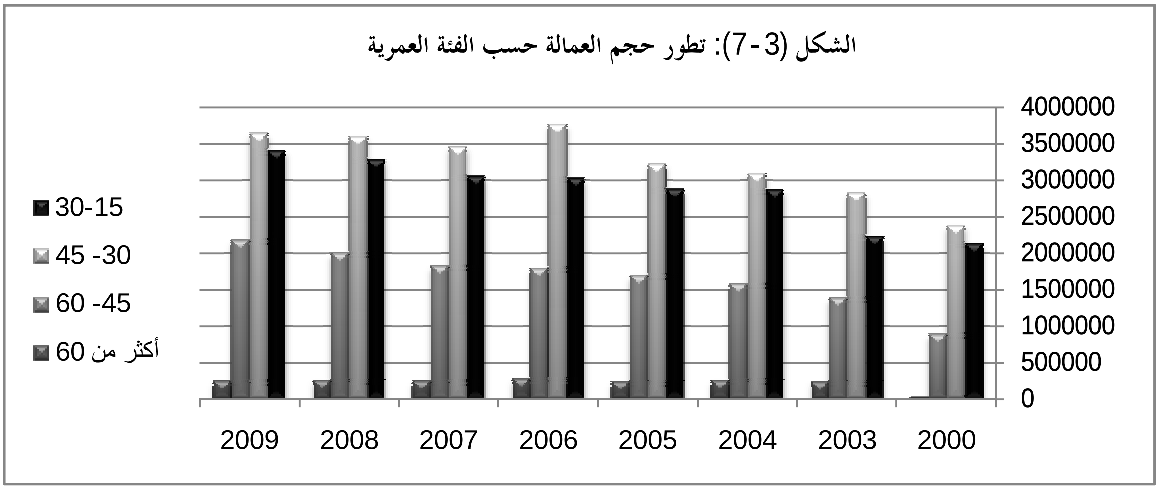
ومن هنا يمكن القول أن التحسن الذي حصل في حجم العمالة في الجزائر خلال العشرية الأخيرة هو تحسن شكلي لأنه مرهون بمشاريع ظرفية، لأنه فقط عندما تكون المشاريع المقامة ظرفية ولمدة قصيرة تكون عقود التوظيف مؤقتة، وبالعكس تماما عندما تكون المشاريع ذات أفق دائم فإنه يحرص أصحابها على أن يكون عقود التوظيف دائمة لضمان بقاء العمال الذين سيتم تدريبهم وتكوينهم، ومنه فإن أي توقف لتلك المشاريع التي غالبيتها ناتجة عن الزيادة في الإنفاق العام، سيدخل سوق العمل الجزائرية في أزمة بطالة، وإذا ما علمنا أن فئة الأجراء المؤقتين يحصلون على أجر منخفض مقارنة بباقي الفئات وإذا ما أضيف لهم فئة مساعدو الأسر نصل إلى أنه أكثر من ثلث العمال في الجزائر يحصلون على أجر ضعيف.

## 4- توزيع العمالة حسب العمر:

**الجدول (3-4) توزع العمالة حسب العمر لبعض السنوات**

| فئة السن/ السنة | | 2000 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 30-15 | عدد | 2134514 | 2229361 | 2869008 | 2880139 | 3031446 | 3057337 | 3282000 | 3404000 |
| | % | 39.34 | 33.35 | 36.79 | 35.80 | 34.18 | 35.57 | 35.88 | 35.94 |
| 45 -30 | عدد | 2377790 | 2826156 | 3093235 | 3224485 | 3763410 | 3459597 | 3597000 | 3640000 |
| | % | 43.82 | 42.28 | 39.66 | 40.08 | 42.43 | 40.25 | 39.33 | 38.43 |
| 60 -45 | عدد | 887093 | 1390996 | 1582303 | 1696771 | 1794584 | 1824479 | 2007000 | 2177000 |
| | % | 16.35 | 20.81 | 20.29 | 21.09 | 20.23 | 21.23 | 21.94 | 22.98 |
| أكثر من 60 | عدد | 26542 | 237543 | 253866 | 242826 | 279363 | 252831 | 260000 | 251000 |
| | % | 0.5 | 3.6 | 3.3 | 3.0 | 3.1 | 2.9 | 2.8 | 2.6 |
| المجموع | | 5425939 | 6684056 | 7798412 | 8044221 | 8868803 | 8594244 | 9146000 | 9472000 |

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات المركز الوطني للإحصاء ONS




المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول( 3-4).

يتبين لنا من خلال التوزيع البياني في الأعلى أن غالبية العمالة في الجزائر هي من الفئات الشابة، حيث بلغت نسبة العمال الأقل من 30 سنة حوالي 36% سنة 2009، وإذا ما أضيفت لها الفئة الثانية نجد أن أكثر من 74% من العمالة لا تتجاوز 45 سنة، والشيء الملاحظ كذلك أن نسبة الفئة 15-30 هي في تناقص مع الزمن حيث انخفضت من 39.5 % سنة 2000 إلى 35.9% سنة 2009 وهذا سببه التراجع النسبي لعدد العمال الجدد الداخلين إلى سوق العمل، وهذا بعكس الفئة الثالثة ( 45-60) التي ازدادت نسبتها من 16.3% سنة 2000 إلى 23% سنة 2009، وهذا أمر طبيعي لأنه حتما مع مرور الزمن سينتقل التزايد النسبي للعمالة من الفئتين الأولى والثانية إلى الفئة الثالثة وهذا بالخصوص إذا كان نمو الفئة الأولى ضعيف، وعليه فإنه بالرغم من أنه لحد الآن لا تزال الفئات الشابة هي المسيطرة على العمالة، إلا أنه لو استمر نمو العمالة على هذه الكيفية فإنه بعد عقدين أو ثلاثة من الزمن ستتركز العمالة في الفئة الثالثة، أما فيما يخص الفئة الرابعة فإنه كان من المفروض أن تنمو هذه الفئة بمعدلات أكبر، لكنها تقريبا بقيت ثابتة خلال عشرية كاملة، وهذا بسبب أن غالبية العمال الذين يفوق سنهم 60 سنة يفضلون التقاعد على مواصلة العمل، وهذا ربما يكون إيجابيا من حيث إعطاء فرصة عمل لفرد آخر، لكنه قد يكون في بعض الأحيان إهدار للطاقات البشرية، لأن غالبية العمال الذين هم في هذا السن قد اكتسبوا خبرات ومهارات فنية أكثر من غيرهم.

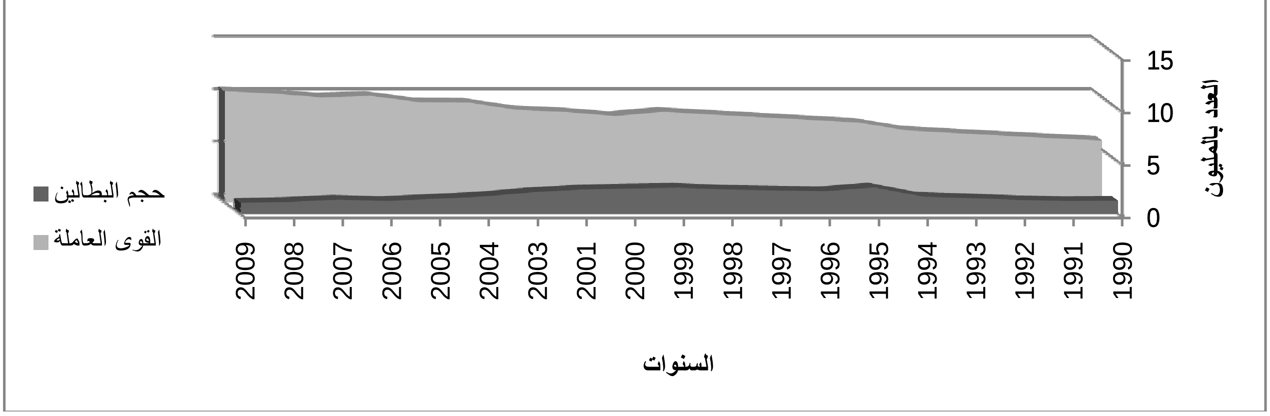
**ثالثا: تحليل معطيات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2009**

بعدما تم التطرق إلى تحليل فئة العمالة في الأعلى وأخذ فكرة واضحة عنها، يكون من السهولة الآن تناول مشكلة البطالة،المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة، بنوع من التحليل الاستنتاجي، وهذا باستقصاء أهم الإحصائيات المتوفرة عنها وتحليلها، وتتبع أهم التغيرات التي حدثت لها بغية الوصول على الأقل باكتشاف بعض الخصائص التي تساعدنا على فهم هذه المشكلة فهما صحيحا وسليما، ولذا سيتم التطرق أدناه إلى ما يلي:

## 1- تطور حجم البطالين ومعدلات البطالة:

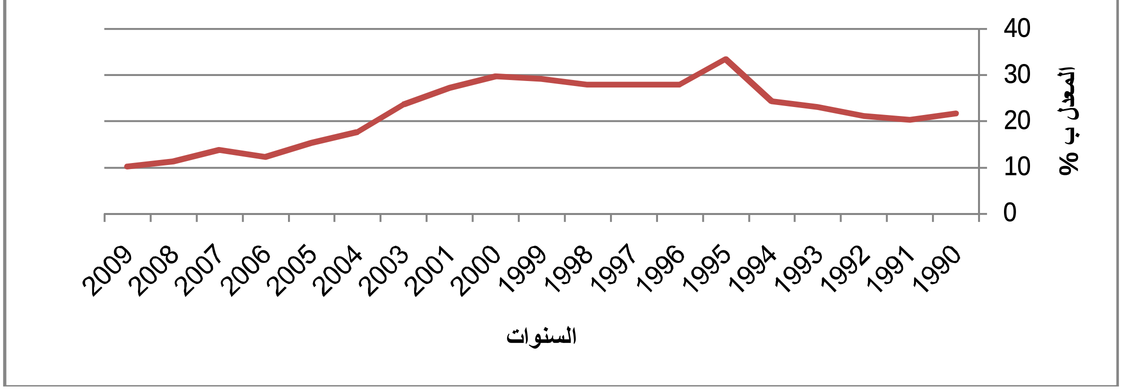
لتبيان التطور الحاصل في كل من حجم البطالة ومعدلها نورد الرسمين البيانيين التاليين المنجزين بناءا على معطيات الجدول رقم (3-1) أعلاه:

الشكل (3-8):تطور حجم البطالة وحجم القوى العاملة خلال الفترة 1990- 2009




المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول( 3-1)

الشكل (3-9):تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2009




المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول( 3-1)

من خلال ملاحظتنا للرسمين البيانيين، يتبين لنا أن الظاهرة محل الدراسة مرت بمرحلتين أساسيتين، مرحلة تزايد وتفاقم وامتدت من سنة 1990 إلى سنة 1999 ومرحلة تراجع وانخفاض وامتدت من سنة 1999إلى سنة 2009،وعلى هذا سيتم تقسيم التحليل حسب هتين المرحلتين، وقبل البدء في التحليل نود أن نعقب على المشكل الذي يعاني منه غالبية الباحثين، ألا وهو مدى مصداقية معدلات البطالة المنشورة من طرف الهيئات التابعة للدولة، إذ في الغالب ما توجه إليها أصابع الاتهام على أن هناك تحيز وتغليط في الإحصائيات .بما يخدم مصالح الإدارة السياسية، و مبدئيا حسب الديوان الوطني للإحصاء فإن حساب معدلات البطالة يتم عن طريق إجراء المسوحات الجزئية على عينة من العائلات، وكما هو معروف فإن المسح الجزئي دقته ليست عالية بعكس المسح الكلي الشامل، وبالأخص في دولة نامية كالجزائر، هذا بالإضافة إلى أن انتشار الاقتصاد الخفي غير الرسمي في الجزائر يعيق دائما الحصول على معلومات دقيقة عن مشكلة البطالة، إذ أن نسبة كبيرة من القوى العاملة التي تشتغل في أنشطته تمتنع عن الكشف والتصريح عن عملها لأسباب عدة،

وهنا يتوجب على الهيئة المعدة للإحصائيات في هذه النقطة بالذات أن تلجأ إلى نوع من الفطنة الإحصائية، و ذلك بالربط بين القرائن الواقعية بعضها ببعض للتمكن من ضم إحصائيات الاقتصاد غير الرسمي مع إحصائيات الاقتصاد الرسمي، وعلى كل نتوقع أن تكون إحصائيات أنشطة هذا الاقتصاد داخلة في نتائج مسوحات الهيئة الإحصائية، إذ أن معدل البطالة بقيمة تساوي 10.3 لسنة 2009 إذا لم يكن مضموما إليه إحصائيات الاقتصاد الخفي، فهذا يعني أن معدل البطالة الحقيقي أو الفعلي باحتساب نشاطات هذا الأخير هو في حدود 2% أو 3%، وهذا مرفوض بالبتة، لأن الواقع يفند ذلك. وعلى كل لا يركز التحليل هنا كثيرا على معدل البطالة كقيمة في ذاته، وإنما على التغير الذي يحصل فيه من سنة إلى أخرى، وحتى لو افترضنا أن هذه المعدلات ذات مصداقية ضعيفة، يكون التغير في المعدلات ذا دلالة معنوية مقبولة، لأنه مادامت جميع الإحصائيات تنجز من هيئة إحصائية واحدة فإن إدخال التغير في التحليل يلغي بعض الأخطاء النسبية، وفي جميع الأحوال ليس لنا أي خيار آخر سوى التعامل مع هذه الإحصائيات ومحاولة ربطها قدر الإمكان بمؤشرات أخرى أكثر واقعية.

- **الفترة 1990 - 1999**

تميزت هذه الفترة بارتفاع حجم البطالة من 1.27 مليون متعطل سنة 1990 إلى 2.53 مليون متعطل سنة 1999 وهذا بزيادة بلغت نسبة نموها 97% خلال هذه الفترة، في حين كانت نسبة نمو القوى العاملة لنفس الفترة 46%، وهذا ما أدى إلى أن ينتقل معدل البطالة من 21.7 سنة 1990 إلى 29.2 سنة1999، وهذا كله بسبب التدهور الاقتصادي الذي ساد الجزائر خلال سنوات التسعينات الناتج أصلا عن مجموعة من العوامل أهمها : برنامج إعادة الهيكلة وما نجم عنه من تسريح للعمال، انخفاض أسعار النفط الذي أدى إلى تقليص دور الدولة اقتصاديا من خلال سياسة الإنفاق العام، انخفاض الاستثمارات بسبب تدهور الوضع السياسي والأمني.

وقد يكون مفيدا هنا مقارنة التغير في معدلات البطالة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، للتحقق من مدى صحة قانون أوكن* في تفسيره للتغير في معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري، وينص "قانون أوكن أنه مقابل انخفاض مقداره 2% في الناتج المحلي الإجمالي ترتفع البطالة بمقدار 1%"[1]، و يحدث العكس كذلك عند الارتفاع، ولأجل هذا نورد الجدول التالي الذي يبين التغيرات في معدلات البطالة أمام معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي:

**الجدول(3-5): تطور معدلات النمو خلال الفترة 1990-1990**

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي % | -2.2 | -1.2 | 1.6 | -2.1 | -0.9 | 3.8 | 3.8 | 1.1 | 5.1 | 3.2 |
| التغير في معدل البطالة | -1.7 | 1.4 | -0.9 | -1.9 | -1.2 | -9.2 | 5.52 | 0.02 | -0.06 | -1.8 |

**المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات المركز الوطني للإحصاء** ONS

* - نسبة إلى الاقتصادي الأمريكي أرثر أوكن Arthur Okun (1929-1979)

1 - بول ساموليسون، مرجع سبق ذكره، ص593.

ونلاحظ أن قانون أوكن لا يفسر أبدا التغيرات في معدلات البطالة بناءا على معدلات الناتج المحلي الإجمالي إذ أنه لا يوجد نسبة ثابتة بينهما، ففي سنة 1990 انخفض معدل النمو ب 2.2% وتبعه انخفاض معدل البطالة بمقدار 1.7% وهذا معاكس لهذا القانون، أما في سنة 1995 وبالرغم من أن معدل النمو كان مساويا ل 3.8 % إلا أن معدل البطالة ارتفع بما قيمته 5.52%، ويمكن إرجاع عدم مطابقة قانون أوكن للاقتصاد الجزائري إلى كون التغيرات التي تحدث في نمو الناتج المحلي الإجمالي مردها في الغالب إلى القطاع المسيطر في الجزائر، ألا وهو قطاع المحروقات، وكما هو معلوم فإن نسبة تشغيل هذا القطاع للقوى العاملة ضعيفة، وبالتالي فإن زيادة نمو هذا القطاع أو انخفاضه لا تؤثر كثيرا على زيادة التشغيل أو تقلصه، هذا بالإضافة إلى كون قانون أوكن موضوع في دولة متقدمة، اقتصادها يختلف تماما عن الاقتصاد الجزائري. ومنه يمكن القول بأن معدلات البطالة في هذه الفترة تميزت بالارتفاع المستمر وبمعدلات عشوائية، وهذا راجع إلى كون جميع المؤشرات الاقتصادية في هذه الفترة كانت سلبية، فهذا حتما سيؤدي إلى تفاقم ظاهرة البطالة كونها متغير حساس جدا للتغيرات أو الاختلالات الاقتصادية.

وبما أنه لا توجد إحصائيات تفصيلية عن البطالين في هذه الفترة نورد هنا بعض المعطيات العامة عن البطالة والتي تخص تحديدا هذه الفترة[1]:

. تسود البطالة فئة الشباب، حيث ما نسبته 80% من المتعطلين هم من الفئة أقل من ثلاثين سنة.

. أكثر من 75% من البطالين لم يحصل لهم أن مارسوا وظيفة ما، فهم لا يملكون الخبرة المهنية.

. 71,5% من المتعطلين هم من أصحاب المستوى ما دون الجامعي.

. ارتفعت نسبة البطالة لدى الإناث من 9% سنة 1992 إلى 14% سنة 1998.

.4,3% من البطالين هم من ذوي الشهادات العليا.

. انتقل متوسط مدة التعطل لدى الأفراد من 21.3 شهر سنة 1989 إلى 27 شهر سنة 1992، ليتجاوز 30 شهر سنة 1998.

- **الفترة 2000- 2009 :** وبعكس الفترة السابقة، تميزت هذه الفترة بانخفاض تدريجي ملحوظ في معدلات البطالة، حيث انتقل معدل هذه الأخيرة من 29.8% سنة 2000 إلى 10.2% سنة 2009، وانخفض عدد البطالين من 2.44 مليون بطال سنة 2000 إلى ما يقارب مليون بطال سنة 2009، مع العلم أن نمو حجم القوى العاملة لم يكن بنفس نسبة الفترة الأولى، إذ بلغت نسبة نمو القوى العاملة خلال الفترة 2000-2009 ما يقارب 29%، في حين كانت في حدود 46% خلال الفترة الأولى لكنها رغم ذلك مازالت موجبة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قانون أوكن فسر بشكل جيد التغير في معدلات البطالة بناءا على التغير في معدلات النمو خلال هذه الفترة، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العشر سنوات الأخيرة ما يقارب 36% أي بمعدل نمو متوسط سنوي يساوي 3.6%، وفي نفس السنوات انخفض معدل البطالة بحوالي 19 نقطة، أي بمتوسط 1.9 نقطة سنويا، لذا فقد تتطلب تخفيض البطالة بنقطة واحدة زيادة نمو بقيمة 1.9%، وهو بالتقريب مطابق لقانون أوكن.

[1]- Ahmed Mokaddem, l`emploi en Algerie,la revue du CENEAP, N21,2001,P9.

ويرجع هذا التحسن في معدلات البطالة أساسا إلى تحسن الوضعية الأمنية والسياسية مع بداية سنة 2000، وهذا مما سهل وساعد في إطلاق برامج الإصلاح الاقتصادي، والتي كان من أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2004، وبرنامج دعم النمو للفترة 2005- 2009، وكان لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية الأثر الكبير في تحسن المقدرة التمويلية للخزينة العمومية، حيث ساعدها ذلك على أن تنفذ البرامج الاقتصادية دون اللجوء إلى الاقتراض والمديونية أو الإصدار النقدي الجديد، وكل هذا عمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تنشيط القطاعات الاقتصادية ومن ثم تحسن المؤشرات الأساسية للاقتصاد الجزائري، والتي من أهمها معدلات البطالة.

لكن الشيء الذي يجب أن نوضحه هنا هو أن الزيادة التي حصلت في التشغيل والتي كانت سببا في انخفاض البطالة في هذه السنوات هي في غالبيتها عقود مؤقتة، وهذا ما تم ملاحظته عند تحليل توزيع العمالة حسب صفة العمل، وهذا مما يقتضي عدم الاطمئنان كثيرا إلى هذا التحسن، بل لا بد من العمل على محاربة البطالة بالآليات والسياسات الحقيقية التي تعمل على المدى الطويل، لا بسياسات ظرفية مرهونة بعوامل متغيرة وغير مستقرة، قد تؤدي بالظاهرة محل الدراسة بعدة فترة زمنية إلى العودة إلى نقطة الصفر.

## 2- توزيع البطالين حسب الفئات العمرية لبعض السنوات:

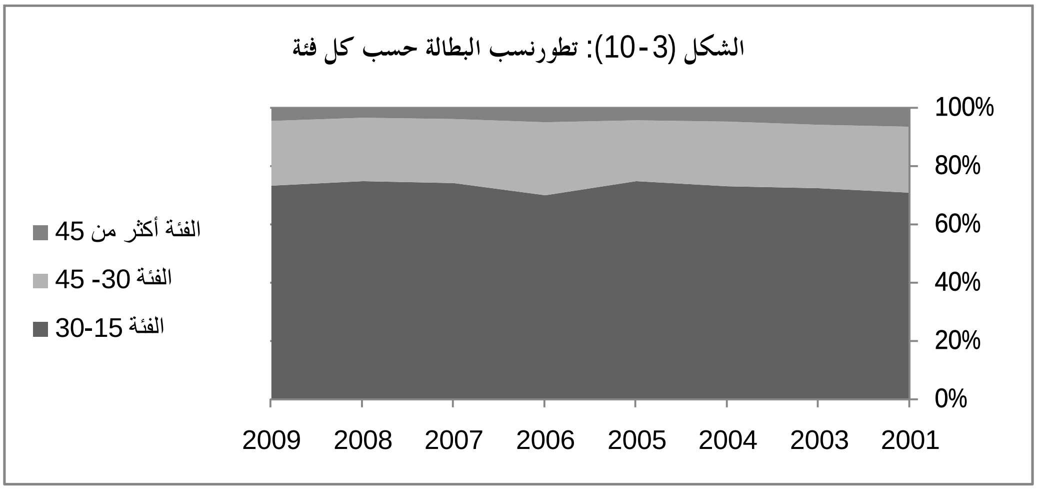
يفيد هذا التوزيع في معرفة الفئة العمرية التي تنتشر فيها البطالة أكثر من غيرها، وهذا ما يساعد فيما بعد على طرح تفسير مبدئي للظاهرة محل الدراسة والكشف عن بعض خصائصها، والجدول التالي يبين التوزيع النسبي للبطالين حسب الفئات العمرية خلال الفترات 2003-2009، ويليه الرسم البياني الذي تم فيه دمج الفئات العمرية للحصول على ثلاث فئات رئيسية، يسهل من خلالها إجراء المقارنة.

**الجدول(3-6): توزيع البطالين حسب الفئات العمرية لبعض السنوات**

الوحدة:%

| فئة العمر | أقل من 20سنة | 24-20 | 29-25 | 34-30 | 39-35 | 44-40 | 49-45 | 54-50 | 59-55 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2001 | 16.8 | 29.4 | 24.8 | 12 | 6.7 | 4 | 3.1 | 2.5 | 0.7 |
| 2003 | 15.8 | 32.1 | 24.5 | 11.8 | 6.5 | 3.6 | 3 | 1.9 | 0.8 |
| 2004 | 15.3 | 30.2 | 27.7 | 12.4 | 6.2 | 3.5 | 2.5 | 1.4 | 0.7 |
| 2005 | 14.2 | 33.2 | 27.5 | 12.2 | 5.8 | 2.9 | 2.2 | 1.4 | 0.5 |
| 2006 | 13.4 | 29.8 | 26.9 | 13.7 | 7.3 | 3.9 | 2.3 | 2.1 | 0.5 |
| 2007 | 21.7 | 30.7 | 28.6 | 13.6 | 6.8 | 3.5 | 1.6 | 1.8 | 0.7 |
| 2008 | 11.98 | 33.19 | 29.77 | 12.75 | 5.9 | 2.9 | 1.6 | 1.2 | 0.6 |
| 2009 | 11.63 | 31.8 | 29.8 | 13.2 | 6.1 | 3 | 1.8 | 1,6 | 1 |

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات المركز الوطني للإحصاء ONS




المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول( 3-6).

ومن خلال تفحص معطيات الجدول والرسم البياني أعلاه يظهر وبوضوح تام أن البطالة تنتشر في الفئات الشابة التي لا تتجاوز سن ثلاثين سنة حيث لم تنزل النسبة المئوية للأفراد المتعطلين الذين يقل عمرهم عن ثلاثين سنة من المجموع الكلي، عن مستوى 70% وهي نسبة مرتفعة جدا، وهي دليل قوي على الحالة المأساوية التي تعاني منها هذه الفئة، ويمكن إرجاع سبب تركز البطالة ضمن هذه الفئة إلى أمور عدة منها: ضعف الخبرة المهنية لدى غالبية هذه الفئة، حيث صارت معظم طلبات التوظيف تشترط وجود مسبق لخبرة مهنية لا تقل عن خمس سنوات في مجال التخصص، أضف إلى هذا أن نسبة كبيرة من مخرجات التعليم العالي صارت لا تتماشى مع متطلبات سوق العمل، فما يدرسه الطالب في المرحلة الجامعية في واد وما هو موجود على أرض الواقع في واد آخر، وهذا ما يجعل المتخرجين من التخصصات التي تعاني من مثل هذا الخلل إلى البحث أولا عن عمل في مجال التخصص، لكن بعد ذلك يضطرون إلى التكيف من جديد مع متطلبات سوق العمل وهذا بإعادة اكتساب خبرة مهنية يكثر عليها الطلب في سوق العمل وهذا مايستغرق منهم وقتا إضافيا، هذا بالإضافة لما لواجب الخدمة الوطنية من تأثير في زيادة تأخر الحصول على عمل، إذ تشترط غالبية المؤسسات وخصوصا العمومية منها عند التوظيف وثيقة تثبت أداء الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها.وكما هو معلوم فإن انتشار البطالة في هذه الفئة يؤدي إلى ظهور اختلالات في بنية المجتمع ينجم عنها زيادة الآفات والمشاكل الاجتماعية كانتشار السرقة والجريمة المنظمة، ازدياد تعاطي المخدرات والإدمان عليها، تأخر سن الزواج وارتفاع درجة العنوسة وبالأخص عند النساء وما ينتج عنه من انحلال خلقي، وكذا تزايد الهجرة غير الشرعية نحو الضفة المقابلة من البحر الأبيض المتوسط باستخدام وسائل خطرة كقوارب الموت مثلا، وتقريبا كل هذه الآفات تعاني منها الجزائر.

### 3- توزع البطالة حسب المناطق الجغرافية والجنس:

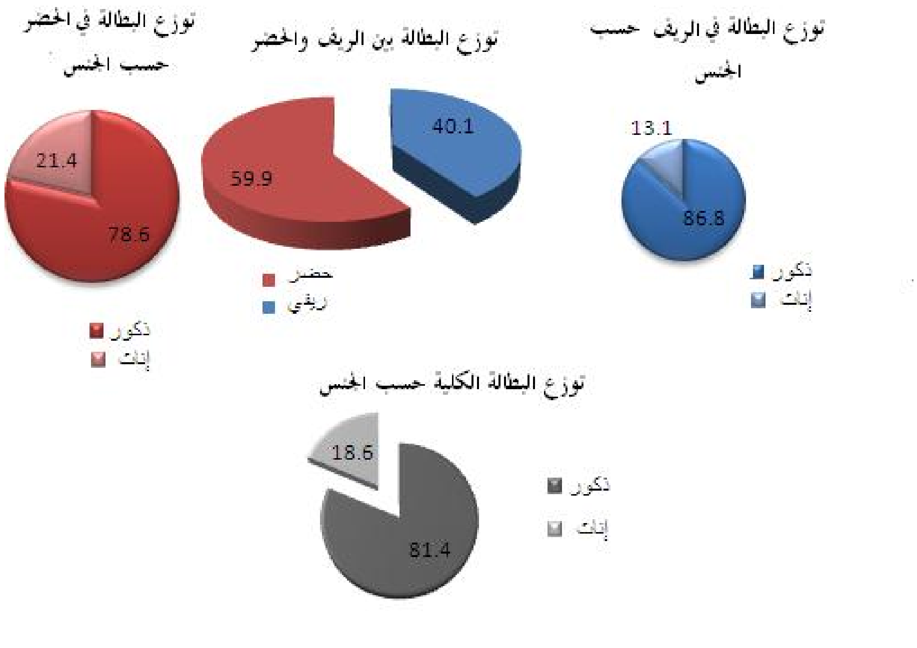
إن الهدف من دراسة توزيع البطالة في الجزائر حسب المناطق الجغرافية أي توزيع البطالة على المناطق الحضرية والمناطق الريفية هو إظهار المناطق التي تكثر فيها البطالة. كما أن دراسة توزيع البطالة حسب الجنس يبين لنا ما إذا كانت البطالة تمس أكثر فئة الذكور أم فئة الإناث. والجدول الموالي يوضح هذا التوزيع:

**الجدول (3-7): توزع البطالة حسب المناطق الجغرافية والجنس**

| نوع المنطقة / السنوات | | 2003 % | 2004 % | 2005 % | 2006 % | 2007 % | المتوسط لمجموع السنوات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حضري | ذكور | 81.4 | 83.8 | 78.6 | 75.6 | 74.4 | 78.6 |
| | إناث | 18.5 | 17.2 | 21.4 | 24.4 | 25.6 | 21.4 |
| | مجموع | 58.85 | 56.5 | 57.7 | 62.6 | 63.9 | 59.9 |
| ريفي | ذكور | 89.3 | 85.6 | 88.5 | 86.3 | 84.4 | 86.8 |
| | إناث | 10.6 | 14.39 | 11.5 | 13.6 | 15.6 | 13.1 |
| | المجموع | 41.15 | 40.5 | 48.3 | 37.4 | 36.1 | 40.1 |
| المجموع | ذكور | 84.68 | 82 | 82.8 | 79.6 | 78 | 81.4 |
| | إناث | 15.32 | 18 | 17.2 | 20.4 | 22 | 18.6 |
| | المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات المركز الوطني للإحصاء ONS

**الشكل (3-11):توزع البطالين حسب المنطقة والجنس**




المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول( 3-7)

انطلاقا من الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ أن غالبية البطالين هم ذكور سواء في الوسط الريفي أو الوسط الحضري حيث كانت النسبة الوسطية لمجموع السنوات موزعة بما نسبته 81.4% ذكور، و18,6% إناث، ولكنها في انخفاض مع الزمن بالنسبة للذكور وارتفاع بالنسبة للإناث، حيث انتقلت نسبة تعطل الذكور من 84,6 % سنة 2003 إلى 78,45% سنة 2009، في حين انتقلت نسبة تعطل البنات من 15.3% سنة 2003إلى 22% سنة 2009. وهذا الانخفاض العام لنسب تعطل البنات أمام الذكور ليس مرده إلى كون الإناث يشتغلن أكثر من الذكور، وإنما لكون غالبية الإناث لا يفكرن بالبحث عن عمل باعتبار أن العرف السائد في المجتمع الجزائري لا يشجع كثيرا المرأة على التحول عن

العمل المنزلي، وهذا ما نلاحظه في كون نسبة تعطل البنات في الريف أقل منه في المدينة حيث بلغت النسبة الوسطية 13% في الريف، في حين كانت في المدينة 21,5% بسبب انتشار هذا العرف في الأوساط الريفية أكثر منه في الأوساط الحضرية. غير أن ارتفاع البطالة لدى فئة الإناث من 15% إلى 22% مؤشر قوي على تزايد الإناث الراغبات في العمل والباحثات عنه، وهذا ما سيؤدي مستقبلا، إذا تواصلت هذه الرغبة- وكل المؤشرات توحي بأنها ستتواصل بل وستتزايد أكثر فأكثر- إلى زيادة العرض من العمل ما قد يزيد من معدلات البطالة خاصة إذا علمنا أن نسبة الإناث في المجتمع أكبر من الذكور. أما فيما يخص توزع البطالين حسب نوع المنطقة فنلاحظ أن البطالة تتمركز في المناطق الحضرية بنسبة وسطية قاربت 60% في حين كانت في حدود 40% في المناطق الريفية، وسبب كون البطالة في المناطق الحضرية أكبر منه في المناطق الريفية ليس مرده إلى توفر فرص العمل في هذه الأخيرة أكثر من الأخرى وإنما راجع إلى الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة.

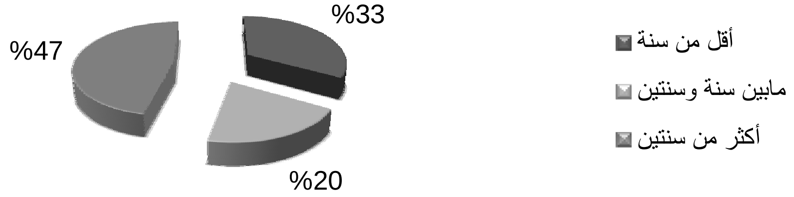
4- **التوزيع النسبي للبطالين حسب مدة التعطل لسنتي 2003 و2009** : يبين الجدول التالي المدة الزمنية التي يقضيها المتعطل حتى يحصل على منصب عمل.

**الجدول (3-8): توزيع البطالين حسب مدة التعطل**

| المدة / السنة | 2003 | 2009 | متوسط النسبة للسنتين |
|---|---|---|---|
| **أقل من سنة** | %38.8 | %27.6 | %33.2 |
| **مابين سنة وسنتين** | %20.5 | %19.9 | %20.2 |
| **أكثر من سنتين** | %40.7 | %52.5 | %46.6 |

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات المركز الوطني للإحصاء ONS

**الشكل (3-12) التوزيع النسبي المتوسط للبطالين حسب مدة البحث عن العمل لسنتي 2003 و2009**




المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول( 3-8)

يلاحظ من خلال هذه البيانات أن ظاهرة البطالة في الجزائر كارثية، إذ أن مدة التعطل لنسبة كبيرة من البطالين تفوق السنتين، حيث نجد أن أكثر من 65% من هؤلاء المتعطلين تجاوزت مدة تعطلهم السنة، و47% تجاوزت السنتين، وهذا ما يفسر أن البطالة في الجزائر ليست ناتجة عن حركة القوى العاملة بين الوظائف مثلما هو موجود في الدول المتقدمة، حيث نادرا ما تتجاوز مدة التعطل سنة، وإنما هي بطالة هيكلية مزمنة ناتجة عن اختلالات اقتصادية واجتماعية كانت سببا في عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على توليد فرص عمل تتلاءم مع غالبية المتعطلين، و لما كانت الآثار السلبية للبطالة

تزداد كلما طالت فترة التعطل، فإن احتمال تعرض الأفراد المتعطلين في الجزائر إلى هذه الآثار وارد جدا، خاصة في ظل غياب سياسة تضامنية تسمح لهؤلاء المتعطلين بالحصول مثلا على تعويض بطالة مثلما هو موجود في الدول المتقدمة يضمن لهم حد أدنى من تلبية لحاجاتهم الضرورية، وبسبب هذه الظاهرة، وظواهر أخرى، انتشرت في المجتمع الجزائري آفات اجتماعية خطيرة لم تكن معهودة ومتفشية فيه في الماضي القريب، ومن أبرز هذه الآفات التعاطي والإدمان على المخدرات وما ينجم عنها من مشاكل اجتماعية عديدة.

**المطلب الثاني: بعض البرامج المباشرة المقدمة من طرف الحكومة للتخفيف من حدة البطالة:**

بعدما تفاقمت البطالة في الجزائر وتجاوزت معدلاتها المعقولة، وخصوصا في فترة التسعينات، كان لزاما على الحكومة الجزائرية أن تتدخل بطرق شتى وباتخاذ إجراءات وترتيبات مباشرة استعجالية للحد من زيادة تفشي الظاهرة أكثر، ولتقلل من آثارها السلبية، وفيما يلي بعض البرامج التي أطلقتها الدولة بغية تحقيق هذا الهدف:

**أولا:الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة**

أنشأ هذا الجهاز سنة 1997 ويهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع الضعيف وفي هذا الإطار تهدف برامج الأشغال ذات المنفعة العامة الاستعمال المكثف لليد العاملة إلى إنشاء عدد كبير من مناصب شغل المؤقتة، ومن خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرق والري والمحافظة على البيئة والطرقات، وتتميز هذه الأشغال بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عال من التقنية ولا معدات ضخمة، وتبلغ القيمة القصوى لهذه الأشغال ثلاثة ملايين دينار،تنفذ عن طريق ورشات مقترحة من خلال مصالح تقنية وزارية غير مركزية والمعنية بهذا الأشغال، ويأخذ التقسيم الجغرافي بعين الاعتبار المناطق التي تكون البطالة فيها هامة .وتم تطبيق برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة على مرحلتين:

**المرحلة الأولى:**

أو المرحلة النموذجية التي تم الشروع فيها سنة 1997 وانتهت سنة2000 ،وقام البنك الدولي لإعادة الإنشاء والتعمير بتمويل هذا البرنامج من خلال قرض خارجي قيمته 50 مليون دولار، أي ما يعادل 4.13 مليار دينار، ل: 3846 ورشة ما يعادل 1075958 دينار جزائري لكل ورشة، أي ما يعادل ثلث المسموح به .وتخص المشاريع الميادين الكبيرة المستعملة لليد العاملة:الأشغال العمومية( الطرقات) 42,2%، الزراعة والري 30 %، منشآت الري الصغرى 24,3%، أشغال التهيئة العمرانية 3,5%، وخلال هذه المرحلة أدت الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة إلى تشغيل 140 ألف شخص (حوالي 36 شخص لكل ورشة)، حيث تم إنشاء42 ألف منصب شغل دائم، وقدرت تكلفة منصب شغل حوالي 99 ألف دج.

**المرحلة الثانية:**

وتوافقت هذه المرحلة مع إطلاق مخطط الإنعاش الاقتصادي الممتد من سنة2000 إلى سنة 2004، وفي هذا الصدد استفادت وكالة التنمية الاجتماعية من غلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار لإنشاء حوالي 22 ألف منصب شغل ثابت سنويا باعتبارها الوكالة المسيرة لهذا البرنامج. ولهذا الغرض خصص غلاف مالي قدره 2.8 مليار دينار سنة 2001قامت وكالة التنمية الاجتماعية بمنح 1.8 مليار دينار، ومنح برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مليار دينار. ويقدر متوسط تكلفة إنشاء منصب شغل 188406 د ج سنويا أو 9.034 د ج شهريا تمثل أساسا الأجر.

وفيما يخص مواصفات الأشخاص الذين تم إدراجهم في هدا الجهاز نذكر ما يلي:

- ثلثي الأشخاص الموظفين تتراوح أعمارهم مابين 18 و 30 سنة.
- 60%من الأشخاص الموظفين يعانون من البطالة منذ أكثر من سنة و عملوا في قطاع البناء والأشغال العمومية ، الذي عانى من تسريح العمال ، أما الباقي فهم يبحثون عن العمل لأول مرة ،و50% منهم يبحثون عن العمل منذ أكثر من سنتين.
- أما المتقبلين للعمل فهم صغار السن حيث نجد أن70% منهم لم يبلغ سن الأربعين، وأكثر من ذلك تبلغ نسبة الأشخاص الذين شغلوا تلك الوظائف من قبل حوالي 55% ومن بين المتقبلين للعمل في الورشات 20%منهم بحوزتهم شهادة جامعية.

ومنه يمكن القول بأن هذا الجهاز قد نجح نسبيا في توفير مناصب شغل مؤقتة، بتكلفة زهيدة بفضل استخدام نسبة ضئيلة للمواد والمعدات، وكثافة عالية لليد العاملة.

**ثانيا: إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:**

أنشأ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1994 وقد كانت مهمته الرئيسية هي التكفل بالأشخاص المسرحين من العمل لأسباب اقتصادية، فهو يعمل على إعادة إدماجهم في العمل، وذلك من خلال المنحة المقدمة للبطالين مع البحث عن الشغل الذي يتكفل به مركز البحث عن الشغل التابع للصندوق. وقد سمح هذا الجهاز بالاحتفاظ ب 1837 منصب شغل، و بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03 جانفي 2004 المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 تم إدخال تدابير جديدة حول مهام الصندوق منها إمكانية المشاركة في تمويل إنشاء نشاطات السلع والخدمات من طرف المستثمرين العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 35 إلى 50 سنة من أجل إنشاء مؤسسات مصغرة وخلق مناصب عمل[1]، وتبلغ القيمة القصوى للاستثمارات المتوقعة ضمن هذا النص 5 مليون دج. ومن مزايا هذا الصندوق أنه يمنح الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات والخدمات الداخلة في إنجاز الاستثمارات،الإعفاء من الضريبة عن الدخل الإجمالي بعد 3 سنوات من الاستغلال، الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

---

[1] – تقرير CNES، التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، ديسمبر 2004، ص 118.

**ثالثا:برنامج عقود ما قبل التشغيل**[1]: وهو برنامج يهدف إلى تعزيز الإدماج المهني للشباب الطالبين للوظائف لأول مرة والحاملين لشهادات جامعية، يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل جهاز عقد ما قبل التشغيل باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب،وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز، ويخص برنامج عقد ما قبل التشغيل الشباب الذين تفوق أعمارهم 19 سنة والحائزين على شهادة التعليم العالي أو شهادة تقني سامي محصلة من المعاهد الوطنية للتكوين ويتم تمويل عقود ما قبل التشغيل من طرف حساب الخزينة الخاص الذي يهدف إلى دعم تشغيل الشباب .ويغطي قيمة الأجور الخام المحددة كما يلي:

يتقاضى الحائزون على شهادات جامعية 6000 د ج شهريا بالنسبة 12 شهرا الأولى و 4500 د ج عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز 6 أشهر، وتم رفع المنحة إلى مستوى 8000دج شهريا.

يتقاضى التقنيون السامون 4500 د ج شهريا خلا 12 شهرا الأولى و 3000 دج عند تمديد الفترة، وتم رفعها إلى مستوى 6000دج شهريا.

والجدول التالي يبين عدد المسجلين في هذا البرنامج لبعض السنوات:

**الجدول (3-9) عدد المسجلين في برنامج عقود ما قبل التشغيل لبعض السنوات**

| السنوات | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|---|---|---|---|---|
| عدد المسجلين في برنامج عقود ما قبل التشغيل | 45228 | 25606 | 32323 | 40583 |

**المصدر :إحصائيات الوكالة الوطنية للتشغيل.**

وقد سجل أكبر عدد للمسجلين في المدن الكبرى كالجزائر، وهران، قسنطينة، حيث استحوذت على35 % من إجمالي الطلبات. ويمثل العنصر النسوي 92802 من المسجلين أي ما يعادل 64.5 % من إجمالي عدد الطلبات، وقد أظهر هذا البرنامج النتائج التالية:

- نسبة التثبيت ضعيفة للمستفيدين عند انتهاء مدة العقد، إذ أن 90 % من المستفيدين بعد استكمال حقوقهم يسجلون أنفسهم في وكالات التشغيل كباحثين عن عمل وفي النهاية يكون برنامج عقود ما قبل التشغيل كبرنامج تأجيلي لا كبرنامج يمنح إمكانيات حقيقية للإدماج الدائم.
- تشكل إجبارية تأدية الخدمة الوطنية عائقا كبيرا لتوظيف الحائزين على شهادات من الذكور مما يفسر تفوق العنصر النسوي في عدد المسجلين والموظفين.
- يقصى من الجهاز الحائزين على شهادات تكوين رغم عددهم الكبير.
- التمركز القوي للمستفيدين في الإدارة على حساب القطاعات الأخرى، وهذا ما يعني إمكانية تحولهم من البطالة الصريحة إلى البطالة المقنعة وخصوصا في الإدارات العامة.

[1] - التقرير الوطني حول التنمية البشرية،المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، الجزائر، 2006 ، ص 80.

**رابعا: جهاز المساعدة على الإدماج المهني**[1]: إن جهاز المساعدة على الإدماج المهني مسير بأحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008. تسيير ومتابعة وتقييم ومراقبة هذا الجهاز تتكفل به الوكالة الوطنية للتشغيل بالتعاون مع المديريات الولائية للتشغيل. وتتمثل أهداف هذا الجهاز في تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين سواء كانوا من فئة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي أم الشباب خريجي التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني، وحتى الشباب بدون تكوين ولا تأهيل، ويعمل هذا الجهاز على تشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الرامية إلى ترقية الشباب لاسيما عبر برامج تكوين- تشغيل – توظيف. وبالتالي يمكن القول بأن برامج هذا الجهاز هي شبيهة ببرامج عقود ما قبل التشغيل التي استبدلت بهذا البرنامج، غير أنها أكثر توافقا مع متطلبات سوق العمل، ويحوي هذا الجهاز ثلاثة عقود تخص ثلاث فئات: عقد إدماج حاملي الشهادات بالنسبة لفئة أصحاب الشهادات العليا والتقنيين السامين، عقد إدماج مهني بالنسبة لخريجي التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني، عقد تكوين إدماج بالنسبة للشباب بدون تكوين ولا تأهيل.وبموجب هذا الإجراء فإن أصحاب المؤسسات المشغلة لليد العاملة ستستفيد من مساهمة الدولة في الأجر الأصلي للشباب الذي يتم تشغيله لمدة ثلاث سنوات من 12 ألف دج في السنة الأولى كما ستغطي وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي هذا الأجر بـــ: 10000 دج، في السنة الثانية وبـــ: 8000 دج في السنة الثالثة من عقد العمل الذي يحوزه الشباب حاملي الشهادات.

## المطلب الثالث: دراسة تحليلية لتطور الأجور في الجزائر باعتبارها عامل مؤثر في مستوى التشغيل

تعد الأجور من أحد أهم العوامل المحددة لمستوى التشغيل، حيث أن بعض النظريات الاقتصادية ترى أن ارتفاع الأجر يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل ومن ثم زيادة في البطالة، ونظريات أخرى ترى غير ذلك، لذا فإن دراسة تطور الأجور مع الزمن يسمح بفهم أدق لسوق العمل و من ثم لمشكلة البطالة.

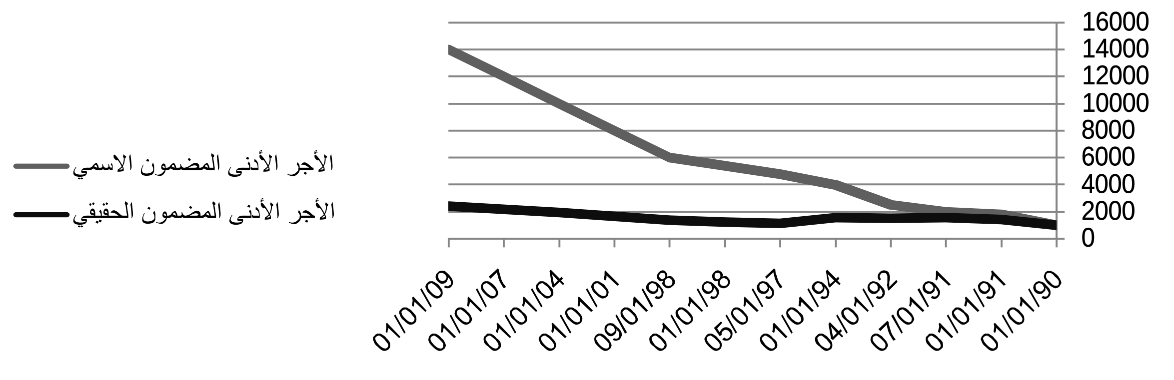
**الجدول(3-10): تطور الأجر الأدنى المضمون الاسمي والحقيقي للفترة 1990-2009**

| السنة | الأجر الأدنى المضمون الاسمي (دج) | مؤشر أسعار الاستهلاك | الأجر الأدنى المضمون الحقيقي (دج) |
|---|---|---|---|
| **1/1/1990** | 1000 | 100 | 1000 |
| **1/1/1991** | 1800 | 126 | 1429 |
| **1/7/1991** | 2000 | 126 | 1587 |
| **1/4/1992** | 2500 | 166 | 1506 |
| **1/1/1994** | 4000 | 258 | 1550 |
| **1/5/1997** | 4800 | 420 | 1143 |
| **1/1/1998** | 5400 | 441 | 1224 |
| **1/9/1998** | 6000 | 441 | 1361 |
| **1/1/2001** | 8000 | 474 | 1688 |
| **1/1/2004** | 10000 | 510 | 1961 |
| **1/1/2007** | 12000 | 551 | 2178 |
| **1/1/2009** | 14000 | 575 | 2435 |

**المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، 30-04-2008، ص 19، 20.

الشكل(3-13): تطور القيم الحقيقية والاسمية للأجر الأدنى المضمون للفترة 1990-2009




**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (3-10).**

نلاحظ أنه قد حدثت ارتفاعات متتالية في الأجر الوطني المضمون الاسمي، فتقريبا كل 3 سنوات يحدث فيه رفع في هذا الأجر، إلا في سنوات التسعينات فقد حدث وأن ارتفع أكثر من مرة في بعض السنوات. وكما هو مبين في الرسم البياني، يظهر منحنى الأجر الاسمي أنه في ارتفاع مستمر مع الزمن، لكن هذا الارتفاع شكلي، لأنه قابله ارتفاع في أسعار السلع وهذا ما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود، ولأجل هذا عند تعديل قيم الأجر الاسمي وإرجاعها إلى القيم الحقيقية، فإن منحنى الأجر الحقيقي لا يظهر في الميل للارتفاع مثل منحنى الأجر الاسمي، بل حدث وأن كان فيه ميل نحو الانخفاض في الأجر الحقيقي فيما بين 1994 و 1998، وهذا راجع للموجة التضخمية التي سادت الاقتصاد خلال هذه الفترة.

وعلى العموم، يمكن القول بأنه خلال فترة الدراسة نما الأجر الوطني المضمون الاسمي بمعدل 1300%، أي بمعدل متوسط سنوي 60%، لكنه بالقيم الحقيقية نما فقط بمعدل 143%، أي بمعدل متوسط سنوي 7%، وإلى حد ما تبقي هذه الزيادة الأفراد عند نفس مستوى الإشباع والرفاه الاقتصادي بافتراض ثبات الحاجات الاستهلاكية، أما إذا زادت هذه الأخيرة وتنوعت فإن مستوى الرفاه الاقتصادي للعمال ينخفض، هذا وفيما يخص أثر التغير في الأجور على البطالة لا يمكن تحديده بشكل دقيق، غير أنه عند إجراء المقارنة بين سلوك المتغيرين يظهر بأنه في الفترة التي تلت سنة 2001، والتي كانت فيها الأجور في حالة ارتفاع (بما فيها الأجور الحقيقية) فإن البطالة كانت تتجه نحو الانخفاض، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط بين قيم الأجر الوطني المضمون الاسمي ومعدلات البطالة -0,55 في حين كانت تساوي -0.8 بين قيم الأجر الوطني المضمون الحقيقي ومعدلات البطالة، وهو ما يعني أن البطالة ذات ارتباط عكسي قوي مع تغيرات الأجر الحقيقي، أي أن ارتفاع الأجور الحقيقية في الجزائر يساهم في تخفيض البطالة.

ولأخذ فكرة أكثر وضوحا عن الأجور في الجزائر، نورد بعض الإحصائيات الإضافية والمأخوذة من المسح الشامل الذي قامت به وزارة العمل والحماية الاجتماعية لسنة 2002[1]:

---

[1]- synthèse des résultats de l' enquête sur les salaires dans le secteur économique en Algérie en 2002, ministère du travail et de la sécurité sociale, février 2003.

- بلغ متوسط الأجر الشهري الصافي لمجموع الأجراء لسنة 2002: 22925 دج.
- يتوزع متوسط الأجر الشهري الصافي حسب نوعية المؤسسة كما يلي:
  - ü الشركات الوطنية العامة: 23687دج.
  - ü الشركات المحلية العامة: 17496دج.
  - ü الشركات الوطنية الخاصة: 18400 دج.
  - ü الشركات المختلطة: 32713دج.
  - ü الشركات الأجنبية: 32635دج.
- يتوزع متوسط الأجر الشهري الصافي لمجموع الأجراء حسب الأنشطة الاقتصادية كما يلي:

| | |
|---|---|
| المحروقات: 48686دج. | صناعة غذائية: 22939دج. |
| صناعات كيميائية: 27612دج. | صناعة خشبية:21837دج. |
| مؤسسات مالية: 26480دج. | فنادق ومطاعم:20136دج. |
| خدمات الإدارة العامة: 24870دج. | فلاحة:15885دج. |
| نقل: 24424دج. | صناعة نسيجية:15817دج. |
| تجارة: 23451دج. | صناعة الجلود والأحذية 14758دج |

## المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام في الجزائر ودورها في التخفيض من البطالة:

مما لا شك فيه أن هدف الإنفاق العام لأي دولة لا ينحصر فقط في محاربة ومكافحة البطالة، وإنما هناك أهداف جمة تسعى الحكومات إلى تحقيقها من خلال هذه السياسة، ولكن بالرغم من ذلك غالبا ما تتأثر البطالة بسياسة الإنفاق العام بشكل مباشر أو غير مباشر، سلبا أو إيجابا، تبعا لنوع سياسة الإنفاق العام، أهي انكماشية أم توسعية، وتبعا كذلك للعديد من العوامل التي تدخل في كيفية تنفيذ هذه السياسة، والجزائر – كباقي الدول- تستعمل هذه السياسة لتحقيق وتنفيذ بعض الأهداف والأولويات، وربما قد تكون هذه السياسة الأكثر استعمالا دون غيرها من السياسات، باعتبار أن الجزائر دولة نفطية حيث بإمكانها أن تستعمل العوائد النفطية لتحقيق هذا الغرض، ولهذا سنحاول في هذا المبحث دراسة سياسة الإنفاق العام في الجزائر وأثرها على البطالة من خلال التطرق إلى بعض النقاط التي لها ارتباط بهذه العلاقة.

### المطلب الأول:تطور الإنفاق العام وأثره على البطالة خلال الفترة 1990-2009:

للوصول إلى تحديد أثر الإنفاق العام على ظاهرة البطالة، لا بد من دراسة التغيرات التي حدثت في حجم الإنفاق العام عبر السنوات بقيم جارية وقيم ثابتة، ومن بعدها يتم ربط هذه التغيرات مع التغيرات التي حدثت للبطالة.

### أولا:تطور الإنفاق العام بالأسعار الجارية خلال الفترة 1990-2009 :

ولأجل هذا يتم إيراد الجدول التالي:

**الجدول (3-11): تطور مؤشرات الإنفاق العام بالأسعار الجارية للفترة 1990- 2009**

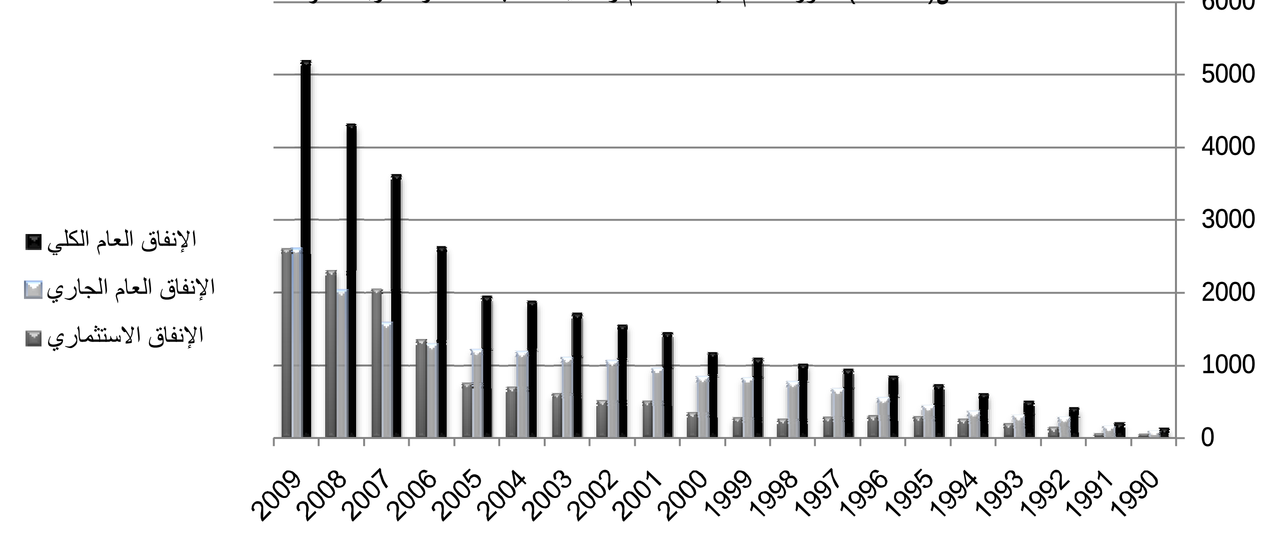
**الوحدة: مليار دج**

| السنوات | الإنفاق العام الكلي | معدل نمو الإنفاق العام | الإنفاق العام الجاري | نسبة الإنفاق الجاري إلى الكلي | معدل نمو الإنفاق الجاري | الإنفاق الاستثماري | نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الكلي | معدل نمو الإنفاق الاستثماري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 136.5 | - | 88.8 | 65% | - | 47.7 | 35% | - |
| 1991 | 212.1 | 55% | 153.8 | 73% | 73% | 58.3 | 27% | 22% |
| 1992 | 420.1 | 98% | 276.1 | 66% | 80% | 144 | 34% | 147% |
| 1993 | 503.9 | 20% | 303.9 | 60% | 10% | 200 | 40% | 39% |
| 1994 | 613.7 | 22% | 355.9 | 58% | 17% | 257.8 | 42% | 29% |
| 1995 | 734.8 | 20% | 437.9 | 60% | 23% | 296.9 | 40% | 15% |
| 1996 | 848.6 | 15% | 547 | 64% | 25% | 301.6 | 36% | 2% |
| 1997 | 946.2 | 12% | 664.7 | 70% | 22% | 281.5 | 30% | -7% |
| 1998 | 1022.6 | 8% | 760.3 | 74% | 14% | 262.3 | 26% | -7% |
| 1999 | 1098.5 | 7% | 817.6 | 74% | 8% | 280.9 | 26% | 7% |
| 2000 | 1176 | 7% | 830 | 71% | 2% | 346 | 29% | 23% |
| 2001 | 1452.3 | 23% | 948.7 | 65% | 14% | 503.6 | 35% | 46% |
| 2002 | 1560 | 7% | 1050 | 67% | 11% | 510 | 33% | 1% |
| 2003 | 1711 | 10% | 1097.3 | 64% | 5% | 613.7 | 36% | 20% |
| 2004 | 1877 | 10% | 1179.3 | 63% | 7% | 697.7 | 37% | 14% |
| 2005 | 1950 | 4% | 1200 | 62% | 2% | 750 | 38% | 7% |
| 2006 | 2630 | 35% | 1283.4 | 49% | 7% | 1346.6 | 51% | 80% |
| 2007 | 3622 | 38% | 1574.9 | 43% | 23% | 2047.1 | 57% | 52% |
| 2008 | 4321 | 19% | 2017.9 | 47% | 28% | 2303.1 | 53% | 13% |
| 2009 | 5190 | 20% | 2593.7 | 50% | 29% | 2596.3 | 50% | 13% |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على أعداد مختلفة من قوانين المالية لمختلف السنوات.**

statistiques de Ministers Des Finances, Direction Général du Budget.

الشكل( 3-14):تطور حجم الإنفاق العام وصنفيه حسب الأسعار الجارية للفترة 1990- 2009




**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول ( 3-11)**

من خلال المعطيات السابقة، نلاحظ بأن الإنفاق العام مقيما بالأسعار الجارية هو في تزايد مع الزمن، لكن بمعدلات مختلفة، ويمكن القول عنها أنها بطيئة ولا تعكس التغيرات الاقتصادية التي حدثت خلال هذه الفترة التي ربما كانت تتطلب إنفاق عام أعلى مما كان، لكن نتيجة للأزمة الاقتصادية الحادة التي ضربت الاقتصاد الجزائري والتي من أهم أسبابها انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية لم تستطع الدولة أن تزيد من الإنفاق العام بشكل أكبر، أضف إلى ذلك تنفيذ إصلاحات اقتصادية مفروضة على الحكومة من قبل صندوق النقد الدولي عرفت بالإصلاحات الهيكلية، حيث تعتمد هذه الإصلاحات بشكل أساسي على تخفيض وتقليص الإنفاق العام من خلال رفع جميع أشكال الدعم التي كانت موجودة من قبل.

وحتى وإن كان يلاحظ أن هناك تزايد تدريجي للإنفاق العام خلال هذه الفترة فهو تزايد اسمي وغير حقيقي، هذا بالإضافة إلى كون نسبة كبيرة منه كانت موجهة لتسديد التزامات المديونية، وكذلك لتسديد الرواتب والأجور التي كان لزاما آنذاك رفعها تماشيا مع نتائج الإصلاحات وهذا للمحافظة على الأقل على القدرة الشرائية للعامل، فمثلا بلغت نسبة هذين البندين من مجموع النفقات العامة حدود 40% سنة 1999،وبما أن الإنفاق الجاري من الصعب تقليصه اسميا كما هو معلوم وهذا بعكس الإنفاق الاستثماري الذي من السهل تخفيضه، فإنه يمكن القول بأن هذه الفترة تميزت بزيادة نسبية في الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري، وهذا ما يرجح إمكانية أن لا تساهم هذه الزيادة في الإنفاق العام لهذه الفترة في التخفيض من البطالة وبالأخص المساهمة التضاعفية التي تنتج عن الزيادة في الطلب الاستثماري.

أما الفترة التي تلت سنة 2000 فقد تميزت وبوضوح بنوع من التزايد الهندسي في حجم الإنفاق العام، وهذا بطبيعة الحال راجع إلى الارتفاع الذي حصل في أسعار النفط، والذي سمح للدولة بإطلاق برامج اقتصادية ضخمة،

كبرنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، وما يلاحظ في هذه الفترة كذلك هو التزايد النسبي لحجم الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري، حيث ولأول مرة في سنة 2006 تتجاوز قيمة النفقات العامة الاستثمارية النفقات العامة الجارية، وهذا ما يرجح إمكانية أن تكون مساهمة الإنفاق العام في توفير فرص عمل ومن ثم التخفيض من البطالة لهذه الفترة واضحة.

## ثانيا: تطور الإنفاق العام بالأسعار الثابتة للفترة 1990-2009:

غالبا ما يكون تحليل تغيرات قيم المتغيرات الاقتصادية، ومنها الإنفاق العام، بناءا على الأسعار الجارية ذا مدلول سطحي ولا يمكن الوصول من خلاله إلى تفسير دقيق للظاهرة قيد الدراسة، ولأجل هذا سيتم إرجاع جميع قيم الإنفاق العام الاسمية السابقة إلى قيم حقيقية وهذا بإخراج الزيادات الناتجة عن انخفاض قيمة النقود من حجم النفقات العامة، مع اعتبار أن سنة 1990 هي سنة الأساس. ولأجل هذا نورد الجدول التالي:

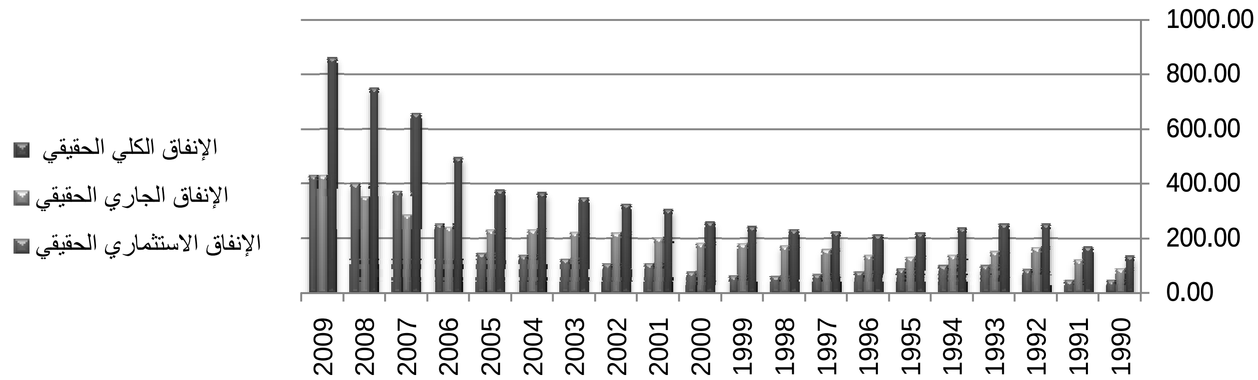
**الجدول (3-12): تطور مؤشرات الإنفاق العام بالأسعار الثابتة للفترة 1990- 2009**

الوحدة: مليار دج

| السنوات | المثبط أو المكمش | الإنفاق الكلي الحقيقي | معدل نمو الإنفاق الكلي الحقيقي | الإنفاق الجاري الحقيقي | معدل نمو الإنفاق الجاري الحقيقي | الإنفاق الاستثماري الحقيقي | معدل نمو الإنفاق الاستثماري الحقيقي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 100% | 136.50 | | 88.80 | | 47.70 | |
| 1991 | 126% | 168.47 | 23% | 122.16 | 38% | 46.31 | -3% |
| 1992 | 166% | 253.36 | 50% | 166.52 | 36% | 86.85 | 88% |
| 1993 | 200% | 252.20 | 0% | 152.10 | -9% | 100.10 | 15% |
| 1994 | 258% | 238.10 | -6% | 138.08 | -9% | 100.02 | 0% |
| 1995 | 335% | 219.64 | -8% | 130.89 | -5% | 88.75 | -11% |
| 1996 | 397% | 213.69 | -3% | 137.74 | 5% | 75.95 | -14% |
| 1997 | 420% | 225.42 | 5% | 158.36 | 15% | 67.06 | -12% |
| 1998 | 441% | 232.02 | 3% | 172.51 | 9% | 59.51 | -11% |
| 1999 | 453% | 242.45 | 4% | 180.46 | 5% | 62.00 | 4% |
| 2000 | 454% | 258.78 | 7% | 182.64 | 1% | 76.14 | 23% |
| 2001 | 474% | 306.70 | 19% | 200.35 | 10% | 106.35 | 40% |
| 2002 | 480% | 324.90 | 6% | 218.68 | 9% | 106.22 | 0% |
| 2003 | 493% | 347.32 | 7% | 222.74 | 2% | 124.58 | 17% |
| 2004 | 510% | 367.77 | 6% | 231.07 | 4% | 136.70 | 10% |
| 2005 | 519% | 376.06 | 2% | 231.42 | 0% | 144.64 | 6% |
| 2006 | 531% | 494.83 | 32% | 241.47 | 4% | 253.36 | 75% |
| 2007 | 551% | 657.79 | 33% | 286.02 | 18% | 371.77 | 47% |
| 2008 | 575% | 750.94 | 14% | 350.69 | 23% | 400.25 | 8% |
| 2009 | %604 | 859.8 | %15 | 429.7 | 23% | 430.13 | %7 |

**المصدر : من إعداد الطالب**

الشكل( 3-15):تطور حجم الإنفاق العام وصنفيه حسب الأسعار الثابتة للفترة 1990-2009



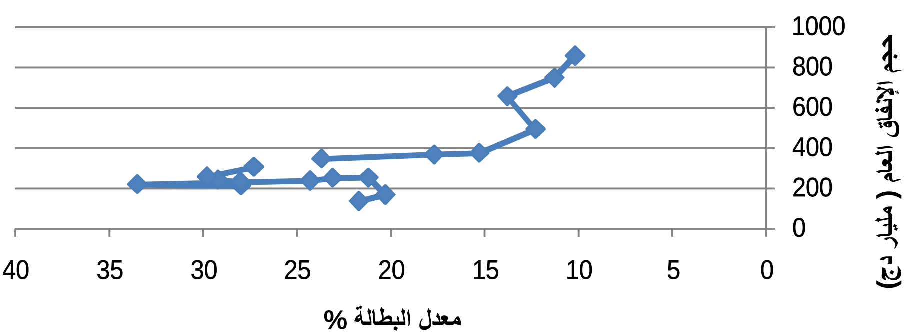

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول ( 3-12)**

وكما كان متوقع تماما عند تحليلنا لتطور الإنفاق العام بالأسعار الجارية، فإن إرجاع قيم الإنفاق العام الاسمية إلى قيم حقيقية مقيمة بالأسعار الثابتة، أظهر وبوضوح أن غالبية الزيادات التي حصلت في الإنفاق العام في الفترة 1990-2000، كانت بمثابة زيادة اسمية لا غير، أي أن تزايد الإنفاق العام في هذه الفترة صاحبه ارتفاع كبير في الأسعار، وهو ما أدى إلى أن تبقى القدرة الشرائية لمبالغ النفقات العامة تقريبا عند نفس المستوى خلال هذه السنوات العشر، فبعدما نمت النفقات العامة الحقيقية بنسبة 50% سنة 1992، تحول هذا النمو من بعدها إلى معدلات سالبة في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى لم تتجاوز 10 %، ومنه يمكن القول أنه باستثناء سنة 1992 كان نمو الإنفاق العام ضعيفا جدا طيلة عقد التسعينات، وهذا ما يعني أن سياسة الإنفاق العام لهذه الفترة هي سياسة انكماشية. أما فيما يخص التقسيم النسبي للإنفاق العام بين الإنفاق الجاري والاستثمار بالقيم الحقيقية، فإنه بقي بنفس النسب التي كان عليها بالأسعار الجارية، وهذا أمر منطقي لأن جميع القيم قد تم إرجاعها إلى القيم الثابتة بنفس المكمش، بعكس معدلات نمو الإنفاق الجاري والاستثماري، حيث أظهرت القيم الحقيقية أن معدلات نموهما هي ضعيفة، وبالأخص الإنفاق الاستثماري. ومن هنا يمكن القول أن سياسة الإنفاق العام لهذه الفترة لا يتوقع منها مبدئيا أن تساهم في التخفيض من البطالة.

و قد تميزت الفترة التي تلت سنة 2000، حسب قيم الإنفاق العام الحقيقية، بتزايد واضح و متسارع في حجم هذا الأخير من سنة إلى أخرى، وقد بلغت نسبة زيادة الإنفاق العام الحقيقي من سنة 2000 إلى سنة 2009 ما قيمته 232% ( في حين كانت 78% لنفس المدة من الفترة السابقة)، وتقريبا لا يوجد فرق كبير بين تطور الإنفاق العام بالأسعار الثابتة أو الجارية، لأن هذه المرحلة لم يحدث فيها ارتفاع في الأسعار شديد كما كان في فترة التسعينات، وعليه يمكن القول أن الزيادة في النفقات العامة التي حدثت في العشرية الأخيرة هي زيادة حقيقية، وهو ما يعني احتمال مساهمتها أكثر في تحقيق أهداف السياسة التوسعية في الإنفاق العام، والتي من أهمها التخفيض من البطالة، والشيء الجميل في هذه الفترة هو أن الزيادة التي حدثت في الإنفاق العام كان النصيب الأكبر منها خاص بالإنفاق الاستثماري الذي له دور كبير في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.

**ثالثا: دراسة أثر الإنفاق العام على البطالة في الجزائر من خلال تحديد مستوى الترابط بينهما:**

لمعرفة مدى تأثير الإنفاق العام على البطالة نقوم بدراسة مستوى الترابط الموجود بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة وذلك بحساب معامل الارتباط بين المتغيرين، ولأجل هذا نورد الرسم البياني التالي الذي يوضح العلاقة الموجودة بين معدلات البطالة وحجم الإنفاق العام الكلي مقيم بالأسعار الثابتة.




المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدولين (3-1)، (3-12)

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام الكلي الحقيقي ومعدلات البطالة، وتظهر هذه العلاقة العكسية بوضوح في سنوات ما بعد 2000، إذ يلاحظ أن زيادة الإنفاق العام أدت إلى انخفاض معدلات البطالة، أما فترة ما قبل 2000، وعلى الرغم من أن الإنفاق العام لهذه الفترة قد تزايد ( ولكن بنسب قليلة)، إلا أن معدلات البطالة تزايدت كذلك، وهذا في ظاهر الأمر يوحي بأن العلاقة بين المتغيرين في هذه الفترة هي علاقة طردية، ولكن في حقيقة الأمر هي غير ذلك، والسبب في ذلك هو أن الإنفاق ساهم في توفير فرص عمل، لكن هذه الفرص لم تكن عند المستوى الذي يسمح بتخفيض البطالة، وبعبارة أخرى يمكن القول أن الإنفاق العام ساهم في زيادة التشغيل، لكن هذه المساهمة لم تكن كافية لتوظيف جزء المتعطلين السابقين والداخلين الجدد لسوق العمل،وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وكما هو معلوم فإن:

معدل البطالة= حجم المتعطلين/ حجم القوى العاملة

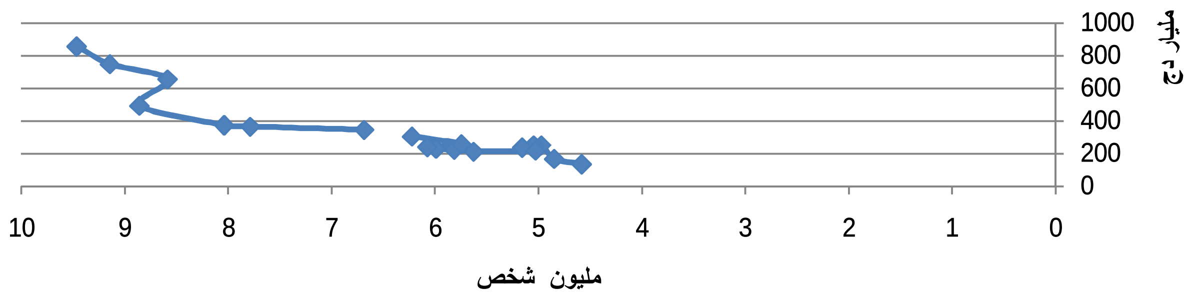
وبما أن: حجم المتعطلين= حجم القوى العاملة - حجم المشتغلين

ومنه فإن معدل البطالة= 1- ( حجم المشتغلين / حجم القوى العاملة )

وعلى هذا ينتج : حجم المشتغلين= -[ ( معدل البطالة+1)* حجم القوى العاملة]

وفي حقيقة الأمر تظهر علاقة طردية واضحة وقوية وذات اتجاه خطي بين الإنفاق العام وحجم التشغيل وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل (3-17): العلاقة بين حجم التشغيل والإنفاق العام الكلي مقيم بالأسعار الثابتة للفترة 1990- 2009




**المصدر:** من إعداد الطالب اعتمادا على الجدولين (3-1)، (3-12)

ومنه بالتعدي يمكن تكوين علاقة بين الإنفاق العام والبطالة على النحو التالي

الإنفاق العام ≅ -[ ( معدل البطالة+1)* حجم القوى العاملة].

و من هنا يظهر أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة ولكن ذات سلوك غير خطي مع الزمن لوجود متغير حجم القوى العاملة الذي له ارتباط بالعوامل الديمغرافية.

وللتأكد من صحة هذه العلاقة و كذا مدى قوتها نورد الجدول التالي الذي يبين قيم معامل الارتباط بين مختلف أنواع الإنفاق العام ومتغيري معدلات البطالة وحجم التشغيل.

**الجدول رقم(3-13): قيم معامل الارتباط بين متغيري البطالة وحجم التشغيل ومكونات الإنفاق العام**

| المتغير الأول / المتغير الثاني | معدل البطالة | حجم التشغيل |
|---|---|---|
| **الإنفاق العام الكلي الاسمي** | **-0.74** | **0.94** |
| **الإنفاق الجاري الاسمي** | **-0.67** | **0.94** |
| **الإنفاق الاستثماري الاسمي** | **-0.78** | **0.91** |
| **الإنفاق العام الكلي الحقيقي** | **-0.79** | **0.91** |
| **الإنفاق الجاري الحقيقي** | **-0.73** | **0.92** |
| **الإنفاق الاستثماري الحقيقي** | **-0.80** | **0.88** |

**المصدر:** من إعداد الطالب

ومن خلال قيم معامل الارتباط بين البطالة والإنفاق العام يتأكد لنا أن هناك علاقة عكسية قوية بين المتغيرين، حيث تجاوزت قيم معامل الارتباط مستوى 70%، وهي تحمل الإشارة السالبة الدالة على عكسية العلاقة، كما أن قوة الترابط قوية أكثر مع الإنفاق الاستثماري وخاصة الحقيقي، أما قوة الترابط بين حجم التشغيل والإنفاق العام فهي أكبر إذ تجاوز معامل الارتباط مستوى 90% بالإشارة الموجبة، وهو ما يؤكد العلاقة الطردية بينهما.

وكخلاصة لما أوردناه في هذه الفقرة يمكن القول بأن أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة هو أثر عكسي تماما، أي أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة، لكن لن يظهر هذا الانخفاض إلا عندما يتمكن الإنفاق

العام من خلق فرص عمل مكافئة لحجم العمال الجدد الداخلين لسوق العمل، وهذا ما يجعل العلاقة بين البطالة وحجم الإنفاق العام تسلك سلوك غير خطي، بعكس العلاقة بين الإنفاق العام وحجم التشغيل، ومنه نستنتج أن ازدياد حجم الإنفاق العام يساهم بشكل كبير في توفير فرص عمل التي بدورها تساهم في التخفيض من البطالة.

### رابعا: المساهمة المباشرة للإنفاق العام في التشغيل عن طريق الوظائف العامة:

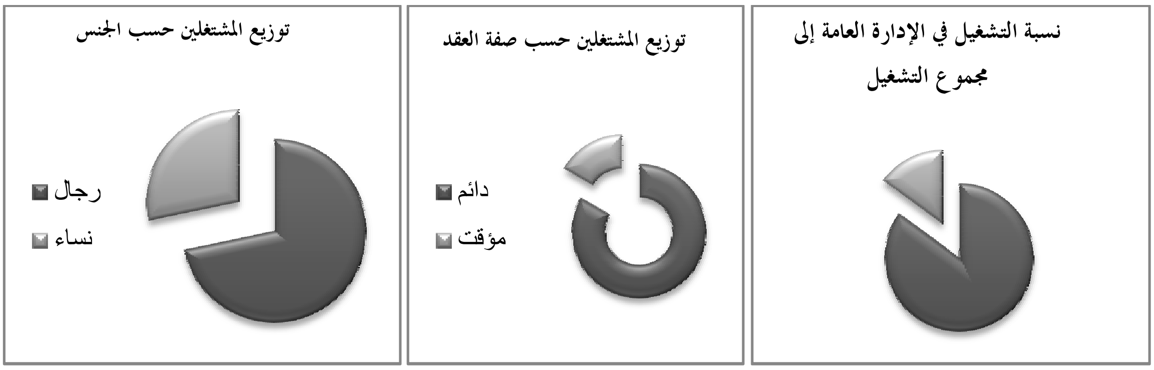
يساهم الإنفاق العام في زيادة التشغيل بطريقة مباشرة وغير مباشرة، فالأولى تشمل الفرص والمناصب التي يتم إنشاؤها مباشرة من خلال الزيادة في النفقات العامة، والتي تحتل الوظائف العامة الجزء الأكبر منها، أما الثانية فهي تمثل فرص العمل التي تنشأ نتيجة الأثر المضاعف للإنفاق العام والمحفز للطلب، والجدول التالي يعطي صورة عامة عن مقدار مساهمة الوظائف العامة في الحجم الكلي للتشغيل لسنتي 2008 و2009.

**الجدول(3-14): مساهمة الوظائف العامة في الحجم الكلي للتشغيل لسنتي 2008-2009**

| السنة | | العدد الإجمالي للموظفين في الإدارات العامة | النسبة إلى مجموع المشتغلين | صفة العقد | | الجنس | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | دائم | مؤقت | رجال | نساء |
| 2008 | العدد | 1603000 | %17.53 | 1336000 | 267000 | 1149000 | 454000 |
| | النسبة | %100 | | %83.3 | %16.7 | %71.7 | %28.3 |
| 2009 | العدد | 1660000 | %17.54 | 1376000 | 283000 | 1171000 | 489000 |
| | النسبة | %100 | | %82.8 | %17.2 | %70.5 | %29.5 |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للوظيف العمومي.**

**الشكل(3-18) : مساهمة الوظائف العامة في الحجم الكلي للتشغيل لسنتي 2008-2009**




**المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول( 3-14)**

نلاحظ أن مساهمة التوظيف في الإدارات العامة قد تراوحت عند 17% من الحجم الكلي للتشغيل، وهي نسبة ضئيلة وبالإمكان رفعها أكثر، غير أن كون غالبية الإدارات العامة تقدم خدمات ( منتوج) مجانية للأفراد تجعل زيادة التوظيف في هذه الإدارات كلها على عاتق الخزينة العامة. حيث تتوزع الوظائف بين الإدارات على الشكل التالي: التربية الوطنية 31.8%، الداخلية والجماعات المحلية 31%، الصحة العمومية 12.3%، التعليم العالي 6.3%، باقي الإدارات 19.5.

**المطلب الثاني: السياسة التوسعية وأثرها على البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري من خلال منحنى فيليبس**

مثلما تم التطرق إليه في الدراسة النظرية، ينتج عن توجيه السياسة التوسعية للإنفاق العام نحو تخفيض البطالة ضغوط تضخمية، أو العكس عند اعتماد سياسة انكماشية، وهو ما يعني أن الساسة الاقتصاديين بين خيارين أحلاهما مر، وسنحاول في هذه الفقرة الربط بين التضخم والبطالة في الجزائر لمعرفة مدى تطابق فرضية منحنى فيليبس مع الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2009، وهذا ما يسمح فيما بعد بتحديد مقدار التضخم الذي يمكن أن يقع فيه الاقتصاد الجزائري نتيجة اتباع سياسة توسعية للإنفاق العام تهدف إلى تخفيض البطالة إلى معدلات معينة، ولأجل هذا نورد الجدول التالي الذي يبين التغيرات التي حصلت في معدلات التضخم للفترة 1990-2009:

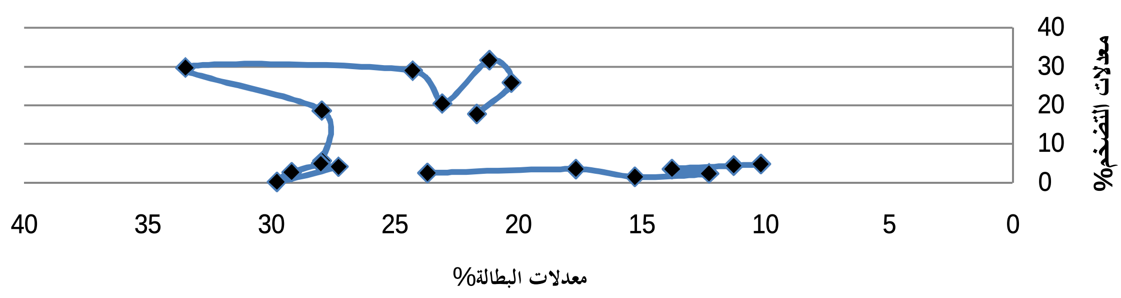
**الجدول رقم (3-15): تطور معدلات التضخم للفترة 1990-2009**

| السنوات | معدل التضخم % | أسعار الصرف الدولار مقابل الدينار | التغير في أسعار الصرف | معدل التضخم المعدل | معدل البطالة % |
|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 17.8 | 8.96 | - | 17.8 | 21.7 |
| 1991 | 25.9 | 18.47 | 1.06 | -1.56 | 20.3 |
| 1992 | 31.7 | 21.87 | 0.18 | 25.86 | 21.2 |
| 1993 | 20.5 | 23.35 | 0.07 | 19.11 | 23.1 |
| 1994 | 29 | 35.06 | 0.50 | 14.46 | 24.3 |
| 1995 | 29.8 | 47.74 | 0.36 | 19.02 | 33.5 |
| 1996 | 18.7 | 54.75 | 0.15 | 15.95 | 27.98 |
| 1997 | 5.7 | 57.71 | 0.05 | 5.39 | 27.96 |
| 1998 | 5 | 58.74 | 0.02 | 4.91 | 28.02 |
| 1999 | 2.8 | 66.64 | 0.13 | 2.42 | 29.2 |
| 2000 | 0.3 | 75.31 | 0.13 | 0.26 | 29.8 |
| 2001 | 4.2 | 77.26 | 0.03 | 4.09 | - |
| 2002 | 1.4 | 79.68 | 0.03 | 1.36 | 27.3 |
| 2003 | 2.6 | 77.37 | -0.03 | 2.68 | 23.7 |
| 2004 | 3.6 | 72.06 | -0.07 | 3.85 | 17.7 |
| 2005 | 1.6 | 73.36 | 0.02 | 1.57 | 15.3 |
| 2006 | 2.5 | 72.64 | -0.01 | 2.52 | 12.3 |
| 2007 | 3.6 | 69.36 | -0.05 | 3.76 | 13.8 |
| 2008 | 4.5 | 64.65 | -0.07 | 4.81 | 11.3 |
| 2009 | 4.9 | 72.59 | 0.12 | 4.30 | 10.2 |

**المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء والبنك المركزي.**

ومنه بعد تحديد قيم التضخم يمكن وضع الرسم البياني الذي يوضح العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم:

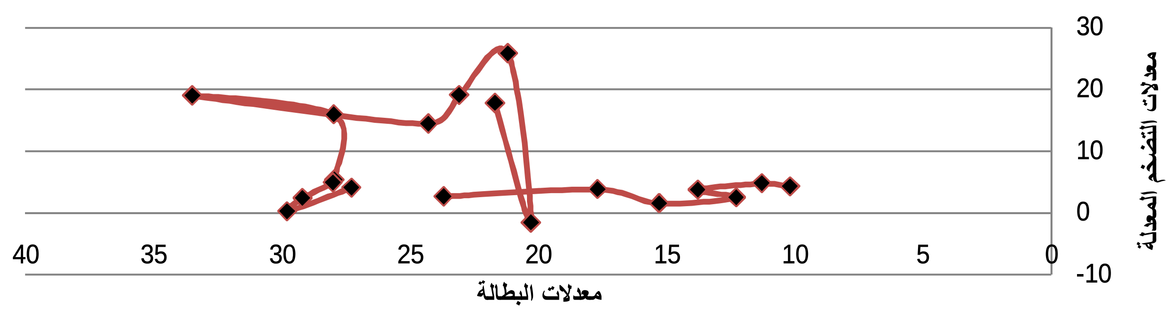
الشكل (3-19): تطور العلاقة بين البطالة والتضخم (منحنى فيليبس) للفترة 1990 - 2009




المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين: (3-1) و(3-15)

ويلاحظ من خلال الرسم البياني أنه لا يوجد أي تشابه بين هذا الرسم ومنحنى فيليبس، أي أن العلاقة العكسية المفترض وجودها بين البطالة والتضخم حسب منحنى فيليبس غير متحققة في الاقتصاد الجزائري، حيث نلاحظ أنه في بعض السنوات كان هناك ارتفاع متزامن للبطالة والتضخم، وفي سنوات أخرى كان هناك انخفاض واضح للبطالة لم ينتج عنه ارتفاع في التضخم، وهو ما يعني أن العلاقة بين التضخم والبطالة ليست ثابتة، أو بمعنى آخر لا توجد علاقة ارتباط واضحة بين المتغيرين، وهو ما يفسره انخفاض معامل الارتباط بينهما، إذ كانت قيمته تساوي 0.27، والسبب في هذا يرجع إلى كون نسبة كبيرة من التضخم الذي حدث في عقد التسعينات كان ناتجا عن عوامل خارجية، كارتفاع أسعار الصرف والتخفيض من قيمة العملة أو تخفيض وإلغاء الدعم السلعي، أي أنه لم يكن تضخم طلب، وسنحاول هنا إخراج أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم والتأكد من جديد من العلاقة بين البطالة والتضخم المعدل، ولأجل هذا نورد الرسم البياني التالي:

الشكل(3-20): العلاقة بين البطالة والتضخم المعدل للفترة 1990-2009




المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين: (3-1) و(3-15).

وعلى الرغم من إخراج أثر تغيرات سعر الصرف على معدلات التضخم، وحتى وإن حدث نزول واضح لمعدلات التضخم لبعض السنوات، مثل سنة 1991 التي انتقل فيها سعر الصرف الدولار مقابل الدينار من 8,96 إلى 18,47 وهو ما يعني أن معدل التضخم الحقيقي يساوي (-1,56) بدل 25.9، إلا أن ذلك لم يسمح بحدوث تغير في طبيعة العلاقة بين التضخم والبطالة، إذ ما زالت العلاقة بينهما غير ثابتة وليس لها اتجاه معين وهي أقرب إلى العشوائية منه إلى

الانتظام، حيث لا زال هناك الاتجاه الذي تكون فيه البطالة مرتفعة والتضخم كذلك، أو انخفاض في البطالة دون أن يصاحب ذلك ارتفاع في التضخم، وهذا ما يؤكد عدم تطابق فرضية منحنى فيليبس مع الاقتصاد الجزائري، ومن هنا يمكن الاستنتاج بأنه لا توجد علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري، والأكثر من هذا أنه لا توجد علاقة واضحة وثابتة يمكن الربط بها بين المتغيرين، وهذا ما يعني أن عملية تخفيض البطالة باتباع سياسة توسعية في الجزائر لا يخشى منها حدوث ضغوط تضخمية، وتعد هذه الميزة إلى حد ما نقطة إيجابية في يد الفريق الاقتصادي في الجزائر للعمل على تخفيض البطالة دون الخوف من ارتفاع في التضخم.

وترجع هذه الحالة الاستثنائية للاقتصاد الجزائري في هذا المجال إلى كون هذا الأخير لم يصل إلى نقطة التشغيل الكامل للموارد والتي يكون بعدها أي تحفيز في الطلب سينتج عنه ارتفاع في الأسعار، وهذه صفة للاقتصاديات المتقدمة، والأكثر من هذا وذاك أن نسبة كبيرة من الزيادة التي حدثت في الطلب نتيجة انتهاج سياسة توسعية في الإنفاق العام تم تغطيتها عن طريق الاستيراد من الخارج، أي أنه لم يحدث هناك فائض طلب أو نقص عرض سلعي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع وبالأخص السلع التي يمكن استيرادها، وهذا ما يفسره ارتفاع فاتورة الواردات من 9.17 مليار دولار سنة 2000 إلى 39.18 مليار دولار سنة 2008[1]، أي بنسبة نمو بلغت 327%، وهذا حتما ما ضيع على الاقتصاد الجزائري فرصة تدوير هذه الموارد داخليا لإنعاش الاقتصاد أكثر. وحتى وإن كان هذا سببا في عدم حدوث تضخم حاد في العشرية الأخيرة، إلا أنه لو استعملت هذه الموارد بالطريقة التي ترفع بها الطلب المحلي لكان أحسن من حالة تسربها خارج الدورة الاقتصادية على شكل استيراد حتى مع افتراض حدوث تضخم حاد، لأنه عندها ستعمل هذه الموارد على دعم النمو الاقتصادي أكثر وبالأخص القطاعات الإنتاجية الأساسية ( الفلاحة والصناعة)، أما التضخم الذي يحدث عندها لا يتعدى كونه تضخم مصاحب لعملية التنمية الاقتصادية ولا يلبث طويلا حتى يختفي.

ومن هنا يمكن القول بأن النجاح في تخفيض البطالة في الجزائر خلال العشرية الأخيرة دون حدوث ارتفاع في التضخم هو نجاح شكلي لأنه مبني على ضياع فرص كثيرة لتنمية القطاعات الإنتاجية الحقيقية التي بها يتم ضمان استقرار وتحسن جميع المؤشرات الاقتصادية في الأجل الطويل.

### المطلب الثالث: مدى وقوع الاقتصاد الجزائري في أعراض المرض الهولندي نتيجة الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام:

تعد الإيرادات النفطية ( الجباية النفطية ) في الجزائر أحد أهم إيرادات الخزينة العامة، وهذا لما تتوفر عليه الجزائر من ثروة نفطية معتبرة مما يسهل على الحكومة استعمالها في تمويل الإنفاق العام، لكن استعمال موارد هذه الثروة الناضبة بطريقة غير صحيحة قد يعرض الاقتصاد الجزائري إلى احتمال الوقوع في أعراض المرض الهولندي، والتي من أخطرها حدوث اختلالات هيكلية بين القطاعات الإنتاجية، وللتأكد من هذا الاحتمال نورد بالأول الجدول التالي الذي يبين

[1] - المديرية العامة للجمارك (المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات).

مكانة الإيرادات النفطية من ضمن أهم الموارد التي تستعملها الدولة في تمويل الإنفاق العام، وبعدها يتم تحليل مساهمة كل قطاع اقتصادي ضمن الناتج الداخلي الخام.

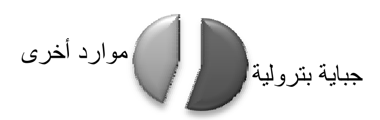
**الجدول ( 3-16): تطور الموارد المستعملة في تمويل الإنفاق العام**

**الوحدة: مليار دج**

| السنة | جباية بترولية | موارد أخرى* | مجموع الإيرادات | التمويل بالعجز |
|---|---|---|---|---|
| 1998 | 528 | 373 | 901 | 121.6 |
| 1999 | 480 | 457 | 937 | 161.5 |
| 2001 | 732 | 502 | 1234 | 218.3 |
| 2003 | 836 | 615 | 1451 | 260 |
| 2004 | 862 | 665 | 1527 | 350 |
| 2005 | 899 | 736 | 1635 | 315 |
| 2006 | 916 | 751 | 1667 | 963 |
| 2007 | 973 | 829 | 1802 | 1820 |
| 2008 | 970 | 953 | 1923 | 2398 |
| 2009 | 1628 | 1158 | 2786 | 2404 |

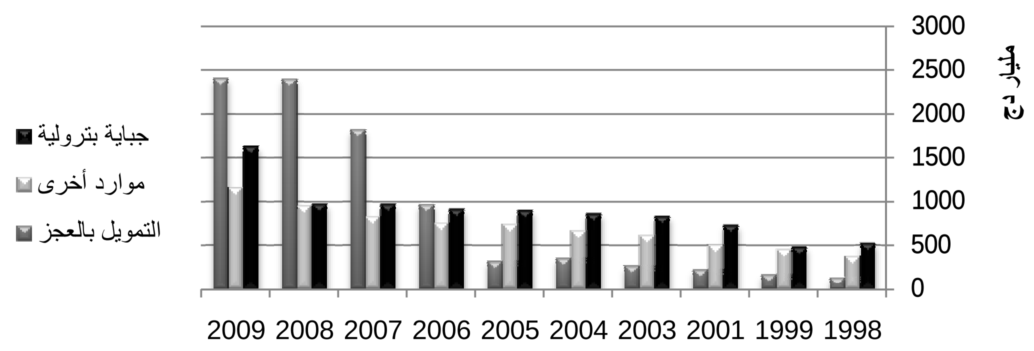
**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوانين المالية لمختلف السنوات المنشورة في الجريدة الرسمية.**

**الشكل(3-21):متوسط مساهمة الإيرادات النفطية في مجمل الإيرادات العامة**




**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول(3-16)**

**الشكل(3-22): تطور حجم الموارد المستعملة في تمويل الإنفاق العام**




**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول(3-16)**

ومن خلال المعطيات السابقة، نلاحظ الأهمية التي تكتسيها الإيرادات النفطية في مجمل الإيرادات العامة، حيث أنها لم تنزل في جميع سنوات الدراسة عن مستوى 50 %، والأكثر من هذا أن الإيرادات الأخرى غير النفطية مرتبطة ارتباطا

* - وتشمل: الضرائب المباشرة،الضرائب غير المباشرة، رسوم التسجيل والطابع، الرسوم المختلفة على الأعمال، الرسوم الجمركية.

وثيقا بهذه الأخيرة، لأنه كلما زادت الإيرادات النفطية، وتم ضخها في الاقتصاد ستساهم في تنشيط قطاع الأعمال، وهذا ما يساعد على رفع محصلة الضرائب والرسوم وبالأخص الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية. أضف إلى ذلك أن الزيادة التي حصلت في السنوات الخمس الأخيرة في الإنفاق العام، والتي تم تمويل نسبة كبيرة منها عن طريق التمويل بالعجز، حيث انتقل مقدار العجز السنوي للموازنة العامة من 315 مليار دينار في سنة 2005 إلى 2404 مليار دينار سنة 2009، أي بنسبة زيادة 660%، ما هو إلا وجه خفي للتمويل بالإيرادات النفطية، لأن الإيرادات النفطية التي دخلت الجزائر خلال هذه الفترة كانت أكبر بكثير من المبالغ المالية التي تم رصدها في إيرادات الموازنة العامة، وهذا راجع للاختلاف بين السعر الحقيقي والسعر المرجعي لبرميل النفط، حيث يمثل السعر المرجعي السعر الموضوع من طرف الحكومة و الذي على أساسه يتم إعداد وحساب الإيرادات النفطية السنوية، وكان يساوي 19 دولار للبرميل، وبعدها تم رفعه سنة 2008 إلى حدود 36 دولار، أما السعر الحقيقي فهو سعر برميل النفط في الأسواق العالمية، وفي جميع السنوات التي تلت سنة 2000 كان السعر الحقيقي للنفط أكبر من السعر المرجعي، ولأجل هذا تم إنشاء سنة 2000 صندوق ضبط الإيرادات*، والذي من خلاله يتم تحصيل فوائض القيمة الجبائية التي تنتج عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة في قوانين المالية. وهذا ما يعني أن التمويل بالعجز الذي حدث خلال هذه الفترة كان يقابله احتياطي من العملة الصعبة موجود في الخزينة العامة أو البنك المركزي أي أن الزيادة في الإصدار النقدي لكل سنة قابلتها زيادة في كمية العملة الصعبة أو ما يسمى باحتياطي الصرف، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان إجمالي الإيرادات من المحروقات سنة 2008 ما يقارب 77مليار دولار أمريكي، منها 4.5 مليار دولار حصة الشركاء الأجانب[1]، وهو ما يعني إيراد صافي مقدر ب 72.5 مليار دولار، وإذا ما تم تحويل قيمة هذه الإيرادات إلى العملة الوطنية باعتبار أن متوسط سعر صرف الدولار مقابل الدينار لسنة 2008 هو 64.5 نجد أن مقدار الإيرادات النفطية الذي كان مفترض تحصيله هو 4676 مليار دينار، في حين كانت قيمته في الموازنة العامة لنفس السنة 970 مليار دينار فقط.

ومنه يمكن القول بأن الزيادة الكبيرة التي حصلت في الإنفاق العام، وبالأخص بعد سنة2005، جلها ناتج عن ارتفاع الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وهذا ما يعني مثلما كان متوقع أن الإنفاق العام في الجزائر مرتبط تماما بإيرادات الدولة من الثروة النفطية، ولما كانت هذه الإيرادات غير مستقرة ومرتبطة بسعر النفط الذي يتغير كثيرا مع الزمن، هذا بالإضافة إلى أن الثروة النفطية هي ثروة زائلة، فإن احتمال تعرض الاقتصاد الجزائري إلى أزمات اقتصادية أمر وارد، وهذا ما يتطلب تسيير هذه الثروة تسييرا عقلانيا بما يضمن استفادة الأجيال اللاحقة منها.

أما فيما يخص مدى ظهور أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري، فمن الصعب تحديدها بدقة وهذا لغياب الإحصائيات الدقيقة التي بإمكانها الكشف عن ذلك، و على الرغم من ذلك، سنحاول تقصي بعض الاختلالات

* - هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العامة في الجزائر، وأنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة2000، الصادر برقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421، الموافق ل27 جوان 2000 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 37.

[1] - Bulletin Statistique Trimestriel; Bank d'Alger; N°8 ; Septembre 2009; p28.

التي وقع فيها الاقتصاد الجزائري، من خلال تحليل بعض الإحصائيات الكلية، كتوزع الناتج الداخلي الخام بين القطاعات الاقتصادية، وكذا بعض مؤشرات التجارة الخارجية، ويمثل الجدول التالي تطور الإنتاج الداخلي الخام وتوزعه بين القطاعات الاقتصادية، متضمنة قطاع المحروقات كقطاع مستقل بذاته، وهذا مما يساعد على معرفة القطاعات التي تساهم بنسبة أكبر في الناتج الداخلي الخام.

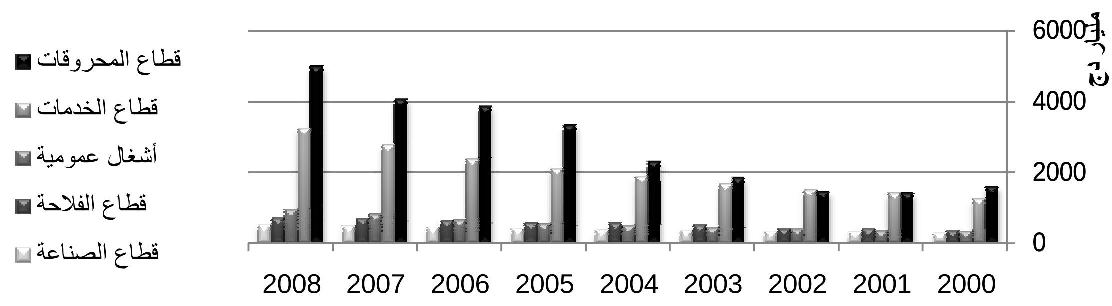
**الجدول(3-17): تطور مساهمة كل قطاع في الناتج الداخلي الخام**

**الوحدة: مليار دج**

| السنة | قطاع المحروقات | قطاع الفلاحة | قطاع الصناعة | أشغال عمومية | قطاع الخدمات | حقوق ورسوم جمركية | مجموع الناتج الداخلي الخام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 1616 | 364 | 290 | 335 | 1266 | 267 | 4138 |
| 2001 | 1443 | 412 | 312 | 358 | 1430 | 302 | 4257 |
| 2002 | 1477 | 417 | 336 | 409 | 1523 | 377 | 4539 |
| 2003 | 1868 | 515 | 350 | 445 | 1683 | 403 | 5264 |
| 2004 | 2319 | 578 | 377 | 508 | 1896 | 446 | 6124 |
| 2005 | 3352 | 579 | 400 | 564 | 2107 | 494 | 7496 |
| 2006 | 3882 | 641 | 446 | 674 | 2375 | 491 | 8509 |
| 2007 | 4089 | 704 | 476 | 825 | 2780 | 532 | 9406 |
| 2008 | 5001 | 711 | 515 | 956 | 3254 | 603 | 11040 |

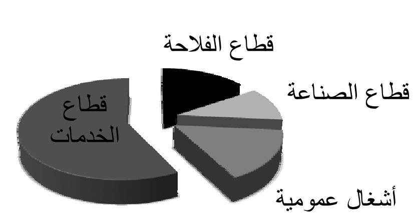
Source: bulletin statistique trimestriel; Bank d'Alger; N°8 ; Septembre 2009; p26.

**الشكل(3-23): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في مجموع الناتج الداخلي الخام**




**المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول(3-17).**

**الشكل(3-24): المساهمة المتوسطة للقطاعات الأساسية في الناتج الداخلي الخام باستثناء قطاع المحروقات**




**المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول(3-17).**

وكما هو ملاحظ من معطيات الجدول أعلاه والرسوم البيانية التي تلته، فإن قطاع المحروقات هو المساهم الأكبر في الناتج الداخلي الخام، يليه بعد ذلك قطاع الخدمات، الذي هو في نمو متزايد مع الزمن، وتقريبا تكاد تكون له نفس

المساهمة مع قطاع المحروقات، في حين كانت مساهمة القطاعات الأخرى قليلة مقارنة بالقطاعين السابقين، وإذا أجرينا المقارنة فقط بين القطاعات الرئيسية من دون قطاع المحروقات، فنجد أن قطاع الخدمات هو القطاع المساهم بالنصيب الأكبر في الناتج الداخلي الخام، مع العلم أن نسبة كبيرة من الخدمات لا تدخل في حسابات الدخل بسبب كونها مجانية أو شبه مجانية،كخدمات الصحة والتعليم المقدمة من طرف الدولة،وهو ما يعني أن المساهمة الحقيقة لهذا القطاع أكبر مما هي عليه، بعكس قطاع الصناعة الذي كانت مساهمته ضئيلة وبعيدة كل البعد عن إمكانيات هذا القطاع، وتقريبا نفس الملاحظة تنطبق على قطاع الفلاحة، أما قطاع الأشغال العمومية فتميز بارتفاع نسبي في حجم مساهمته في السنوات الأخيرة خصوصا سنتي 2007 و2008 نتيجة للمشاريع الكبرى التي أطلقتها الدولة في هذه الفترة والتي تخص هذا القطاع.

ومنه يمكن القول بأن قطاع المحروقات في الجزائر هو القطاع القائد المولد للدخول التي يتم إعادة توزيعها بين القطاعات الأخرى، وبطبيعة الحال، مثل جل الاقتصاديات الريعية، يكون قطاع الخدمات هو المستحوذ الأكبر لهذه الدخول.

ومنه إلى حد ما،حسب هذه الإحصائيات، يمكن القول بأن وجود الثروة النفطية في الجزائر أحدث خللا بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر وهذا بسبب السياسة المتبعة من طرف الدولة في إعادة توزيع عوائد هذه الثروة، حيث لم تستطع توجيه الدخول المتراكمة نحو قطاعي الصناعة والفلاحة باعتبارهما أساس التنمية السليمة.

وإذا ما تم معاينة بعض مؤشرات التجارة الخارجية كحجم الصادرات والواردات والبنية التركيبية لهما، وهذا ما يتضمنه الجدول(3-18)، فإنه يظهر بوضوح الاختلال الموجود في القطاعات الإنتاجية.

**الجدول (3-18) تطور الصادرات والواردات للفترة 2000-2008**

**الوحدة: مليار دولار أمريكي**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم الصادرات | 21.7 | 19.1 | 18.8 | 24.6 | 32 | 46.5 | 54.7 | 60.9 | 79.1 |
| نسبة المحروقات من الصادرات | %97.1 | %96.1 | %97.5 | %98 | %97.9 | %98 | %97.8 | %97.8 | %97.5 |
| حجم الواردات | 9.17 | 9.94 | 12 | 13.5 | 18.3 | 20.3 | 21.4 | 27.6 | 39.4 |

**المصدر: إحصائيات المديرية العامة للجمارك**

نلاحظ بأن الاقتصاد الجزائري يقوم بتصدير تقريبا فقط المحروقات، حيث لم تنزل نسبة هذه الأخيرة من إجمالي الصادرات عن 97%، أما 3% المتبقية فهي موزعة على جميع السلع الأخرى، وهذا ما يعني أن القطاعات الإنتاجية في الجزائر لا تستطيع أن تنتج سلعا لها القدرة على منافسة السلع الأجنبية في الأسواق الخارجية، ونلاحظ كذلك تزايد الاستيراد من الخارج لإجمالي السلع، حيث انتقلت قيمة الواردات من 9 مليار دولار إلى 39 مليار دولار في ظرف 8 سنوات فقط، والأكثر من هذا أن التركيبة السلعية للواردات تشمل على نسبة كبيرة من السلع التي يمكن إنتاجها محليا من دون أي صعوبة، فعل سبيل المثال لا الحصر، كان التركيب السلعي النسبي للواردات لسنة 2008 على النحو التالي:

( مواد غذائية 20%، مواد نصف مصنعة23%، مواد استهلاكية 13%، تجهيزات صناعية 39%)، وكل هذا يدل على زيادة اعتماد الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي في تلبية حاجاته الاستهلاكية دون إنتاجها داخليا، معتمدا في ذلك على وفرة العملة الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات التي بها يتم تغطية قيمة هذه المستوردات.

ومنه إلى حد ما، حسب هذه المؤشرات والإحصائيات، يمكن القول بأن أعراض المرض الهولندي موجودة في الاقتصاد الجزائري، حيث أن تطور قطاع المحروقات في الجزائر ساهم بشكل غير مباشر في إضعاف قطاعي الصناعة والفلاحة وهذا ما رسخ أكثر تبعية الاقتصاد الجزائري نحو قطاع المحروقات، وبما أن هذا الأخير لا يعتمد كثيرا على اليد العاملة، فإن تطوره لم يساهم كثيرا في توفير فرص عمل مباشرة، بيد أن مساهمته في انتعاش قطاع الخدمات وبالأخص الأنشطة التجارية منه، أدى إلى أن تكون غالبية فرص العمل المستحدثة والتي ساهمت في التخفيض من البطالة هي من نصيب قطاع الخدمات، وهذا ما تم ملاحظته عند تحليلنا لتطور التشغيل في القطاعات الاقتصادية، وعلى الرغم من هذه المساهمة الإيجابية غير المباشرة لقطاع المحروقات في زيادة التشغيل في قطاعي الخدمات والأشغال العمومية، إلا أنها لو كانت نابعة من قطاعي الفلاحة والصناعة لكانت أفضل لكون غالبية فرص العمل المستحدثة في القطاعين الأوليين هي فرص مؤقتة، أما فرص العمل التي تستحدث في قطاعي الصناعة والفلاحة فهي في غالبيتها ذات طابع دائم.

## المبحث الثالث:تطور سياسة دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التخفيض من البطالة

لم يكن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وليد مرحلة اقتصادية معينة، بل هو موجود على طول فترات تطور الاقتصاد الجزائري الحديث، بما مر عليه من تغيرات وتطورات من الاستقلال إلى الآن، غير أن تطور وازدهار هذا القطاع كان مرهونا بالسياسة الاقتصادية التي اتبعت في كل مرحلة. فبطبيعة الحال، لم تعمل السياسة الاقتصادية التي انتهجت في سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، والتي كانت مبنية على التوجه الاشتراكي القائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة إذا علمنا أن الجزائر في هذه الفترة قد اعتمدت على سياسة تصنيعية قائمة على الصناعات الكبرى و الثقيلة، وهذا ما أدى إلى أن تكون المساهمة الاقتصادية لهذا القطاع في عملية التنمية ضئيلة. لكن مع تحول الجزائر نحو نظام اقتصاد السوق مع بداية التسعينات كان لزاما على السلطة الاقتصادية أن تعطي اهتماما أكبر لهذا القطاع وأن توفر له جميع الظروف اللازمة لنجاحه باعتباره، حسب فلسفة هذا النظام، أحد أهم القطاعات الاقتصادية الداعمة لعملية التنمية الاقتصادية.وعليه، فمع هذا التحول الاقتصادي، أصبحت الأبواب مفتوحة أمام هذا القطاع لكي يقوم بإحداث انطلاقة نوعية نحو إنجاح التنمية الاقتصادية الشاملة والتي عجزت السياسات السابقة في تحقيقها.

ولأجل هذا سيكون التركيز في هذا المبحث على أهم التطورات التي حصلت لهذا القطاع خلال هذه الفترة وربطها بظاهرة البطالة باعتبارها المشكلة الأساسية للدراسة، وهذا ما سيتم تناوله في النقاط التالية:

### المطلب الأول: تطور الإطار القانوني والمؤسساتي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

#### أولا: إنشاء وزارة مختصة بهذا القطاع:

في بداية الأمر أنشأت الحكومة الجزائرية سنة 1991 وزارة منتدبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتتحول فيما بعد إلى وزارة مستقلة بذاتها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/211 المؤرخ في 9صفر1415 الموافق لــ 18يوليو 1994 والتي حددت أهدافها، بداية بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ثم وسعت صلاحياتها طبقا للمرسوم2000/190 المؤرخ في 09ربيع الثاني1421 الموافق لــ11يوليو2000، والذي يحدد صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كمايلي[1]:

يتولى وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، في إطار سياسة الحكومة وبرنامج عملها إعداد عناصر السياسة الوطنية في ميدان المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة واقتراحها وتنفيذها[2]،وتتمحور مهامها فيمايلي:

- حماية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها.
- ترقية الاستثمارات المنشأة والموسعة والمطورة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] - الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم2000/190 المتضمن تحديد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات ص وم، الصادرة في 2000/07/11، العدد42، ص10.

[2]- الجريدة الرسمية،نفس المرجع، المادة01، ص02.

- ترقية استثمارات الشراكة ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- التعاون الدولي والإقليمي والجهوي في هذا المجال.
- إعداد الدراسات القانونية لتنظيم القطاع.
- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع.
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تجهيز المنظومة الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع ونشر المعلومات الاقتصادية.
- ترقية التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

**ثانيا: إصدار قوانين ناظمة للقطاع:**

يعتبر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم01/18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12ديسمبر 2001 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 77، منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها، حيث جاء هذا القانون ليعطي حلولا للعديد من الإشكاليات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بوضعه لمجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، والتي منها[1]:

- وضع مراكز للإرشاد تهتم بتسجيل إجراءات تأسيس المؤسسة.
- إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة إلى تسهيل الحصول على التمويل البنكي للاستثمارات التي تدخل في هذا الإطار.
- تشجيع إنشاء مؤسسات جديدة وتوسيع حقل نشاطها.
- وضع سياسات تهتم بتكوين وتسيير الموارد البشرية التي تحفز وتشجع الابتكار، رفع الإنتاجية، و تحسين ثقافة المؤسسة.
- تحسين الخدمات البنكية فيما يخص معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التكفل بترقية المقاولة من الباطن باعتبارها أحسن وسيلة لتكثيف وتكامل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**ثالثا: إنشاء الهيئات والمؤسسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

1- **صندوق ضمان القروض:** وقد تم إنشاء صندوق ضمان القروض بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-373 المؤرخ في 11 تشرين الثاني 2002[2]، ووفقا لهذا المرسوم، فإن الصندوق عبارة عن مؤسسة عامة تنشط تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويهدف إلى

[1] - غنية شيخي، دور الشراكة الأورومتوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية، رسالة ماجيستير في قسم الاقتصاد، غير منشورة،جامعة دمشق،2009،ص 92,93.

[2] - المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11-11-2002، الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 13-11-2002، العدد 74،ص13.

ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنجازها، وتجديد التجهيزات وعمليات التوسع، وحتى تتم استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمانات هذا الصندوق فإنه يجب أن تستوفي معايير الأهلية للقروض البنكية، ويحدد المستوى الأدنى للقروض القابلة للضمان ب 50 مليون دج.

**2- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 3 أيار 2005، وهي مؤسسة ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتنشط تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وتتولى هذه الوكالة المهام التالية:[1]

- تنفيذ الاستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.
- تحديث الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية الابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.
- متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إنشاء النشاط، توقيفه، أو تغييره.
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية واقتراح التصحيحات الضرورية.

**3- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تم فتح حساب خاص برقم 124-302، تحت عنوان الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب قانون المالية لسنة 2006، خاصة المادة 71 منه، وحسب المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 4-7-2006، فإن المؤسسات المؤهلة للاستفادة من هذا الصندوق هي المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري والتي تنشط في هذا القطاع منذ سنتين، والمؤسسات التي لا تعترضها صعوبات مالية.

**4- الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب:**

أنشأت الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96/296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، و بدأ العمل الفعلي لهذه الوكالة في السداسي الثاني من سنة 1997 حيث تم إنشاء هذا الجهاز لإحداث تقليص في نسب البطالة خاصة في أوساط الشباب وخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني من خلال ما يلي:

- تشجيع كل المبادرات التي من شأنها دعم وترقية تشغيل الشباب.
- تشجيع الشباب ومساندته في مجال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

تتمثل استثمارات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات المصغرة الجديدة من طرف أصحاب المشاريع المؤهلين لذلك أي الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و35 سنة، وتقوم بتمويلهم عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بالشراكة مع عدد من البنوك المختصة في هذا المجال كالبنك الوطني للتنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية. ولقد عدلت الصيغة المالية لهذا الجهاز حيث رفع الحد الأقصى للاستثمار من أربعة ملايين دينار إلى عشرة ملايين دينار بسبب توسع بعض المؤسسات المصغرة التي عرف نشاطها توسعا سواء على الصعيد الإنتاجي

[1] - غنية شيخي،. مرجع سبق ذكره، ص154.

والسوق أو في مجال خلق مناصب الشغل، والتي تجد نفسها في حالة عدم إمكانية توسيع قدراتها المحدودة للإجراءات القانونية للجهاز التي ترافق إلا المشاريع الجديدة.[1]

كما تم اعتماد صيغ جديدة تخص مساهمة الشباب المستثمر أو المقاول حيث تتمثل هذه المساهمة الشخصية في 5 % من مجموع الاستثمارات إذا كان الاستثمار لا يتعدى 2 مليون دينار جزائري.

5- **وكالة التنمية الاجتماعية:** أنشأت الوكالة سنة1996 لتقوم بالتدخل لصالح الفئات المحرومة وتطوير المناطق الريفية وتمويل مختلف المشروعات والأعمال ذات الفائدة الاقتصادية والاجتماعية خاصة التي تعتمد على عنصر العمالة بكثرة وتشجيع المؤسسات بالغة الصغر وذلك بمنحها ما يسمى بالقروض بالغة الصغر للفئات التي ترغب في خلق نشاط لحسابها الخاص لكن لا تملك الإمكانات الكافية لذلك، وعليه فبرامج هذه الوكالة موجهة لتشجيع العمل الحر والذاتي للفئات التي لا تتوفر فيها الشروط المطلوبة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب كالعائلات المحرومة والمعزولة، القطاع غير المنظم والذي يتوقع هيكلته من خلال هذه البرامج، والعمل المنزلي والأعمال الصغيرة والحرفية للسلع والخدمات.[2]

6- **الحاضنات أو مشاتل المؤسسات[*]:** بناءا على القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقرر إنشاء حاضنات (مشاتل) تقوم باستقبال واحتضان وتدريب أصحاب المشاريع لتجسيدها على أرض الواقع، وتكون الحاضنة في أحد الأشكال التالية:[3]

- المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشروعات في قطاع الخدمات.
- ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشروعات في الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.
- نزل المؤسسات : هيكل دعم يتكفل بحاملي المشروعات المنتمين إلى ميدان البحث العلمي.

ومن مهام الحاضنة تقييم المشروعات مع أصحابها لتحديد وسائل تجسيدها عن طريق مساعدتهم بإيجاد الشركاء المناسبين ( صناعيين، تقنيين، .....) وتوفير الوسائل المادية الضرورية من أجل الحصول على استقلاليتهم وفقا لإجراء معد مسبقا، ويحدد عدد المؤسسات المحتضنة داخل الحاضنة ما بين 20 و50 مؤسسة وتتراوح مدة احتضان المؤسسة ما بين 18 و36 شهر.

---

[1] - موقع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ansej ( www.ansej.org.dz).

[2] - سمية لوكيز، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية حول تجربة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008، ص190.

[*] - المصطلح المستعمل في النصوص القانونية هو المشتلة بدل الحاضنة.

[3] - نفس المرجع السابق، ص202.

**المطلب الثاني: تطور المؤشرات الكمية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

مما لا شك فيه أن دراسة وتحليل التطور الكمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسمح بأخذ فكرة واضحة عن الاتجاه العام الذي يسير فيه هذا القطاع، وعلى العموم فإن تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدلات مرتفعة مؤشر قوي على مساهمتها في تخفيض البطالة باعتبار أن زيادة إنشاء مؤسسة واحدة يعني حتما توفير على الأقل فرصة عمل مباشرة، كما أن معرفة مقدار نمو القطاع مع الزمن دليل نسبي عن مدى نجاح أو فشل السياسات الهادفة إلى دعم هذا القطاع، ولأجل هذا سيتم التطرق إلى بعض النقاط التي بإمكانها تحديد التغيرات التي حصلت في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة وهذا بحسب توفر الإحصائيات.

**أولا:تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1991-2009:**

كما تمت الإشارة إليه سابقا فإن المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة موجودة أصلا في أي دولة مهما كان توجهها الاقتصادي، والجزائر واحدة من هذه الدول. غير أن ما يميز الجزائر دون غيرها هو التحول الكبير الذي حصل لهذا القطاع مع بداية التسعينات، حيث بدا واضحا أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد من سنة إلى أخرى نتيجة لفتح الحكومة باب الأنشطة الإنتاجية على مصراعيه أمام القطاع الخاص، والأكثر من هذا سعيها نحو توفير البيئة المناسبة لإنجاح هذا الانفتاح. والجدول الموالي يبين التطور الذي حصل في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الجدول (3-19): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 1991-2009**

| السنوات | نوعية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة | | | المجموع | معدل النمو |
|---|---|---|---|---|---|
| | مؤسسة خاصة | مؤسسة عامة | حرف ومهن تقليدية | | |
| 1991* | 22382 | | | 22382 | - |
| 1992* | 20207 | | | 20207 | **%9.72-** |
| 1993* | 23207 | | | 23207 | **%14.85** |
| 1994* | 26212 | | | 26212 | **%12.95** |
| 1995* | 159507 | | | 159507 | **%508.53** |
| 2001** | 179893 | 779 | 64677 | 245348 | - |
| 2002** | 189552 | 779 | 71523 | 261853 | **%6.73** |
| 2003** | 207949 | 779 | 79850 | 288577 | **%10.21** |
| 2004** | 225449 | 779 | 86732 | 312959 | **%8.45** |
| 2005** | 245842 | 874 | 96072 | 342788 | **%9.53** |
| 2006** | 269806 | 739 | 106222 | 376768 | **%9.91** |
| 2007** | 292013 | 666 | 116347 | 410959 | **%9.07** |
| 2008** | 392013 | 626 | 126887 | 519526 | **%26.42** |
| 2009** | 408155 | 598 | 162085 | 570838 | **%9.88** |

**المصدر:** من إعداد الطالب اعتمادا على:

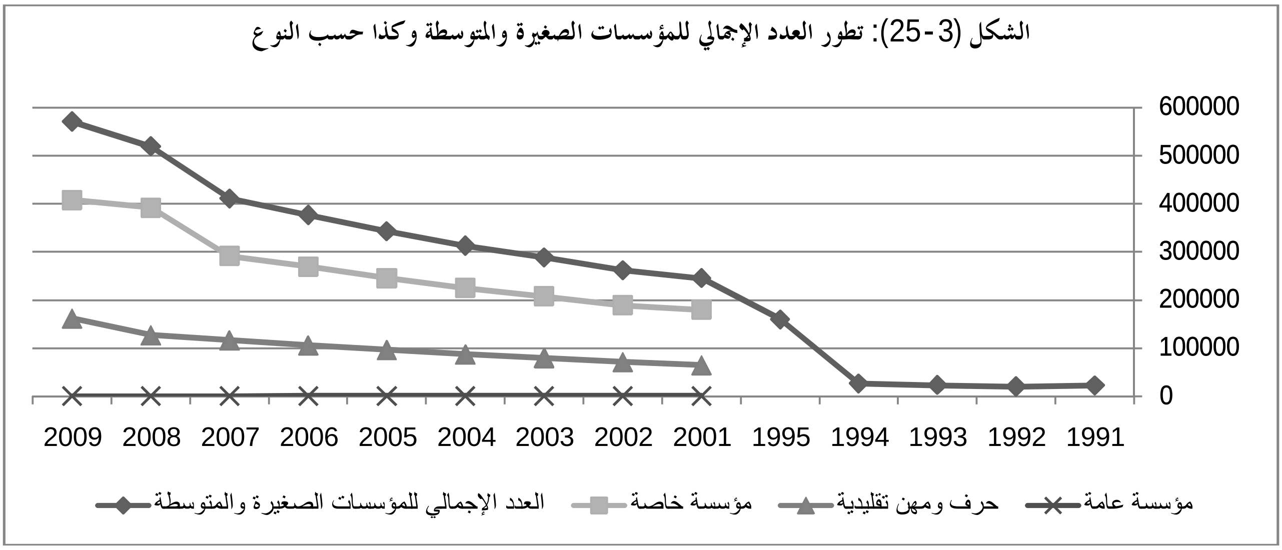
*- عبد القادر بابا، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و معوقاتها في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،يومي 17-18 أفريل، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص150.

** - نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية. حيث تم تجميعها كالتالي:

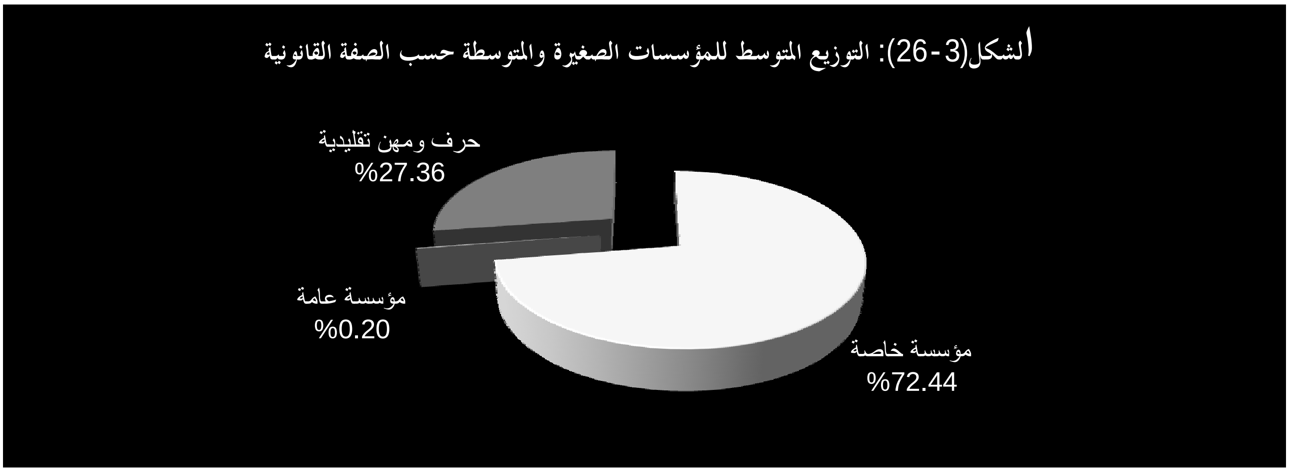
المؤسسة الخاصة: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

المؤسسة العامة: وزارة المساهمة وترقية الاستثمار.

المهن والحرف التقليدية: غرف الصناعة التقليدية.




**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (3-17).**




**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (3-19).**

من خلال المعطيات المبينة في الجدول **(3-19)** والرسم البياني **(3-25)**أعلاه يظهر و بوضوح الاتجاه التصاعدي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى، هذا وتجدر الإشارة إلى أن القفزة الكبيرة التي حدثت لحجم هذه المؤسسات سنة**1995**، حيث انتقل عددها من **26212** مؤسسة سنة **1994** إلى **159507**مؤسسة سنة **1995**، هي قفزة شكلية فقط،ولا يتصور بأي حال من الأحوال أن يتم إنشاء **133295** مؤسسة جديدة في سنة واحدة وفي ظروف اقتصادية صعبة كانت تمر بها الجزائر في هذه المرحلة، ولكن ما يفسر هذه القفزة هو أنه في هذه الفترة بالذات تم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي تم من خلاله تجزئة الشركات الكبرى إلى شركات صغرى وعرضها للخصخصة وهذا ما أدى إلى تضخيم حجم هذا القطاع، كما أن في هذه السنة بالذات تم استحداث وزارة مستقلة مختصة بهذا القطاع وهو ما يعني احتمال إدماج بعض المؤسسات ضمن اختصاص هذه الوزارة والتي لم تكن مدمجة من قبل. وبسبب غياب الإحصائيات التفصيلية الدقيقة لمؤسسات هذا القطاع فإنه من الصعب تحديد وبدقة الخصائص الجزئية لها في هذه الفترة.

أما المرحلة التي تلت سنة 2001، والتي شهدت تنظيم أكثر لمؤسسات هذا القطاع حيث تم إصدار القانون التوجيهي الخاص بالقطاع في نهاية سنة 2001 قصد توفير الدعم اللازم له من كافة الجوانب، و لم يقتصر الأمر فقط على هذا القانون، وإنما على طول هذه السنوات كانت هناك برامج توضع و هيئات تستحدث وتسهيلات تمنح بغية الوصول بهذا القطاع إلى المستوى اللازم والقادر على إحداث التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا فقد بدا واضحا التزايد المستمر لعدد المؤسسات حيث وصل عددها إلى حدود 570838 مؤسسة سنة 2009 بعدما كان لا يتجاوز عددها 245348 مؤسسة سنة 2001، وقد بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو مؤسسات هذا القطاع حوالي 11% وهو معدل جيد.

ولكن يلاحظ في هذه الفترة التي توفرت فيها إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الصفة القانونية للمؤسسة من حيث كونها تصنف إما في القطاع الخاص أوالقطاع العام أو قطاع الصناعات التقليدية، أن المؤسسات الخاصة تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت النسبة المتوسطة لمجموع المؤسسات الخاصة من ضمن المجموع الكلي أكثر من 72%، كما أن عددها يزداد في كل سنة بمعدل نمو متزايد حيث انتقل عددها من 179893 مؤسسة سنة 2001 إلى 408155 مؤسسة سنة 2009، وإذا ما تم إضافة مؤسسات المهن والحرف التقليدية إلى المؤسسات الخاصة باعتبارها كذلك تتمتع بالملكية الخاصة نجد أن أكثر من 99% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات ملكية خاصة، في حين كانت مساهمة المؤسسات العامة لا تساهم إلا بحدود 0,2%، كما أنها في تناقص إذ انتقل عددها من 779مؤسسة سنة 2001 إلى 598 مؤسسة سنة 2009، وهذا راجع إلى أن الدولة لم تعد تولي أدنى اهتمام بإنشاء مؤسسات من هذا النوع بل أنها اتبعت سياسة الخصخصة للتخلص من المؤسسات التي كانت موجودة من قبل، وأن المؤسسات الباقية هي التي فقط أظهرت نتائج إيجابية في سيرها الإنتاجي أو تلك التي لها أهمية اقتصادية أو اجتماعية تقتضي الضرورة إبقاءها على نمط الملكية العامة. ومنه يمكن القول بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتجه لأن يكون ذا ملكية خاصة وهذا إلى حد ما مؤشر إيجابي على إمكانية تحسن هذا القطاع أكثر وهذا باعتبار أن أصحاب المؤسسات من الخواص يميلون إلى التوسع في نشاطهم أكثر مما لو كانت ملكية المؤسسات هي ملكية عامة ( و بطبيعة الحال هذا متوقف على نوعية البيئة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الجزائر).

**ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على القطاعات الاقتصادية:**

وبما أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتشكل من المؤسسات الخاصة، فإنه من الأهمية بمكان دراسة توزعها على حسب الأنشطة الاقتصادية، والجدول التالي يبين عدد المؤسسات الخاصة في كل قطاع اقتصادي.

الجدول(3-20): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاعات الاقتصادية

| قطاعات النشاط الاقتصادي | | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | السنوات | | | | | | |
| الخدمات* | العدد | 94997 | 102841 | 112644 | 123782 | 135151 | 142222 | 154078 |
| | النسبة | %45.68 | %45.62 | %45.82 | %45.88 | %45.98 | %45.94 | %45.93 |
| البناء والأشغال العمومية | العدد | 65799 | 72869 | 80716 | 90702 | 100250 | 106865 | 118268 |
| | النسبة | %31.64 | %32.32 | %32.83 | %33.62 | %34.10 | %34.52 | %35.25 |
| الصناعة** | العدد | 44030 | 46278 | 48785 | 51343 | 54301 | 56111 | 58646 |
| | النسبة | %21.17 | %20.53 | %19.84 | %19.03 | %18.47 | %18.12 | %17.48 |
| الفلاحة والصيد البحري | العدد | 2477 | 2748 | 2947 | 3186 | 3401 | 3517 | 3592 |
| | النسبة | %1.19 | %1.22 | %1.20 | %1.18 | %1.16 | %1.14 | %1.07 |
| خدمات ذات صلة بالصناعة*** | العدد | 653 | 713 | 750 | 793 | 843 | 863 | 902 |
| | النسبة | %0.31 | %0.32 | %0.31 | %0.29 | %0.29 | %0.28 | %0.27 |
| المجموع | العدد | 207956 | 225449 | 245842 | 269806 | 293946 | 309578 | 335486 |
| | النسبة | %100 | %100 | %100 | %100 | %100 | %100 | %100 |

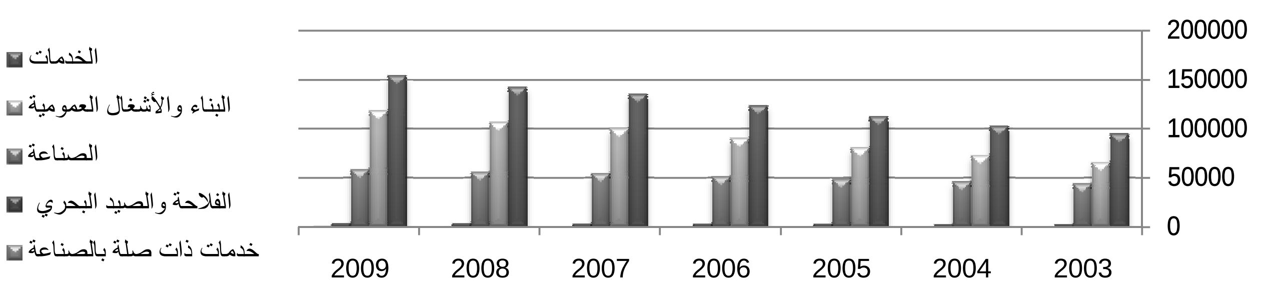
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات2004، 2005. 2006، 2007، 2008. 2009.

*- النقل والمواصلات- التجارة- الفندقة والإطعام- خدمات للمؤسسات- خدمات للعائلات- مؤسسات مالية- أعمال عقارية.

**- المناجم والمحاجر- الحديد والصلب- مواد البناء- كيمياء، مطاط، بلاستيك- صناعة غذائية- صناعة النسيج- صناعة الجلد- صناعة الخشب، الفلين والورق- صناعات أخرى.

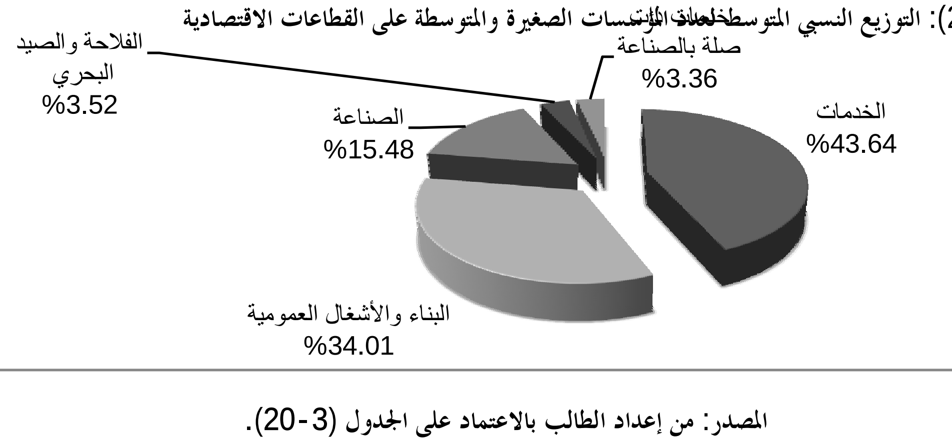
***- خدمات الأشغال البترولية، المحروقات، المياه والطاقة.

الشكل( 3-27): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع الأنشطة الاقتصادية




المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (3-20).

الشكل(3-28): التوزيع النسبي المتوسطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية




المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (3-20).

من خلال المعطيات أعلاه نلاحظ وبوضوح تمركز نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي الخدمات والأشغال العمومية وبنسبة أقل في قطاع الصناعة، حيث كانت النسبة الوسطية لعدد المؤسسات في كل قطاع من إجمالي عدد المؤسسات: 45.84%، 33,47%، 19,23% على الترتيب، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فكانت مساهمته لا تتجاوز 2% في جميع السنوات، وإذا تتبعنا تطور تعداد مؤسسات كل قطاع مع الزمن نلاحظ بأن قطاع الأشغال العمومية هو أكثر القطاعات ميلا إلى النمو والزيادة مع الزمن حيث بلغ متوسط النمو السنوي لهذا القطاع 10,28% في حين كان 8,4% في قطاع الخدمات و4,9 % في قطاع الصناعة، و6,4% في قطاع الفلاحة والصيد البحري. ومن خلال هذه الإحصائيات يمكن إبداء التعليقات التالية:

- يرجع ازدياد إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ضمن قطاع الأشغال العمومية إلى انتعاش هذا الأخير نتيجة للمشاريع الكبرى التي أطلقتها الدولة خلال هذه الفترة،وهذا ما يعني أن نسبة كبيرة من المؤسسات مرتبطة بمشاريع وبرامج عامة، ولما كانت هذه المشاريع مؤقتة فإن احتمال توقف نشاط هذه المؤسسات في حال إذا ما تم الانتهاء من هذه البرامج وارد جدا.
- يمكن إرجاع المساهمة الضئيلة لقطاع الفلاحة والصيد البحري في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى كون غالبية المستثمرين في هذا القطاع لا يلتزمون بتأسيس مؤسساتهم قانونيا، ومن ثم لا يقومون بالتسجيل لدى صندوق الضمان الاجتماعي، لذا فهم لا يدخلون في إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من أنهم يزاولون نشاطات ضمن هذا القطاع.
- يرجع استحواذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى اتساع وتنوع أنشطة هذا القطاع، أضف إلى ذلك أنه يسهل فيه إنشاء وتصفية المؤسسات.
- بالرغم من أهمية قطاع الصناعة وتنوعه بالأنشطة التي من الممكن إنشاء مؤسسات فيها، إلا أن عدد مؤسسات هذا القطاع لا تتناسب كثيرا مع إمكانياته، وربما يرجع هذا إلى ارتفاع تكلفة إنشاء المؤسسات في هذا القطاع وكذا انخفاض العائد المتوقع مقارنة بالقطاعات الأخرى.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه إذا تم توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الأنشطة الفرعية نجد أن غالبية المؤسسات متمركزة في الأنشطة الخدماتية غير المنتجة للثروة، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان توزيع هذه المؤسسات لسنة 2009 وفق مايلي[1]: البناء والأشغال العمومية 35,25%، التجارة والتوزيع 17,34%، النقل والمواصلات 8,88%، خدمات للعائلات 6,99%، خدمات للمؤسسات 5,91%، الفندقة والإطعام 5,61%، الصناعة الغذائية 5,18%، باقي القطاعات 14,84%، وهذا ما يؤكد مرة أخرى وقوع الاقتصاد الجزائري في أعراض المرض الهولندي حيث أن انتعاش غالبية هذه الأنشطة راجع إلى استفادتها من إعادة توزيع العوائد النفطية.

[1] - نشرة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2009.

**ثالثا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الموقع الجغرافي:**

يبين التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن ما يقارب من نصف المؤسسات متمركزة في العشر ولايات الرئيسية في الشمال، والتي تشكل أقطاب حضرية وصناعية وهذه الولايات هي: الجزائر، تيزي وزو، وهران، بجاية، سطيف، تيبازة، بومرداس، البليدة، قسنطينة، عنابة والجدول الموالي يوضح عدد المؤسسات الخاصة في الولايات العشر الأولى لسنة 2009 مرتبة ترتيبا تنازليا:

**الجدول رقم (3-21): عدد المؤسسات الخاصة بالولايات العشر الأولى لسنة 2009**

| الولاية | الجزائر | تيزي وزو | وهران | بجاية | سطيف | تيبازة | بومرداس | البليدة | قسنطينة | عنابة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المؤسسات الخاصة | 40009 | 19024 | 16867 | 14946 | 14469 | 12452 | 11523 | 10851 | 10732 | 8651 |

**المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2009.**

من خلال الجدول نلاحظ بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز بشكل قوي في الولايات الشمالية، حيث أن غالبية هذه الولايات تملك مقومات نجاح مثل هذه المؤسسات وذلك لتوفرها على بنية تحتية جيدة وكثافة سكانية عالية، كما أنها قريبة من الأسواق مما يسهل على المؤسسات تسويق منتجاتها وكذا حصولها على المستلزمات الإنتاجية. وهذا لا يعني أن الولايات الأخرى لا تستطيع أن تنجح في استقطاب عدد أكبر من المؤسسات الخاصة لعدم حيازتها على كل ما تتوفر عليه الولايات الشمالية، بل على العكس تماما حيث أن أي ولاية إلا ولها ميزة نسبية ما في أحد المجالات تستطيع أن تتخصص فيها، وما على المسؤولين إلا توفير الدعم الأمامي والخلفي للمؤسسات التي تتلاءم مع المؤهلات الموجودة في كل ولاية.

**المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل ومن ثم التخفيض من البطالة**

**أولا:نسبة مساهمة التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي التشغيل في الجزائر:**

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاديات المتقدمة حيث تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في مختلف الأنشطة الاقتصادية وتقاس أهميتها ودرجة مساهمتها في الاقتصاد الوطني بمدى قدرتها على استيعاب أكبر عدد ممكن من القوى العاملة.وهكذا فإن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في أي اقتصاد نظرا لمساهمتها في التشغيل وخلق مناصب الشغل. والجدول الموالي يوضح لنا نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

**الجدول (3-22): نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر للفترة ( 2003-2009)**

| | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التشغيل الإجمالي | 6684057 | 7798412 | 8044220 | 8868804 | 8594843 | 9140000 | 9460000 |
| التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 912949 | 1063953 | 1157856 | 1252647 | 1355399 | 1540290 | 1649784 |
| نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل(%) | 13.66 | 13.64 | 14.4 | 14.2 | 15.77 | 16.85 | 17.44 |

**المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في إجمالي مناصب الشغل بالجزائر بنسب تظهر بأنها منخفضة نوعا ما، حيث أنه في جميع سنوات الدراسة لم تتجاوز نسبة المساهمة 18% من إجمالي التشغيل،في حين تفوق هذه النسبة 60% في الدول المتقدمة، وما يمكن قوله بشأن هذه الملاحظة هو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تظهر بأنها تساهم بنسب محتشمة في إجمالي الوظائف بالجزائر، إلا أن ذلك لا يعكس حقيقة الواقع، ويعود ذلك إلى عدم التصريح الحقيقي بالعمال، وهذا بسبب اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبيرة على العمالة غير المأجورة، حيث يزاول صاحب المؤسسة العمل بنفسه مع الاستعانة بأفراد أسرته وبعض الأقارب. ويبرز ذلك بوضوح في مجال تجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوعة، كما يكثر الاعتماد على العمالة الموسمية والمؤقتة، وكذا تشغيل الأطفال، وكثيرا ما يجري تشغيل العمال دون ارتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين ودون الالتزام بإبلاغ المؤسسات الحكومية المعنية كمفتشيات العمل ومؤسسات التأمينات الاجتماعية.بالإضافة إلى ما سبق فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذلك النوع من المؤسسات الذي يتلاءم مع ممارسة الأنشطة الخفية، نتيجة لطبيعة هذه المؤسسات من حيث الحجم وعدد العمال وكذا سهولة الاختفاء، عكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها أن تمارس أنشطة خفية. ولما كان الاقتصاد الجزائري من الاقتصادات التي تكثر فيها الأنشطة الخفية التي لا تلتزم بالأنظمة القانونية المنظمة لتلك الأنشطة ومن ثم فهي لا تخضع لرقابة الأجهزة الحكومية فإنه حتما لا تمثل المساهمة في التشغيل المحسوبة أعلاه المستوى الحقيقي لمقدار ما يوفره هذا القطاع من فرص عمل.

**ثانيا: توزيع المشتغلين حسب نوعية المؤسسة:**

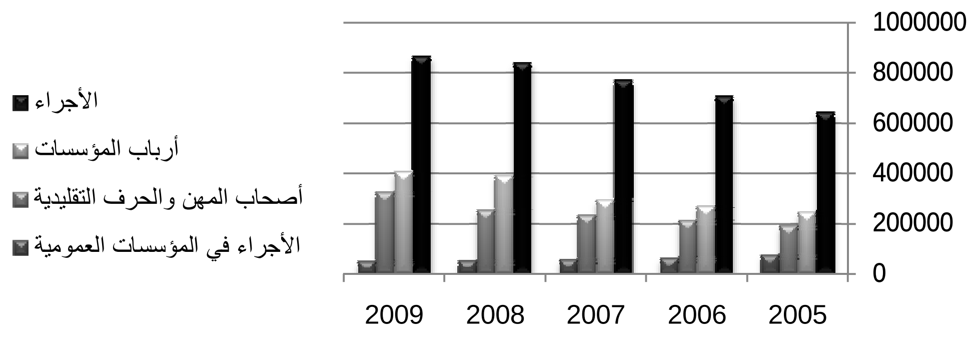
تختلف مساهمة المؤسسات في التشغيل على حسب نوعيتها والجدول التالي يبين مساهمة كل نوع:

**الجدول (3-23):توزيع المشتغلين حسب نوعية المؤسسة للفترة (2005-2009)**

| المشتغلون على حسب نوع المؤسسة | | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤسسات الخاصة | الأجراء | 642987 | 708136 | 771037 | 841060 | 866310 |
| | أرباب المؤسسات | 245842 | 269806 | 293946 | 392013 | 408155 |
| المشتغلون في المؤسسات العمومية | | 76283 | 61661 | 57146 | 52786 | 51149 |
| أصحاب المهن والحرف التقليدية | | 192744 | 213044 | 233270 | 254350 | 324170 |
| المجموع | | 1157856 | 1252647 | 1355399 | 1540209 | 1649784 |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

لشكل(3-29): تطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المؤسسة




المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (3-23)

من خلال معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ بأن المؤسسات الخاصة تساهم بأكبر نسبة من التشغيل، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى كون عددها يفوق عدد النوعين الآخرين، هذا وتجدر الإشارة إلى أن المشتغلين في المؤسسات الخاصة يقسمون إلى صنفين : أرباب المؤسسات والأجراء، وقد كان متوسط النسبة بين عدد الأجراء إلى عدد أرباب المؤسسات يساوي تقريبا 2,4 أجير، أي أنه في المتوسط كل صاحب مؤسسة يشغل 2,4 عامل، وهذا مقدار ضعيف ويدل إما على صغر حجم المؤسسات أو على عدم التزام أصحاب المؤسسات بالتصريح بالعمال الذين يشتغلون لديهم للتهرب من الالتزامات التي تنجم عن هذا التصريح.

**ثالثا:أثر توسع حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدد المناصب المستحدثة خلال الفترة (2001-2009):**

لمعرفة مقدار ما تساهم به كل مؤسسة جديدة في خلق فرص العمل المباشرة نورد الجدول التالي:

**الجدول (3-24): المساهمة السنوية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل**

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العدد الإجمالي للمؤسسات | 245358 | 261863 | 288587 | 312959 | 342788 | 376767 | 410959 | 519526 | 570838 |
| عدد العمال | 737062 | 731082 | 912949 | 1063953 | 1157856 | 1252647 | 1355399 | 1540209 | 1649784 |
| عدد المؤسسات الناشئة | - | 16505 | 26714 | 24372 | 29829 | 33979 | 34192 | 108567 | 51312 |
| مناصب العمل المستحدثة | - | - | 181867 | 151004 | 93903 | 94791 | 102752 | 184810 | 109575 |
| متوسط مساهمة كل مؤسسة جديدة في فرص العمل | - | - | 6.8 | 6.2 | 3.1 | 2.8 | 3.0 | 1.7 | 2.1 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

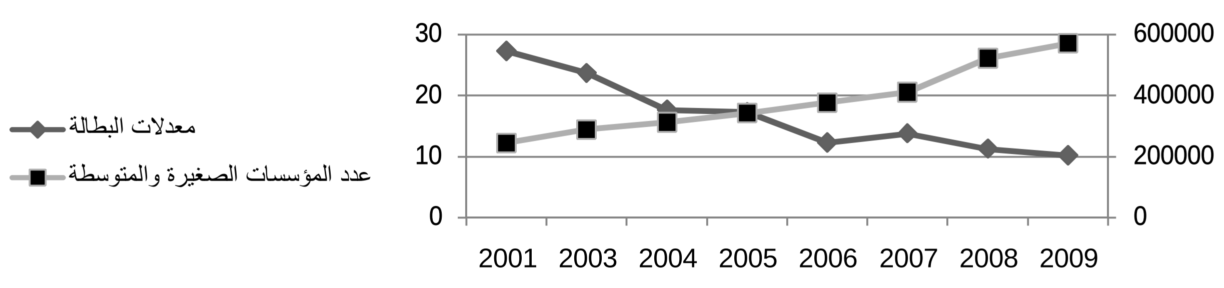
من خلال المعطيات أعلاه نلاحظ بأن تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم دائما في خلق وإيجاد فرص عمل جديدة، لكن ليس بالمستوى العالي، وقد بلغ متوسط ما تساهم به كل مؤسسة جديدة من فرص عمل لمجموع

السنوات ما يقارب 3,7 فرصة عمل، مع العلم أنها في تناقص، إذ أنه في سنة 2003 كان المتوسط مساويا 6,8 لينخفض في سنة 2008 إلى 1,7، و2,1 سنة 2009، وتدل هذه القيمة كذلك على أن نسبة كبيرة من المؤسسات المستحدثة هي من الصنف الذي لا يعتمد كثيرا على العمالة.

**رابعا: أثر زيادة حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيض من البطالة:**

لقد وجدنا أن زيادة حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم دائما في استحداث فرص عمل مباشرة جديدة، وهذا ما يعمل بشكل مباشر أو غير مباشر على التخفيض من البطالة، وهذا ما سنتأكد منه هنا بدراسة نوع العلاقة بين المتغيرين وكذا قوة الارتباط، والشكل الموالي يظهر السلوك الآني للمتغيرين مع الزمن.

**الشكل(3-30): مقارنة تطور العلاقة بين معدلات البطالة وتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**




**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين(3-1)، (3-19).**

يظهر هذا الرسم البياني على أن العلاقة بين معدلات البطالة وتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي علاقة عكسية، حيث أن الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة، وقد كان معامل الارتباط بين المتغيرين يساوي تقريبا (-0,87) وهو ما يؤكد عكسية العلاقة بينهما، كما أن قيمته تدل على قوة العلاقة بين المتغيرين، أي أن انتعاش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له تأثير قوي على التخفيض من البطالة.

ومنه فإنه على الرغم من أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يساهم بنسبة كبيرة من إجمالي التشغيل (أقل من 18%) إلا أنه عندما يزداد حجمه تنخفض معدلات البطالة، وهذا راجع إلى أن زيادة عدد مؤسسات هذا القطاع يساهم في خلق فرص عمل غير مباشرة في قطاعات أخرى، كما أن زيادة حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة قانونيا وفق ما هو موجود في الإحصائيات الرسمية مؤشر قوي على تزايد حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشتغل بصفة غير قانونية وذلك بسبب تعرضهما لنفس الظروف الاقتصادية وهو ما يعني أن هناك فرص عمل إضافية تنتج عن هذه المؤسسات التي تشتغل بطريقة غير رسمية وغير قانونية، هذا بالإضافة إلى أن المعالجة المعمقة لعملية الشطب السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى هيئات السجل التجاري والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أظهرت بأن هذه المؤسسات قد توقف نشاطها إداريا فقط ولا زالت تمارس نشاطها على أرض الواقع أي أنها ما زالت تساهم في جزء من التشغيل لا تظهر في الإحصائيات الرسمية. ومن هنا يمكن القول بأن أثر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيض من البطالة كبير وأنه ليس محصورا فقط في ما يساهم به هذا القطاع من فرص عمل المسجلة في الهيئات الحكومية.

## المبحث الرابع: تطور السياسة الاستثمارية في الجزائر وأثرها على التخفيض من البطالة

### المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار

عرف التنظيم القانوني للاستثمار في الجزائر عدة تغيرات تبعا للسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الدولة في كل مرحلة، وفيما يلي أهم القوانين الاستثمارية التي عرفتها الجزائر إلى وقتنا هذا:

**أولا: قوانين الاستثمار إبان مرحلة التخطيط المركزي ( 1962-1990):**

لقد تم الموافقة على أول قانون للاستثمار في الجزائر المستقلة في 26 جويلية 1963، ألا وهو قانون 63-277، بهدف تحديد الضمانات العامة و الخاصة المقدمة للمستثمرين المنتجين في الجزائر و الحقوق و الواجبات و كذا الامتيازات المترتبة عن ذلك، بالإضافة إلى تحديد الإطار العام لتدخل الدولة في مجال الاستثمار.

وقد قدم هذا القانون عدة امتيازات وضمانات للمستثمرين الخواص وبالأخص الأجانب منهم تتعلق ببعض الإعفاءات الضريبية وكذا إمكانية تحويل الأرباح إلى الخارج، لكن بشرط أن تساهم هذه الاستثمارات في تحقيق عدد من الأمور أهمها: خلق على الأقل 100 منصب شغل دائم لإطارات و عمال جزائريين، العمل و الاستثمار في قطاع أو نشاط اقتصادي محدد ومعرف على أساس أنه قطاع ذو أولوية في الخطة الوطنية، التمركز في منطقة تعتبر أولوية محددة في نفس الخطة.[1] غير أن الوقائع والأحداث الاقتصادية التي تلت إصدار هذا القانون أظهرت بأن السلطات السياسية في الجزائر لا ترغب بتطبيقه فعليا، أو ليس لها رؤية واضحة طويلة الأجل في كيفية تطبيقه، "حيث صرح وزير الاقتصاد آنذاك السيد بشير بومعزة أمام المجلس الوطني في 30 ديسمبر 1963 أن الدولة الجزائرية ترغب في بقاء القطاع الخاص ولكنها تعلمه بأنه سيزول في الأمد الطويل، ....، وإنها ترغب في قطاع خاص يجلب لها كوادر جديدة ويحافظ على الموجود والتي هي في أمس الحاجة إليها" [2] . ومنه حسب هذا التصريح يظهر التناقض الموجود في تسيير العملية الاستثمارية حيث من جهة ترغب الدولة في أن يساهم الاستثمار الخاص في تحقيق بعض أهدافها التنموية، ومن جهة أخرى تهدده بعملية التأميم في المستقبل، وهذا ما جعل من هذا القانون يفشل في الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، ليتم إصدار قانون ثان، القانون رقم 66- 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، حيث تم من خلاله تحديد دور رؤوس الأموال في التنمية الاقتصادية كذلك مكانتها و أشكالها و الضمانات الخاصة بها، ويختلف نص هذا القانون عن نص قانون 63 من حيث أنه اعتمد على أساس أن الاستثمار الخاص في الجزائر لا ينجز بكل حرية. حيث تم تحديد في هذا الإطار القطاعات الحيوية التي يمكن للدولة فقط أو الهيآت التابعة لها الاستثمار فيها وهي بالتالي بمثابة احتكار للعملية الاستثمارية.

وقد بقي العمل بالقانون 66 سار حتى سنة1982 حيث في هذه السنة تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمار يلغي كل الاحتياطات المأخوذة في إطار القانون 66، وجاء هذا القانون الجديد تحت رقم 82-11 في 21 أوت 82

---

[1] - نجلاء محمد بوغزالة، الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990- 2000، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص30.

[2] - عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، 2007، ص34.

المتعلق بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية وجاء من أجل تقوية دور ومكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.حيث كان هذا القانون واضحا و قراراته أكثر وضوحا من القوانين السابقة وهذا ما يوحي ببداية التغير في سياسة الدولة اتجاه القطاع الخاص[1]. وهذا القانون لا يتعلق فقط بالأشخاص الطبيعيين من جنسية جزائرية أو مقيمين بالجزائر إنما يهتم بالمشاريع الاستثمارية التي تعتبر ذات أهمية و أولوية في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية.

إن العمل الميداني أظهر عدة نقائص في القانون 82-11 و الذي أدى إلى إلغائه و تعويضه بالقانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 و المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، حيث إن هذا القانون الجديد جاء من أجل تحديد الطرق الجديدة للاستثمار الخاص الوطني من خلال إجراءاته الجديدة مقارنة بما كان معمول به في القـــانون السابق و خاصة فيما يتعلق بـــ:

- إلغاء عملية الحصول على الاعتماد.
- إلغاء تحديد سقف لرأس المال المستثمر المسموح به.
- وضع إجراءات جبائية جد مريحة للمستثمرين في القطاعات ذات الأولوية أو القطاعات الحيوية.

ومنه يمكن القول أن هذه المرحلة تميزت بالانتقال التدريجي نحو زيادة منح القطاع الخاص فرص استثمارية أكبر، فبعدما كان هذا القطاع ممنوعا عليه إقامة مشاريع استثمارية في أغلب القطاعات في عقدي الستينات والسبعينات بسبب النهج الاشتراكي الذي سارت عليه الدولة آنذاك،صار بإمكانه الاستثمار في أغلب المجالات في نهاية الثمانينات، وهذا بعد أن تيقنت السلطات الاقتصادية أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية مع تهميش القطاع الخاص، وبالأخص بعدما فشلت العملية الاستثمارية - على الرغم من أن بدايتها كانت قوية – لاعتمادها فقط على القطاع العام والملكية العامة لوسائل الإنتاج.

**ثانيا: قوانين الاستثمار إبان مرحلة الانفتاح الاقتصادي (1990-2009):**

مع بداية عقد التسعينات بدأت تظهر على الساحة الاقتصادية الجزائرية رياح التغيير الجذري والانتقال الكلي نحو اقتصاد السوق، وهذا ما يعني ضرورة إحداث تغييرات جوهرية في مجمل التشريعات التي كانت تنظم وتسير الاقتصاد من قبل، وبالأخص القوانين الاستثمارية، وفيما يلي أهم القوانين التي صدرت في هذه المرحلة:

**1- القانون 90-10 ( قانون النقد والقرض):** على الرغم من أنه لم يكن قانونا خاصا بالاستثمار فقط، إلا أنه تضمن العديد من المواد المتعلقة به وخاصة المادة 124 التي من خلالها تم إلغاء كل المواد والقوانين السابقة لهذا القانون والمتعلقة بالاستثمار فلقد ألغى هذا القانون عدة إجراءات كان من شأنها تحديد الاستثمار الأجنبي. حيث هدفت السلطات العمومية من خلال هذا التعديل إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي.، حيث أعطيت الحرية للخواص من غير المقيمين في تجسيد مشاريعهم الاستثمارية في جميع المجالات، وكذا التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال، هذا بالإضافة إلى قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي، وقد لعب البنك المركزي الجزائري في ظل هذا القانون دور

[1]-M.E.Benissaad, Réforme économiques de l’Algérie OPU éd.1989, P:124-128.

هيئة الاستثمار حيث تكفل باستقبال ملفات طلبات الاستثمار ودراستها وكذا الحرص على ضمان حقوق المستثمرين بالسهر على تطبيق القوانين.[1]

**2- قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993:** لقد كانت سنة 1993 سنة حاسمة و هامة من أجل التحول إلى اقتصاد مبني على المبادرة الخاصة و تفتح الجزائر على اقتصاد السوق الخارجي، وكان إصدار قانون ترقية الاستثمار في 05 أكتوبر 93 تحت رقم 93-12 كنتيجة لدراسة معمقة للاستثمار عبر التشريعات السابقة، حيث إن فكرة قانون الاستثمار كما هي تنطلق من مبدأ أنه يتم تجميع في نص قانوني واحد كل الإجراءات التي كانت متفرقة من قبل سواء كانت تصدر في قانون المالية السنوي أو في بعض النصوص القانونية كما رأينا سابقا، و بالتالي اعتمد هذا القانون على مبادئ أساسية هي[2]:

- حرية الاستثمار بالنسبة للمقيمين و غير المقيمين.
- التصريح بالاستثمار بطريقة سهلة و بسيطة.
- تعيين الشباك الوحيد في الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار كسلطة وحيدة لدعم و مساعدة المستثمرين.
- التأكيد على الضمانات لتحويل رؤوس الأموال المستثمرة و الأرباح أيضا كما أن القانون يضمن اللجوء إلى التحكم الدولي في حالة الخلاف و المنازعات.
- سن الإجراءات من أجل تشجيع و تحفيز الاستثمارات المقامة على أساس نوعين من النظام، النظام العام و النظام الخاص.

و بالتالي و من خلال هذه المبادئ التي جاء بها القانون 93-12 في نصوصه القانونية أرادت السلطات العمومية الوصول إلى الأهداف الهامة التالية:

- البحث عن طريقة لدمج الاقتصاد الوطني عن طريق بعث الاستثمارات الخاصة نحو حلقة الإنتاج.
- التأكيد على رغبة الدولة في الانفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية و لكن خارج القطاعات التي تعتبرها استراتيجية وبالتالي خلق مناخ من الثقة و الاستقرار اتجاه المستثمرين الخواص الوطنيين و بالخصوص الأجانب.
- توسيع مساهمة رأس المال الخاص الوطني و الأجنبي في تحقيق برامج جديدة للاستثمار و التي تهدف إلى الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المسطرة من طرف الدولة.

كما خصت الاستثمارات وفقا لهذا القانون بعدة امتيازات تختلف تبعا للنظام الذي تنتمي إليه و قد تم التمييز بين ثلاثة أنظمة[3]:

---

[1] - عميروش شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الاقتصاد الجزائري أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009، ص 118.

[2] - نجلاء محمد بوغزالة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[3] - منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 88.

- **النظام العام** : و قد كانت الامتيازات الممنوحة للمستثمرين تتوزع بموجبه على كامل فترة إنجاز المشروع الاستثماري و كذا فترة استغلاله و تخص إعفاءات ضريبية و جمركية و بعض الامتيازات المتعلقة بالضمان الاجتماعي ( المواد 17، 18 ، 19 من القانون 12/93) .

- **النظام الخاص** : و قد كانت الامتيازات الممنوحة بموجبه تخص الاستثمارات في المناطق الواجب ترقيتها أو بعض المناطق الخاصة و أقر المشرع مجموعة من الامتيازات الإضافية للمستثمرين في هذه المناطق كتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي و إمكانية تنازلها عن الأرض التابعة للأملاك العمومية لصالح المستثمر (المادة 23 من نفس القانون السابق ) .

- **نظام المناطق الحرة** : و يشمل الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة المزمع إنشاؤها ، و تكون هذه الاستثمارات موجهة أساسا إلى التصدير : حيث تعد العمليات التجارية بين المنطقة الحرة و المؤسسات الموجودة في التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية ( المادة 26من نفس القانون) و تعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب و الرسوم و الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي و الجمركي.

**3- قانون الاستثمار لسنة 2001** : صدر بموجب الأمر رقم 01-03 بتاريخ 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار ، و الذي يعمل على تعميق الإصلاحات الاقتصادية و خلق مناخ ملائم لتنشيط الاستثمارات المحلية و الأجنبية . لذلك تم إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة له ، لاسيما تلك المتعلقة بقانون الاستثمار لسنة 1993 . و يتصف قانون الاستثمار لسنة 2001 بالوضوح و التفصيل. ويمكن حصر أهم التعديلات التي جاء بها هذا القانون فيما يلي[1]:

- المساواة ما بين المستثمر الأجنبي والوطني، وإلغاء التمييز بين الاستثمار الخاص والعام.
- تأسيس شباك واحد لا مركزي ( النافذة الواحدة).
- إنشاء الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار، حيث يكون لها مكاتب في جميع الولايات .
- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار .
- إنشاء مجلس وطني للاستثمار ليحدد الأولويات والاستراتيجيات.
- خفض الرسوم الخاصة باستيراد تجهيزات المشروع الاستثماري إلى 1%.
- الإعفاء من رسم نقل الملكية .
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، وذلك لكافة السلع والخدمات الداخلة في الاستثمار .
- منح امتيازات لعمليات الاستثمار في بعض المناطق، وبعض القطاعات .
- التعويض العادل في حال أي مصادرة إدارية.
- منح المستثمر إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي، وذلك من أجل فض النزاعات.

[1] - محمد يوسفي ، مضمون أحكام الأمر 01-03 متعلق بتطوير الاستثمار و مدى قدرته على تطوير الاستثمارات الوطنية و الأجنبية ، مجلة الإدارة ، العدد 23 ، الجزائر ، 2001 ، ص 22.

- رفع مدة الإعفاء من الضريبة على الأرباح والمداخيل إلى مدة 10 سنوات .
- إمكانية تحويل الأرباح ورأس المال وأموال التصفية، وإن كانت قيمتها أكبر من قيمة رأس المال المستثمر و وذلك تحت إشراف البنك المركزي الجزائري.

ومنه بالمقارنة مع المرسوم التشريعي 12\93، نلاحظ بأن الأمر 03\01 قد قدم تسهيلات وحوافز متنوعة أكثر، لاسيما وأنه شرع في فترة مصاحبة لمشروع الشراكة الأورو- متوسطية.

**4- القانون رقم 08-06 المؤرخ في 15 تموز 2006:** جاء معدلا ومتمما للأمر 01-03 بإدخال التعديلات التالية[1]:

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30يوم إلى 72 ساعة.
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة أخرى لتسيير ملف الاستثمار، ويضطلع بإعداد سياسات شاملة لترقية الاستثمار والسهر على تطبيقها واقتراح التعديلات الضرورية عبر قوانين المالية.
- تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب والخاصة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرين الأجانب، عكس ما كان فقد كانت موحدة ومحددة لكل المشاريع.
- مقابل الضمانات الواسعة التي يوفرها هذا القانون فقد أكد على ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة، والموارد الطبيعية، وتحقيق التنمية المستدامة.

**5- بعض الأحكام القانونية المتعلقة بالاستثمار الواردة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ( الأمر رقم 09-01/المؤرخ في 2009/07/22):**

يعد قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أحد أكثر القوانين المالية التي أحدثت جدلا واسعا على الساحة السياسية الاقتصادية في الآونة الأخيرة، وهذا لما تضمنه من أحكام قانونية جديدة مست العديد من المجالات، من أهمها المجالات المتعلقة بالعملية الاستثمارية، حيث صدر في هذا القانون بعض المواد القانونية التي لها تأثير مباشر على الاستثمار والتي تسعى إلى إعادة هيكلة السياسة الاستثمارية بما يتوافق مع مصالح الاقتصاد الجزائري، وفيما يلي أهم هذه المواد:

**المادة 29 :** وقد هدفت هذه المادة إلى معاقبة المستثمرين الذين يثبت في حقهم ارتكاب أعمال غش اتجاه الأنظمة القانونية المسيرة للنشاط الاقتصادي كالتهرب والغش الضريبي، عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة ..... إلخ، إذ يترتب على كل مستثمر يتم تسجيله في البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش* الإجراءات التالية[2]:

- الاستبعاد من الاستفادة من الامتيازات و التسهيلات الممنوحة من الإدارة الجبائية والجمركية والإدارة المكلفة بالتجارة والمرتبطة بترقية الاستثمار.

---

[1] - عميروش شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص119.

* - هي هيئة نابعة للمديرية العامة للضرائب تقوم بإحصاء وتسجيل الأعوان الاقتصاديين الذين يرتكبون مخالفات وأعمال غش اتجاه التشريعات القانونية المنظمة للأنشطة الاقتصادية.

[2] - الأمر رقم 09-01/المؤرخ في 2009/07/22، الجريدة الرسمية، العدد 44، ص9.

- الاستبعاد من المناقصة في الصفقات العمومية.
- الاستبعاد من عمليات التجارة الخارجية.

**المادة 57:** وقد هدفت هذه المادة إلى إجبار المستثمرين المكلفين الذين استفادوا / يستفيدون من إعفاءات أو تخفيضات في مجال الضرائب والرسوم والحقوق الجمركية والرسوم شبه الجبائية وغيرها من الامتيازات في إطار أنظمة دعم الاستثمار بإعادة استثمار حصة الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل أربع سنوات، ويترتب على عدم احترام هذه الأحكام إعادة استرداد التحفيز الجبائي مع تطبيق غرامة جبائية نسبتها 30%، غير أن هذا الالتزام يلغى في حالة ما إذا أصدر المجلس الوطني للاستثمار قرارا يرخص بإعفاء المستثمر من الالتزام بإعادة الاستثمار.

**المادة 58:** وهدفت هذه المادة إلى تحديد الأطر التي من خلالها يتم إقامة وتأسيس الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أنها اشترطت عدة شروط من أجل السماح بتأسيس مشاريع استثمارية أجنبية أهمها[1]:

- لا يمكن تأسيس أو إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء .
- يجب أن يخضع كل مشروع استثماري أجنبي مباشر أو بالشراكة مع رؤوس أموال أجنبية إلى دراسة مسبقة من المجلس الوطني للاستثمار.
- يتعين على الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة قيام المشروع.

**المادة60:** وتهدف هذه المادة إلى إجبار المستثمرين المستفيدين من مزايا النظام العام بوضع تعهد كتابي يلتزم بموجبه المستفيد بإعطاء الأفضلية للمنتوجات والخدمات ذات المصدر الجزائري، حيث تنحصر الاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فقط على الإقتناءات ذات المصدر الجزائري، غير أنه يمكن منح هذا الامتياز عند التأكد من عدم وجود منتوج محلي مماثل، كما استثنت هذه المادة الاستثمارات التي يتجاوز مبلغها 500 مليون دج من مزايا النظام العام إلا بموجب قرار من المجلس الوطني للاستثمار.

**المادة 62:** وتهدف هذه المادة إلى تحديد الإجراءات والشروط التي من خلالها يمكن إقامة شراكة بين المستمرين المحليين المقيمين أو الأجانب وبين المؤسسات العمومية الاقتصادية، كما أقرت هذه المادة إلى تمتع الدولة وكذا المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة* على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب.

وبعدما تم تتبع أهم التطورات التي طرأت على القوانين الاستثمارية، يمكن القول بأن مرحلة الانفتاح الاقتصادي تميزت بسياسة استثمارية تحفيزية تقوم على تقديم عدة تسهيلات وامتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وهذا بغية استقطاب

[1] - نفس المرجع السابق، ص 12.

* - ويعني مصطلح الشفعة أن الدولة أو المؤسسات العمومية الاقتصادية لديها الأولوية التامة في الاستحواذ على مختلف الأصول المملوكة للأطراف الأجنبية والتي يريدون التنازل عليها، وعندها تتم عملية التنازل وفق أحكام قانون التسجيل.

أكبر قدر من رؤوس الأموال غير المستثمرة، لكن هذه السياسة تغيرت في الآونة الأخيرة، حيث تم إعادة وضع بعض الشروط التقييدية على الاستثمارات وبالأخص الأجنبية منها، وهذا ما يعني أن نتائج السياسة الاستثمارية السابقة على جميع المستويات لم تقنع كثيرا الحكومة الجزائرية، وهذا ما دفعها إلى إعادة رسم السياسة الاستثمارية وفق تصورات جديدة من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2009، حيث تركز هذه السياسة ضرورة دعم أكثر للاستثمارات المحلية والعمل على تنميتها باعتبارها الوسيلة الأنسب للتطوير الاقتصادي على المدى البعيد.

**المطلب الثاني: تطور الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر**

إلى جانب القوانين والمراسيم التشريعية التي عملت الجزائر على تشريعها والرامية إلى إدماج السوق الجزائرية وسط الساحة الدولية، وذلك من خلال فتح المجال أمام جميع المستثمرين الأجانب والوطنيين، ومنحهم تسهيلات عدة كأسلوب لجلب أكثر لرؤوس الأموال، لاسيما الأجنبية منها، وذلك لا يمكن أن يؤدي الدور المنوط به إن لم يتم إرفاقه بكيان تنظيمي وبإنشاء وتأسيس تنظيمات وطنية ساعية بذلك إلى تسهيل عمليات الاستثمار داخل الوطن، وتمثلت هذه الهيئات في:

أ- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :**

تأسست الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، طبقا لنص المادة 6 من الأمر الرئاسي رقم 03\01 المؤرخ في 2001\08\20، والمتعلق بتطوير الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتكون في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، وتقوم بالمهام التالية:[1]

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها .
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار .
- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطوير الاستثمار .
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات جديدة للاستثمار .

وللوكالة أجهزة ووسائل تتمثل في:

- شبابيك وحيدة لا مركزية على المستوى الوطني .
- هياكل تقنية مختصة لدعم ومتابعة إنجاز المشاريع.
- صندوق لدعم المستثمر.
- حافظة عقارية للمستثمر.

[1]- منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار

ب- **المجلس الوطني الاستثماري:** تم إنشاء هذا المجلس منذ سنة 1993 لكن أعيد تشكيله وضبط كيفية تسييره تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06 – 355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، والذي يحدد صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، حيث يوضع المجلس تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته.

ويسهر المجلس على ترقية وتطوير الاستثمارات بقيامه بالوظائف التالية [1]:

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمارات وأولوياته .
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار .
- يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمارات مع التطورات الملحوظة.
- يدرس كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة، وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة.
- يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا .
- يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها .
- يفصل، على ضوء أهداف تهيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي .
- يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار .
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ إجراء الدعم الاستثمار وتشجيعه.
- يعالج كل مسألة أخرى ذات علاقة بالاستثمار.

ويتشكل المجلس من : الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالسياحة، الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة.

يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، ويمكن استدعاؤه عند الحاجة بناءا على طلب من رئيسه أو بطلب من أحد أعضائه.

ت- **لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار**[2]: تم تشكيل هذه اللجنة بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 09أكتوبر 2006، حيث تتشكل هذه اللجنة من أعضاء ممثلين لكل من: الوزارة المكلفة بترقية الاستثمار( رئيسا)، وزارة الداخلية والجماعات المحلية ( عضوا)، وزارة العدل ( عضوا)، وزارة المالية ( عضوان)، بالإضافة إلى الوزارة المعنية بالاستثمار موضوع الطعن(عضوا)، كما يمكن أن تضم اللجنة أي شخص يمكن بحكم كفاءته الخاصة أن يساعد أعضاء اللجنة. وتهدف هذه اللجنة إلى البث في الطعون التي يتقدم بها المستثمرون والتي تخص المشاكل والعراقيل المتعلقة بمشاريعهم الاستثمارية المنجزة أو المراد إنجازها، حيث أنه في حالة ما إذا أقرت اللجنة بحق المستثمر الطاعن يصبح قرارها ملزما إزاء الإدارة أو الهيئة محل الطعن.

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 06 – 355 المؤرخ في 16 رمضان 1427هالموافق ل9 أكتوبر 2006م، ص2

[2] - المرسوم التنفيذي رقم 06 – 357 المؤرخ في 16 رمضان 1427هالموافق ل9 أكتوبر 2006م، ص4

ث- **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري**[1]: نظرا للأهمية التي يكتسيها العقار الصناعي في دعم العملية الاستثمارية فإن الحكومة الجزائرية سعت إلى إنشاء وكالة وطنية مختصة بهذا المجال، حيث تم بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل سنة2007 إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري والتي تتولى نشر المعلومات حول الأصول العقارية ذات الطابع الاقتصادي وتقوم بعدها بترقيتها لدى المستثمرين، كما تضع لهذا الغرض بنك معلومات يجمع العرض الوطني حول الأصول العقارية والأوعية العقارية ذات الطابع الاقتصادي مهما كانت طبيعتها القانونية، وتعد الوكالة جدول أسعار العقار الاقتصادي الذي تقوم بتحيينه كل ستة أشهر، وتعد كذلك دراسات دورية حول توجهات السوق العقارية.

ومن هنا يمكن القول بأنه إلى حد ما يوجد تنظيم مؤسساتي يعمل على تسيير العملية الاستثمارية وفق ما تتطلبه المصلحة الكلية للاقتصاد الجزائري، غير أنه يجب التركيز على أن تكون هذه المؤسسات مسهلة للاستثمارات لا مصعبة لها وذلك بمحاربة تفشي ظاهرة البيروقراطية ضمن معاملاتها.

## المطلب الثالث: تطور المشاريع الاستثمارية وأثرها على التخفيض من البطالة:

لمعرفة مدى نجاح السياسة الاستثمارية المتبعة في الجزائر في استقطاب رؤوس الأموال وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات التي بدورها ستساهم في توفير فرص عمل ومن ثم التقليل من البطالة، نتطرق إلى النقاط التالية:

### أولا: توزع المشاريع الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التشغيل في الفترة 1993- 2000:

لمعرفة أي القطاعات الاقتصادية أكثر استقطابا للمشاريع الاستثمارية وأيها أكثر استيعابا لليد العاملة للفترة 1993- 2000 نورد الجدول التالي:

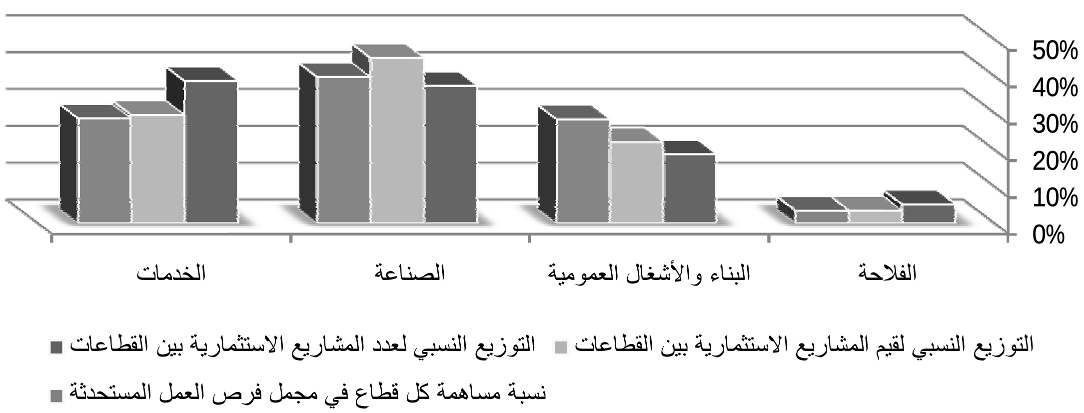
**الجدول رقم (3-25): توزيع مشروعات الاستثمار حسب كل قطاع في الجزائر ومقدار مساهمتها في التشغيل للفترة 1993-2000**

| القطاعـــــات | عدد المشاريع | % | المبلغ الإجمالي (مليون دج) | % | التشغيل | % | عدد فرص العمل في كل مشروع | تكلفة إنشاء فرصة عمل (مليون دج) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 2227 | 5.15 | 116070 | 3.47 | 55238 | 3.44 | 24.80 | 2.10 |
| البناء والأشغال العمومية | 8124 | 18.80 | 738995 | 22.10 | 453943 | 28.28 | 55.88 | 1.63 |
| الصناعة | 16141 | 37.35 | 1503426 | 44.97 | 638169 | 39.76 | 39.54 | 2.36 |
| الخدمات | 16721 | 38.69 | 985007 | 29.46 | 457541 | 28.51 | 27.36 | 2.15 |
| المجموع | 43213 | 100 | 3343499 | 100 | 1604891 | 100 | 37.14 | 2.21 |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها وترقيتها.**

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل سنة2007، ص2.

الشكل ( 3-31 ): توزع المشاريع الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التشغيل في الفترة 1993- 2000




**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول( 3-25 )**

من خلال تقصي المعطيات الواردة أعلاه، نلاحظ بأن قطاع الصناعة هو أكثر القطاعات استيعابا لليد العاملة، حيث بلغت نسبة التشغيل فيه إلى إجمالي التشغيل الكلي لهذه الفترة 39.7%، على الرغم من أن قطاع الخدمات استحوذ على عدد مشاريع أكبر، إلا أن القيمة الإجمالية لرؤوس الأموال المستثمرة في قطاع الصناعة فاقت 44% من إجمالي الأموال المستثمرة في هذه الفترة، وجاء قطاع الخدمات ثانيا بعد قطاع الصناعة من حيث مقدار المساهمة في التشغيل بنسبة 28.51% على الرغم من أنه استحوذ على ما نسبته 38.6% من إجمالي المشاريع، لكن قيمتها لم تتجاوز 30% من إجمالي الأموال المستثمرة في هذه الفترة. وقد ساهم قطاع الأشغال العمومية بما يقارب 28% من إجمالي التشغيل وهي مساهمة جيدة إذا ما قورنت بعدد المشاريع التي استحوذ عليها، حيث لم تتجاوز 18%. في حين كانت مساهمة قطاع الفلاحة ضئيلة جدا في جميع المجالات، حيث أنه استحوذ فقط على ما نسبته 5.15% من العدد الإجمالي للمشاريع بقيمة 116 مليار دج أي ما نسبته 3.48% من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة، وهذا ما جعل مساهمته في التشغيل تكون مساوية ل3.44% فقط من إجمالي فرص العمل المستحدثة.

هذا وإذا تمت المقارنة بين القطاعات فيما يخص مقدار مساهمة كل قطاع في التشغيل بالاعتماد على متوسط عدد فرص العمل المستحدثة في كل مشروع ضمن كل قطاع، ومتوسط تكلفة إنشاء فرص العمل ضمن كل قطاع، فإننا نجد بأن قطاع الأشغال العمومية هو أكفأ قطاع من حيث قدرته على توفير أكبر عدد من فرص العمل في كل مشروع مقام فيه، حيث بلغ متوسط عدد فرص العمل في كل مشروع 55 فرصة عمل، والأهم من هذا أن تكلفة استحداث فرصة عمل جديدة في هذا القطاع هي الأقل مقارنة بين باقي القطاعات، حيث كان متوسط هذه التكلفة في هذا القطاع مساويا ل 1.63مليون دج، في حين كان مساويا في قطاع الفلاحة 2.1مليون دج، وفي قطاع الخدمات 2.15مليون دج، وفي قطاع الصناعة 2.36 مليون دج، وهو ما يعني أنه إذا تم توجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمار في قطاع الأشغال العمومية فإنه سيكون لها دورا كبيرا في توفير أكبر قدر من فرص العمل ومن ثم التخفيض من البطالة .

هذا وإذا تم مقارنة إجمالي فرص العمل المستحدثة من قبل هذه المشاريع الاستثمارية مع تطور حجم القوى العاملة وحجم المتعطلين لهذه الفترة، نجد أنه قد تم توفير ما يقارب مليون وستمائة ألف فرصة عمل ما بين سنة 1993 وسنة

2000 من إجمالي هذه المشاريع، وقد انتقل حجم القوى العاملة لنفس الفترة من 6.56 مليون شخص إلى 8.18 مليون شخص أي ازداد حجمها كذلك بما يقارب مليون وستمائة شخص، وهذا ما يعني مبدئيا أنه بإمكان هذه المشاريع أن توفر فرص العمل للزيادة التي حدثت في القوى العاملة لهذه الفترة، أي أنه يفترض أن لا يزداد حجم المتعطلين، لكن في حقيقة الأمر فقد ازداد حجم المتعطلين من مليون ونصف مليون متعطل سنة 1993 إلى مليونين ثلث مليون متعطل سنة2000، أي بمقدار ثمانمائة ألف متعطل، ويمكن تفسير هذا التناقض بأمرين، إما أن هذه الفرص لم تكن دائمة، حيث تم تسجيلها في الأول عند إنشاء المشاريع وبعدها بقيت ضمن الإحصائيات مع أن بعض المشاريع قد توقفت، وإما قد حدثت عملية تسريح كبيرة للعمالة في هذه الفترة أدت إلى تزايد عدد المتعطلين أي أنه في هذه الحالة لم تستطع هذه الفرص أن تغطي الزيادات الجديدة في حجم القوى العاملة و فرص العمل الضائعة نتيجة عملية التسريح، فكما هو معلوم فقد تميزت هذه الفترة بغلق أو خصخصة عدد كبير من المؤسسات العمومية وتسريح العمال منها.

والشيء المستنبط كذلك من هذه الإحصائيات هو أن متوسط عدد فرص العمل المستحدثة في كل مشروع يتراوح بين 24 إلى 55 فرصة عمل بمتوسط إجمالي يساوي37 فرصة عمل، وهو ما يعني بأن نسبة كبيرة من هذه المشاريع هي من النوع الصغير أو المتوسط، أي أنه يحتمل أن يكون جزء من فرص العمل التي تم معالجتها عند دراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيض من البطالة قد تم إعادة إدخاله ضمن هذه الإحصائيات، أي أنه لا يوجد فصل صريح و واضح بين الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإحصائيات المتعلقة بالاستثمار ( المشاريع الكبيرة)، وعلى هذا فإنه لا يمكن تحديد بصفة دقيقة من خلال هذه الإحصائيات دور المشاريع الاستثمارية في التخفيض من البطالة خلال هذه الفترة، إلا أنه يمكن القول أن مساهمة الاستثمارات في توليد هذا العدد من فرص العمل في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي كانت سائدة في الجزائر آنذاك هي نتيجة إيجابية نوعا ما.

**ثانيا: تطور عدد المشاريع الاستثمارية ومقدار مساهمتها في توفير فرص العمل في الفترة (2002-2009):**

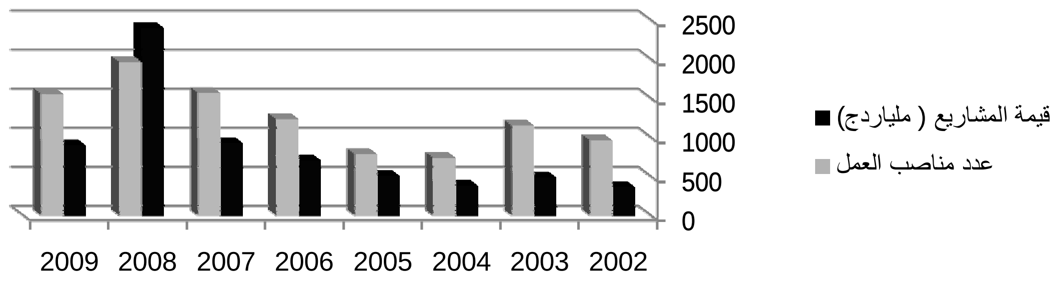
يبين الجدول التالي تطور عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والذي يسمح بالتعرف مبدئيا على الاتجاه العام للاستثمار من حيث الحجم و القيمة.

**الجدول رقم (3-26 ): تطور عدد المشاريع الاستثمارية ومقدار مساهمتها في توفير فرص العمل في الفترة (2002-2009)**

| السنوات | عدد المشاريع | النسبة% | قيمة المشاريع(مليون دج) | النسبة% | عدد مناصب العمل | النسبة% | متوسط تكلفة فرصة العمل في كل سنة (مليون دج) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2002 | 3109 | 4.37 | 368882 | 5.50 | 96545 | 9.66 | 3.82 |
| 2003 | 7211 | 10.13 | 490459 | 7.32 | 115739 | 11.59 | 4.24 |
| 2004 | 3484 | 4.89 | 386402 | 5.77 | 74173 | 7.43 | 5.21 |
| 2005 | 2255 | 3.17 | 511529 | 7.63 | 78951 | 7.90 | 6.48 |
| 2006 | 6975 | 9.80 | 707730 | 10.56 | 123583 | 12.37 | 5.73 |
| 2007 | 11497 | 16.15 | 932101 | 13.91 | 157295 | 15.75 | 5.93 |
| 2008 | 16925 | 23.78 | 2401890 | 35.84 | 196754 | 19.70 | 12.21 |
| 2009 | 19729 | 27.72 | 901882 | 13.46 | 155905 | 15.61 | 5.78 |
| المجموع | 71185 | 100.00 | 6700875 | 100.00 | 998945 | 100.00 | 6.7 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل(3-32): تطور قيمة المشاريع الاستثمارية ومقدار مساهمتها في توفير فرص عمل في الفترة 2002-2009




المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول( 3-26)

نلاحظ من خلال المعطيات أعلاه أنه لا يوجد اتجاه واضح للاستثمار، حيث كان هناك شبه تذبذب لعدد المشاريع الاستثمارية ولقيمتها كذلك من سنة إلى أخرى، وعلى الرغم من أنه سلك اتجاها تصاعديا في السنوات الثلاثة الأخيرة من حيث العدد إلا أنه من حيث القيمة بقي متذبذبا، وعلى هذا فإن مساهمة هذه المشاريع الاستثمارية في التشغيل ليست ثابتة، حيث بلغت قيمتها القصوى في سنة 2008، حيث سمحت المشاريع المقامة في هذه السنة بتوفير أكثر من مئة وتسعين ألف فرصة عمل مصرح بها لدى الهيئات الحكومية، مع العلم أن بعض المشاريع الاستثمارية لا تصرح بجميع الموظفين الذين يعملون لديها، وتعد مساهمة الاستثمارات لهذه السنة جيدة إذا ما قورنت بالزيادة التي حصلت في القوى العاملة والتي كانت مساوية في هذه السنة لما يقارب من 230 ألف فرد، أي أن مساهمة الاستثمارات في التشغيل لهذه السنة غطت ما يقارب من 80% من الزيادة في طلبات التشغيل، غير أنه توجد سنوات أخرى كانت فيها نسبة التغطية أقل بكثير، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت نسبة التغطية لسنة 2004 في حدود 10%، وعموما فإن إجمالي مساهمة الاستثمارات في التشغيل بلغت ما يقارب مليون فرصة عمل من سنة 2002 إلى سنة 2009 ، وكانت الزيادة في القوى العاملة لنفس الفترة مقاربة لمليونين فرد، وهذا ما يعني أن المشاريع الاستثمارية التي أقيمت في هذه الفترة وفرت ما يقارب من 50% من فرص العمل الضرورية لتغطية الطلبات المتزايدة للتشغيل الناتجة عن زيادة نمو القوى العاملة.

ويلاحظ كذلك بأن هناك اتجاها تصاعديا لمتوسط تكلفة فرصة العمل المستحدثة من هذه المشاريع، فبعدما كانت مساوية في سنة 2002 ل 3.82 مليون دج ارتفعت في سنة 2008 إلى 12.2 مليون دج، وكان متوسطها لإجمالي هذه الفترة مساويا ل 6.7 مليون دج، وهذا يعني أنه حتى يتم مستقبلا التخفيض من البطالة إلى أدنى حد ممكن بالاعتماد على المشاريع الاستثمارية باعتبار أن حجم البطالة لسنة 2009 مساوٍ ل1.08 مليون عاطل فإنه يتطلب إنشاء مشاريع استثمارية تفوق 7000 مليار دج مضافة للمشاريع الاستثمارية الضرورية لتغطية الزيادة المفترض حدوثها كل سنة في القوى العاملة.

وإذا تم مقارنة المساهمة الاستثمارية لهذه الفترة مع الفترة السابقة نلاحظ بأن عدد فرص العمل المستحدثة في الفترة السابقة تفوق بكثير عدد فرص العمل المستحدثة في هذه الفترة، على الرغم من أنه قد حدث تحسن واضح في المناخ الاستثماري في هذه الفترة مقارنة بالفترة الأولى، كما أن متوسط تكلفة إنشاء فرصة عمل قد ارتفع بكثير عما كان عليه

الحال في فترة التسعينات، حتى وإن كان يمكن تبرير هذه نسبيا بانخفاض العملة الوطنية أما العملات الصعبة، إلا أن هذا الارتفاع كان سببا في انخفاض مقدار فرص العمل المستحدثة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن متوسط حجم هذه المشاريع ليس بالكبير، حيث بلغ متوسط عدد فرص العمل في كل مشروع لجميع السنوات ما يقارب 20 فرصة عمل فقط، وهذا ما يعني احتمال أن يكون هنالك تداخل بين هذه الإحصائيات والإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يعرض تحليلنا هذا للسياسة الاستثمارية بمعزل عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكتنفه نوعا من الغموض ، غير أنه يمكن القول بأن هذه الإحصائيات متعلقة فقط بالمشاريع الاستثمارية المسجلة والمصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وأن كثير من المؤسسات الصغيرة ليست مجبرة بالتسجيل فيها وبالتالي لا تدخل في إحصائياتها.

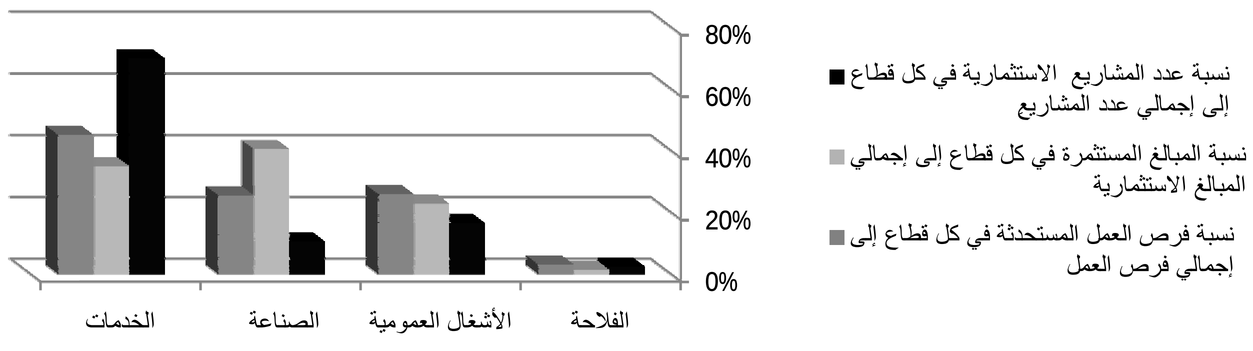
### ثالثا: توزع المشاريع الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التشغيل في الفترة 2002-2009:

**الجدول(3-27):توزيع مشروعات الاستثمار حسب كل قطاع في الجزائر ومقدار مساهمتها في التشغيل للفترة 1993-2000**

| قطاع النشاط | عدد المشاريع | النسبة % | المبلغ (مليون دج) | النسبة % | عدد مناصب العمل | النسبة % | متوسط تكلفة فرصة العمل في كل قطاع ( مليون دج) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 1806 | 2.54 | 96913 | 1.43 | 31901 | 3.19 | 3.04 |
| الأشغال العمومية | 11887 | 16.70 | 1548151 | 22.92 | 259937 | 26.02 | 5.96 |
| الصناعة | 7642 | 10.74 | 2742555 | 40.60 | 255823 | 25.61 | 10.72 |
| الخدمات | 49850 | 70.03 | 2367254 | 35.05 | 451284 | 45.18 | 5.25 |
| المجموع | 71185 | 100 | 6754873 | 100 | 998945 | 100 | 6.7 |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.**

الشكل (3-33 ): توزع المشاريع الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التشغيل في الفترة 2002-2009




**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول(3-27)**

ومن خلال تفحص الإحصائيات المتعلقة بتوزع المشاريع الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية يتبين لنا أن قطاع الصناعة هو المستحوذ الرئيسي على أكبر نسبة من رؤوس الأموال التي تم استثمارها خلال هذه الفترة بنسبة فاقت 40%، يليه قطاع الخدمات ب 35% ثم قطاع الأشغال العمومية بنسبة 23 %، وفي الأخير قطاع الفلاحة الذي لم تتجاوز نسبة الاستحواذ لديه 1.5%، وهو ما يعني أن سياسة الدعم الفلاحي التي اتبعتها الدولة في هذه الفترة لم يكن

لها الدور الفعال في استقطاب عدد كبير من رؤوس الأموال للاستثمار في مشاريع هذا القطاع التي لها أهمية اقتصادية كبيرة خاصة فيما يخص قدرتها على توفير فرص العمل بتكلفة صغيرة نسبيا. وتقريبا لا يوجد اختلاف كبير من حيث توزع قيم المشاريع الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية بين الفترة السابقة وهذه الفترة، غير أن الاختلاف موجود في مقدار مساهمة هذه القطاعات في التشغيل حيث استطاع قطاع الخدمات أن يوفر أكثر من 45% من إجمالي فرص العمل المستحدثة في هذه الفترة يليه قطاع الأشغال العمومية ب 26% ثم قطاع الصناعة ب25% وفي الأخير قطاع الفلاحة بما يقارب 4%، ويرجع هذا التوزيع النسبي المتفاوت في المساهمة التشغيلية إلى انتعاش قطاع الخدمات والأشغال العمومية أكثر من غيرهما، نتيجة لإطلاق الحكومة في هذه الفترة برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو واللذين ، حيث كانت طريقة تنفيذ هذين البرنامجين محفزة لتطور هذين القطاعين أكبر.

وعند مقارنة متوسط تكلفة إنشاء فرصة عمل بين القطاعات الاقتصادية، يتبين لنا بأن قطاع الفلاحة هو أقل قطاع في هذه التكلفة، حيث كان متوسطها لمجمل مشاريع هذا القطاع مساوية ل 3.04 مليون دج، في حين كانت متقاربة في كل من قطاع الخدمات وقطاع الأشغال العمومية بما مقداره 5.25 مليون دج و5.96 مليون دج على الترتيب، أما قطاع الصناعة فكان متوسط هذه التكلفة مساويا ل 10.72 مليون دج، وهذا ما يعني بأن قطاع الفلاحة هو أنسب قطاع لتوجيه إليه رؤوس الأموال الاستثمارية بغية الحصول على أكبر قدر ممكن من فرص العمل و التي في غالب الأحيان تكون مناسبة لعدد كبير من المتعطلين، وهذا ما يعمل على التخفيض من البطالة أكثر.

### رابعا: مقارنة المساهمة التشغيلية بين المشاريع المحلية والمشاريع الأجنبية في الفترة 2002- 2009

لمعرفة إلى أي مدى ساهمت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيض من البطالة نورد الجدول التالي

**الجدول( 3-28 ): توزع المساهمة التشغيلية بين الاستثمارات المحلية والأجنبية للفترة 2002 -2009**

| مشاريع الاستثمار | عدد المشاريع | النسبة % | المبلغ (مليون دج) | النسبة % | عدد فرص العمل | النسبة % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المشاريع المحلية | 70491 | 99% | 5017890 | 75% | 909465 | 91.04% |
| المشاريع الأجنبية | 694 | 1% | 1688985 | 25% | 89480 | 8.96% |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.**

من المعطيات الموجود في الجدول( 3-28) يتبين لنا بأن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل كانت ضئيلة جدا، والأكثر من هذا أن حجمه لم يكن في المستوى المطلوب، حيث أنه في فترة 7 سنوات كاملة استقطبت الجزائر فقط 694 مشروع أي ما نسبته 1% من إجمالي عدد المشاريع، وهو ما أدى إلى أن تكون مساهمة المشاريع الأجنبية في التشغيل لا تتجاوز 9 %، وهذا على الرغم من جميع الامتيازات التي منحت لمثل هذه المشاريع، حيث أن جل الاستثمارات الأجنبية تركزت في القطاعات ذات الربحية العالية، وعملت على الاستفادة من الامتيازات الممنوحة دون التفكير في الانتشار والتوسع أكثر والمساهمة في التنمية الاقتصادية بشكل أكثر إيجابية، وهذا ما أدى بالحكومة إلى إعادة التضييق على مثل هذه المشاريع من خلال إجبارها على أن تكون مع الشراكة الوطنية التي يمتلك فيها رأس المال الوطني على الأقل 51%، وهذا بغية أن يتم ضمان أن يعاد استثمار الأرباح المحققة في هذه المشاريع محليا، لا أن يتم تحويلها إلى

الخارج، كما كان من قبل حيث أصبحت تحويلات أرباح المشاريع الأجنبية عبئا على ميزان المدفوعات الجزائري. ومن هنا يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم كثيرا في التخفيض من البطالة، بل الأكثر من هذا أنه كان له أثر سلبي على مجالات أخرى من أهمها ميزان المدفوعات.

**الخاتمة:**

في نهاية هذا الفصل يمكن القول بأنه على الرغم من تحسن معدلات البطالة في الجزائر في الآونة الأخيرة مقارنة بسنوات التسعينات، إلا أن هذا لا يعني أبدا بأن السياسة الاقتصادية المطبقة في هذه الفترة استطاعت الوصول إلى فعاليتها القصوى من حيث مساهمتها في التخفيض من البطالة، إذ وجد، عند تحليل معطيات سوق العمل لهذه الفترة، بأن نسبة كبيرة من الانخفاض الذي حدث في حجم المتعطلين راجع إلى تولد فرص عمل مؤقتة داخل الاقتصاد ناتجة عن مشاريع مؤقتة كذلك، وهذا ما يعني احتمال أن يواجه الاقتصاد الجزائري مجددا ارتفاعا في البطالة في حالة ما إذا توقفت هذه المشاريع.

ولقد كانت مساهمة السياسات الاقتصادية محل الدراسة في التشغيل ومن ثم في التخفيض من البطالة متفاوتة من سياسة إلى أخرى، ولغياب معيار ثابت يتم من خلاله تقييم هذه السياسات، أهي في مستواها الأقصى أم دون ذلك فيما يخص تحقيقها لهذا الهدف، فإنه لا يمكن الحكم على نجاح أو فشل هذه السياسات، غير أن الملفت للانتباه هو أن السياسة التوسعية في الإنفاق العام عملت على إنعاش الاقتصاد الجزائري وكانت سببا في ازدهار القطاعات الاقتصادية وبالأخص منها قطاعي الخدمات والأشغال العمومية، وهذا ما جعل من أن تكون نسبة كبيرة من فرص العمل المستحدثة ضمن هذين القطاعين، و لكن رغم هذه المساهمة الإيجابية للسياسة التوسعية إلا أن تنفيذها على الشكل الذي تم تنفيذها عليه أحدث بعض الآثار السلبية على الاقتصاد من أهمها حدوث اختلالات هيكلية بين القطاعات الاقتصادية، وزيادة التوجه أكثر نحو الاعتماد على العالم الخارجي في تغطية الطلب المتزايد على مختلف السلع والخدمات وهذا ما ضيع على الجزائر فرصة تنمية وتطوير قطاعها الإنتاجي، كما أنه عمل على تسرب حجم كبير من العملة الصعبة إلى الخارج كان من الممكن استعمالها مستقبلا في تنفيذ مشاريع تنموية أخرى واستعمالها كذلك في أوقات الحاجة، ولما كان تنفيذ السياسة التوسعية في الجزائر معتمدا بالأساس على الإيرادات النفطية الاستثنائية التي تم تحصيلها من الزيادة في أسعار النفط في السوق العالمية فإنه لا بد من تسيير هذه السياسة بحذر ووفق أسس منطقية حتى لا يتم الوقوع في نقص الموارد المالية وتوقف المشاريع المبرمجة مثل ما حدث في نهاية الثمانينات، إذ أنه إذا حدث هذا فإن الاقتصاد الجزائري سيتعرض إلى صدمة قوية تدخله في ركود حاد نتيجة لعدم تكون قاعدة صناعية متينة داخلية، لذلك فلا بد أن تكون هذه السياسة قدر المستطاع سياسة داعمة ومنشطة للسياسات الأخرى وبالأخص السياسة الاستثمارية التي لا زالت عاجزة لحد الآن عن توجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات الضرورية لتنمية الاقتصادية.

# النتائج والمقترحات

**نتائج الدراسة النظرية:**

- أدت التغيرات والتطورات التي حدثت ولا زالت تحدث للاقتصاديات العالمية إلى إفراز عوامل جديدة كانت سببا في تفاقم مشكلة البطالة، أهمها تلك التي نتجت عن تنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية كزيادة هيمنة الشركات متعددة الجنسيات وزيادة تنامي الاقتصاد الرمزي على حساب الاقتصاد الحقيقي.
- نتيجة لكون مشكلة البطالة مشكلة اقتصادية ذات اتجاه تتطوري مع الزمن، فإن التفسير والتحليل الاقتصادي الذي طرحته بعض المدارس الاقتصادية هو نسبي الصحة، و لم تستطع أي مدرسة أن تقدم طرحا واضحا ودقيقا يفسر المشكلة من جميع زواياها وعلى امتداد كل الأزمنة، وهذا ما يجعل من المزج بين مختلف الآراء والسياسات التي جاءت بها هذه المدارس بما يتلاءم مع الظروف الخاصة بكل دولة هو الحل الفعال من أجل تقليص وتخفيض البطالة.
- تختلف شدة الآثار السلبية للبطالة من دولة لأخرى تبعا لوجود أو عدم وجود سياسات تعويضية وبرامج اجتماعية تجاه فئة المتعطلين، ولذا فهي تكون ذات خطورة أكبر في الدول النامية التي عادة ما تغيب عنها مثل هذه البرامج، إذ أنه بالإمكان أن تشكل البطالة في هذه الدول تهديدا حقيقيا على كيان الدولة إذا تجاوزت حدودها المعقولة الكمية والزمنية.
- أظهرت السياسة التوسعية للإنفاق العام قدرة جيدة على خلق فرص عمل ومن ثم المساهمة في التخفيض من البطالة، ولكن نجاح هذه السياسة مرهون بالكيفية التي يتم بها تنفيذها.
- تساهم جل السياسات الاستثمارية على اختلافها وتنوعها في توفير فرص العمل، لكنها تختلف فيما بينها في مقدار هذه المساهمة، لكن في الغالب ما تكون مساهمة السياسة الاستثمارية الأكثر تلاؤما مع ظروف الدولة المراد تطبيقها فيها في تخفيض البطالة أكثر من غيرها، وعليه فإنه يجب التركيز عند وضع السياسة الاستثمارية لأي دولة على أن تؤدي قدر المستطاع إلى الاستفادة القصوى من الموارد المحدودة لهذه الدولة.
- بإمكان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذا ما توفرت له السياسة الداعمة الصحيحة، أن يساهم بشكل أكبر مما هو عليه الآن في التخفيض من البطالة على مستوى العديد من الدول النامية.
- يتحدد نجاح سياسات التوظيف الكامل بمدى استغلال الموارد النادرة المختلفة المتاحة داخل الاقتصاد أحسن استغلال، وهذا ما يتطلب أن تعطى الأولوية لبرامج ذات المنافع المتعددة والتي يكون عائدها الاجتماعي والاقتصادي أكبر ما يمكن.
- يعد العنصر البشري من أهم العوامل التي من خلالها يتحدد مستوى نجاح السياسات الرامية إلى التخفيض من البطالة، وعليه فإنه من الأهمية بمكان إعداده وتأهيله على جميع المستويات.

**نتائج الدراسة العملية:**

- بينت الدراسة الإحصائية لتطور مستوى النشاط في الجزائر أن معدل هذا الأخير يتراوح ما بين 20% إلى 30% خلال فترة الدراسة وهو ما يعني أن فقط ربع سكان الجزائر هم الذين يستطيعون العمل ويبحثون عنه.
- أظهرت المعطيات الإحصائية المتعلقة بالبطالة في الجزائر أنها بطالة هيكلية مزمنة ناتجة عن اختلالات اقتصادية واجتماعية لا عن حركة القوى العاملة بين الوظائف مثلما هو موجود في الدول المتقدمة، حيث وجد بأن أكثر من ثلثي المتعطلين تفوق مدة تعطلهم سنة.
- أظهرت الدراسة الإحصائية للعمالة في الجزائر حسب صفة عقد العمل أنه في السنوات الأخيرة حدث فيه تزايد في فئة الأجراء المؤقتين والمتربصين على حساب الفئات الأخرى، وهذا ما يعني أن التحسن الذي حصل في معدلات البطالة لهذه السنوات هو تحسن ظرفي، إذ أن نسبة كبيرة من فرص العمل التي استحدثت لصالح المتعطلين هي من النوع المؤقت.
- مكنت الدراسة الإحصائية لفئة البطالين في الجزائر من الوصول إلى أنه أكثر من ثلثي المتعطلين هم من فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة.
- أظهرت الدراسة الإحصائية لبعض المؤشرات الاقتصادية أن الاقتصاد الجزائري يعاني وبوضوح من اختلالات هيكلية بين القطاعات الاقتصادية والتي يطلق عليها في الأدب الاقتصادي بأعراض المرض الهولندي وهذا لكون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يسيطر عليه قطاع المحروقات. ومن بين أهم هذه الأعراض نذكر:

- تتمركز نسبة كبيرة من العمالة في قطاع الخدمات الذي هو قطاع ثانوي ( 56%) وتنخفض في قطاعي الفلاحة والصناعة ( 13.2%)، ( 12.6%) على الترتيب لسنة 2009، وهذا لاستفادة قطاع الخدمات أكثر من غيره من عملية إعادة توزيع العوائد النفطية.
- تسيطر الصادرات من المحروقات على ما يقارب 98% من إجمالي صادرات الجزائر، وهو ما يعني ضعف القطاعات الأخرى وعدم قدرتها على منافسة السلع الأجنبية في الأسواق العالمية وحتى كذلك في السوق المحلي.
- تتمركز نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي الخدمات والأشغال العمومية الذين تطورا بتطور قطاع المحروقات.
- تساهم الإيرادات النفطية بأكثر من 50% من الإيرادات العامة للدولة والأكثر من هذا أن باقي الإيرادات مرتبطة بعملية توزيع العوائد النفطية.

واستنادا إلى هذه المؤشرات والإحصائيات، يمكن القول بأن أعراض المرض الهولندي موجودة في الاقتصاد الجزائري، حيث أن تطور قطاع المحروقات في الجزائر ساهم بشكل غير مباشر في إضعاف قطاعي الصناعة والفلاحة وهذا ما رسخ أكثر تبعية الاقتصاد الجزائري نحو هذا القطاع، وبما أن هذا الأخير لا يعتمد كثيرا على اليد العاملة، فإن تطوره لم يساهم كثيرا في توفير فرص عمل مباشرة، بيد أن مساهمته في انتعاش قطاع الخدمات وبالأخص الأنشطة التجارية منه، أدى إلى أن تكون غالبية فرص العمل المستحدثة والتي ساهمت في التخفيض من البطالة هي من نصيب قطاع الخدمات، وعلى الرغم من هذه المساهمة الإيجابية غير المباشرة لقطاع المحروقات في زيادة التشغيل في قطاعي الخدمات والأشغال العمومية، إلا أنها لو كانت نابعة من قطاعي الفلاحة والصناعة لكانت أفضل لكون غالبية فرص العمل المستحدثة في القطاعين الأوليين هي فرص مؤقتة، أما فرص العمل التي تستحدث في قطاعي الصناعة والفلاحة فهي في غالبيتها ذات طابع دائم.

- إن النجاح في تخفيض البطالة في الجزائر في الفترة لما بعد سنة 2000 دون حدوث ارتفاع في التضخم هو نجاح شكلي لأنه مبني على ضياع فرص كثيرة لتنمية القطاعات الإنتاجية الحقيقية التي بها يتم ضمان استقرار وتحسن جميع المؤشرات الاقتصادية في الأجل الطويل، حيث حدثت هناك تسربات كبيرة للموارد المالية إلى العالم الخارجي على شكل واردات، والتي تم من خلالها تغطية الفائض في الطلب الناتج عن السياسة التوسعية المتبعة في هذه الفترة .

- بينت الدراسة الإحصائية أنه توجد علاقة عكسية قوية بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة، أي أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة، لكن لن يظهر هذا الانخفاض إلا عندما يتمكن الإنفاق العام من خلق فرص عمل مكافئة لحجم العمال الجدد الداخلين لسوق العمل، وهذا ما يجعل العلاقة بين البطالة وحجم الإنفاق العام تسلك سلوكا غير خطي وهو ما يعني أن سياسة الإنفاق العام هي من أكثر السياسات قدرة على التخفيض من البطالة،كما أنه بالإمكان تحسين مردود هذه السياسة إذا تم وضع التدابير اللازمة التي تجنب الاقتصاد سلبيات السياسة التوسعية.

- لم تصل السياسة الاستثمارية المتبعة في الجزائر إلى تحقيق النتائج المرجوة منها، حيث كان يتم في كل فترة قصيرة إجراء تعديلات في هذه السياسة لعل ذلك التعديل يكون حلا لمشكلة عزوف المستثمرين الخواص المحليين أو الأجانب عن الاستثمار بقوة في الجزائر وبالأخص في القطاعات ذات القدرة التشغيلية الكبيرة، حيث وجد أن جزء كبير من رؤوس الأموال تتجه نحو الاستثمار في قطاع الخدمات وبالأخص الأنشطة التجارية منه، والتي لن يكون لها الدور التنموي الكبير على الاقتصاد في المستقبل، وهذا ما أدى بالحكومة إلى إعادة رسم سياستها الاستثمارية بتصورات جديدة من خلال بعض الإجراءات والقيود التي فرضتها على الاستثمار والتي تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بغية تحسين دور الاستثمار اقتصاديا.

- ما زالت مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل ضعيفة، حيث لم تتجاوز نسبة التشغيل في هذا القطاع من إجمالي التشغيل 17 % حسب الإحصائيات الرسمية، وعلى الرغم من أن القرائن توحي بأن هناك

مساهمة ثانية غير مرصودة، إلا أنه لازال بإمكان هذا القطاع أن يساهم بمستوى أكبر إذا ما توفر ت له البيئة الملائمة لذلك.

**المقترحات:**

وبالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها تخرج الدراسة بعدد من الاقتراحات أهمها:

- من الأهمية بمكان على الجهات والهيئات الإحصائية في الجزائر أن تقوم باستقصاء المعلومات الإحصائية الدقيقة والتفصيلية عن جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، بغية الوصول إلى فهم صحيح ودقيق للمشاكل الاقتصادية وهذا مما يساعد على طرح الحلول المناسبة والفعالة للتخلص من الآثار السلبية لهذه المشاكل.
- من الأهمية بمكان أن يكون نظام التعليم العالي في الجزائر دائم التوافق مع متطلبات سوق العمل، حتى لا يجد المتخرجون صعوبة في الاندماج في فرص العمل المتاحة، ويتطلب هذا أن تقوم الهيئات المعنية باستقصاء التغيرات التي تحدث في سوق العمل أولا، ثم بعد ذلك تقوم بتعديل المناهج والتخصصات وطرق التدريس بما يتوافق مع هذه التغيرات.
- ونتيجة لوقوع الاقتصاد الجزائري في أعراض المرض الهولندي فإنه من الضرورة بمكان على الدولة أن تعيد رسم سياستها التوزيعية للعوائد النفطية بالكيفية التي تسمح بالتقليل من هذه الأعراض إلى أدنى مستوى ممكن. ولأجل هذا فإنه يجب على واضعي السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري تبني استراتيجية واضحة تهدف إلى إدارة وتسيير الإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط، حيث أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بدرجة كبيرة بتذبذبات أسعار النفط و سوف يستمر تشكيل معدلات النمو في المستقبل بناءاً على التطورات التي تحدث في قطاع المحروقات، لذلك يجب على الحكومة العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي بتحفيز قطاعات إنتاجية كالزراعة و الصناعة .
- يجب على الفريق الاقتصادي أن يوجد الآليات التي تسمح بتخفيض فاتورة الاستيراد من الخارج وإعادة توجيه الموارد الضائعة نحو تنمية الصناعات المحلية.
- على الحكومة الجزائرية أن تعيد رسم سياستها الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالكيفية التي تعمل على تنشيط هذا القطاع أكثر.

المراجع بالغة العربية:

الكتب:


1- أحمد حويتي وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998.

2- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، 1989.

3- أحمد مجذوب أحمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، دراسة مقارنة مع الاقتصاد الرأسمالي، هيئة الأعمال الفكرية ، أم درمان، 2003.

4- أسامة بشير الدباغ ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة النقدية، الأهلية للنشر والتوزيع ، 2008.

5- أسامة محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999.

6- إسماعيل سفر، عارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، ط11، 2001.

7- أولريش شيفر، ترجمة عدنان عباس علي، انهيار الرأسمالية ، أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود،سلسلة عالم المعرفة ،الكويت، العدد371، 2010.

8- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.

9- بول سامويلسون، ويليام نورد هاوس، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الأهلية، عمان، 2001.

10- جالين سبنسر هل؛ ترجمة صليب بطرس، منشأة الأعمال الصغيرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

11- جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط6 ،1997.

12- جمال حسن أحمد عيسى، مشكلة البطالة وعلاجها، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون،دار اليمامة، دمشق، 2000.

13- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 261، الكويت، 2000.

14- حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، 2005.

15- حسين عبد الحميد رشوان، السكان من منظور علم الاجتماع،المكتب الجامعي الحديث،ط2، 2006.

16- خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية _ دراسة تحليلية موجزة في إطار النظرية الكيترية _ جامعة الرياض المملكة العربة السعودية، 1981.

17- خالد الزاوي، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2004.

18- رمزي زكي . المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة،العدد84،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، 1984.

19- رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سينا للنشر، القاهرة،1992.

20- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة ، سلسلة عالم المعرفة،العدد226،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، 1997.

21- رمزي زكي، انفجار العجز، علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق،2000.

22- سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982.

23- سمير علام، إدارة المشروعات الصغيرة، مطبعة مركز جامعة القاهرة لتعليم المفتوح، 1993.
24- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ،2000 .
25- سيد شوربجي عبد المولى، تأثير الجريمة على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار النشر، الرياض، 1994.
26- صالح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها، إيتراك للنشر، القاهرة، 2008.
27- طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن، 1997.
28- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية ، بيروت ،1992.
29- عامر لطفي، مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية، دار الرضا للنشر، دمشق ،2002.
30- عبد الرحمن يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
31- عبد الرحمن يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الإسكندرية، مصر، 2004.
32- عبد الرحيم بوادقجي، محمد خالد الحريري، علم السكان، جامعة دمشق، 2006.
33- عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1997.
34- عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
35- عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدن، دار النهضة العربية، بيروت،1992.
36- عبد الله الشيخ محمود الطاهر ، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ، جامعة الملك سعود، الرياض، 1992.
37- عبد المجيد قـــدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003.
38- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
39- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار المعارف ، الإسكندرية، 1972.
40- عطوف محمود ياسين، نزيف الأدمغة، هجرة العقول العربية إلى الدول التكنولوجية، دار الأندلس، بيروت،1984.
41- علي عبد الوهاب نجا ، مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الإسكندرية، الدار الجامعية ، 2005.
42- علي كنعان، الاقتصاد المالي، جامعة دمشق، 2009.
43- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، 1975.
44- فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
45- فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
46- قحطان السيوفي، السياسة المالية في سورية، أدواتها ودورها الاقتصادي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة ، دمشق، 2008.
47- كيمبرلى آن إليوت، ترجمة محمد جمال إمام، الفساد والاقتصاد العالمي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2000.
48- مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007.
49- مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد المالي، نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي، الدار الجامعية ، القاهرة، 1988.
50- محمد بلقاسم حسن بهلول، " الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي في الجزائر "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

51- محمد جميل عمر، اقتصاد وتخطيط القوى العاملة، جامعة دمشق، 1987.
52- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الرابع ( الاقتصاد المالي)، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، 2001.
53- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول ( الأساسيات)، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، 2001.
54- محمد عبد المنعم عفر،أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
55- محمد عفر وأحمد فريد، الاقتصاد المالي والموضعي والإسلامي (بين النظرية والتطبيق) مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية 1999.
56- محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية ، 1992.
57- محمد مطر،إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 1999.
58- محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، 2004.
59- محمد ياسر خواجة، علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، الأهالي، دمشق، 1998.
60- محمود ولد سيدي محمود، المشاكل الهيكلية للتنمية، مطابع وزارة الثقافة، دمشق، 1995.
61- محيا زيتون، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، ركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
62- موسى إبراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل العربي ، بيروت، 1998.
63- ميشيل تشوسودوفيسكي، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، عولمة الفقر، دار سطور، 2000.
64- ناصر عبيد ناصر،عفيف حيدر، قضايا اقتصادية معاصرة، منشورات جامعة دمشق، 2006.
65- ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992- 2003، منشورات بغدادي،الجزائر، 2003.
66- نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل،الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.
67- نوزاد عبد الرحمن، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمان،2006.
68- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي، دار صفاء، عمان،2005.
69- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

**الرسائل و الأطروحات:**

70- أديب علي صقر، البطالة في سورية : الواقع والآفاق، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2006.
71- أشروف كبير سليمة، الاستجابة لضغط البطالة لدى المتخرج الجامعي، رسالة ماجستير في علم النفس الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005/2004.
72- بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005.
73- توبين علي، النمو الديمغرافي و أثره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر ( 1970-2002)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2003\2004.
74- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودرها في تحقيق التوازن الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر،2005.

75- زوينة محمد صالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
76- سمية لوكيز، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية حول تجربة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008.
77- عمر موسى شيخ عمر، دراسة مشكلة البطالة وعلاجها : دراسة ميدانية على سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2008.
78- عميروش شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الاقتصاد الجزائري أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009.
79- عيسى مرازقة ، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، 2007.
80- غنية شيخي، دور الشراكة الأورومتوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية، رسالة ماجستير في قسم الاقتصاد، غير منشورة،جامعة دمشق،2009.
81- فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر،2005.
82- منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2006.
83- نجلاء محمد بوغزالة، الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990- 2000، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

**القوانين والمراسيم:**

84- الجريدة الرسمية، قانون المالية التكميلي لسنة2000، الصادر برقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421، الموافق ل27 جوان 2000، عدد 37.
85- الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008 ، العدد 22.
86- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم2000/190 المتضمن تحديد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الصادرة في 2000/07/11، العدد42.
87- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11-11-2002، العدد 74.
88- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 06 – 357 المؤرخ في 16 رمضان 1427ه الموافق ل9 أكتوبر 2006م.
89- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل سنة2007.
90- الجريدة الرسمية ، الأمر رقم 09-01،المؤرخ في 2009/07/22، العدد 44.

**التقارير، الندوات ، المنشورات والملتقيات:**

91- الطيب الوفي، لطيفة بهلول، البطالة في الوطن العربي، أسباب وتحديات، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول البطالة أسبابها ومعالجتها وأثرها على المجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 27/26/25 أفريل 2006.
92- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، ديسمبر 2004.
93- التقرير الوطني حول التنمية البشرية،المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، الجزائر، 2006.

94- رسلان خضور، سياسات الاستثمار في سورية، أعمال الندوة الاقتصادية السورية الألمانية الأولى، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق، 1997.

95- ساسية خضراوي ، سليمة عبيدة ، قياس البطالة حسب المعايير الدولية مع الإشارة إلى مشاكل قياسها في الدول العربية، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول البطالة أسبابها ومعالجتها وأثرها على المجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 27/26/25 أفريل 2006.

96- عبد الله بلوناس ، البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العملي ، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول البطالة أسبابها ومعالجتها وأثرها على المجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 27/26/25 أفريل 2006.

97- ماهر حسن المحروق ، أيهاب مقابله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان،2006.

98- منشورات هيئة الأمم المتحدة، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية،1998.

99- منشورات الأونكتاد ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، حول القضايا التي تناولتها اتفاقات الاستثمار الدولية، الأمم المتحدة، نيويورك،1999.

**الدوريات والمجلات المحكمة:**

100- جلال مراد، البطالة والسياسات الاقتصادية، بحث منشور ضمن بحوث ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة والعشرين، دمشق، 2008/4/8.

101- عبد القادر محمد عبد القادر " نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، مجلد 27 العدد الأول 1990.

102- معتز نعيم، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ترابط وثيق وعلاقات متبادلة، مع دراسة خاصة للواقع السكاني والتنموي في القطر العربي السوري في الفترة 1970-1995، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 15، العدد الأول،1999.

103- محمد يوسفي ، مضمون أحكام الأمر 01-03 متعلق بتطوير الاستثمار و مدى قدرته على تطوير الاستثمارات الوطنية و الأجنبية ، مجلة الإدارة ، العدد 23 ، الجزائر ، 2001.

**مراجع المعلومات الإحصائية:**

104- إحصائيات المركز الوطني للإحصاء

105- إحصائيات الوكالة الوطنية للتشغيل

106- إحصائيات المديرية العامة للوظيف العمومي

107- إحصائيات البنك المركزي.

108- إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

109- إحصائيات المديرية العامة للجمارك

110- نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات2004، 2005. 2006، 2007، 2008. 2009.

المواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية:

111- www.pmeart-dz.org.
112- www.ansej.org.dz
113- www.cnac.dz.
114- www.ons.dz
115- www.andi.org.dz

المراجع الأجنبية:

Overages:

116- Arthuis Patrick Muet Pierre Alain, Théories du chômage ; Économica, Paris, 1995.
117- Bernard Hugonnier, Investissements directs coopération internationale et firmes multinationales,Economica, Paris, 1989.
118- CH biales, les politiques de lutte contre le chomage, publication de l'université de Lyon;2005.
119- h.l Bahia, public finance, vikas publishing house, new delhi, 1993.
120- Jacques Freyssinet, le chomage, edition la decouverte, paris,1984.
121- M.E.Benissaad، Réforme économiques de l'Algérie OPU éd.1989.
122- Ménendian Claude., « Fiches de macroéconomie », Edition Ellipses, Paris, 1997.

Articles

123- Christian chavagneux, mondialisation et emploi: la long transition, revue alternatives économiques. Emploi, hors-série, n71, 1er trimestre 2007.

Rapports

124- Synthèses des résultats de l' enquête sur les salaires dans le secteur économique en algérien en 2002; ministre du travail et de la sécurité sociale ; février 20003..
125- Ahmed Mokaddem, l`emploi en Algerie ,la revue du CENEAP, N21,2001.
126- statistiques de Ministers Des Finances, Direction Général du Budget.
127- Bulletin statistique trimestriel; Bank d'Alger; N°8 ; Septembre 2009.

# ملخص الرسالة

## البطالة والسياسات الرامية إلى التقليص منها

## - دراسة حالة الجزائر -

من إعداد الطالب:

**عبد القادر سلمان**

إشراف الأستاذ الدكتور:

**محمد جميل عمر**

تعد هذه الدراسة من الدراسات الاقتصادية الكلية التي حاولت الربط بين مشكلة البطالة وبعض السياسات الاقتصادية المعروف عليها أن لها قدرة كبيرة في توليد فرص العمل، وتتمثل هذه السياسات في كل من السياسة التوسعية في الإنفاق العام، السياسة الاستثمارية وسياسة دعم وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا تركز كثيرا هذه الدراسة في كيفية تأثير هذه السياسات على البطالة بقدر ما تركز على كيفية جعل تنفيذ هذه السياسات يصل إلى مستواه الأمثل والذي عنده حتما تكون مساهمة هذه السياسات في التخفيض من البطالة عند حدودها القصوى، ويكون هذا بالتطرق إلى الأمور التي من خلالها يمكن تعظيم إيجابيات كل سياسة من جهة و التقليل من سلبياتها من جهة أخرى في نفس الوقت، هذا وقد تم إسقاط هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري.

ولأجل هذا فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول تم التطرق فيه إلى دراسة مشكلة البطالة باعتبارها مشكلة اقتصادية، وهذا بتناول أهم أنواعها وكذا بعض العوامل المسببة لها، وكذا أهم الآثار الناتجة عنها وهذا كله بغية الوصول إلى الفهم الصحيح والسليم لها، مما يساعد فيما بعد على اختيار السياسات المناسبة والمضادة لها.

الفص الثاني وتم فيه التركيز على السياسات الاقتصادية التي لها قدرة كبيرة على توفير فرص العمل، ومع كل سياسة تم التطرق إليها تم إيراد بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بها، ليتم بعدها إبراز كيفية تأثير هذه السياسات على البطالة، ومن بعدها تم تناول أهم القضايا التي من خلالها يمكن رفع فعالية هذه السياسات في التخفيض من البطالة.

الفصل الثالث : والذي تم التطرق فيه إلى دراسة حالة الجزائر وذلك بتحليل أهم المعطيات الإحصائية المتعلقة بالبطالة للفترة 1990-2009 وكذا تطور السياسات محل الدراسة خلال هذه الفترة ومساهمتها في توفير فرص العمل ومن ثم التخفيض من البطالة.

هذا وقد اختتمت هذه الدراسة بعدد من النتائج والمقترحات التي تصب كلها في كيفية جعل هذه السياسات تصل إلى فعاليتها القصوى من حيث تحقيقها لأهداف الدراسة.